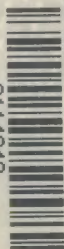


مختارات التعاون العالمية



Bibliotheca Alexandrina



0114949

بقلم: سيمونا جانا سي أجدر

مختارات التعاون العالمية

نحو مجتمع جديد

بقلم : سيمونا جاناسي آجر

ترجمة : فاطمة بهجت

مراجعة : صفوت عبد الحليم

URBAN SELF MANAGEMENT:
PLANNING FOR A NEW SOCIETY

by

Simona Agger

English text: © 1979 by M. E. Sharpe,
Inc. Armonk, New York, U.S.A.



رئيس مجلس الإدارة

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

ممدوح رضا

مخبرات التعاون العالمية

الاشتراكات والمراسلات

طريق المعادى الزراعى - القاهرة - تليفون ٩٨٢٥٢٢ - ٩٨٢٧٢٤

تلكس دولى ٩٢٦٢٨

شكر

أود أن أتقدم بالشكر لكل من اجنازيو مالوكو ،
ومانويللا زيفى ، وفلاقيانا ميذا لمعاونتهم في
إخراج الدراسة الإيطالية التى قام على أساسها هذا
الكتاب . فاذا ما حقق هذا العمل إحتياجات القراء
الأمريكيين والكنديين ، فيرجع الفضل لحد كبير
الجىپول پيكونى . أنا اذا لم يف بالغرض فاللوم يقع
على عاتقى لأنى لم أنفذ إقتراحاته . وفي النهاية ،
أود أن أشكر أرنولد توفيل لإسهاماته التى أفاقت
المساعدات الطبيعية المتوقعة من رئيس التحرير .

سيمونا جانايسى أجر

إلى بوب

الذى كان إحترامه لآرائى ومعاونته في
توضيحها إسهاما في إدراكى لما تعنيه المحاورات
السقراطية كمداخل ذات دلالة للديمقراطية .

الفصل الاول

التخطيط الحضري البديل الامكانيات والنتائج

لهذا الكتاب رسالة بسيطة نسبيا ألا وهي ، في الامكان بل ومن الضروري فتح المؤسسات للشعب حتى يبدأ المشاركة في الأمور ذات الأهمية الحيوية لهم - وهي الأمور التي تثير الآن اهتمام الخبراء . وتعتبر تلك المجموعة من الخبراء والمحترفين كمخططين حضريين . وفي الحقيقة فأنا أحدهم كأستاذة وممارسة للتخطيط الحضري . ويتمثل مجالنا في المدن والأماكن الحضرية (وكذلك غير الحضرية) والأماكن الفضاء . وتقوم رسالتي على امكانية بل وضرورة فتح باب التخطيط الحضري بحيث يمكن للأشخاص العاديين ممارسته . وقد تبدأ ثورة تحويل المجتمع من مثل هذا الانفتاح ويدور جدلي هنا حول التخطيط الحضري . وكيف أنه المجال الملأ الذي يمكن البدء منه لبناء مجتمع جديد .

ولنبدا ببعض نتائج الدراسة الدولية التي تتعرض لمشكلة مشاركة المواطن في التخطيط الحضري والتي تعطينا السبب للتفاؤل اذا ما أمكن الاستفادة منها ثم لنبحث بعناية فيما هو المفروض أن يكون عليه التخطيط الحضري وما هو في حقيقة الأمر . وسنعرض قبل الخوض في هذا الأمر ، صورة ما حدث في تجربة إيطالية تهدف الوصول الى مزيد من مشاركة المواطن حيث أمكن الخروج منها بدروس حاسمة وعلى الخصوص بتطوير منهج نتيجة لتوضيح هذا التخطيط الحضري ، وهو الخطوة الحاسمة نحو عملية تخطيط تنسم بالمشاركة .

وفي مجال هذا المجهود بدأت أقدر امكانية أن يبدأ المخططون الحضريون المحترفون دورا جديدا وهاما في نوع جديد من عمليات التخطيط الحضري أسميه التخطيط . " بالمحاورات السقراطية " ويتمثل هذا الدور في مساعدة الآخرين - من الأشخاص غير المحترفين - على فهم

كيف أنهم مشتركون بالفعل في التخطيط وكيف أنهم قد يصبحون مشتركين بفاعلية أكثر .

وعلى القارئ أن يتذكر أن هذا بحث يدور أساساً حول كيفية الاتجاه نحو مجتمع ما بعد التصنيع يختلف عن تلك المليئة بالمشروعات وليس بحثاً حول التخطيط الحضري أو حول التحضر في حد ذاته .

المشاركة : تساؤلات حقيقية ومشاكل مزيفة

في اعتقادي أن الهدف من فتح مؤسسات لمشاركة المواطنين العاديين ، هو النقطة المتعلقة بعقدة خلق تحويلات متجددة في المجتمع الحديث . وعلى أى حال ، فإن مثل هذا الهدف يثير مجموعة من الاعتراضات التي يجب النظر الى بعض منها بجدية . ويثير بعض هذه الاعتراضات أولئك الذين يعارضون بقوة زيادة المشاركة لأنها ضد مصالحهم . وغالباً ما ينحصر هؤلاء في ذوى السلطة (ممن يهتمون بهذا الأمر أكثر من اهتمامهم بحل مشاكل المجتمع الحديث أو تعديلها . وبلا مجاملة فأنا لا يهتمنى أولئك ولن أجاوب معهم .

وعلى أى حال ، فهناك آخرون ممن يتمسكون بالرأى القائل بأنه لا يمكن تحويل المجتمع عن طريق زيادة المشاركة . وانما يجب حدوث تغيير جذري ، اذ من الضروري انتقال السلطة الاقتصادية والسياسية الى أيدي الذين يمثلون الطبقات الاخرى التي لا سلطة لها حالياً ولن يتم مثل هذا التغيير الا عن طريق طبقة اخرى تشرف دوماً على من ليس لهم سلطة وتوجههم . وعلى هذا ، يمكن القول بأن المشاركة لا تشكل المقوم الأساسى سواء قبل التحويلات الجذرية

المغروضة للمجتمع أو بعدها .. والإفتراض الأساسى هنا أن أولئك الذين لهم دور التوجيه سيمثلون مصالح الجماهير . وعلى هذا فمشاركة الكل ليست ضرورية .. ولن تكون كذلك . حتى في أى ظرف قد لا يفى بالفرض . حتى يحدث تغيير ثورى .

وهناك ، على الجانب الآخر أولئك ممن يتفقون على افتراض المشاركة ، الا أنهم يعرفونها بأسلوب آخر . فهم يعتبرون أنه من المفيد ، بل ومن العدل والديمقراطية ألا تتخذ القرارات الا بعد سماع رأى الناس فيها أو بعد اعلامهم بها ، على ألا يتخذ القرار الا أولئك الذين لهم معرفة ودور خاص ، ومنهم هم في مواقع تمكنهم من إتخاذ القرارات النهائية .

وأخيرا . هناك نقد آخر قدمه بعض الذين يوافقون من حيث المبدأ على فكرة المشاركة ، الا أنهم يعتقدون في حتمية ظهور معارضة لها كأمر واقع . فبساطة لا تتوافر الظروف التى توائم بدء مثل هذه العملية . وكما تؤكد التجربة الماضية . أن الشعب الذى لم يشارك ، لم يهتم بالقرارات بل ولم يكن قادرا على إتخاذها .

وكما سبق لى القول ، فلن أحاول تفنيد المجموعة الأولى .. من الاعتراضات - فمن الواضح عدم فائدتها - وينحصر هدفى في عرض آرائى على أولئك الذين يستفيدون من زيادة المشاركة أو من لهم مصلحة في تحقيق التعديلات الاجتماعية التى تتطلبها الظروف التى نعيش فيها اليوم .

فلنراجع نقد أولئك الذين يعتبرون المشاركة هدفا يأتى في المرتبة الثانية في عملية تحويل المجتمع وسيعارض جدلى بطريق مباشر

الرأى القائل : بعدم إمكانية القيام بعملية ثورية بعيدة المدى لا تقوم إلا على ضمير الصفوة .

إذ على العكس من ذلك . لا يمكن للمرء إدخال تجديلات ثورية للمجتمع إلا عن طريق البحث والصراع من أجل نماذج هى التى ستبدأ فى عمليات مصيرية للجميع فوراً . وإلا فمن المؤكد أن الثورة لن تعمل سوى على تغيير هوية الصفوة المالكة للسلطة وبعض عناصر من التنظيم الاجتماعى . بل والأكثر من هذا . فحتى هذه الصفوة التى فازت بالسلطة بإسم أولئك بمن لا سلطة لهم ستواجه بمشكلة المحافظة على سلطتها . ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الى عملية كبت من المؤكد لا تتفق وإحتياجات التجديد . ففى الواقع ستكتفى الصفوة بالمحافظة على المواقع المختارة اذا ما إعتقدت أن التخصص المختار ضرورى للرفاهية العامة والصالح العام . إلا أنى أرفض هذا الجدل .

ماذا عن أولئك الذين يشجعون المشاركة . ولكن على هيئة « استشارة » فحسب ؟ أول كل شىء . يعتبر هذا هو النموذج التقليدى فى النظم التمثيلية (البرلمانية) ذات المفهوم الديمقراطى . وعلى هذا . فهى ليست أداة تحويل . الا أن مثل هذا التوسع فى الاستشارة قد يؤدى فى الواقع الى استقرار أكثر .

الى جانب أنه لا يمكن تجاوز مثل هذا الطريق . وقد يحدث أحد أمرين . والأكثر احتمالاً منهما هو أن الشعب قد يضيق بهذا ويمسح عن الاستشارة المحدودة ، أو أن يصبح أكثر من مجرد أشخاص يقدمون النصيحة . ومن الطبيعى . عند اختيارهم للموقف الأخير بالمطالبة بضمانات .. لن تهمل أراؤهم من أولئك الذين « يقررون » . ويبدو لى .

أن هذا يرقى الى تحويل المشاركة الاستشارية الى مشاركة ذات قرارات فعلية من النوع الذى أقرحه .

وأحتفظ بردى على أهم تعد حتى النهاية ، وذلك لأهميته

الاعتراض الخاص بأولئك الذين يشجعون المشاركة ولكنهم مرتابون وغير متحمسين على ضوء عدم وضوح المصلحة في المشاركة وندرة النتائج التى نجمت من التجارب السابقة ويبدأ ردى باسترجاع تلك التجارب الخاصة بالمشاركة والتى نادرا ما اتصفت بالاندماج في صنع القرار . فاذا ما وجدت مثل هذه التجارب ، واذا ما كانت قد غيرت عمليات القرار التقليدية ، فقد قضى عليها بعنف . وهذا ما حدث حقيقة لكل التجارب التى أجريت في شمال أمريكا فيما يتعلق « بالحرب على الفقر » في الستينات ، والتجارب التى أجريت في ايطاليا والتي ستعرض لها فيما بعد (١)

وفي كل الأحوال ، لا يوجه الاهتمام بشأن صعوبة اشراك الناس ، خاصة غالبية الجماعات الهامشية والفئات الاجتماعية في غير موضعه فانه لا تحدث مثل هذه المشاركة في العالم الحديث بطريقة عفوية . ورغم وجود شروط تدفع ما يسمى بالجماعة البشرية الى زيادة معلوماتها الذاتية وادراكها لموقفها الانسانى وحقوقها ، الا أن تلك الشروط تتناقض معها ضغوط تعمل على تمزيق العلاقات الاجتماعية .. منها اللامبالاة والتمثيل بالتفويض ، وصنع الأشياء بصبغة خاصة .

ولاحداث التوازن ، توجد دلائل هامة من المشاكل الملموسة التى يجب وضعها في الاعتبار . ورغم هذا فان هذه المشاكل لا يجب أن تكون سببا وطريقا للتخلي عن الحقوق ، ولا يجب التأكيد على أن المشاركة هي الحلم المثالى أو هي جمهورية أفلاطون التى تبقى حتى

مستقبل غير معروف-عندما يكون العالم مختلفا . هذا التفكير لا يساعد وليس ضروريا .

وإذا ما حدث وكان هناك من يزون أن الحاجة ملحة لتغيير المجتمع ، ولكن يشعرون أن اللحظة ليست مواتية .. يمكنهم في الواقع تقييد أنفسهم بالتأويلات وبالجهود المبذولة . لسد احتياجات الذين حرموا من الامتيازات ومن التطور ، الا أنهم يخاطرون - خلال حبهم للغير المتمثل في حكم التوبة - بتقوية نماذج عدم المشاركة في المجتمع . ومن الواجب البدء في تشكيل الأسس من أجل التغييرات الأساسية المرغوبة . وانى لمقتنعة بل وسأحاول اظهار كيف أن التجارب في العمليات المصرية في البيئة الحضرية يمكنها تكوين بداية للمشاركة الحقة والتي هى بصدد الوصول اليها .

ويرجع هذا على 'وجه التحديد ، الى امكانية أن يحدث هذا ، أى أنه من الواضح ضرورة أن يضع الشخص في حسابه العقبات والظروف الملقاة اليوم في طريق مشاركة الشعب ، وكلها من الشعب .
وإذا ما فحصنا المشاكل الواقعية لعملية بديلة ، وهذا ما أود القيام به في هذا الفصل ، علينا تصفية الميدان من الافتراض الشائع بأن الحقيقة تتضمن مشكلة فعلية ، ألا وهى ، أن الناس ليس لديهم المقدرة على المشاركة ، اذ أنهم غير مهئين بقدر كاف .. أو أنهم غير أكفاء للقيام بدور في عملية اتخاذ القرار .

ونجد أن هذا الافتراض منتشر وهو لهذا السبب بالذات يعتبر خطرا ، اذ أنه يعمل على تشتيت الحقيقة . وتستخدم مثل هذه التأكيدات ، في التخطيط الحضرى ، لمساندة الخط التالى الذى تسير عليه

المجادلة ، ان الشخص ليخاطر ، عند بدء عملية القرار . بإمكانية نجاح بعض المفكرين المهرة ممن لهم مصالح محددة ، في التأثير على الآخرين حتى يقنعوهم بأن الخير للمفكرين يتمثل في المصلحة العامة . وعندئذ تصبح المعادلة على النحو التالي .. ان مشاركة المواطنين تساوى التأثير على المواطنين وتساوى تطويرا فكريا انانيا .

كما تأكد أن ما يحدث غالبا هو أن الناس العاديين ، الذين تنقصهم نماذج أخرى غير تلك السائدة في المجتمع الحال ، يستخدمون معايير لا تؤدي في النهاية الا الى المجتمع الاستهلاكي السائد . وبمعنى آخر ، ان اختياراتهم تقترب من مصالح المفكرين القلائل عن اقتربها من مصالح الكثيرين من غير المفكرين .

وعلى هذا ، فقد تؤدي زيادة مشاركة المواطنين في أفضل أحوالها ، الى نفس نوع المجتمع الحضري الموجود اليوم أو ربما أسوأ منه .

دعنا نتباحث في هذا الجدل . ان الحقيقة تشير الى أن الفنيين والاداريين قد أثروا في تنظيم الفضاء المادى ، خاصة في حوالى الثلاثين عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم . ونجد ، كما سأبرز في الفصل الثالث ، أن نماذج المجتمع الاستهلاكي التى تعاني من العوز ، قد قويت بالصور والتنظيم المادى الذى أنتجته تلك الاجراءات التقليدية (٢٠) . وهكذا ، اذا ما أردنا أن نكون مستمساكين ، فان الفنيين والاداريين غير الأكفاء ، والذين يتصرفون سواء بفرض أو بدون دراية من أجل المصالح المكتسبة هم وليس الناس ، من يجب إقصاؤهم أو إبعادهم في المستقبل عن صنع القرار .

وقد يعترض أحدهم ، أنه رغم ، ذلك المجتمع المعين والذي يعتبر

أكثر المجتمعات تعقيدا . فانه من المستحيل السماح للناس العاديين ممن لا يتمتعون بمعرفة متخصصة أن يتخذوا قرارات في موضوعات ذات أهمية مثل التخطيط الحضري الذي قد يؤثر بالتالى على الاقتصاد والمالية والخدمات المحلية ، وغيرها . فكيف يتأتى للمواطن العادى الذى اضطر لصنع قرار دون أن يتمتع بدراسة منهجية ومعرفة متخصصة ، أن يفهم الآثار التى قد تأتى من ورائه فى المستقبل البعيد ؟

مما لا شك فيه أن مثل هذه الصلة مفهومة - ورغم هذا ، فيستتبع هذا أنه قد يكون هاما لكل مواطن فهم معنى ما يحدث ونتائجه . ومن الواجب وضع هذا كهدف حاسم ، ونتيجة له يصبح من الضروري البحث عن الوسائل الضرورية لبلوغه .

وعلاوة على ذلك ، لم لا تطبق هذه الاهتمامات على القطاعات الأخرى من الحياة العامة ؟ فعلى سبيل المثال اذا ما جمعنا كل الأشخاص المشتركين في صنع القرار العام والحكومى بدءا من المستوى البلدى الى القومى في أى بلد ، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم ، فقد نكتشف أن الغالبية العظمى « غير أخصائيين » ممن تعلموا من خلال التجربة فحسب كيف يصبحون رجال دولة ، فهم عمد ، ورجال كونجرس ، ومديروادارات . وعلى أى حال ، فقد يجيب أحدهم بأنهم رغم تعلمهم أثناء الوظيفة فما زال لديهم قدر كبير من المعلومات التى تتوفر بشكل خاص وغالبا ما تكون سابقة الهضم ومركزة ومبسطة الى جانب مساعدة الخبراء والبيروقراطيين في المجالس البلدية والدولة والحكومات الفيدرالية الذين يمدونهم بالمعرفة

والخبرة . ولا أعرف على وجه التحديد لماذا لا يتم هذا بالنسبة للناس العاديين ؟ ولكنى نبدأ ، فمن الضروري أن يزودوا بتلك المعلومات والمعرفة والتي غالبا مالا تصل اليهم لأن تلك البيانات يتم تصنيفها على أنها « سرية » أو ببساطة لم يبدل أى جهد لتوصيلها اليهم . وتشكل هذه المعلومة جزءا من عملية القرار نفسها . ويصبح نقصها أحد العوامل التي تضع الناس الذين يجتمعون في حجرة مافيا يسمى باجتماعات مشاركة المواطنين في مستوى مختلف تماما عن أولئك القابعين خلف المائدة ويضعون أكواب المياه أمامهم . وكما قال رالف نادر ، حتى خريجو الجامعة لا يكادون يعرفون شيئا كما وأنهم لم يعلموا شيئا عن الكيفية التي تعمل بها حكوماتهم .

ان الذى قرر الحقيقة القائلة بأن الشعب لا يتجاوب بقدر كاف هي الظروف الخارجية وليست القدرات الحقيقية للشعب . إذ ، أنهم ليسوا في حالة تسمح لهم بالتواجد النشط في عملية صنع القرار ، وتواجههم الوحيد أنهم شعب أثر عليه الآخرون وفي الواقع ، فان مشكلة « الكفاية » هذه هي مشكلة زائفة . ومن المؤكد أنه لا يمكن البرهنة والاثبات لصحة نتائج تجارب سابقة في جهود مشاركة المواطنين ، وهي التجارب والأبحاث القائلة بأن الناس عامة يكونون غير قادرين بقدر كاف أو كفاء للمشاركة .

ورغم هذا فان ما حدث في تلك الجهود لهو على جانب كبير من الأهمية ، ذلك لأنه يبرز عدم كفاية الاستراتيجية التي لم تتركز الا على الدعوات للمشاركة في الاجتماعات العامة .

ولا تهم الموضوعات الأساسية بل والحقيقيه والتي فرضتها الحالة

الراهنه . قدرة الشعب على تقديم مساهمة قوية . اذ أنهم يهتمون أكثر بالنقص الحالى فى الشؤون المدنية والعامة والفائدة البسيطة فى المشاكل العامة . وفى الواقع دائما ما يتضح أن ما يبدو فى البداية مصلحة عامة سريعا ما يتضاءل حتى يصبح فائدة بسيطة بالنسبة لأمر أو مجالات متصلة بالموضوعات المباشرة والشخصية .

أما المشاكل النابعة من نقص فى المصلحة فعابا ما تعرض هى الأخرى بطريقة مصطنعة حتى من أولئك الذين يدافعون عن المشاركة . أما أولئك الذين يقيدون أنفسهم بفكرة المحافظة على المشاركة فقليلون فى كل مكان - حتى فيما يسمى بالبلدان الاشتراكية - على الأقل عندما لا تكون اجبارية . وقليلون هم الذين توقفوا ليفكروا أو يحللوها من الذى يشارك - أى ، ما هى الصفات الشخصية ، والاجتماعية للأشخاص الأكثر اندماجا اجتماعيا ؟ ومن بين أولئك من ذوى الصفات الاجتماعية والتي تبدو كأنها تؤدى الى مشاركة أقل بوجه عام . ومن المشتركون ومن المستثنون ؟ ومن الصعوبة بمكان اكتشاف ظروف النظام الاجتماعى والأفعال التى تبدو ان لها تأثيرا ضخما على وجود الناس أو عقابهم . وبمعنى آخر ، فإن البيانات مهما كانت « واقعية » بالنسبة لدرجات الاندماج المنخفضة فى هذه المجالات فهى غير كافية . وتعتبر مثل هذه البيانات الاجمالية ومثل هذه الحقائق العامة ذات نفع بسيط فى تشكيل استراتيجيه تؤهل الناس للمشاركة .

وفى الواقع فإن المجتمع المعاصر . خاصة الرأسمالى يشجع الفوائد الفردية والمصالح التى تحول الانتباه بعيدا عن التورط السياسى والعام والمدنى الذى يثور حوله الجدل القوى . كما وأنه خقيقى أننا لم

نجد ولم نواجهه بعد في أى بلد ولا حتى في المجتمعات الرأسمالية والصناعية الأكثر تقدما بأناس غير مبالين أو غير مهتمين للدرجة التى تجعلهم بعيدين عن امكانية ممارسة حقهم في المشاركة . ويظهر عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يشاهدون الأحداث الرياضية ويشركون في الأنشطة الجماعية من حفلات الترفيه ، وهذا يظهر وجود القدرة غير أنها وجهت الى مسارات أخرى .

ولا يرجع هذا الى محض الصدفة ، ولا هو قرينة على أن الطبيعة البشرية مسئولة في المقام الأول عن تفاوت رد الفعل كازدياد التفرج على الرياضة .. وتضاؤل أو توقف زيادة المشاركة في الشؤون المدنية . فمن جانب توجد قوى متضاعفة في استخدام أدوات وأساليب دقيقة لتحويل الانسان الى كائن أكثر كفاءة في استيعاب الأحداث الرياضية .. مثلها الملابس والعربات والمطهرات

وعلى الجانب الآخر ، توجد القوى البديلة ، والتي تقترح نوعا جديدا من المجتمع يعطى اهتماما بميكانيكية القوة ومشاكلها أكبر من اهتمامه بأحوال الناس .

وقد تم تكريس القوى « البديلة » لاجراج مديرين جديدين الى أبعد الحدود حيث يهتمون بتلك المجتمعات أو البلدان التى تقلدوا السلطة فيها أكثر من اهتمامهم بمحاولة اشراك الناس بصفة عامة في أن يصبحوا « مديرين ذاتيين » (٣)

وقد أظهرت نتائج هذه الوسيلة لاجراج « حكومة جيدة » أنها لم تكن ، فحسب غير كافية لمواجهة مشاكل المجتمع الحديث .. وللاتجاه

نحو مجتمع مختلف في نوعية نشاطه الاجتماعي وتمتعه . بالمساواة ..
بل ان هذه الوسيلة أتت بنتائج عكسية ضارة .

ومن واجبنا اذا أردنا أن نضع حدا لهذا الاتجاه المزيف القائم على
الاستفادة من الشعب الموجه الذي يسلك دائما طريق اتخاذ القرار
بالصفوة .. علينا أن نركز على مشاكل المشاركة والاستقرار فهي فرصة
حقيقية أمام الفرد ليبدأ من أجل الوصول الى نتائج . فالبيانات المتصلة
بهذا الموضوع نادرة .

ولهذا السبب سأركز الصورة التي سأعطيها على حقيقة تجارب
خاصة بالمشاركة المعاصرة في دراسة ان لم تعتبر فريدة في نوعها فستكون
دراسة استثنائية : وهي دراسة مقارنة دولية تشمل ثمانية مجتمعات من
ست دول تمثل كلا من النظم الاشتراكية والرأسمالية . ونأخذ من
النظام الأول مجتمعات في تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا ، ومن
النظام الثاني مجتمعات في كندا وايطاليا والولايات المتحدة .

وهذا يوضح الأسباب التي تجعل هذه الدراسة تستحق اهتماما
خاصا في المضمون الحالي . وأحد هذه الأسباب ليست قدرتنا فحسب على
التركيز على الصفات الشخصية والاجتماعية للذين شاركوا وأولئك الذين
لم يشاركوا بأساليب ومجالات مختلفة في تسلك المجتمعات .
وانما للوصول كذلك الى فهم أعمق لمثل هذه النظم الاجتماعية فيما
يتعلق بأنشطة المشاركة وما تفترضه فيهم هذه الأنماط من الأنشطة .

وكما سأشير فيما بعد ، فان وجود مجتمعين في يوغوسلافيا في
الدراسة المقارنة لهو أمر هام في هذا المجال . كما لم تساعدنا هذه الدراسة
فحسب في فهم الديناميكيات التي تفرق بين المنشآت في أمريكا

الشمالية وفي ايطاليا وبين تلك الموجودة في الدول الاشتراكية ... بل ساعدتنا كذلك لبدء فهم كيفية اختلاف دولتين اشتراكيتين بالنسبة لكمية ونوعية مشاركة المواطن .

كما وأن هناك سببا يتساوى في الأهمية لمصلحة دراستنا وهو الذى تم ، ادراكه لاستفسار مقارن يتم بالدقة عن التورط المدنى على مستوى المجتمع المحلى . وقد أدى هذا ، منذ البداية الى بذل عناية خاصة لتأكيد اتساق المناهج وامكانية مقارنة البيانات الى أبعد حد ممكن .

الا أنه لا يزال هناك وجه آخر هام من دراسة هذا المجتمع الدولى تختص بالفائدة : وتبين الدراسة بدرجة واضحة ما بين المعرفة الميسرة والتى غالبا ما تكتسب من عمل يستهدف بقدر كبير التعرف على نوع معين من المجتمع والاحاطة الواسعة بالعناصر ذات الأغراض العلمية ، انها تلك المعرفة من أجل المعرفة في حد ذاتها . وما بين هذه الدراسة التى وجهت بدلا من هذا الى مشكلة مشاركة المواطن وكان الهدف منها مساندة الاجراءات الهادفة الى زيادة مثل هذه المشاركة في الشؤون المدنية . ويرتبط هذا الوجه من الدراسة بطريق مباشر بأخر يتفق وأهدافى ، وهو القيام في هذا الكتاب بفحص مدى إمكانيات دفع إجراءات المشاركة بطريقة فورية . أكثر من تأجيلها الى أجل غير مسمى .

وبدأ هذا العمل عند نهاية ١٩٧٤ عندما وضع : خطة لإعادة الحياة للمركز التاريخى في فاينزا وكان ما يقرب من ربع مجموع سكان هذه المدينة البالغ عددهم ٥٤,٠٠٠ . عند منطقة أميليا روماجنا في شمال

إيطاليا يعيشون في هذا المركز التاريخي (٤) وكان الهدف من عملية التخطيط هو الوصول الى خطة من أجل ادارة ذاتية ومشاركة حقة منذ البداية . وقد بدأت بمسح اجتماعي من أجل جمع عناصر معرفة مساو لذلك الخاص بالدراسة الدولية ، الا أن مرحلة بحث فاينزا كانت تتسم بأنها بحث عملي لم يكن يهدف الى مجرد تشكيل جزء من المعلومة العلمية بل انه كان الجزء الأول والهام من المعرفة الذاتية من جانب مواطني المجتمع . وفي الفصل الخامس أقوم بوصف تطوير هذه التجربة وفحص جوانبها الحاسمة .

عناصر من أجل استراتيجية المشاركة

من المفيد - لبدء بحثنا - اعداد مسح مختصر عن الدراسة الدولية وقد اشتركت في هذه الدراسة فرق من علماء الاجتماع من الدول الست وظلوا يعملون سويا ما يقرب من عشر سنوات . وقد استغرق الاعداد ما يقرب من ثلاث سنوات ، وأعدت دراسات مبدئية وتم تطوير المعداد قبل دخول الفرق القادمة من الدول الأربع الأولى . وهي كندا والولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، في أكبر مرحلة من اعداد فحوص العينة العشوائية لمجتمع واحد من كل بلد (فيما عدا يوغوسلافيا حيث تم مسح مجتمع من كل من جمهورية سلوفانيا وآخر من جمهورية بوسنيتيا) . وكان المواطنون المندمجون في العديد من ميادين أنشطة مجتمعاتهم ، يشكلون الموضوع الرئيس من الاهتمام ، مع تركيز خاص على اندماج المواطن الشاب في التعليم ، وهو يعتبر موضوعا على جانب من الأهمية ولا يثير الجدل نسبيا في مثل هذا البحث المقارن .

وفي بداية السبعينات أضيف أحد المجتمعات البولندية وإثنان من إيطاليا لتكمل الصورة التي بدأت تظهر لمشاركة المواطن في البلدان الاشتراكية والرأسمالية .

وفي الحقيقة ، كان الفريق الدولي يأمل في مواصلة العمل حتى يبدأ فيها المحاولة من أجل حث المواطنين على بذل نشاط أكثر في شؤون مجتمعهم .. الا أن هذه المرحلة لم تتم الا في المجتمعات اليوغوسلافية ، وحديثا جدا أضيف مجتمع ايطالى ثالث .

ومن ثم يهتم البحث بالمجتمعات الثمانية التالية ،

بومانفيل ، في مقاطعة أو تاريو ، كندا
جواستالا ، في اقليم اميليا روماجنا ، ايطاليا
سكوزى ، في اقليم فينيتو ، ايطاليا .

سانت هيلين ، في ولاية أوريجون ، الولايات المتحدة .
هورايس ، في تشيكوسلوفاكيا .
تريزيك ، في جمهورية سلوفانيا ، يوغوسلافيا .
كونجيك ، في جمهورية بوسينيا ، يوغوسلافيا
لوبرانيك ، في بولندا

وتساوى تلك المجتمعات في الحجم . فكلها صغيرة ويبلغ تعداد سكانها ما بين ٥٠٠ الى ١٥٠٠ نسمة وينتمى المجتمعان اليوغوسلافيان الى اقليمين مختلفين تماما عن بعضهما فيما يتعلق بماضيهما التاريخي ، وينطبق هنا كذلك على المجتمعين الايطاليين ، ففي كل حالة يشكل كل مجتمع بيئات اجتماعية وثقافية تعتبر مختلفة تماما

من الناحية التاريخية . وقد شكل هذا قاعدة مقارنة أرحب لانتاج تحليلي أكثر كمالاته لذين النوعين من المجتمعات في موقعيهما القوميين

وعلى أى حال ، لست رغبة في تأكيد أن أكثر الانتقادات الاستهلاكية تتعلق بالحقيقة القائلة بأنه عند عرض النتائج التى وضحت لكل مجتمع .. ظهر أنها تشكل النموذج الأصلى للأمة وكما يناسبها .. وأنا لا أريد الاقلال من حقيقة أنه من غير الممكن تعريف كل الاختلافات الضخمة الموجودة داخل كل أمة وذلك بالاعتماد على نموذج من مجتمع أو اثنين .

ورغم هذا فإن البيانات التى ظهرت أشارت ببعض صحة نماذج معينة من الاندماج الاجتماعى والسياسى الذى يعبر تماما عن هذه البلدان وهذه النظم (٥) وقد نوقشت هذه البيانات التى قدمتها مع الدارسين وتمت دراسة تناقضها أو توافقها مع أفضل العلوم والآداب الاجتماعية لكل من هذه البلدان ، وعلى ذلك فغالبا ما أستخدِم أسماء الدول أكثر من استخدامى لأسماء المجتمعات فيما أقدمه فى الكتاب .

وسنعرض لأوجه التشابه والاختلاف والتى لا توجد بين النظامين فحسب بل داخل كل نظام أو داخل دولة واحدة (مثلما هو الحال مع إيطاليا ويوغوسلافيا) وذلك لمساعدة القارئ فى الاعتماد على نفسه لتقييم أهميته الحقيقية وإرساء ذلك فى البلد الذى يعمل ويعيش فيه مع الأخذ بعين الاعتبار للفرص التى تسمح بالعمل المباشر .

ومن أجل التوضيح فى هذا المجال ، تم تنظيم العرض وفقا لثلاث نقاط أساسية . أولها ، إعادة النظر فى بنیان المشاركة الموجود ثم نناقش

العناصر التي تبدو في الحالة السائدة وكأنها تعترض المشاركة . وفي النهاية نناقش العناصر التي تبدو وكأنها تدل على امكانية - أو تكون حوافز من أجل - وجود مواطنين عاديين في المحافل التي تتم فيها مناقشة القرارات الخاصة بالمجتمع .

بنيان المشاركة السائدة

من الواضح ، أن الافتراضات الأولية للدراسة الدولية كانت في حاجة لأن يتم تقييمها على هدى ما خرجت به الدراسة الفعلية . وعلى أى حال ، فمن الواجب القول بأننا بدأنا بأفكار معينة عن صفات المجتمعات موضع البحث . فقد كانت الفكرة الأولى تتمثل في أننا قد نجد أنفسنا نواجه بنموذجين ، أحدهما يمثل البلدان الاشتراكية ، والآخر يمثل كندا والولايات المتحدة وإيطاليا وهي ما تعرف بالدول الرأسمالية في الغرب .

كما كانت الفكرة الثانية توقعنا : لأسباب ثقافية وتاريخية - ظهور اختلافات بين كندا والولايات المتحدة من جانب ، وإيطاليا من الجانب الآخر . وانما في ظل نموذج واحد محدد .

ولكن بدلا من تلك الصورة ، فإن نتائج دراستنا وجدت تفسيرات مختلفة في جوهرها فأول كل شيء . ليس في الامكان تفسير البلدان الاشتراكية الثلاث عن طريق نموذج واحد .

وفي المقام الثاني ، لا يمكننا تفسير موقف المجتمعات الإيطالية الزائدة في الدراسة كتبائين بسيط عن النموذج الخاص بمجتمعي

امريكا الشمالية رغم أن البلدان الثلاث يتبعون النظام الرأسمالى الدارج . ونتيجة لهذا ظهور أربعة نماذج للبلدان الست في النظامين الاشتراكي والرأسمالى .

ومن الأمور التى تستحق التأكيد عليها هنا هو أننا لسنا في موقف يسمح لنا بالقول بأن ما ظهر من دراستنا للمجتمعين الايطاليين يمكننا من تخصيص نموذج يصلح لكل أوروبا الغربية ، أو بالقول بأنه يصلح لدول البحر الأبيض الأوربية فقط . حتى أنه يصبح نوعا من التعميم اذا قلنا أنه يصلح للدولة الايطالية ككل . ومع تقديرنا للوضع الايطالى .. الا أنه يجب علينا أن نثير تساؤلا أبعد . نتيجة للاختلافات الكبيرة جدا والهامة بين الشمال والجنوب في ايطاليا فإنه يفضل أن ننظر الى الصورة التى ظهرت من دراستنا للمجتمعين الايطاليين في الشمال على أنها صورة تمثل الشمال فقط ، ولكن من المخاطرة الذهاب الى أبعد من هذا ولو بصفة مرحلية

وندرك بشعورنا البديهي أن مثل هذا الاختلاف أكبر من الاختلافات الاقليمية في البلدان الأخرى (بما في ذلك الأجزاء الانجليزية والفرنسية من كندا)

وبمعنى آخر ، فإن دراستنا قد أظهرت بطريقة أكثر تحديدا ، وهى عكس الافتراض الأصلى ، أن التعريف الذى يشير الى « دولة من العالم الرأسمالى » لا يكفى لتفسير حالة المشاركة المقارنة في كل من دولنا الرأسمالية الثلاث . بل والأكثر إثارة للدهشة ، أنه لا يكفى للحديث عن « الدول الاشتراكية » أن تعطى صورة حية في هذا المجال عن الدول التى تسير على هذا النظام . ولو في منطقة واحدة هى شرق أوروبا .

وبقول آخر ، ان العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية الهامة تعمل على تباين بنیان المشاركة .. وعلى حصر العوامل الأكثر عمومية والتي تشكل تلك النظم السياسية الاقتصادية الضخمة .

وطالما أن هدفى الأول ، ليس اعطاء تقرير عام عن البحث الدولى في هذا الفصل ولا في هذا الكتاب ، فلن أناقش هنا الوسائل المستخدمة لجمع البيانات المفصلة ولا العلاقات التفصيلية بين التباينات العديدة . ولذا فقد أشرت للقارئ الى الوثائق التى تم اعدادها بالفعل والمطبوعات التى تحت الاعداد . ولن أشير الا الى ما هو موجود بالفعل ومتصل باحتياجاتنا لفهم البنيان الحالى وامكانيات المشاركة المستقبلية

النماذج التفسيرية للبنيان الطبقي الخاص بالانغماس المدنى في مجتمعات الأمم المختلفة . تقوم الدراسة الدولية على عينة مسح لبحث عقدت فيه لقاءات مع عدد مائتى أو ثلاثمائة مواطن تم اختيارهم بطريقة عشوائية في كل مجتمع وتأتى البيانات الأساسية والأصلية ، بما في ذلك البيانات الأولية عن المشاركة من اجاباتهم على تلك المقابلات المقارنة التفصيلية والتي تتسم بالطول الى حد ما . وهناك العديد من الأسباب للاعتقاد بأن الناس يتجاوبون بصدق مع الأسئلة الخاصة بالمشاركة .

وتهتم مجموعة من بيانات المشاركة الهامة بعدد المواطنين الشباب ومقدارهم ممن اشتركوا - اذا كان قد حدث - في ثمان مناطق رئيسية في الحياة الاجتماعية . وتهتم المجموعة الاخرى من البيانات بانواع الاتحادات الرسمية في المجتمع والتي ينتمى اليها اشخاص تلك العينات العشوائية ، اى الاحزاب السياسية ، واتحادات العمال ، والكنائس ، والاتحادات الثقافية والعامة وغيرها مما يماثلها .

وقد تم فحص تلك البيانات بعد ان وضع في الاعتبار طبقة اولئك المشتركين وغير المشتركين . وبمعنى اخر اعتبرت السمات التقليدية هي المؤشرات التي تدل على مكانة الشخص في الطبقات الاجتماعية . . واساسه في الاعتبار سواء بالنسبة لاولئك المتواجدين في أنشطة المجتمع او غير المتواجدين اي ، مستوى التعليم ، والوظيفة والدخل والمستوى الوظيفي والتعليمي لآبائهم . بالاضافة الى فحص سلسلة أخرى من البيانات بطريقة فورية ، تماما مثل الاهتمام دون مشاركة نشطة أكثر في الانواع المختلفة من شؤون المجتمع .

ويتميز كل نموذج من النماذج الاربعة من البلدان الستة ، والتي سبق ذكرها ، عن الآخر وفقا لتباين واحد من اثنين او كليهما من التناسقات التالية ، درجة مشاركة أولئك الذين يشتركون وطبقة صفاتهم . . ولنفحصهم بنظام ، بادئين بمجتمعين في الولايات المتحدة وكندا مما توائم نموذجا واحدا .

نموذج أمريكا الشمالية ، وعلى عكس ما اقترحته الدراسات المختلفة الأخرى والانطباعات الشعبية ، نجد أن المشاركة بالنسبة لأمريكا الشمالية ضعيفة من وجهة نظر الكم ومرتفع في البنيان على طول الطبقة الاجتماعية (٧) وبمعنى آخر ، تتزايد المشاركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع بين أولئك الذين ينتمون الى الطبقة الاجتماعية العليا وفوق المتوسطة ، في كل من كندا والولايات المتحدة (٨) .

وتنقسم الصفوة التي تتحكم في سلطة إتخاذ القرارات ، والتي تتكون من أكثر الأفراد تعليما وذوى المراكز الوظيفية الهامة ، والأكثر دخلا ، وتنقسم الى قطاعات مختلفة بأسلوب أكثر تخصصا . وبمعنى

آخر ان القليلين هم الذين يشتركون في كل القطاعات ، ولكن بسبب الروابط الطبقة القومية الموجودة بين أعضاء هذه الجماعة وبسبب أيديولوجيتهم العامة . فإن وجودهم . رغم تقسيمه الى قطاعات فإنه يشكل سيطرة متجانسة على حياة المجتمع .

وسنحاول في جزء متأخر من هذا الفصل تقييم موقف أمريكا الشمالية عن قرب أكثر واستخراج إفتراضات منه تختص باستراتيجيات تؤثر على المبادرات الخاصة بمشاركة المواطن هناك .

النموذج الاشتراكي التقليدي . يبدو أن هناك أشياء كثيرة مشتركة بين المجتمع البولندي والتشيكوسلوفاكي . وتعمكس حالتهم ما تصفه بعض الدراسات من أنه نموذج عام للدول الاشتراكية في شرق أوروبا اليوم (٩) ومستوى المشاركة ليس مرتفعا كذلك في تلك المجتمعات . وحقا نجده منخفضا الى درجة كبيرة في الشؤون المدنية - وفي الشؤون الحكومية المحلية السياسية والاقتصادية والحضرية - على انعكس المشاركة في شؤون المجتمع الثقافية . فإننا نجدها مرتفعة بشكل غير عادي على عكس ما يوجد في مجتمعات أمريكا الشمالية .

من الواضح ان الطبقة . كما نعرفها في البلدان الرأسمالية ، قد اختفت في هذين المجتمعين الاشتراكيين . فالمشاركة أكثر ارتباطا بالخبرة الشخصية . والاهتمام بالسياسات وبالمشاركة في الحزب وبالانجاز التعليمي الشخصي أكثر من كونها مشروطة بعوامل مثل الحالة الوظيفية ، والدخل والاساس الاجتماعي . ولا تعتمد المصلحة الشخصية في الشؤون المدنية المحلية والشؤون السياسية المحلية على طبقة الفرد الاجتماعية كما وأنها ليس بالضرورة أن تشكل سواء بالوضع

الاجتماعى او الثروة . وفي الواقع اننا نجد في المجتمع التشيكوسلوفاكى علاقة سلبية بين مستوى تعليم الاب ودرجة اشتراك الشخص الذى اجريت معه المقابلة . في الحياة الاجتماعية . ورغم هذا . فمن الواجب ان نؤكد ان ما اطلقنا عليه النموذج الاشتراكى التقليدى يصف الموقف حيث تقل المشاركة وحيث يبدو وكأن بنیان المجتمع . ولد على المستوى المحلى . بعيدا عن الناس . بصفة عامة .

النموذج الاشتراكى اليوغوسلافى يبدو أن أيا من المجتمعين اليوغوسلافيين لا يناسبان مصطلحات النموذج السابق . وهذا هو الواقع حقا فيما يتعلق بمقدار مشاركة المواطنين والتي أثبتت . في كل شيء عدا شؤون المجتمع الثقافية . أنها أكبر عما هى عليه في الحالات السابقة . ويشترك المجتمعان اليوغوسلافيان مع المجتمعات التشيكوسلوفاكية والبولندية في صفة أنهم ليس بهم التقسيم الطبقي التقليدى والذى يشكل المشاركة . ومرة أخرى يمكن الإشارة إلى مدى أهمية التعليم إلا أنه لا يرجع إلى الأساس الاجتماعى كما هو الحال في الغرب . ورغم هذا فإن نسبة المشتركين تجعل في الامكان القول بأن الموقف اليوغوسلافى أكثر إيجابية عنه في أى مجتمعات اشتراكية أخرى . أى أننا وجدنا نمودجا حيث تقترب المؤسسات العامة من الشعب أكثر ومفتوحة أكثر . أو بالعكس . يمكن القول بأن الناس متورطون أكثر ومتواجدون في كل مجالات أنشطة المجتمع فيما عدا مجال الثقافة .

وستتاح لنا الفرصة لمشاهدة مجالات أخرى تصور هذا الموقف في المجتمعين اليوغوسلافيين - فعلى سبيل المثال . إن الاحساس بالقدرة

على التأثير على شؤون المجتمع - والتي وبكل تأكيد تشكل مؤشرات هامة لإثارة المشاركة .

وفيما يتعلق بالموقف في المجتمعين اليوغوسلافيين فعلينا الإشارة مرة أخرى الى أن هاتين المنطقتين، تختلفان تماما في مجالاتهما التاريخية والاجتماعية والثقافية . وكذلك في حالتها الاقتصادية الحاضرة . فتريزيك المجتمع السلوفانى يعتبر مستقرا وفي وضع اقتصادى مرض الى حد بعيد . فله تاريخ طويل نسبيا في التطور الصناعى . على حين نجد أن كونجيك وهو مجتمع البوستانى ، أكثر فقرا سواء في التطور السريع ، أو في عملية التحديث والتصنيع . ونجد أن المجتمع السلوفانى تسوده التقاليد الكاثوليكية على حين يتسم المجتمع البوستانى بوجود العديد من الديانات . حيث كان الاسلام أكثرهم سيادة وأهمية . وعلى حين إستمرت الكاثوليكية الرومانية تسود في تريزيك ، نجد أن الملحدون يفوقون الآخرين في مجتمع كونجيك الأصغر والأكثر تحمسا سياسيا . وعلى ذلك فإن إفتراضنا يقوم على أن نموذج المشاركة الذى يوائم كلا من تلك المجتمعات يسرى في كل يوغوسلافيا رغم اختلافاتها الاقليمية والعرقية بل واللغوية .

ويرتبط النموذج إرتباطا وثيقا بمصطلحات أهم مظهر من مظاهر التجربة اليوغوسلافية وأكثرهم إثارة ، ألا وهو الادارة الذاتية وأساسا في المجال الانتاجى . ويمكن إعتبار التأكيد على الادارة الذاتية الاقتصادية أحد العوامل التى حددت وما زالت تحدد الحالة اليوغوسلافية التى ما زالت تثير الاهتمام . إلا أنه يبدو واضحا من استنتاجاتنا المقارنة أن الحافز في الاشتراك في صنع القرار أن الناس يستوعبون خلال تجربتهم في العمل ، لم يظل مقيدا بالقرارات المتصلة بالعمل رغم أن الناس

ليس لديهم الفرصة ، بنفس القدر ، لإدارة شئونهم في قطاعات الحياة المدنية ، رغم التصريحات الرسمية بشأن ادارة المجتمع ذاتيا .

النموذج الايطالى . لقد أشرنا فيما سبق الى أن النموذج المعروض من المجتمعين الايطاليين ، يختلف عن المجتمعين الآخرين في النظام الرأسمالى . أحدهما من كندا والآخر من الولايات المتحدة . ورغم هذا ، ففى هذه الحالة لا نجد أن الاختلاف بين في درجة المشاركة مثلما هو الحال في المجتمعات الاشتراكية . ويتشابه قلة عدد المشتركين في المجتمعات الرأسمالية الثلاثة رغم أن مشاركة الشعب في أوجه أنشطة المجتمع المختلفة تميل لأن تكون أقل في المجتمعات الإيطالية عنها في أمريكا الشمالية . حتى فيما يتحق بالنشاط السياسى .

وقد تثير الحقيقة القائلة بانخفاض المشاركة السياسية ، دهشة الكثيرين حيث يسود الاعتقاد بان الايطاليين سياسيون بدرجة كبيرة . والواقع ان الموقف الايطالى يتميز بالوجود الفعال للأحزاب السياسية المتنافسة تقليديا ، ليس في تلك القطاعات فحسب حيث يوجد الانقسام العزبى تقليديا وانما في الجماعات وكذلك في المجالات الثقافية المختلفة (١٠) إلا أن اكتشافاتنا ليست مثيرة للدهشة في الواقع ، توضح الدراسات الأخرى ندرة المشاركة في السياسات الإيطالية ومن ثم ففى هذا المجال الهام نجد ان المجتمعين المذكورين في الدراسة لا يشكلان حالات مثالية للنموذج الايطالى .

وتعتبر جاستالا نموذجا للإدارة الشيوعية الاشتراكية ، وكان يحكمها في نهاية القرن الماضى إحد العمد الاوائل في الاشتراكية ، وكانت تعتبر الاولى من بين المدن الصغيرة ، على حين نجد ان سكورزى

. وهو المجتمع الآخر . كان دائما تحكمه التقاليد الكاثوليكية والديمقراطية المسيحية وتحكمه اغلبيه كبيرة من الديمقراطيين. المسيحيين(١١)الانانجبد: انه في كلتا المدينتين المختلفتين سياسيا ، مشاركة قليلة في أنشطة الحزب كما هو الحال في القطاعات المدنية الاخرى . ومن ثم ، نجد ان هذه المشاركة مستقلة عن العرف السياسى التازيخى والقوى التى تتحكم دوما في حياة المجتمع . وسنعود في الفصل الخامس للحديث عن معنى هذا بالنسبة لانواع اجراءات مشاركة المواطنين التى اتخذت في ايطاليا .

ان ما يميز الموقف الايطالى عن قرينه في امريكا الشمالية هو الحقيقة القائلة بان البنيان الطبقي القوى الذى كان موجودا في ايطاليا والمرتبط بالمشاركة المتباينة لا يتواجد الان . حقا مازال البنيان الطبقي موجودا هو نفسه الا ان صلته السابقة بمشاركة المجتمع قد انفصلت . وهذا يناقض النماذج في كل من امريكا وكندا بطريقة واضحة .

وقد ظهرت صفة عامة الى جانب الاختلافات بين جاستالا وسكورزى(١٢) ولا تظهر اعلى طبقة اجتماعية - وفقا لاسس الوظيفة والدخل . بوضوح بين اولئك المندمجين، بنشاط اكثر في القطاعات الحضرية والاقتصادية والسياسية الهامة في حياة المجتمع : وقد يجد الشخص في معظم الامثلة ان اولئك ذوى الوظائف الصغيرة والدخول المتوسطة من بين الاشخاص الاكثر تورطا ، ونجد ان الفئات الوظيفية الممثلة هي الطبقة الكادحة وطبقة الموظفين . ويبدو هذا تفاوتا في ديناميكية المشاركة الطبقيّة . أكثر من كونه اختلافا في الطبقة في حد ذاتها ، طالما يرتبط التعليم سواء بالوظيفة والدخل في ايطاليا ومثله في الولايات المتحدة وكندا

ويعتبر هذا التباين بالنسبة للطبقة مثيرا لدهشة اولئك الذين يتصورون ان كندا والولايات المتحدة مجتمعات ضعيفة طبقيا وان المجتمع الايطالى مرتفع طبقيا . والحقيقة هى انه فى المجتمعين الايطاليين ، خاصة فى جوستالا ، نجد ان العلاقة بين الوضع الاجتماعى الحالى والاساس الاجتماعى ليس بنفس القوة التى هى عليها فى مجتمعات امريكا الشمالية

ولا تشكل الحقيقة الهامة لندرة المشاركة قرينة على وضع الرأسمالية التقليدية التى مازالت موجودة فى المجتمعات الايطالية ، كما وان قلة المشاركة تميز احد نموذجى المجتمع الاشتراكى . الا ان الطبقات السفلى فى المجتمعات الايطالية لا تسود فى أنشطة المجتمع مثلما هو الحال فى مجتمعات بولندا وتشيكوسلوفاكيا

ولم يعد للطبقات التى كان لها السيطرة التقليدية ، وهى الطبقات العليا وفوق المتوسطة ، الاشراف الكلى على المستوى المحلى فى المجتمعات الايطالية مثلما هو الحال فى مجتمعات امريكا الشمالية . ورغم هذا ، فلا يسمح لنا بالاشارة الى أن المجتمعات الايطالية أكثر انفتاحا أو تمتعا بالمساواة عن سواها رغم الوجود المتساوى تقريبا لكل الطبقات الاجتماعية . ولم تعد مختلف الجماعات والطبقات المتوسطة والسفلى وكذلك مثل معظم تلك التى تقف بين الطبقات المعروفة ، تمثلها صفوة السلطة التقليدية ، ولكنها مازالت تمثل أكثر من ان تتواجد هى نفسها . ومن هنا ، يظل التساؤل عن الكيفية والوسيلة التى يمكن بها اعطاء الحق لكل شخص فى التمثيل الشخصى .

وتوحى ندرة المشاركة فى ستة من المجتمعات الثمانية باجراء فحص اعظمى لأولئك الذين لا يشاركون فى اى مجال فى الشؤون المدنية

ولاولئك الذين ابعدوا من الحياة الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، فان عدم الحضور هذا يؤدى الى عدم الاشتراك في العضوية ، خاصة العضوية النشطة ، في جمعيات المجتمع المنظمة رسميا .

وعلى وجه الخصوص ، ظهر ان التحليلات المختصرة لاولئك المشاركين والتي تتضمن الطبقة الاجتماعية (في مجتمعات العالم الرأسمالي) والصفات الاجتماعية (في مجتمعات العالم الاشتراكي) لأولئك الذين لا يشاركون ، ظهر انها معكوسة ، ولهذا السبب اعدت ابحاث اكثر عن الصفات الاجتماعية - الديمغرافية مثل الجنس والسن لمعرفة اذا ما كانت لها اهمية في تمييز الجماعات الحدية تماما او باستمرار ، واذا ما امكن هذا ، فلمعرفة ما اذا وجدت نماذج معينة من السلوك تتناسب مع تلك الجماعات للمجتمعات التي تتميز بنوعين ضخمين من النظم او لنظمهم الفرعية المتتالية .

ومن الضروري - قبل الدخول في هذا الموضوع - اعداد قدر اكثر من المعلومات العامة . وقد وجد ، في كل المجتمعات موضع الدراسة ، درجة كبيرة من التراطبين نوعي المشاركة التي نعمل على تجميع بيانات عنهما ، المشاركة والاندماج في اعمال المجتمع ، والمشاركة فيما يطلق عليه الجمعيات الرسمية من المجتمع نفسه . وحقيقة الامر انهم مترابطون في كل العينات .

وعلى ذلك ففى نيتي استخلاص ، في الصفحات التالية ، معلومة هامة من الدراسة الدولية ، لاتفاق استراتيجيات المشاركة . وساركن الانتباه اولا على الاندماج في الانشطة السياسية والحكومية المحلية ، وعلى

الشؤون الحضرية وسياسة المجتمع الاقتصادية عن المجالات المدنية
الآخري .

الحدية في الدلالات الاجتماعية الديمغرافية . ان حقيقة ندرة
المشاركة لتكتسب اهمية اكثر عندما يفحص الشخص النماذج وفقا لنوع
الافراد موضع البحث . وعموما ، فقد وجد ان السيدات اقل تواجدا من
الرجال في كل مجالات المجتمع وفي كل الجمعيات الرسمية (فيما عدا
الدينية في بعض المجتمعات) . وتتفاوت ضخامة تلك الاختلافات من
مجتمع لمجتمع ومن مجال الى مجال وعامة ما تقل مشاركة النساء
النشطة في الامور المتصلة مباشرة بالحكومة والسياسات المحلية عن
مشاركة الرجال . ولن يختلف الموقف اذا ما فحصنا الرجال والنساء
الذى ينتمون الى القوة العاملة فحسب عنه اذا ما فحصنا كل الرجال
والنساء .

وبمقدور الانسان في الدول الاشتراكية الخروج بمفهوم ، اكثر لهذا
الموقف على ضوء ان الاندماج في تلك المناطق مرتبط بدرجة كبيرة
بالمصلحة السياسية وبعضوية الحزب . ورغم ان النساء اظهرت في ثلاثة
مجتمعات اشتراكية من بين اربعة (المجتمع البولندى واثنان من
البولندى) اهتماما بالسياسة الا ان تواجدهم في الحزب اقل نسبيا
بكثير من الرجال . اما في المجتمع الرابع ، وهو المجتمع التشيكى فقلة
عضوية النساء في الحزب تدل على قلة الاهتمام بالسياسة ولكن ليس
اقل من الاهتمام الذى يظهره الرجال في الشؤون السياسية . والاشتراكية
في حد ذاتها لم تعمل بعد على تحويل عالم الرجال من السياسات
والحكومة المحلية الى عالم تتساوى فيه الأجناس ولا توجد هذه المساواة
الا في تشيكوسلوفاكيا ، الا ان السبب الواضح لهذا هو ان العالم لم
٢٨

يبدو سوى القليل من الاهتمام حتى للرجال . ونحن نجد أن البناني
الحكومي والسياسي في المجتمع المحلي في تشيكوسلوفاكيا مسيطر عليه
من أعلى أكثر مما يحدث في بولندا (عن طريق الحزب وما يسمى
اللجان القومية التي تسيطر على المحليات)

ويعتبر الحد النسائي في أفعال المشاركة بمجتمع كوجنيك ، وهو
مجتمع في بوسنينا ، هو أقل حد للمشاركة في كل المجتمعات الاشتراكية
الأربعة ، وهذا يوضح التغيير الجذري الذي ظهر في هذا المجتمع ، حيث
كانت النساء مجرد تابعات في المذاهب الرسمية لثقافتهم الدينية حيث
كانت تبعية المرأة في المجتمعات الأخرى كانت تتم بطريقة غير رسمية
أكثر . ويمكن القول أن مصلحة النساء والرجال على حد سواء ترجع
من إيقاعات تحول المجتمع . وقد حدث إصلاح سريع في مجالات
الاقتصاد والسكان والأحوال الحضرية بشكل عام في كوجنيك ، ورغم
هذا ما زالت أقل بكثير من مثيلاتها في تريزيك ، وهو مجتمع
سلوفاني .

ومرة أخرى يمكن القول ، أنه في البلدان غير الاشتراكية نجد أن
العنصر المشترك بين المجتمعين في أمريكا الشمالية ومجتمعي إيطاليا
هو عدم وجود المشاركة الشعبية في الأنشطة الحكومية والسياسات
المحلية . خاصة من جانب المرأة إلا أن النساء في المجتمعات الكندية
والأمريكية غالبا ما تتواجد في أوجه النشاط الثقافي والترفيهي . ونجد
أن النسائي في المجتمعات الإيطالية أكثر من الرجال في أوجه نشاط
الكنيسة .

ومن ثم ، يمكن الحديث عن الحد السياسي للنساء في المجتمعات

الرأسمالية إذ أنه حتى لا يختلف باختلاف الوظيفة . أى أنه لا يرتبط فقط بربات البيوت .

سنعود فيما بعد الى المصلحة: حتى لو لم تكن فعليه . سواء في الشؤون المدنية والسياسية والتي تعبر عنها النساء في تلك المجتمعات . وكذلك مصلحتهم في ضرورة اعلامهم بالاحداث التي يهتمون بها . ومن المهم حاليا . ان نؤكد نقطة هامة سنعود اليها فيما بعد . ان مستوى تعليم النساء اللاتي تضمنتهن العينات التي نوقشت في المجتمعات الثمان كلها . سواء شرقية أوغربية . اقل بصفة عامة عن مستوى الرجال . وكما لاحظنا سابقا . سواء في البلدان الاشتراكية والرأسمالية . أن مستوى التعليم مرتبط الى درجة كبيرة بالاهتمامات المدنية .. وهناك عامل . وسط هذا الارتباط . نطلق عليه الثقة بالنفس نجد ان النساء فيه اقل من الرجال . ومن ثم . يمكننا التنويه بان النساء مازلن في كل مكان يشكلن جزءا منفصلا وثانويا في المجتمع وليس هناك تباين ضخم في هذا المجال من نظام سياسى لآخر . فهذا هو الحال داخل مضمون الندرة الشامل للمشاركة . وفي مجتمعات يوغوسلافيا التي تتميز بقدر اكبر في المشاركة .

وعلى اى حال . فهنا عامل ايجابي . اذ نجد . فيما عدا استثناء واحدا . ان عددا ضخما من النساء في كل مكان يهتم بمظاهر الحياة الاجتماعية . المختلفة . بما في ذلك الاحداث السياسية والتي من المعتاد ان يسيطر عليها الرجال .

(وهذا الاستثناء يوجد في تشيكوسلوفاكيا . حيث لا يهتم الرجال كثيرا) وهذا يعطى الفرصة للانسان ليفهم ان الظروف يمكن تغييرها .

اذ يمكن ان تصبح النساء ، بسبب مصالحهن الموجودة بالفعل نقطة يمكن الرجوع اليها في المشروعات المستقبلية لبدء عمليات حاسمة . وليس بمقدور أي شخص الوصول الى هذه النتيجة بسهولة الا على ضوء البيانات الخاصة بانخفاض مستوى مشاركة النساء النشطة .

وليس الإبعاد العام للنساء من الشؤون المدنية هو الابعاد الوحيد . في هذا الشأن ، فلنرجع الى ابعاد اخر يتضح اكثر عند فحص العلاقة بين السن والمشاركة .

فالاشخاص الذين يدخلون ضمن العينات يتم تصنيفهم وفقا لثلاث مراحل للسن : الشباب الصغير ، من سن الثامنة عشرة حتى الثلاثين ، متوسطو العمر ، وهم من سن الواحد والثلاثين حتى الستين ، كبار السن ، وهم اولئك البالغة اعمارهم الواحد والستين او اكثر . ويظهر بوضوح وجود الجماعتين الأوليين في اوجه النشاط المدنية والمنظمات الرسمية ولكن هذا النشاط يخفت بسرعة بالنسبة لكبار السن ، ومرة اخرى ، يصعب تحديد نماذج معينة وفقا لنظام سياسي معين . ولنفحص الالتزام السياسي للمجتمع كمثال توضيحي .

يختلف الموقف بالنسبة للصغار . فهم يشتركون في السياسات المحلية سواء في المجتمع الكندي او البولندي واحد المجتمعات الايطالية (جواستالا) تقريبا بنفس درجة متوسطى العمر . الا ان نسبة تواجدهم تقل في مجتمعات كل من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا وبوستينيا . في حين نجدهم اكثر تواجدا في المجتمع الايطالى الاخر عن متوسطى العمر .

اما بالنسبة للكبار ، فنادرا ما يلتزمون سياسيا ، فوجودهم نادر في المجتمعين الايطاليين ، وتأتى نسبة وجودهم في مجتمع بوسينيا بعد ذلك ويتم اقضاء كبار السن بنسبة اقل ، في المجتمعين في امريكا الشمالية (ويقل هذا الابعاد في المجتمع الكندي عنه في الولايات المتحدة) ، وتشكل المجتمعات الاخرى مكانا متوسطا بين اقصى السلبية وهى ايطاليا ، واقصى الايجابية في امريكا الشمالية .

وتؤيد البيانات التى ظهرت بالنسبة لقلّة الاهتمام النسبية والرغبة في الحصول على معلومة بشأن المظاهر المختلفة من شؤون المجتمع النتيجة هي ان كبار السن اقل تورطا عن كل جماعات السن . الا اننا ومرة اخرى نجد ان كبار السن في مجتمعي امريكا الشمالية ملتزمون بقوة اكثر من قرنائهم في اى مكان اخر .

ويؤدى موضوع الثقة بالنفس الى شعور بالتحلل من الغباء بان كبار السن هم اكثر الجماعات المساء اليها ، اى انهم اقل جماعات المجتمع ثقة بالنفس ، انه لمن المهم ان نذكر في هذا المجال ان عيناتنا تشير الى ان كبار السن في كل المجتمعات اقل تعليما من غيرهم ، فالتعليم ينمى الثقة بالنفس في كل شخص في بلداننا ومجتمعاتنا .

ومن الصورة التى برزت إتضحت صعوبة تعريف الحدية بالنسبة لكبار السن . اذ ان التشابه في مواقفهم في اكبر نوعية من النظم السياسية (وفي واقع الامر ، تعتبر الاوضاع الرأسمالية في امريكا الشمالية وايطاليا هما قطبا المعارضة) يبرز نقطة على جانب من الاهمية . ولا يعتبر انبذاف تلك المجموعة من كبار السن من حياة المجتمع مجرد نتيجة لنوع من الاستغلال الذى يمارس على اناس داخل مجتمع رأسمالى

وبمعنى آخر ، نجد ان عدم الاكتراث بكبار السن وبخبرتهم او عدم الاهتمام بهم لانهم لم يعودوا قوة منتجة ومن ثم ليسوا مفيدين للمجتمع ، يؤدى الى التعبير عنه سواء في النظم الاشتراكية او الرأسمالية بل يمكننا القول بأن هذا أصبح سمة بل فلسفة تغلغت في كل النظم السياسية وذلك لأنها تتخلل الحضارة الحديثة واضحة شروطا لكثير من قيمها . دون النظر الى النظام .

ورغم هذا ، فقد يجادل البعض بالقول بأن عدم وجود اناس من كبار السن من مجال الحياة الاجتماعية للمجتمع يشكل ظاهرة طبيعية . وهذا يرجع الى حقائق فسيولوجية ، وبيولوجية للسن وهذا هو السبب الذى من أجله لا يختلف عدم وجود كبار السن المدنى باختلاف النظم السياسية .

ومن الأفيد ، لإختبار مثل هذه التأكيدات ، فحص نتائج تحليل المجتمعات الايطالية التى تأخذ في الاعتبار سن الأشخاص ، مستوى تعليمهم ، ودخلهم وتورطهم في عملية المشاركة .

وأظهرت النتائج ان عدم المشاركة قد ظهرت بجلاء مع كبار السن ذوى مستوى التعليم والدخل المنخفض وبالطبع يعنى هذا الغالبية العظمى منهم . والجزء الصغير جدا من القلة الكبار في السن ممن يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والدخل لا يشارك (١٣) وهذا يبدو كافيا لنضع جانبا النتيجة « الطبيعية » لجدل السن .. وسيصعب تدعيم الجدل بحيث لا يجب أن تكون محاولة إثارة أو منح الفرص لكبار السن للمشاركة في حياة المجتمع ، هدفا .

العوامل المانعة للمشاركة

وبعد فحصنا لصورة الموقف المعاصر المتضارب قوميا فيما يتعلق بالمشاركة. وصلنا الى نتيجتين مختلفتين وهامتين . اولا ، فيما يتعلق بالمشاركة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، نجد ان المجتمعات موضع الدراسة الدولية شهدت مواقف متباينة الى حد كبير بحيث تثير نماذج تفسيرية عديدة رغم اختلافهم عن الانقسام التقليدي للنظم السياسية الرأسمالية والاشتراكية . والاكتشاف الثانى يتمثل فى أنه بالنسبة للمشاركة والمتغيرات الديمغرافية نجد أن التشابه يسود على أوجه الاختلاف والتشابه والتي وجدت النساء وكبار السن فى المجتمعات الثمانية كلها يشكلون مجموعتين اجتماعيتين تهيمنان لان تكون حديثة . علاوة على ذلك ، تختلف هاتان المجموعتان عن بعضهما فى هذا التحديد . فبالنسبة لقضية النساء ، فنجد اهتماما ، فى معظم الجهات ، بالمشاركة التي ، كما افترضنا ، نسمح للشخص بافتراض مدى سهولة تغيير وضعهم . وعلى أى حال ، فاننا نجد فى قضية كبار السن ، شعورا ذاتيا بالانعزال مما ينجم عنه اللامبالاة .

واذا ما استثنينا مجتمعى يوغوسلافيا ، فسنجد انتشار قلة المشاركة بصفة عامة ؛ ومن المهم ، بغض النظر عن هذه النتيجة والتي قد تثير دهشة القارئ ، ان نحاول معرفة أى العناصر تلك التي منعت المشاركة فى تلك المجتمعات .

لقد ساعدتنا ظروف شيئين الى حد كبير فى فهم وضع المشاركة الحالية فى المجتمعات موضع الدراسة . وسنجمعهم سويا حيث يشكلون بيانات / عوامل مكتملة : تفاؤل أو تشاؤم افراد العينات فيما يتعلق

باستماع ممثلى الحكومة المحلية ، اذ ما اتجه اولئك الافراد بمشاكل
تحتاج الى اجراء من الاخرين والشعور بالسلطة او اللسلطة في القدرة على
التأثير في حل مشاكل المجتمع (١٤) .

وقبل كل شىء ، فلننحص تلك الاتجاهات في المجتمعات الثمانية .
فبالنسبة للاول - سواء استمع ممثلو الحكومة المحلية بتجاوب او من
عدمه - سنجد اننا اذا ما نظرنا الى سخرية التجاوب السلبي ، ان اقل
العينات الساخرة توجد في المجتمعات الكندية واليوغوسلافية ، وتأتى
بعدها تلك الموجودة في الولايات المتحدة . ويتميز اولئك الذين تضمهم
العينات من تشيكوسلوفاكيا وبولندا بقدر كبير ومماثل من السخرية ،
بينما نجد ان العيتين الايطاليتين هما الاكثر سخرية .

وغالبا ما يعتبر الموقف التشكك تجاه السلطة الشعبية مؤثما دائما
وثابتا بين الشعب الايطالى ، وهذا ناجم عن السلبية التى دامت قرونا
والتجارب التاريخية . للاستغلال . وكما سنرى في الفصل الخامس
سنجد أن هذا الافتراض ، على ضوء النتائج التى ظهرت في الدراسة
الأخرى المنفصلة عن المجتمع الايطالى في فاينزا ، مشكوك فيه . ففى
إمكان الأحداث ، خاصة تلك التى تمس المجتمع عن قرب ، التأثير على
هذا الاتجاه . فهو أبعد ما يكون عن الثبات حتى اذا ما كان منتشرا
الآن .

ومرة أخرى نجد انه فيما يتعلق بالشعور بقدرة الشخص على التأثير
على قرارات المجتمع ومن ثم يساعد في حل مشاكله ، نجد ان المجتمعين
اليوغوسلافيين يكشفان عن اكثر المواقف ايجابية ، ثم يأتى بعدهما
٤٥

المجتمعات في أمريكا الشمالية . وفي هذا الشأن . نجد أن مستوى المجتمعات التشيكوسلوفاكية والبولندية أقل مستوى ممكن .

ويتفاوت المجتمعان الإيطاليان اذ يقترب مجتمع سكورزي من المستويات الإيجابية نسبيا في أمريكا الشمالية على حين يقترب مجتمع جواستالامن المستويات السلبية نسبيا في بولندا وتشيكوسلوفاكيا .

ونجد ، بدراسة هذين النوعين من البيانات سويا ، ان احد النماذج وجد مناسباً لمستوى المشاركة المرتفع الى حد ملحوظ في يوغوسلافيا . وهناك نجد ان الاخير متصل بمستوى منخفض من نقد المواطن وباعلى مستوى من شعور المواطن بقدرته على التأثير في القرارات . انه لمن المهم ابداء ملاحظات اكثر في هذا الشأن . واذا ما نحينا جانبا فئة واحدة (وهى النساء ذات المستوى التعليمى المنخفض في مجتمع بوسنى) سنجد ان النتيجة العامة للشعور بالقدرة على اتخاذ قرارات في المجتمع المحلى تؤكدنا التحليلات التفصيلية ذات المتغيرات العديدة بطريقة لا يصدقها عقل . واذا وضعنا في الاعتبار كل مستويات التعليم ، والجنسين لكل جماعات الأعمار المتعددة ، سنجد أن المجموعات الفرعية الناجمة في المجتمعين اليوغوسلافيين (مع هذا الاستثناء الوحيد) وصلت الى مستوى الشعور بالتفوق على كل الجماعات المتنافسة الأخرى من كل المجتمعات الأخرى .

وثبت أن شعور الفرد بقدرته في التأثير على قرارات المجتمع وأن إمكانيات هذا متوفرة . ومرتبطة تماما بمستوى التعليم في كل المجتمعات على وجه التقريب . بما في ذلك المجتمعات اليوغوسلافيا . ويمثل المجتمع البولندي وبوجه خاص التشيكوسلوفاكى الاستثناء في هذا

المضمار ، إذ يشعر ذو التعليم العالي بالعجز مثله في ذلك مثل من لم يحصل إلا على قدر قليل من التعليم .

وإذا ما قارنا أولئك ذوى التعليم العالي والمتوسط في المجتمعات الأربعة من النظام الرأسمالي ، سنجد مستويات مشابهة بالشعور بالقسوة ويقل عدد أولئك المتمتعين بالشعور الإيجابي على قدرتهم في المجتمعين الإيطاليين عنهم في المجتمعين في أمريكا الشمالية . ومرجع هذا امران . أولهما ، ان مستوى التعليم بين الشعب الإيطالي اقل منه بين شعوب أمريكا وكندا . ثانيهما ، ان أولئك ذوى التعليم القليل في كل من عينتى المجتمع الإيطالي . بما في ذلك جواستالا حيث كان (ومازال) يوجد حكومة يسار محلية من الشيوعيين والاشتراكيين ، يشعرون بانهم لا يتمتعون بالقدرة على التأثير اكثر من قرائهم من قليلي التعليم في المجتمعين في أمريكا الشمالية .

ولنتجه الان الى الارتباطات بين تلك العوامل والمتغيرات . وغالبا ما يقل شعور النساء في كل المجتمعات - فيما عدا في الولايات المتحدة ، بانهم في مركز يسمح لهن بالتأثير عن الرجال ، كما وان النساء متشائمات بشأن استعداد ممثلى الحكومة للاستماع لهن .

وفيما يتعلق بكبار السن ، فاننا نجدهم في كل المجتمعات اكثر تشاؤما عن سواهم من مجموعات الاعمار الاخرى . والسمة الرئيسية لموقف كبار السن فيما يتعلق بإمكانية استماع ممثلى الحكومة المحلية لهم تتمثل في النسبة المرتفعة لأولئك الذين يرددون بان ليس لديهم اية فكرة ، اى انهم لا يعرفون او غير قادرين على القول . وفي معنى اخر ، يحتاج كبار السن شعورا بانهم بعيدون عن حكومتهم المحلية اكثر من

السخرية في هذا . وقد ثبت صغر حجم الشعور بالقدرة على ممارسة بعض التأثير اذا ما قورن بشعور الاصغر سنا .

ومن ثم ، فإن اعتبار تلك الاكتشافات يعود الى الاستنتاج بان هذه الأنواع من وجهات النظر تؤثر بالفعل على المشاركة ، ففي الواقع . نجد انه من الصعب الاعتقاد بامكانية دفع او اغراء اولئك ممن يشعرون ان مطالبهم وارياءهم لن تؤخذ في الاعتبار ، للمشاركة في الشؤون المدنية .

تقييم مستوى المعلومة . لقد تم جمع بيانات الدراسة الدولية على اساس الافتراضات السائدة . والتي تكونت على اساس نتائج الدراسات الاخرى ، والبيانات في العلوم الاجتماعية . وعلى الاحساس المشترك .

وتتناول مثل هذه النظرية امكانية ايجاد صلة بين درجة المعلومة التي يحصل عليها الناس بشأن مشاكل وأحداث المجتمع ومشاركتهم في الشؤون المدنية . وفي حقيقة الامر ، فمن المسلم به دوما ان تكون هذه المعلومة قاعدة هامة وحاسمة من أجل المشاركة فيإمداد الأفراد بمعلومات أوفى عن الشؤون المدنية نبدأ بإثارة مشاركة أكثر وهكذا يستمر الايمان بالديمقراطية .

وعلى ذلك ، فاننا نجد في هذه الدراسة . نوعين من الموضوعات المرتبطة بهذه النظرية معروضان ، كم فردا يعتبر نفسه اعلم بقدر كاف عن أحداث المجتمع ، وكم مهتم بتلقى معلومة او في كل من القطاعات الرئيسية من حياة المجتمع (ويسأل عنها منفصلة)

ويتباين الناس ، فيما يتعلق بالشعور بقلّة المعلومة او كثرتها ، من

مجتمع الى مجتمع ، وكذلك داخل المجتمعات . وعلى اى حال . فان هذه الاختلافات لا ترتبط بالبيانات في درجات المشاركة . ويعطى المجتمعات الايطاليان نموذجا لهذا . فهما يتشابهان في مفاهيم مقدار المشاركة وفي التركيب الطبقي . فقد اعطوا نتائج متناقضة . ففى مجتمع جواستالا توجد اقل نسبة من افراد المجتمع ممن يعلنون انهم وصلتهم معلومة جيدة على حين نجد ان المعلومة في مجتمع سكوزرى ضعيفة للغاية .

وعلينا ان نبرز هنا ان الترابط المهمل بين الاحساس بالاعلام الجيد ومستوى المشاركة ليس بالاهمية في حد ذاته كاهمية ما يمكن ان يعنيه بالنسبة لمجهودات المستقبل في اثارة المشاركة . وفي الحقيقة . وكما يعلم كل انسان الا انه يتناساها . انه لا يتساوى أن يعلم الفرد عن الحدث بقيامه بدور فيه . الا ان الغموض الذى يحيط بالمعلومة يبدو وكأنه يقر النظرية القائلة بأنه يكفى توفير معلومة وثيقة الصلة من أجل نشر مشاركة المواطنين .

حقيقة أن معرفة ما يحدث في المجتمع . ويدخل ضمنه أمور تخفيها أسرار بيروقراطية الرسميين . لأمر هام . إلا أنه ما زالت إكتشافاتنا تظهر أنه من غير الكافى إمداد الناس بالمعلومة لتظهر المشاركة .

الشعور بعدم المقدرة وعدم الكفاءة للقيام بدور في اتخاذ القرارات . لقد أجرينا فحصا على استجابتين تشكلان دليلا على القدرة على اتخاذ القرار . إحداها الخاصة بالتشاؤم أو النقد من اناس يواجهون مديريهم .

المحليين والأخرى تتمثل في شعور عدم قدرة الشخص في التأثير على حلول مشاكل المجتمع . ونحن ننظر الى مثل هذه العوامل على أنها مكملة . طالما تساعدنا كلاهما في فهم مواقف الأشخاص التي توضح العلاقات الايجابية أو السلبية بين الشخص والمجتمع الذي ينتمى اليه .

وتدك العوامل التي نحن بصدد فحصها الآن . وربما تكون أكثر من سابقتها ، على نوعية شخصية الأفراد . أى . ما الذى يمكن أن ينهى الوضع النفساني والاجتماعى .

ونحن لا نتعامل ، فى مثل هذه الحالة ، مع بيانات من مجرد جانب واحد من تجارب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم . بل مع تحليل أكثر تعقيدا لسلسلة من الاستجابات . ويواجه أولئك الذين يتم مقابلتهم . فى كل المجتمعات ، أكثر من مائة تقرير يختص بالافتناع أو النظرة الشخصية ، مثل « ان الناس بطبيعتهم طيبون » أو أفضل القيام بأعمال معتادة عن أنى أواجه مشاكل جديدة دوما « عندئذ يسألون عن مدى موافقتهم لأى من تلك التقارير أو عدم موافقتهم لها .

وتظهر الاجابات — عن عامل التحليل — فى كل مجتمع (كما أخذت كلها سويا) لأربعة وعشرين من التقارير . ترابطا قويا يتعلق بعامل واحد معين (أو عامل فرعى) أو ببعد (١٥) .

ومن نماذج التقارير الأربعة والعشرين مثل القول « لا أشعر بالراحة عند حديثى إلى مجموعة من الأشخاص » . « أفضل القيام بأعمال معتادة عن مواجهة مشاكل جديدة دوما » و « هناك القليل مما يمكننى القيام به لتغيير ما تختزنه لى الحياة » . ويبدو ان العامل أو

البعد الذى أظهرته تلك التقارير يوضح الثقة بالنفس أو الحيوية .
ويبدو وكأن له خمسة مظاهر: القدرة على التصرف بأسلوب
اجتماعى ، الشعور بعدم الايمان بالقدر ، الاستعداد لمواجهة العقبات
والصعوبات ، الشعور بعدم المطابقة وشعور بالقدرة على الاحتمال .

وقد اسهم فحص هذا العامل إسهاما جذريا فى فهم أمور أكثر بشأن
سلوك الناس فى مجتمعاتنا الثمانية . كما ساهم فى توفير بعض
المفاتيح لزيادة تطوير المشاركة المدنية .

وقد أثبت هذا العامل فى مجتمعى أمريكا الشمالية مدى إرتباطه
بمتغيرات الطبقة الاجتماعية والأساس الاجتماعى . ويتمتع مجموع
أولئك المتمتعون بحالة اجتماعية عالية وأولئك المنحدرون من عائلات
لها نفس الحالة الاجتماعية ، يتمتع بمستويات عالية من الثقة
بالنفس . وينطبق عكس هذا على سكان أمريكا الشمالية من الطبقة
السفلى وذوى الأصل الوضع . وعلى العكس من هذا ، فإننا نجد أن
الثقة بالنفس فى كل مجتمعات الدول الاشتراكية ، تعتمد أكثر على
الصفات الشخصية ، فى حين أثبت الوضع فى المجتمعين الايطاليين أنه
وسط بين الاثنين

وعلى أى حال . يرتبط مستوى التعليم فى كل المجتمعات بهذا
العامل . وبينما نجد ان عامل الربط فى المجتمعات الاشتراكية
مباشر ، نجده فى مجتمعى أمريكا الشمالية غير مباشر . وبمعنى
آخر . فهو يتصرف فى كل من الولايات المتحدة وكذا من خلال
المتغيرات الأخرى التى تشكل طبقة الشخص الاجتماعية . رغم انتشار
الاعتقاد العكسى ، فإن التعليم فى حد ذاته لا يربط بالثقة بالنفس فى

الولايات المتحدة أو في كندا دون الأساس الطبقي الاجتماعى المناسب .
والحالة الطبقيّة الحاضرة والتي تنعكس فى الوظيفة والدخل .

انه لمن المهم دراسة مظهر آخر هنا : وهو العلاقة بين الثقة
بالنفس . كمؤشر عن الشعور بالملاءمة للمشاركة فى الشؤون المدنية
والاجتماعية فى المجتمع وللمشاركة الفعلية نفسها . ويظهر هذا جليا
فى مجتمعات أمريكا الشمالية إذ أن أولئك الذين يتمتعون بهذا
العامل ، أى ، من يتمتعون بشعور الكفاءة والثقة بالنفس ولهم
مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة غالبا ما يندمجون فى حياة
المجتمع : وفى قول آخر ان كثيرا ممن يتمتعون بحالة اجتماعية
واقتصادية مرتفعة يتمتعون كذلك بقدر كبير من الثقة بالنفس وهؤلاء
هم من يندمجون فى الحياة الى حد بعيد .

وهناك إكتشاف جديد يؤكد أهمية عامل الثقة بالنفس فى
المشاركة . ومازال الحديث عن مجتمعات أمريكا الشمالية ، فنجد ان
القلة المتمتعة بالثقة بالنفس إلا أن مركزهم الاجتماعى والاقتصادى
هابط تشارك بدرجة أكبر بكثير عن أمثالهم فى الحالة الاقتصادية
والاجتماعية بالإضافة الى أنهم قليلو الثقة بأنفسهم كما ثبت ان ارتباط
حضور الفرد وسط أحداث المجتمع — فى مجتمعات الدول الاشتراكية
— بعامل الثقة بالنفس له نفس الأهمية التى لهذا العامل فى مجتمعات
أمريكا الشمالية .

ولقد ثبت فى النهاية أن الحالة فى المجتمعين الايطاليين أكثر
الحالات تعقيدا عند تحليلها ، فمن ناحية ثبت أن عامل الثقة بالنفس
أقل ارتباطا بالتغيرات الطبقيّة ومتغيرات الأساس الاجتماعى ، ومن

ناحية أخرى . نجد أن الترابط بين الثقة بالنفس والمشاركة قوى للغاية ، أما الاختلاف فإنما يكمن فى نوعية العلاقة الأخيرة . إذ يمكن القول بعدم وجودها تقريبا بالنسبة للطبقات الوضيعة اجتماعيا . فربما يتمتعون بثقة فى أنفسهم بالنسبة للطبقات الأخرى هناك (أو نسبيا للأشخاص الأخرى فى البلاد الأخرى) ، إلا أنه فى نفس الوقت تضعف مشاركتهم إلى أقصى حد

وفى قول آخر ، يقدر الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة بالنفس فى المجتمعين الايطاليين إلى عدد كبير إذا ما قورن بالمجتمعات الأخرى . ومن ثم ، فقد يتوقع الإنسان أكبر عدد من المشاركين هناك ، فيما يتعلق بعلاقة المشاركة والثقة بالنفس فى كل مجتمع .

ورغم هذا ، فليس هذا ما يحدث . فالجماهير الايطالية من الطبقات الوضيعة ، حتى الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة بالنفس ، لا يشاركون فى الشؤون المدنية ، بل ان أولئك ذوى التعليم العالى والثقة بالنفس لا يشاركون بالقدر الذى كان متوقعا .

ويبرز هذا الاختلاف الايطالى ، الحقيقة القائلة بأنه لمن الضرورى ، لتنجح فى بدء عملية تجديد ، اتخاذ إجراءات ومبادرات مختلفة إلى حد ما ليس داخل النظم السياسية المختلفة فحسب بل داخل الدول الفردية .

ولا يعتبر عامل الثقة بالنفس ، نتيجة لصفات بيولوجية ، إذ أنه ينجم مما قد رأينا ، أى ، انه مرتبط تماما فى كل المجتمعات ، بمستوى التعليم . كما وانه مرتبط بنوع الجنس .

إذ لأول وهلة ، يبدو أن الاختلاف بين للغاية بين الجنسين . إذ تبدو النساء قليلات الثقة في أنفسهن . وعلاوة على ذلك ، تظهر التحاليل الأخرى ، أن التباين الكبير في كل مجتمع ليس نتيجة لنوع الشخص ولكن لدوره الاجتماعي والاقتصادي . وبمعنى آخر ، يصبح الاختلاف الواضح بين الرجال والنساء بسيطا إذا ما عقدنا المقارنة بين النساء والرجال الذين يعملون .

أما فيما يتعلق بالرابطة بين الثقة بالنفس والسن ، فمن الواضح في كل المجتمعات أن الثقة بالنفس تقل مع تقدم العمر وفي اعتقادنا أنه لا يعدو فقدان ذاتي للثقة بالنفس مع تقدم العمر عن كونه نتيجة للاختلاف التازيخي للجيل الماضي الذي كانت ثقته بنفسه أقل من الجيل الحالي .

ورغم هذا ، نجد أن العلاقات المتداخل بين العمر ، والثقة بالنفس ، والتورط السياسي ، ليس هو نفسه في المجتمعات المختلفة . فعندما يتزايد عدد أولئك الذين يتمتعون بالثقة بالنفس - بين مجموعة متوسطة العمر (من واحد وثلاثين حتى الستين) ، وبالتالي يتزايد حجم أولئك يلتزمون - في كل المجتمعات ، وليس بالضرورة أن ينطبق هذا على الشباب في كل مكان . وهو ينطبق على الكهول في مجتمعين فحسب ، في مجتمعات أمريكا الشمالية حيث أن الكهول هم كذلك أقل من يتصفون بالجدية بالمقارنة بنظرائهم في المجتمعات الأخرى .

كما أوجد عامل التحليل بعداً آخرًا لوجهات النظر الشخصية ، ألا وهو أننا أنهبنا شعور المواطن بالكفاءة في اتخاذ القرارات . وفي هذا المجال ، نجد أنه مجرد محاولة لمعرفة ما إذا كان أولئك الذين تمت

مقابلتهم قد تم توجيههم نحو بدء عملية صنع القرار لكافة الناس أو إذا ما كانوا يعتقدون أن القرارات يجب حفظها للمتخصصين . ورغم أن هذا قد لا يعدو أن يكون مؤشرا غير ناضج لإحساس الشخص بكفاءته الشخصية ، فبإمكاننا ، نتيجة لأن القليل من الأشخاص المختارين للجنة متخصصون . والوصول إلى فكرة تقريبية بافتراض أن الاستجابات كانت مجرد تصورات في هذا الشأن . وهل يعتقد الناس ، أنه من الضروري ، لكى يصبح الفرد أحد ضانعى القرار في المجتمع ، أن يعد أعدادا خاصا ويكون ذا كفاءة معينة : وهى ما يتصف به الصفوة فحسب أو أن أى فرد ، أو الجماهير ، بمقدورها صنع مثل تلك القرارات ؟

انه لمن المثير حقا ، إبراز أن الحقيقة القائلة في كون الشخص في مجتمعات أمريكا الشمالية يميل لأن يختار كفاءة الصفوة محصورة في القليل لا ترتبط تماما بعوامل الطبقة . وفي واقع الأمر أنه كلما ارتفع الوضع الطبقي ازداد عدد الصفوة ، إلا أنه يوجد عدد ضخم في المستويات العليا ممن اتجهوا نحو زيادة عدد المشاركين في عملية صنع القرار . وعلى هذا اتجه الناس إلى أحد أمرين ، إما الصفوة أو الجماهير التى يتم توجيهها .

وعلى العكس من هذا ، نجد ان كلا الاتجاهين، يحتفظ بهما في وقت واحد في المجتمعات اليوغوسلافية (خاصة في المجتمع البوسنيانى في كونيچيك) . ومن الواضح أن الغالبية العظمى تقدر إحتياجات التخصص دون أن تؤدي تلك الوسيلة الى إغفال كفاءة كل شخص في صنع القرارات . وانتقل تركيب الاتجاه في المجتمعين الايطاليين لأن يشبه تلك الموجودة في أمريكا الشمالية . وفي المجتمعات التشيكية والبولندية يتم توجيه أولئك الذين تمت مقابلتهم نحو امكانية مشاركة

كل فرد في صنع القرارات ومن الواضح أن المجتمعات الاشتراكية التقليدية أكثر.. رغبة في المشاركة الجماعية عن المجتمعات الرأسمالية

ورغم هذا ، فمن المهم توضيح أن التقدير للتخصص منتشر في مجتمعات كل النظامين . كما وأنه قرينة واضحة لكل مستويات التركيب الطبقي . إذ أنه حتى لم يكن مرتبطا ارتباطا وثيقا بمستوى التعليم أو بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المتصلة بالعوامل الأخرى الموضوعة . في الاعتبار . ويشهد هذا على الاعتقاد بالحاجة الى التخصص كشرط أساسي في أن المشاركة في القرارات التي تتسم بالكفاءة أصبحت عالية في العالم الحديث بما في ذلك المجتمعات الاشتراكية مع الاستثناء المثير للجزئى والذي لاحظناه في يوغوسلافيا . ومن الواجب ابراز مثل هذا الاتجاه وفهمه على أنه عقبة أمام المشاركة . خاصة اذا ما لم يصاحبه شعور جدلى بوجوب مشاركة كل فرد ، مثلما هو الوضع في المجتمعات اليوغوسلافية .

صرح عدم المشاركة . أود في ختام هذا الفصل عن عدم المشاركة ، أن أحاول إعداد تركيبه لما تم وضعه عند هذا الحد ، تركيبه قد تستمر في الفصل الأخير من هذا الفصل . ويمكننا القول بأننا حددنا أربعة أبعاد لما سنطلق عليه - للتوضيح - نموذج عدم المشاركة . وإتباعا لنظام استعراضى ووفقا للتعبيرات السلبية فهي على النحو التالى ، النقد نحو أو التشاؤم بالنسبة للمثلى الحكومة المحلية ، شعور بعدم القدرة في التأثير على القرارات الخاصة بمشاكل المجتمع ، شعور بعدم الكفاءة أو نقص في الثقة بالنفس ، شعور بعدم القدرة على المشاركة .

وتوجد تلك العوامل في كله المجتمعات ، رغم إختلاف اشكالها

وتركيباتها . ويمكن القول بكل دقة إن التفاوت من مجتمع لآخر هو الذى يعطى فهما أعمق للأوضاع الحالية في أى بلد . فلنراجع كيف تتفاوت هذه العوامل في المجتمعات الثمانية التى تجمعت وفقاً لأربعة نماذج من المشاركة التى تم تحديدها فيما سبق .

ف نجد أن روح النقد والتشاؤم تقل في مجتمعات يوغوسلافيا الاشتراكية وتنخفض أكثر في مجتمعات أمريكا الشمالية الرأسمالية، وترتفع في المجتمعات ذات النموذج الاشتراكي التقليدي وترتفع أكثر في المجتمعين الإيطاليين الرأسماليين . ولا يرتبط مثل هذا التشاؤم في أى مجتمع مع المتغيرات الطبقية ، فيما عدا في مجتمع الولايات المتحدة حيث تتواجد العلاقات ، رغم عدم قوتها . فهناك نجد أن روح النقد أو التشاؤم يميل للاختلاف مع مؤشرات الطبقة الاجتماعية على طول المنحنى الذى يصل الى أقل درجة ، وهذا يعنى ، أرفع درجات الثقة في المثليين المحليين من رجال الطبقة الراقية وأعلى درجة من الثقة وأقلها في المثليين المحليين في النساء مع انخفاض درجة التعليم .

ولا يسلك طريق الشعور بالقدرة على التأثير في قرارات المجتمع اتجاهاً جديداً مختلف . إذ ترتفع درجة الشعور بالقدرة على التأثير في القرارات إلى حد كبير في المجتمعات اليوغوسلافية . وعندما يختلف هذا . كما لمسناه بالنسبة للجنس والوظيفة ، في كل من هذه الطبقات . يشعر اليوغوسلافيون في كلا المجتمعين بأنهم أكثر كفاءة عن نظرائهم في كل المجتمعات الأخرى . وتتبعهم مجتمعات أمريكا الشمالية ، حقاً ليس بنفس القدرة ، إلا أن الاختلاف في الطبقة جديداً كبير . وتعتبر الطبقات الوضيعة هنالك ، والنظراء من الطبقات الوضيعة

في المجتمعين الايطاليين . هم الأشخاص الذين يزداد شعورهم بأنهم ليس لهم حول ولا قوة .

ويشبه أحد المجتمعين الايطاليين. في هذا المجال النموذج الاشتراكي التقليدي مع ازدياد الشعور بعدم القدرة . ويتقارب الآخر في هذا مع النوع الموجود في أمريكا الشمالية . ولكن وحيث أن الشعور بالقدرة على التأثير ليس بنفس القدر في المجتمعات الإيطالية فتقل أهمية الاختلاف في كلا المجتمعين الايطاليين عنها في مجتمعات أمريكا الشمالية ..

وقد أثبتت الثقة بالنفس والشعور بالكفاءة الشخصية ، كما أطلقنا على هذا العامل ، وإلترباطه بالمشاركة السياسية المحلية في الدراسة الدولية ، أنها ذات أهمية كبرى لتفهمنا لاستراتيجية المستقبل وتطويرها . ويزداد هذا الشعور بالثقة بالنفس في كلا المجتمعين في أمريكا الشمالية ، بالنسبة للطبقات المتوسطة والعليا فحسب . علاوة على ذلك . فقد كشف التحليل (تضاعف الشعور بالضعف التدريجي ، تحليل أسلوب محدد) أن هذا العامل يؤثر في حد ذاته . على الشعور بالقدرة على التأثير في قرارات المجتمع ، وبذلك قويت أهمية الطبقة بالنسبة للمشاركة في مجتمعات أمريكا الشمالية منذ أصبحت الثقة بالنفس ظاهرة طبقية هناك .

ولم تختلف المجتمعات الاشتراكية الأربعة فيما بينهم أو بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى بالنسبة لمستوياتهم في الثقة بالنفس . وبوجه عام يمكن القول انهم بمقارنتهم مع كل المجتمعات الأخرى أظهروا قدرا أقل من الثقة بالنفس . والموجودة ، مع بعض الاستثناءات القليلة ، في كل الطبقات الاجتماعية . وتزداد نسبة الثقة بالنفس لمواطني

مجتمعات تشيكوسلوفاكيا وبوسنى بقدر ضئيل عما هو الحال في المجتمعات البولندية والسلوفانية ، إلا أننا نعيد القول بأنها كلها منخفضة نسبيا .

وقد إكتشفت وجود ارتباط هام وقوى بين الثقة بالنفس والمشاركة السياسية وفي الحكومة المحلية في كل المجتمعات والبلدان فيما عدا بولندا . ومن ثم يمكننا القول بصفة مبدئية . أن النقص في الثقة بالنفس . والشعور بالحدز واليقظة الشخصية يشكل عقبة أمام المشاركة في كل مكان .

إلا أن هناك ما يمكن قوله أكثر من ذلك . إذ تزداد مستويات مشاركة المواطنين نسبيا في مجتمعى . يوغوسلافيا رغم انحذول مستويات الكفاءة الشخصية نسبيا . وتكشف النظرة المتفحصة عن وجود ميل عند المواطنين اليوغوسلاف لزيادة الثقة بالنفس للمشاركة عما يحدث بالنسبة للمواطنين ذوى الثقة بالنسبة في كل من الولايات المتحدة وكندا . كما وإن الميل في كل من المجتمعين اليوغوسلافيين يقل بالنسبة للمواطنين الذين تقل مستويات ثقتهم بأنفسهم في المشاركة أكثر منها عند المساوين لهم والأكثر حدراً في أمريكا وكندا . (ونحن نذكر القارىء بأننا نستخدم مقاييس مماثلة للثقة بالنفس وإن المواطنين اليوغوسلاف أقل تعليما بالنسبة لسن التعليم ، وأقل . عن سكان أمريكا الشمالية بمؤشرات الطبقات الاجتماعية الأخرى) .

ويمكن الوصول الى استنتاجات كبيرة عديدة من تلك الاكتشافات في يوغوسلافيا وأمريكا الشمالية . أحدها . يشير الى طالما كان إنخفاض الثقة بالنفس يشكل عقبة أمام مشاركة المواطنين ، فليس بالضرورة أن

تكون هذه العقبة بنفس الثقة الموجودة به في كل من النظم الأمريكية والكندية . والآخر يشير الى أن الثقة بالنفس تختلف وفقا للنظام الاجتماعى السياسى وهو ليس مجرد نتاج للقدرات والخبرات الطبيعية المرتبطة بالنجاح والفشل فى المدرسة . كما وأن هناك سببا آخر وهو ، اذا ما سلفنا بما نعرفه عن يوغوسلافيا قبل الحرب فتبدو مدى امكانية اعادة تشكيل نموذج مشاركة المواطنين ، فى فترة جد قصيرة ، واعتماده على الكفاءة الشخصية . وانه لمن البنيان التازيخى الأمن تصور ان قليلا من اليوغوسلاف الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة بالنفس ذوى مستويات تعليمية ضعيفة أو من ذوى الأعمال اليدوية قد يشاركون كثيرا فى سياسات مجتمعمهم المحلى ، فيما عدا كثرار فى الفترات الأولى

وفي الحقيقة تؤكد الاكتشافات الايطالية أن المشكلة ليست فى مجرد مساعدة الناس على كسب أو استعادة الشعور بقدراتهم . ففي المجتمعين الايطاليين يتمتع عدد كبير من الاشخاص بدرجة عالية من الثقة بالنفس .

وفي الحقيقة أثبت أولئك الايطاليون ذوى التعليم البسيط أنهم يتمتعون بثقة فى أنفسهم تماما . مثل زملائهم الأكثر تعليما فى الطبقات المتوسطة والأعلى من المتوسطة فى أمريكا . كما توجد صلة ربط فى كلا المجتمعين الايطاليين ، ولكنها حقا ضعيفة للغاية . بين الثقة بالنفس والشعور بالقدرة لأن يـــــــكون للشخص صوت فى تقرير الكيفية التى يحل بها مشاكل المجتمع . كما يوجد ارتباطا أكثر ضعفا بين هذا الشعور بالثقة بالنفس ومركز الطبقة الاجتماعى والاقتصادى فى ايطاليا عنه فى مجتمعات أمريكا الشمالية .

وقد نمت عند الطبقات الإيطالية الوضعية . رغم خضوعها واستغلالها القاسى الدائم . شعور بالثقة في النفس مذهل . إلا أن الإيطاليين . سواء من طبقة وضعية أو متوسطة أو عليا ، والذين يتمتعون بثقة في النفس في كلا المجتمعين لا يشتركون إلا بقدر ضئيل في سياساتهم المحلية عما يفعل كل من مواطنى أمريكا الشمالية من الطبقة فوق المتوسطة المتمتع بقدر كبير من الثقة بالنفس وكذلك اليوغوسلاف من الطبقة العاملة . ورغم قوة الثقة بالنفس فإن الإيطاليين لا يظهرون شعورهم بالكفاءة في المشاركة في مجال يسخرون منه مثل ،

الحكم المحلى والسياسات . وعلى العكس فهى تظهر بوضوح في العائلات الغنية وذوى القربى والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية . ومن العقبات الضخمة التى تقف حجر عثرة في طريق مشاركة المواطنين في الشؤون السياسية والحكم المحلى هو الشعور بالسخرية وعدم الكفاءة في اتخاذ قرارات مدنية وهو الذى ساعد على نمو الاسلوب الإيطالى الذى يقوم على النفور السياسى .

مؤشرات القدرة على المشاركة

لقد خصص القسم السابق لفهم التركيب التجريبي للمشاركة . والعوامل التى اعترضت طريقها . وكانت بعض العناصر قرينة على أنها تعمل فى أحد المجتمعات بأسلوب سلبى على حين تشكل مظاهر ايجابية نسبيا فى مجتمعات أخرى ، فعلى سبيل المثال ، خلق الثقة فى ممثلى الحكم المحلى . وسنعيد فحص بعض الموضوعات التى سبق

لنا الإشارة إليها في البداية فيما يتعلق ببعض البلدان حيث أصبحت مشاركة المواطنين ضعيفة الى حد كبير .

فبعد أن رأينا الى أى مدى يمتد الشعور باللامبالاة وعدم التواجد داخل الشؤون المدنية في المجتمع الحديث لكل هذه النظم فيما عدا بالنسبة لليوغسلافيين ، فهل شيعنى هذا أى شىء بالنسبة لمن يضعون الافتراضات التي تشيز الى اننا اينما وجدنا القليل من المشاركة فهل هناك اناس يهتمون بالمشاكل الاجتماعية (فيما عدا أولئك الذين تمسهم شخصيا بطريقة مثيرة نسبيا) ؟ ونحن فى حاجة ، للاجابة على مثل هذا التساؤل ، الى فحص الاكتشافات التي تبدو لنا كمؤشرات ايجابية على المشاركة القادرة .

وجود الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية ونوعية هذا الاهتمام . لقد تم جمع بيانات عن مدى إهتمام الشعب بالحصول على معلومات أكثر بخصوص المجالات الأساسية للحياة الحديثة . وحقا تدل هذه الرغبة في المزيد من المعلومات على أنها علامة هامة ودلالة على عدم اللامبالاة ، وعكس لعدم الاهتمام بأحداث المجتمع ، إلا أنها ليست دلالة كافية على الاستعداد للمشاركة .

ولا تتباين الاكتشافات بالاختلافات في النظام السياسى أو مجموعات المجتمعات . ولا نجد من بين المجتمعين اليوغوسلافيين المشتركين ، سوى كونجيك الذى يهتم بقدر كبير في زيادة المعلومة . على حين لا يهتم المجتمع الآخر ترزيك . كما يظهر المجتمعات في أمريكا الشمالية أشكالا متباينة من السلوك ، رغم أنهم أقل تعارضا عن نظرائهم في يوغوسلافيا . وفي هذا المجال نجد أن المجتمع الأزميكى

أظهرنا قدرا كبيرا من الإهتمام . أما بالنسبة للمجتمعين الاشتراكيين الآخرين ، البولندى والتشيكى فيقفان ، في منتصف الطريق في هذا المجال .

ويظهر الفحص الذى أجرى على تلك البيانات وفقا للمتغيرات المستخدمة كمؤشرات للطبقة بأن مستوى التعليم غالبا ما يرتبط بحقيقة إهتمام الشخص بالحصول على معلومة أكثر ، ان هذا لا ينطبق على مجتمعات أمريكا الشمالية وبولندا . ومن الضرورى وضع النقص في هذا الربط في مجتمعى أمريكا الشمالية ، في الاعتبار وفي الحقيقة ، فهو يعنى أن قلة الإهتمام بالشئون المدنية - حتى هنا حيث يبدو أن اللامبالاة منتشرة - ليس إتجاها عاما كما وأنه ليس منتشرا في الطبقات الوضيعة من المجتمع ، كما كان متوقعا .

وقد إتضح من الدراسة الأعمق القائمة على المتغيرات الديمغرافية ، أن النساء لا يظهرن اهتماما أقل كثيرا من الرجال ، فيما عدا حالة واحدة وهى ما تحدث في المجتمع التشيكي . ففي الواقع أظهرت النساء في مجتمع سكورزى الايطالى اهتماما أكثر من الرجال في الحصول على معلومات أكثر .

ويعيد الى الأذهان أن النساء - على الأقل - في العينات التى نعرضها ذات مستوى تعليمى أقل من الرجال وبالمثال نجد أن الارتباط بين التعليم والرغبة فى الحصول على معلومات أكثر تقل عند النساء عنها عند الرجال .. ثم يبدو أن موقف النساء فيما عدا الاستثناء التشيكي أكثر ايجابية عن الموقف الرجالى فيما يتعلق بهذا المؤشر الخاص

بالمشاركة القادرة ويعتبر هذا تناقضا مثيرا بالنسبة لأسوأ موقف من مشاركة النساء .

ونجد أن الأكسر سنا في كل المجتمعات ظهروا أقل اهتماما لزيادة معلوماتهم إلا أنه من الواجب التنويه بأن موقفهم السلبى نسبيا فى هذا الشأن بمقارنته بموقف الشباب لا يعنى موقفا سلبيا تماما ، ففي الواقع نجد أن أكثر من نصف كبار السن تجاوب بطريقة ايجابية فى كل مكان تقريبا اذ يظهرون اهتماما بالحصول على معلومة أكثر عن بعض مظاهر الأمور المدنية

وقد تم توجيه سؤال للسكان فى المجتمعات الثمانية - كدليل على الاهتمام بالشئون المدنية - عن التغييرات التى يعتقدون فى ضرورتها لتحسين الحياة فى المجتمع . والأسئلة التى أقيمت كانت لاطهار مدى استعدادهم للقيام بأى شئ يخص هذه التغييرات كما واجهت أسئلة منفصلة عن مدى استعدادهم لبذل الأموال والوقت أو تقديم عون معنوى. والحديث مع أصدقائهم أو أن يحاولوا التأثير على الآخرين بأسلوب أكثر فاعلية للوصول الى التغييرات الضرورية

ويمكن القول بأن أولئك الموجودين فى المجتمعين الايطاليين أكثر عرضة للتغيير ويتبعهم فى ذلك أولئك فى مجتمع كونجيك اليوغوسلافى وفى المجتمع البولندى أما أولئك فى مجتمع أمريكا الشمالية فالدلائل قليلة التى تدل على مدى اهتمامهم بضرورة التغييرات أما أولئك فى المجتمعات التشيكية والسلوفانية فيبدون أقلهم فى عدم الرضا

وعند مواجهة هذه الصورة ظهر قليل من الدهشة لمعرفة أن العينتين الايطاليتين ظهرت أقل ميلا لفعل أى شيء للحصول على التغييرات المرغوبة الا أن هذا لم يتعارض سواء مع أقل مشاركة أو مع التشاؤم أو نقد الرسميين المحليين والسابق ذكرهم وقد أبرزت العينة التشيكية نقصا مشابها في الاستعداد للعمل ولكن مع نقطة بداية مختلفة بمعنى التعبير عن وجود تغييرات بسيطة للغاية مرغوبة في حين ترتفع نسبة الاستعداد لعمل شيء نسبي في مجتمعى أمريكا الشمالية وبولندا

وأكثر الاكتشافات اثارة - ولأسباب متعددة - هو ما ظهر في المجتمعات اليونوسلافية اذ شهد مجتمع كونجيك أعلى دليل للاستعداد للعمل من أجل الحصول على التغييرات التى تعتبر ضرورية وهى كثيرة كما لاحظنا وحقا لم يسجل ترزيك نفس المستوى الا أنه شهد استعدادا ايجابيا وعاما للعمل نحو المجتمع خاصة عندما يرى الشخص مدى قلة التغييرات التى يشعر بضرورتها عنها فى أى مجتمع آخر

فبالنسبة لليوغوسلاف نجد أن الاكتشافات بشأن الاستعداد للمشاركة تتمشى ونظرتهم للمشاركة ووجهات نظرهم الايجابية الأخرى بالنسبة لمجتمعاتهم المختلفة اختلافا بينا بالفعل حيث يوجد واحد صناعى أخذ فى النمو والآخر متقدم للغاية

وباختصار ولما لاتجاهات الاستعداد للعمل من معنى فمن المهم ابراز أن حقيقة البيانات بشأن مجتمعى أمريكا الشمالية قد كشفت - عند تصنيفها وفقا للطبقات الاجتماعية - عن صفة نعتبرها ايجابية اذ نجد أن عددا لا يستهان به من الطبقات الاجتماعية الوضيعة أظهروا

استعدادا لعمل شيء ما لاحداث التغييرات المرغوبة ومن ثم نجد قدرا أقل من التشاؤم أو السخرية أو حتى الاستقالة عما توحى به قلة المشاركة الفعلية خاضة فى الفئات الوضيعة من البنيان الاجتماعى

معنى الانتراضات لتوصيف المبادرات من أجل المشاركة أنه بمقدورنا ابراز بعض الخلاصات بتجميع كل العناصر التى ظهرت والتى تشكل فى نفس الوقت نقاطا لبدء تطوير استراتيجية المشاركة

يمكن تحديد أربع طبقات أو نوعيات عريضة من الناس أو وجهات نظر،

١ - أولئك المبتعدون - أحداث الحياة الاجتماعية للمجتمع والذين يتضح أنهم غير مهتمين بما يحدث هناك ،

٢ - أولئك المبتعدون عن تلك الأحداث الا أنهم يهتمون بها حتى لو لم يتمثل هذا الاهتمام الا فى مجرد الرغبة بالعلم بها عن الاستعداد لاتخاذ دور فى أعمال المجتمع .

٣ - أولئك المبتعدون ولكنهم لا يهتمون فحسب بل على استعداد للمشاركة فى أحداث المجتمع

٤ - أولئك الذين يشاركون بالفعل وعلى الأقل نجد أن بعضا منهم على استعداد للاندماج بطريقة أكبر

وربما يقترح أحدهم ، فى ضوء مثل هذه الاعتبارات أن أفضل وسيلة للتقدم هو اعطاء الناس معلومات وتعلينا أكثر ويمكن القول بأن هذا قد يشكل أفضل وسيلة لدفع الناس خطوة خطوة فوق المستوى المضاعف من عدم المشاركة ومن المشاركة القوية ومن المشاركة الموجودة بمختلف الأشكال فى كل مكان .

وعلى أى حال توحى صفات الأشخاص الموجودين فى تلك الطبقات الان والصلات الموجودة بين العوامل التى تعيق المشاركة وكذلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية توحى باتجاه آخر ويتمثل هذا البديل فى التركيز بطريقة مباشرة وفورية على الهدف الرامى الى زيادة المشاركة الفعالة (١٦) ولتركز اهتمامنا على البلدان الرأسمالية حيث نجد أنفسنا هناك ملتزمين بالعمل فائنا بهذا نتحقق من وجود عناصر عديدة ايجابية توصل للطريق المباشر مع التسليم بوجود اختلافات بين الوضع فى المجتمعات الايطالية وفى أمريكا الشمالية

ولقد وجدنا فى الوضع الايطالى عنصرا هاما يتواءم وامكانية بدء عمليات القرار بطريقة مباشرة ، وجود طبقات وفئات مبتعدة من قبل عن مواقع القرارات الهامة فى قطاعات المجتمع الأساسية وقد يشكلون تعقيدا سياسيا طبيعيا لمبادرات المشاركة .

وهو عنصر بمقدورنا اعتباره عنصرا ايجابيا متكافئا لما هو موجود فى مجتمعات أمريكا الشمالية ، والذى يتمثل فى انتشار التفاؤل فى وجود فرص لاحداث تغييرات وكما رأينا فالتناس هنا كانوا هم الآخرون على استعداد للمشاركة للحصول على التغييرات المطلوبة وأن الاستعداد لم يكن قاصرا على الطبقات المتوسطة والعليا .

وينبىء الفحص الذى يجرى فى كل من أمريكا الشمالية وايطاليا على أولئك الذين هم على استعداد للمشاركة رغم عدم حضورهم (تواجدهم) بعد فى أنشطة المجتمع بزيادة كبيرة فى المشاركة المدنية

بالنسبة للنساء وإلى حد ما تزداد أكثر في أمريكا الشمالية وإيطاليا وينطبق كذلك على كبار السن

ويتضمن هذا التركيز المباشر على المبادرات عن المشاركة الفعالة نتائج عن أنواع مبادرات المشاركة الواجب تصميمها وتنفيذها ولا نغنى هنا أنه ليس للظروف التعليمية الأفضل وتوافر المعلومة التأثير الإيجابي على الناس وينطبق هذا إذا ما كان مضمون التعليم والاعلام مكيفا بحيث يتواءم مع الهدف الرامى لأن يكون الناس أقل أعدادا للاستهلاكية والمطابقة السلبية

وعلى أى حال ، فهناك بعض المازق التى تهاجم وتتمثل فيما لو كانت لدينا الرغبة في إجتذاب عدد أكبر من الناس لعمليات صنع القرار فمن الواجب وضع المشاعر التالية في الاعتبار ، الخاصة عدم القدرة وعدم الكفاءة في المشاركة في عملية القرار ؟ والخاصة بالسخرية والتشاؤم ، إنعدام القوة في مواجهة صرح القوة ، نقص في الثقة بالنفس ، ويمكن مخاطبة تلك السمات المميزة للمجتمع الحديث مباشرة وليس بطريقة غير مباشرة فحسب ، عن طريق التعليم ، وأوضحنا اكتشافاتنا أنه على عكس الصورة السائدة من أن زيادة التعليم هي أسهل الطرق للتأثير على مثل هذه التغييرات ، اذ ثبت أنها أصعبها ، وتكمن صعوبتها في أن التجارب التعليمية في كل من أمريكا الشمالية وكندا يؤثر عليها الأساس الاجتماعي بقوة ، وهو ما يخلق مقاومة كبيرة للتغيير .

ومن ثم يجب أن تأخذ المبادرات التى ستتع في اعتبارها نوعين من الاحتياجات، أولها وجوب فتح عمليات القرار بأسلوب يؤدي بأولئك الذين يشاركون فيها الى معرفة الكيفية التى يتصرفون بها

ويؤثرون مباشرة ثانيها يجب أن يكونوا أصحاب عزم لمبدأ المساواة بحيث يستفيدون من السمات والتجارب والمعرفة التي يتمتع بها كل شخص أفضل من المعرفة المتخصصة أو التجربة والتي تعوق من البداية حق الناس الذين يحاولون المشاركة وبالمثال تؤدي بهم لأن يشعروا بعدم القدرة وعدم الكفاءة

وبالفعل فإن التحليل السابق والقائم على موجز يتكون من نوع من المؤشرات التي تعمل على تقريب المدى الذي يعلن عنده الناس أنهم كانوا يشاركون في ثلاثة مجالات من المجتمع، في السياسات المحلية والحكومة في الاقتصاد السياسي المحلي . وفي الشؤون الحضرية وإذا ما عدلنا المنظار بحيث نركز على كل مجال منفصلاً فائتاً نجد أن الصورة العريضة لا تتغير في الجوهر بل انها توضح التفاصيل والاختلافات التي تظهر

ونجد في تلك المجالات الثلاثة المتداخلة أن المجال الذي تقل فيه مشاركة المواطنين أكثر هو مجال الشؤون الحضرية وحتى أمور العمالة الضخمة وتلك الخاصة بالصناعة الجديدة الجذابة تجهز فرضاً في كل مكان لتحقيق ولو جزء أكبر من المشاركة عما توفره مجالات سياسة الشؤون الحضرية مثل الإسكان والتخطيط الحضري وتقسيم المناطق وقد يعتقد الشخص أن تلك الأمور الأكثر خصوصية من الشؤون الحضرية قد تورط مواطنين أكثر في مجتمعات بعض البلدان إلا أن الوضع ليس كذلك في أي منها

وإذا لم ننظر إلا إلى أكثر أنواع المشاركة السياسية في الحكومة المحلية وضوحاً (فيما يتعلق بأمور التمويل العام والتمثيل التنظيمي

لاتتخاب الحزب الخاصة بمصالح المواطن) سنجد أن بغض الايطاليين للسياسات ولامبالاه التشيك تشكل نموذجا بالغ التمييز ولا يختلف المجتمعات اليوغوسلافيان هم والبولنديان كثيرا عن المجتمعات في أمريكا الشمالية في مواقع المشاركة المتوسطة .

ورغم هذا ، فإننا نجد أن الموقف في الشؤون الحضرية جد مختلف . فهناك نجد أن التمييزات الايطالية - الامريكية في مستويات مشاركة المواطن تختفى . فكل منها يشبه الآخر وكلها منخفضة نسبيا . ولا يشارك سوى العشر من جماعات المواطنين الأربع مرة كل شهر في الأمور الخاصة بالتخطيط الحضري . تقسيم المناطق أو الاسكان العام . (وعلى النقيض ، فمن أكثر من الخمس الى ما يقرب من الخمسين اشتركوا الى هذه الدرجة أو أكثر بصفة دائمة في شؤون الحكم السياسى المحلي) .

كما وقلت الاختلافات بين نوعى المواقف الاشتراكية بدرجة كبيرة فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في الشؤون الحضرية . ويعتبر اليوغوسلاف في المقدمة الى حد ما إلا أن- الاختلافات بينهم وبين المجتمعات الاشتراكية والأكثر تقليدية في شرق أوروبا قلت الى حد كبير . وفي الواقع ، نجد أن الاختلافات بين مواطنى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية فيما يتعلق بالمشاركة في الشؤون المحلية تقل كثيرا في مجال الشؤون الحضرية . ونكرر ، أن مرجع هذا هو انخفاض مستويات مشاركة المواطنين في كل مكان .

ونجد أننا فى موضوع الشؤون الحضرية وسياساتها وبرامجها، نأخذ على عاتقنا الفحص المفصل لامكانيات فتح مجال قانونى مغلق نسبيا

وقد نأخذ أكثر من السياسات المحلية والحكومة وأكثر من الاقتصاد المحلى أو المدارس المحلية والشئون الحضرية مكانها بجانب الصحة والدواء وهى مجالات يشرف عليها مهنيون من نوع خاص ومن فئة خاصة وعلى أى حال فاذا ما لاح الأمل فى وضع برامج واعداد مبادرات لكى يشارك المواطنون بفاعلية أكثر وبأعداد كبيرة فى الشئون الحضرية فان الأمل يراودنا فى امكانية دخول المواطنين بسرعة وفاعلية أكثر فى المجالات التى سيقبل اشرف المهنيين عليها .

وسنشغل أنفسنا فى باقى الكتاب بالتساؤل والاجابة عما اذا كانت الظروف الموجودة حاليا هى لتحويل الشئون الحضرية من مجال تحكمه الصفوة ويشرف عليه القلة الآن فى البلدان الاشتراكية والرأسمالية وحتى فى النظام اليوغوسلافى الذى يدير نفسه بنفسه فى الفصل الخامس سأقوم بفحص احدى المبادرات لمثل هذا التحول وتجربة اعداد خطة حضرية لاهياء مجتمع فاينزا الايطالى وقد يشعر القارىء من خلال ما تم والذى لا يتصف بالتقليدية وكذلك من خلال فحص النتائج المترتبة وردود الفعل وقدرات التنمية الأكثر مثله مثل الكاتب أن الاجابة على السؤال ايجابية الى حد ما

ورغم أننا سنعالج تجربة حدثت فى المجتمع الايطالى وهى تجربة اتبعت واستفادت من اكتشافات الدراسة الدولية التى ذكرت اعلاه فقد تبدو بعض الديناميكيات سهلة النقل الى الوضع الأمريكى وقد تعطى مثل هذه التجربة بعد اجراء جميع التغييرات الضرورية معلومة مفيدة لأولئك العاملين فى المضمون السياسى الاجتماعى الايطالى والذين يتحركون داخل الوضع فى أمريكا الشمالية أولا انه لمن الضرورى

القيام بالتفاته طوالة للتفكير في طبيعة المدنية وصناعة السياسة الحضرية ، خاصة التخطيط الحضري ، من وجاهات نظر مختلفة وكذلك من وجاهة نظرنا نحن . عندئذ سنكون في موقف يسمح لنا بالمناقشة لنبدأ الافتتاح الذى . بهىء للمواطنين المشاركة بأسلوب لا يشوه الحديث عن الادارة الذاتية .

•••

الفصل الثانى

المدنية فى المجتمع
الرأسمالى المعاصر

طبيعة مشاكل المدنية

يبدو أن مجتمعاتنا أصبحت « مجتمعا حضريا » . وذلك نتيجة لعملية التصنيع ولمصلحة جماعات القوة المرتبطة بالتطور الضاعى . وحديثى هنا ينصب على الولايات المتحدة وكذلك المجتمع الحضرى الاقل تطورا فى ايطاليا . ويذهب هذا التحول لأبعد من مجرد المعنى الديمغرافى والمادى ، وهذا يعنى ، أبعد من عدد المناطق الحضرية التى تزايدت والامتداد فى « الفراغ الذى اصطبغ بالصبغة الحضرية » كما وأن المشاكل الاجتماعية قد تبدو وكأن أصبحت هى الاخرى من مشاكل « الحضر » . اذ تبدو وكأنها نتيجة لنوع من صفات تجميع الفراغ الحضرى للمجتمع الحديث .

والتلوث البيئى ، ومشكلة المواصلات والنقص فى الاسكان كل هذه تبدو مشاكل حضرية مثل تلك المتصلة بالتمزق الاجتماعى والأمراض العقلية والاضطرابات العصبية والجنوح الى انتهاك القانون والعنف ، وبشكل قد تبدو أكثر اثاره . وبمرض هذا الموقف ، وبالرغم من العديد من التحليلات « لمشاكل » المدنية والمجتمع ، نجد أن العلاقة بينهما ليست واضحة الوضوح الكافى .. ومن ثم فنتيجة لهذا النقص فى الوضوح ، فقد ثبت أن كلا التفسيرين لطبيعة المشاكل الحضرية وحلولها يتسم بالفموض أو انهما خاطئين تماما .

ونحن هنا نبدأ اختبارا للتخطيط المذنى (الحضرى) فالاتجاه التخصصى للمدينة ، والذي اضطلع بأهمية كبرى فى محاولات لحل

أو الإقلال من مشاكل المدن أو حتى تجنبها . وسنعمل على انشاء
بأسلوب تخطيطى إطار مرجعى حيث تكون الخطوة الأولى فحص
طبيعة مشاكل المدن . وسنعطى تعريفا لنموذج عن علاقة المدينة -
بالمجتمع داخل الفضاء المؤقت للفترة الصناعية .

ولتدعنا حاليا تسمية المدينة بالنظام الاجتماعى المادى ، وهو نظام
السانى والذى يتمثل فى الفضاء . ويتكون هذا الجهاز (أو النظام)
من اشخاص ينظر اليهم من خلال علاقاتهم الشخصية التى تقوم بينهم
اكثر من كونهم أفرادا . فالفضاء المادى الحضرى يعتبر جزءا من حياتهم
وعلاقاتهم بطرق لم يتم استكشافها بعد . ونتيجة لهذا ، فنحن لانملك
مجرد المفاهيم والكلمات التى نتحدث عنها بقدر كاف (١) .

وهذا يرجع الى أن الفكر التحليلى الممزق للنظم المتخصصة للفترة
الحديثة قد علمتنا رؤية الفضاء الحضرى كمجموعة من الأبعاد
المختلفة : الاجتماعى (والذى يتضمن البعد الاقتصادى والثقافى ،
الخ) والمادى (والذى تقرره صفات الفضاء الطبيعى والذى تم خلقه) .

وعلى أى حال : ففى واقع الأمر يوجد الفضاء الحضرى المتكامل .
والذى نطلق عليه ، لعدم وجود كلمة أفضل (٢) ، الفضاء الاجتماعى المادى
. وهذا يعيننا على وضع تصور اكثر ملاءمة للمدينة والمجتمع . وليست
المدينة مجرد مكان أو مجموعة أماكن حيث يقع المجتمع بل هى
المحيط حيث يحقق الشخص فيه نفسه كمخلوق اجتماعى مادى .
فالمدينة هى المكان حيث يمضى معظم الناس أكثر جزء من حياتهم
وحيث تتشكل تجاربهم اليومية .

ونضع تعريفا للمجتمع ، كمنظمة هرمية ، مع الوضع في الاعتبار بأن هذا المفهوم سيتم تعريفه وتوضيحه فيما بعد . وبهذا ، يمكن القول انه الجهاز الذى تنظم فيه المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة هرمية . ويعتمد تشغيل المجتمع على أعمالهم المتداخلة .

وحيث تم تحقيق المجتمع في الفضاء ، فإن أعمال هذه المؤسسات تحتاج الى تحديد أماكنها المادية . وهكذا ، فالتناجد أن المؤسسات موجودة في أجواء حضرية وفقا لنظيرين متباينين هما ، أحدهما تحدده طبيعة المؤسسة نفسها ، والآخر عن طريق جزء من الكيان الهرمى نفسه ، وبقول آخر ، ربما وجد أعلى مستوى لصنع القرار الخاص بالمؤسسات الاقتصادية في مدينة ما على حين لا يوجد في المدن الأخرى .

ويحدد عمل المؤسسات العلاقة بين المدينة والمجتمع . وبمقدورنا تعريف المدينة بأنها مجموعة اجتماعيه مادية من ابناء البشر الموجودين في مكان خال معين ، على حين أن المؤسسات هى التى تكون الانماط التى تشكل ظروف الناس وتعمل على تنويع الحياة داخل هذا المكان الخالى .

وقد تم التعبير عن حقيقة الطبقات في المدينة الحديثة في حقائق الوجود القائم على المؤسسات ، خاصة حقائق الهرمية والاستثنائية . وكما تكون العضوية الطبقيه هى نتاج لامكانيات التزايد للمؤسسات الهامة ولماركزهم داخل سلسلاتهم الهرمية ، ففى نفس الوقت تعمل على

تحديدها . والطبقة السائدة هى تلك التى تسيطر على المؤسسات بأن
تقرر الى أى مدى يكيفون طرق حياة الناس التابعين لطبقاتهم .

وبمقدورنا ، الآن ونحن بين أيدينا تلك المفاهيم الأساسية ، أن
نحاول وضع شخصية للموقف المعاصر وسنعد هذا باسترجاع قوتين
محركتين منذ بداية الفترة الصناعية ، قوة المؤسسات وقوة الحضر .
وهى الحقيقة الاجتماعية المادية الناجمة من العمل المتداخل القائم
على المؤسسات . ونجد أنه من وجهة النظر التى نعمل على تطويرها ،
أن هناك عاملين يميزان المؤسسات القليلة نسبياً لبداية الفترة
الصناعية . أحدهما يتمثل في وجود تجانس طبقي واضح على مستوى
صنع قرار المؤسسات ، وهو التجانس الناجم عن البورجوازية الحضرية
الجديدة والتى تمسك بالقوة الاقتصادية الصناعية . وفي الحقيقة ،
كانت هذه الطبقة تسيطر - سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، على
المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية على أعلى المستويات الهرمية
سواء داخل المضمون الحضري وفي المجتمع كمجموعة متكاملة .

وينبع العامل الثانى مباشرة من الارتباط بين المؤسسات والمدينة
كموقع مادي . حيث كانت المدينة ، في الفترة الصناعية الأولى ،
لا تمثل مكان الانتاج فحسب بل مركزا للأعمال المتداخلة الأخرى مع
المؤسسات الأخرى . كما وأنها كانت تمثل مكان الإقامة والاستقرار
لذلك الجمع من المواطنين الذين يشكلون القوة العاملة الدافعة وكذلك
السوق الذى يستوعب المنتجات الصناعية .

ويمكننا القول بأنه رغم عدم وجود توافق كامل بين المدينة
والمجتمع في العصر التاريخي الأول فقد كانت هناك من كثيرة حيث

أقيمت فيها مؤسسات مسئولة عن أحوال الظروف الحضرية . وبمعنى آخر ، ان قدرا كبيرا من طاقة المجتمع كانت واقعة في مجالات حضرية معينة ، ولكن بأساليب مختلفة (٣) .

ويتسم التطور المستمر للمجتمع الضناعى فى المجال الرأسمالى بأشكال . يمكننا تعريفها بأنها ترجع الى المرحلة الوسطى من التنمية (بعد المرحلة الأولى من فترة الرأسمالية الصناعية) أو الى الرأسمالية المتقدمة أو ما يطلق عليها الرأسمالية الصناعية الأخيرة . وقد تبعت هاتان المرحلتان . بعضهما البعض بأساليب مختلفة فى أهم مختلفة ، ولكن ضمن مجال هذه التركيبية غير الهامة .

وقد اتسمت أولى تلك المراحل (وهى المرحلة المتوسطة للتنمية) بالتوسع فى جماعات القوة الرأسمالية المسيطرة على الانتاج والتبريل والتجارة فى المجالات الاقليمية الضخمة . وقد كان ، فى هذا الجزء الأخير من تلك المرحلة وفى بداية المرحلة الثانية ، وهى المتسمة بالرأسمالية الصناعية المتقدمة ، لكثير من تلك الجماعات اتجاهات فى كافة انحاء الامة .

والان نجد أن تلك المرحلة الثانية المستمرة تتسم ببعده دولى أو متعدد الجنسيات من جماعات السلطة هذه (٤) ومن وجهة نظرنا . فإن الحقيقة الهامة تكمن فى أن المرحلة المتوسطة صاحبت بل واحتاجت زيادة فى مدن معينة فى العالم الغربى والرأسمالى على حين لا يبدو فى الوقت الحاضر امكانية تمييز علاقة غير مستقلة لأكثر الجماعات قوة على مصير مناطق حضرية معينة (٥) من بين حقائق محددة أو داخل العاصمة .

وهذا التوسع في المجال الاقليمي لعمل المؤسسات ، تجسد ، أساسا
وليس على المستوى الاقتصادي فحسب ، بعمليات هامة أخرى بل
وإندمج معها .

٤١

وقبل كل شيء ، يمكننا القول بأن الصراعات الطبقيّة ، والتي
اتسم بها تطور المجتمع منذ بداية العصر الضناعي ، قد نجم عنها وجود
ممثلين عن طبقات في المجتمع اقتصادية وسياسية وغيرها مسيطر عليها
تقليديا . وعلى أى حال ، فإن هذا التمثيل قد اتجه أما ان يكون تمثيلا
رمزيا ، وهو ضعيف بطبيعة الحال ، أو تمثيل غير جدير بالثقة حيث
تمثل فيه الطبقة المسيطرة عن طريق شخص ليس عضوا من تلك
الطبقة . وحتى هذا التمثيل غير الفعال لم يكن عمليا في الاوساط
الهامة من ضانعي القرارات الحضرية .

ورغم أن الطبقة الحاكمة كانت قد تحررت من الحاجة الى البقاء
في أماكن ومواقع محددة ، فلم يكن هذا يعني أنهم فقدوا الاهتمام بالمحيط
الحضري . بل على العكس من هذا اذ أصبح أكثر أهمية كمكان للإنتاج
ولاستهلاك البضائع والخدمات . وأدت الحاجة الى الابقاء بل وعلى
زيادة هذه الحالة ، الى خلق مؤسسات أكثر تخصصا وأشكالا جديدة من
التكيف والتي ظهرت عن طريقها أشكال أكثر اتساعا من الاشراف على
حياة الانسان الحضرية سواء بطريقة واضحة أو مغلقة .

وقد اتسم تنفيذ المؤسسات الموجودة والجديدة بتسلسل هرمي
متطور ومعقد فإن تكيف الاشكال التي اعطيت للمدينة ، بل كل
المدن ، نجم عن انظمة غالبا ماتكون غريبة وانتهت من مدينة أو
مجموعة مدن معينة ، وحتى لو كانت مازالت موجودة بطريقة ممزقة

في بعض منها . وفي قول آخر ، ان قمم تلك الانظمة الهرمية المقررة هي موجودة في مكان آخر . فاذا ما ثبت صدق هذا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ورأس المال الخاص الا انه اقل صدقا بالنسبة للقطاعات الدستورية الأخرى وبالنسبة للمشروعات العامة في الدول الرأسمالية والاشتراكية كذلك .

أدى خلق المؤسسات الاقتصادية العامة ، لمواجهة تلك الخاصة ، في بعض الامم الى اقامة أشكال من الاشراف العام على التنمية الاقتصادية . وقد أزيلت هذه المؤسسات التي انتشرت في الامة بطريقة فعلية من المجتمعات المحلية . اذ كانت تميل الى الاقلال من قيمة المؤسسات الأخرى .. خاصة تلك المرتبطة بالأجواء الحضرية والاقليمية المحددة ، وذلك بالعمل على سحب قدرة هذه المؤسسات المرتبطة حضريا ، على صنع القرارات (٦) .

ومن ثم ، يبدو التوسع الديمغرافي والمادى للمدينة أدى ، أو أنه يؤدي الى ما يطلق عليه « المجتمع الحضري » ولا يبدو أن هذا المجتمع تمثله المدن فحسب ويبدو أنه شكل نفسه في بناء حضري عام متجانس وينغطف تماما أجواء قومية تماما بل وأكثر من قومية . وعلى أى حال لم يحدث أن ظهر في نفس الوقت ، أى تحسين أو تقوية لتوعية المدينة . اذ أصبحت المشاكل الحضرية هي التي تمثل الموقف العام .

وهذا ، يعنى ، أن المجتمع الحضري يمثل في نظر « هنرى ليفيغر » « توسعا لمدينة تعمل على تدمير مدينة أخرى » (٧) « والأفضل من هذا فإن هذا يمثل شاهدا على تدمير المدينة ، حيث يصبح الفضاء الحضري للمجتمع الحضري فضاء اجتماعيا ماديا لا اسم ولا شخصية له تنقصه

التقاطعات مع القدرة على التوجيه الذاتى والتعريف الذاتى . ويمكن مشاهدة هذا في الصور المادية في الضواحي المتعددة أو في انتشار المدن الضخمة .

وتمنح لنا هذه العلاقة بين المدينة والمجتمع داخل « المجتمع الحضرى » تحديد طبيعة المشاكل الحضرية ومصدرها ، والتي بالقطع لا تنجم عن النتيجة حتى لو ظهرت هناك بوضوح . أذ أن المشاكل الحضرية تنتج عن وجود مؤسسات متخصصة ضمن أكبر أبعاد للمجتمع . وبمقدورنا فهم هذا أفضل من المشهد الذى تم ذكره بالفعل في تطوير علاقة المؤسسات والمدينة مشهد المدينة الصناعية .

لقد اتسمت المنظمة الصناعية ، منذ الوهلة الأولى ، بانفصال أوضح عما قد ظهر من قبل في حياة الفرد منذ بدء لحظة العمل حتى لحظة حياته الخاصة . ويتزايد انفصال اقتصاديات الانسان (الاقتصاديات المتجانسة) عن الانسان ككل . وبدقة أكثر يمكن القول ان الادوار المتخصصة والجزئية هى خاصة به . اذ أصبحت مشكلة تقرير ذاته في المحيط أو في المظاهر الفلسفية - الايديولوجية للعصر الضاعى الأول ، أحد مظاهر الاشراف على وظيفته . فتأدية وظيفة هو أهم قدرته كما أنها تستوعب معظم وقت حياته اليومية ووجوده .

وبالفعل بدأت عملية تسهيل هذا الاشراف والذى يفصل بين مكان عمل الشخص ومكان اقامته أمرا على جانب كبير من الاهمية . وقد افترضت الدراسات التى أجريت في السنوات الأولى من عملية التصنيع ان السبب لم يكن الاحتياجات الفنية التى تحتاجها عمليات الانتاج ، والتى ركزت الانشطة الصناعية الجديدة في الاماكن المتخصصة ، والتي

نجم عنها ما يطلق عليه « نظام المصنع » - وبدلاً من ذلك كانت نتيجة المجهودات التي بذلت للتحكم في النشاط الانساني . في وقع العمل وكأن الانسان مثل الاله . ولقد امتدت عملية الفصل بين حياة عمل المصنع ، والذي يعتبر موضوعاً لقوانين وتكييف « عالم العمل » ، وباقي الحياة اليومية ، الى القطاعات الأخرى من الأنشطة الاقتصادية . وأصبحت كل أنواع العمل الأخرى والمشاركة في الانتاج الكمي ، بما في ذلك عمل المكاتب ، مقسمة الى قطاعات ومنفصلة عن باقي مجالات الحياة الأخرى وفي الواقع نجد أن نفس العملية (٨) أدت الى تطوير المنظمة الاقتصادية الثلاثية الحديثة والمنتشرة . حيث تم تنظيم « العمال الذين يتعيشون من القلم (الكتابة) أو الكتابة على الآلة الكاتبة » داخل المصانع الحقيقية للبيروقراطية الاقتصادية أو الحكومية الا وهي المكاتب .

أما فيما يتعلق بالفضاء الحضري ، نجد أن النقطة الحرجة في التنمية الصناعية المنطقية قد أظهرت تحولت الأرض من اعتبارها قيمة يمكن الاستفادة منها الى قيمها التي استبدلت حالياً . وتستخدم الملكية الحضرية والتي تسيطر عليها المؤسسات الاقتصادية وفقاً لمقدار الفائدة التي يمكن الحصول عليها منها (٩) وهذه النظرة الاعتبارية للأرض كقيمة تبادلية ، والتي اتسمت بها السنوات الأولى من العصر الضناعي ، تميز اللحظة حيث بدأ الفضاء المادي يعامل بعيداً عن دلالاته الاجتماعية . ومنذ ذلك الوقت ، ولم تعد مكونات دلالاته الاجتماعية المادية للفضاء الحضري ، والتي مازالت مستمرة في تشكيل جوهره تعامل مثلما تعامل في النظم والمهن المتخصصة . وبمعنى آخر ، فبرغم بقاء روحه القديسيه ، فالفضاء الحضري يعتبر تحليلياً سواء في القطع أو كقطع

وكانت تنمية مثل هذه النظم كتخطيط حضري ، بل ومازال يتم تحديدها بتعريفات المشاكل والتعريفات التي يعبر بها عن المشاكل أثناء تطوير المجتمع الضاعى وتتراوح هذه المشاكل من مواقع الصناعات داخل مناطق حضرية معينة الى تلك التى تعنى ظروف معيشة الجماهير الحضرية . من الواضح أن وصف التخطيط الحضري « كنظام يواجه المشاكل الحضرية » هو الأداء المنطقى للطبقة السائدة . كما يصبح الأداة لتوجيه احتياجات نفس هذه الطبقة وأهدافها .

وفيما بعد ، أصبح هذا ، فى الفترة الصناعية المتقدمة ، وعندما وصل التخطيط الحضري تشكيله النظامى الأكثر تحديداً أصبح واضحاً منذ بداية اعلانه . وفى الحقيقة ، ثم وضع نظريات حاسمة لأهدافه فى « ميثاق اثينا » الشهير الذى كان له تأثير قوى والذي وضعه « كوربوزيير » ، والذي حدد خطوة جذرية فى تطوير هذا النظام منذ أربعين عاماً مضت . وهذه النظريات كما يلى :

- ضمان المسكن الصحى السليم للإنسان ،
- تنظيم أماكن العمل (بحيث) يستعيد العمل مرة أخرى شخصيته كمجال طبيعى لنشاط الإنسان ،
- تيسير التسهيلات الضرورية لاستخدام وقت الفراغ بأسلوب سليم ،

- انشاء صلات بين تلك المنظمات المختلفة عن طريق شبكة مرور توفر الروابط اللازمة مع احترام امتيازات (حقوق) كل عنصر .
- ويستطرد الميثاق فى القول بأن « هذه المهام الأربع ... هى المفاتيح الأربع للتخضر (١٠) » .

ولإعداد تحليل أعمق لعمليات هذا الشكل التنظيمي للمدينة ذات الأجزاء المتخصصة ، فقد أطلق على الخريطة المرفقة اسم « تقسيم المناطق » ، وهنا أشير للقارىء الى كتابات أخرى (١١) تساعد الى هذا فيما بعد حيث أنه مميز ومازال معمولاً به في الحاضر في عمليات التخطيط الحضري وكرسته التشريعات لهذا الغرض في العديد من البلدان .. وعلاوة على ذلك ، تبدو المدن والمناطق المقسمة المعزولة من الناحية العملية هي مادة الاقتراحات التي لا تزال ينظر اليها على أنها الرائدة كما في حالة المعايير التنظيمية للمناطق الأكثر تخصصاً (١٢) .

ولقد أدى تنظيم القطاع الانتاجي القائم على تقسيم العمل ، وفقاً لتحليل كارل ماركس ، بالانسان الى ظروف الابعاد هذه ، والتي ميزت العصر الصناعي في أشكاله الرأسمالية . وكان هذا التباعد موجوداً عندما وضع ماركس تحليله ، الا أن أهم حقيقة هنا هي أن نفس التقسيم الذي يعمل على فصل الإتجاه إلى التنظيم الحضري ، وليس فقط في معايير تقسيم المناطق المادى ، يشير إلى نوع جديد من الأبعاد أو من الأفضل وضعها بهذه الطريقة ، إلى زيادة في الأبعاد ، والذي يرجع في هذا الوقت إلى إنتقسامات أكثر في قلب الحياة الاجتماعية المادية الحضرية .

ولم تعد هذه الإنتقسامات ترجع أساساً إلى إنتقسامات العمل فحسب بل إلى إنتقسامات متعددة الأشكال والتي تعاني منها الحياة ، فالإنسان الحضري مقسم ومفصل إلى ذرات ليس في الأدوات التي يؤديها في عمله فحسب بل في الأدوات التي يأخذها على عاتقه فيما يطلق عليه حياته

الاجتماعية . فهو لم يبعد عن منتجاته الاقتصادية فحسب ولكن عن
إبداءه الثقافي وعلاقاته الاجتماعية . ومن الضروري الاعتراف حاليا
بفائدة إعداد مثل هذه التمييزات ، ومع ذلك فهي ، وحتى هذا الحد ،
كما تم تمييزها بالفواصل والحواجز : فهي غير حقيقية وضعت بطريقتة
غير حقيقية .

وحقا سبق أن أشرت إلى أن الطبقة الحاكمة بحثت في موضوع
الفصل ، والتنظيم المنفصل « للعمل » عن الحياة ، ذلك لأنهم كانوا
مهتمين بنوع خاص من السيطرة على الجانب الانتاجي من الرجل
الحضري . وبالتالي ، ركزت عملية تطوير المجتمع الصناعي إلى
أشكاله الحديثة الاستهلاكية ، الأنظار على هذا المظهر الاستهلاكي من
حياة الانسان ؛ والى أن يحدث هذا فسيظل ينظر اليه على أنه
مختلف ولن يعتبر مهما الا مع الاداء الجيد للانسان كعامل . وظهرت
التغييرات لسببين على أقل تقدير اذ تم تطوير الاهتمام بالسيطرة على
الانسان كمستهلك ، طالما أثبت في قيامه بدور المستهلك ، أنه قادر
على التأثير على الانتاج أو حتى السيطرة عليه . وعلاوة على ذلك ،
دفعت زيادة الصراعات الطبقيية إلى ضرورة تجنب ، أثناء التجمعات
الحضرية المتطورة ، أنواع الانتفاضات التي ظهرت في المصانع مع
تكوين نقابات العمال . كما وأنه كان من الممكن استعادة القوة التي
فقدت داخل المصانع من أجل التنظيم الجديد من خلال الاستهلاك
الحضري (والإنتاج) (١٣) .

ومن ثم وبهذه الوسيلة ، تبرز قيمة النموذج الحضري السابق مع
مواطنة منظمة كان يمزقها تقسيم المناطق الى أبعد الحدود إذ يقوم على
أساس نموذج للإنسان الحضري ويشعر كإنسان مجزء . ويتم

السيطرة على هذا الانسان الحضري . المتأصل في النموذج الحضري الذى تسبب في تشكيله . في كل أجزائه . وأعماله وأدواره بمؤسسات متخصصة ومجزأة . ويعتبر هذا له قيمة عند أولئك الذين يسيطرون على المؤسسات .

وفي الحقيقة يمكن القول . أن نتيجة لهذا الفصل الذى حدث منذ البداية بين الحياة العامة (حياة الفعل) والحياة الخاصة (حياة المنزل ووقت الفراغ وغير هذا) والذى فرضته المؤسسات القوية اقتصاديا في بداية العصر الضاعى ، أن الآلة المتزايدة للمعالجة ، والاستغلال والسيطرة الطبقية .

قد تطورت الى ما هي عايه الآن . إذ تقوم أنواع الآلية تلك التى تعمل في المجتمع الاستهلاكي على تقسيمات الحياة هذه (١٤) .

ويعطى الشخص الذى يجب عليه قبول حياة العمل المنظمة هرميا واحترام أدوارها وورثتها . يعطى « حرية » التعبير عن نفسه في الحياة الخاصة وكذلك كمعيار للسلع والخدمات الاستهلاكية . ورغم هذا . فإن هذه الحرية تميل لأن تصبح أكثر خيالية وتافهة حيث تزايدت برمجتها وأصبحت تعتمد على قرارات تأمينها من خارج حياة الفرد ومن دائرة علاقته القربية والممتصة به .

ويخضع الانسان لهذا التكيف بأسلوب سلبى الى حد كبير حيث لم يعد يواجه كوحدة متكاملة . كمخلوق اجتماعى في مجموع علاقاته . وزاد تفككه وأصبح أكثر انعزالية . وكان نتيجة هذا التكيف وأشكال الحياة التى يفرضها زيادة تفكك علاقات الانسان

الاجتماعية . وزيادة عدم الاهتمام بالحياة . وزاد شعوره بعدم الواقعية واللامبالاة تجاه أحداث الحياة الاجتماعية ويشعر الانسان . في هذا المجال وفي مثل هذا المجتمع الحضري . بزيادة عجزه في ممارسة أى نوع من التأثير .

وهكذا . يصبح المحيط الحضري . حيث يزداد تقسيم العمل وتخصص الوظائف والأدوار إلى أقصى حد . كما هو الحال مع تقسيم الحياة في كل مظاهرها اليومية . المكان الذى يصبح فيه الانسان كمخلوق اجتماعى أكثر تحولا . ويمكن وصف هذا التحول على أنه فرعين وطالما لم يعد يعترف بالشخص كشخص في حد ذاته . لم يعد له مكان يعبر فيه عن نفسه بأسلوب شامل . ولا يمكنه سوى تحديد نفسه في الأماكن أو في العمليات التقريرية اذا ما كان عضوا في المؤسسات المتصلة . وعندئذ فليس بمقدوره سوى عن آراء جزئية ومتخصصة ذات ثقل دستورى ليس لنوعها من الانسان ولكن لأنها نابعة من دوره ومركزه في المؤسسة التى يتبعها .

وبالتالى ينتقل الإنسان كمخلوق بشرى اجتماعى إلى عملية أو وضع حيث يشعر بأنه أقل من شخص كامل . ويصبح بالغا وقادرا . ثم بعد فترة من الزمان يصبح أقل قدرة في السيطرة أو في تقدير اتجاهات حياته . ويصبح شيئا مكونا من أجزاء تعمل سويا وتحتاج الى صيانة لكى تعمل ولا يتم تنفيذ البحث عن الخدمات الملائمة باسم شمولية الإنسان ولكن باسم عضوياته وأدواره المختلفة في المؤسسات التى تعطيه الحق في مثل هذه الخدمات .

وهكذا . نجد أن المشاكل الحضرية . والتى تتراوح من تلك

المشاكل التى تتصل بالفضاء المادى : (المشاكل التى تنسجم فى استخدام هذا الفضاء) الى ما تعرف بالمشاكل الاجتماعية النابعة من الأشكال والظروف التى تغفل الاعتراف بانسانية الانسان فى حياته الحضرية اليومية وفى هذا الفضاء الحضرى يجد الانسان نفسه يتزايد ابتعاده وغربته عن المخلوقات البشرية الأخرى الى الحد الذى يمكن أن يكون غريبا عن نفسه .

وقد اختفت المدنية التاريخية عندما بدت وكأنها قويت الى أبعد حد . فى شكل « المجتمع الحضرى » . حيث كان الفضاء الحضرى الاجتماعى المادى دوما المكان ومجمع الأماكن حيث يتركز السكان فى كل فترة تاريخية (ولكن لأسباب متباينة وبأشكال مختلفة) ويميشون علاقاته الاجتماعية والمدنية كواقع اجتماعى لمعرفة مشاكله الجماعية والعمل على حلها ، وعلى هذا يمكن تفسير اختفاء هذه المدنية على أن فضاءها المادى والاجتماعى قد أصبح ، أو يميل لأن يصبح تقاطعا يلاقى عندها الناس الذين يتسمون باللامبالاة والمفكرين ومن عانوا منه بل وقبلوا حالة عدم قدرتهم على إدارة شؤون حياتهم ولا مواجهة مشاكلهم المدنية العامة وتنوع هذه المشاكل كما تسيطر عليها أشكال من السلطة موجودة بصفة عامة على المستوى الرفيع ولها منطوق مختلف عن منطوق المجتمع الذى كان قبل التحضر .

وقد احتاجت المؤسسات الحضرية فى تطورها ومن أجله أكبر تركيز من المخلوقات البشرية . ورغم هذا ، لم تحتاج الأبعاد المادية الاجتماعية التقليدية للمدينة فى أشكالها النشطة والخلاقة وبالتالي لم تحتاجها فى أشكالها المستقلة التى تتمتع بالتقرير الذاتى . بل إن

هذه المؤسسات الحديثة إحتاجت الى تكتلات من مجموعات من الأفراد . أما الضواحي ، والمدن المحيطة للمدن الكبيرة ، والمدن الضخمة مغفلة الاسم ، والتي ليس لها طابع اجتماعي إلا أنها تمتد وتوسع ، فهي عبارة عن أشكال تتجاوب مع هذه الإحتياجات . وفي هذا الاتجاه اندفع التطور الحضري .. وفقا لهذا التحديد ، يمكن تتبع طبيعة المشاكل الحضرية وفقا لنموذج تحدده علاقتين متعلقتين بالموضوع .

١ - بتقوية بنیان المؤسسات . نجد أن بنیان السلطة قد خلق وضعاً حيث يصبح أعضاء الطبقات الثانوية خاضعين لتعزق متزايد ليس داخل النظام الإنتاجي فحسب بل داخل حياتهم الاجتماعية ، وداخل جوهرهم الإنساني نفسه . (يعتبر منطق تطوير المؤسسات منطقاً يخرج عن المحيط الحضري والذي لم يعد بنیان السلطة مرتبط به في حد ذاته) .

٢ - ويحدد تحول الناس متعدد الأشكال والتزايد ، ضمن مضمون التنوع الطبقي والتباين الخاص بالمؤسسات ، ويصنف مشاكل « المدينة » وأفكار فضائها المادي والاجتماعي . (يقول ليفيفر مرة أخرى ، « يصبح التحول الحضري المحتوى ، والمادة ، والدوام لكل أشكال التحول الأخرى » (١٥) .

باعطاء هذا التوصيف لطبيعة المشاكل الحضرية ، يمكن القول بأن حلها قد يتأثر بالتحول الجزري للمجتمع الحديث ، ومن الضروري أن يتضمن مثل هذا الاختيار وأن يتفهم عدم تحول الإنسان ك مخلوق اجتماعي حضري . ولا يمكن إستمرار مثل هذا التحول إلا تبعا لمبدأين مرتبطين

١ - على الإنسان استرداد شموليته كمخلوق بشري اجتماعي .
بالتغلب على التمزق والتفتت اللذين تعرض لهما .

٢ - على الإنسان استعادة قوة صنع القرار في إطار الحياة الاجتماعية الحضرية ، مظهرها بذلك أنه يشارك في إجراءات المجتمع بطريقة فعالة وخطيرة .

ويطالب هذا الافتراض الذي يشكل الصفحات التالية من الكتاب ، بتخصص أكثر .

أذ أن هناك صيغة ماركسية وصلت الى نفس النتائج رغم أنها سلكت طريقا مختلفا للوصول الى هذا : ففى الواقع نجد أن مفهوم «مصنع المدينة» أى تنظيم التكامل الاقليمى لمنطق واحتياجات الطبقة السائدة ، يتشابه مع الافتراض الذى كوته ، رغم أنى أرى وجود اختلافين جوهريين ، أن التحليل الماركسى ينظر الى مفهوم الانتاج الاقتصادى كانتاج مميز وأولى . على حين نجد أن هذا المفهوم ، رغم انتشاره وعدم تقيده للماركسية خاطيء للغاية . كما يقود هذا التحليل إلى استراتيجية توضح أن زعماءها فوق البشر في تنظيمهم : وهى تنظيمات تظل أعلى من مستوى البشر حتى لو كانت تتشكل من طبقات اجتماعية وحتى لو شرعها أفراد الطبقة الدنيا بحيث يصبحوا ممثلين فعليين .

علاوة على ذلك ، يتجاهل هذا التحليل مشكلة حالة التمزق التى يعانى منها أولئك النتمون للطبقات الثانوية ، وحالة اللامبالاة التى هم فيها والناجمة عن تفتتهم . الدستورى وعن وضعهم في حدود . وهم

- بكل دقة - أعضاء الطبقات الثانوية الأكثر تعرضا لأن يوضعوا داخل حدود بمفهومها العريض ، ان لم يكن في أعرق تكويناتها (١٦) .

كما وأن هناك افتراضا ماركسيا مختلفا يقوم على هدف إعادة التغلب على « حق الانسان للمدينة » ، أى إعادة التغلب على عدم التحويل المختلف لعلاقات البشر في نطاق أشكال حياة الانسان اليومية . إلا أنه يمكن التساؤل عن القوى والأساليب التى يمكن اقتراحها لتؤدى الى عدم التحويل هذا ؟ وكيف يمكن بدء هذه العملية ؟

من المؤكد أن مثل هذه الأسئلة هى التى يجب علينا توجيهها ، إذ يمكن للشخص البدء بفحص النشاط الدائم وتطوير المجتمع . وهما ما يمكن تحصيل اجابات شاملة أو جزئية منها . وزيادة على ذلك ، يمكن أن يبدأ الفرد برؤية تلك العناصر الخاصة بالمجتمع المعاصر والتي قد تشكل نقاط إرتكازه ويفهمها ، وعناصر التعارض الأساسية والتي قد تستخدم لبدء عمليات التغيير . إلا أننا نعرف تماما أن تلك العمليات يجب أن تهدف لخلق محيط للحياة الحضرية حيث تصبح المخلوقات البشرية التى لم تتحول ، موضوعا للتجارب ، وبمعنى آخر ، وجوب أن يكونوا قادرين على المشاركة كأشخاص كاملين في صنع القرارات والذي يهمهم كأشخاص كاملين ، عن كونهم أشخاص . تتأثر مظاهرهم المتخصصة من نوع خاص بالقرارات المتخصصة .

فهنالك اقتراحات ومبادرات عديدة متداولة بصفة دائمة حتى أنها

تبدو، أو أنها نجحت في أن تُعتبر حلولاً حاسمة للمشاكل الحضرية (أو على الأقل لبعض منهم) . فمعظم المقترحات عبارة عن مجهودات تهدف الى صنع المجتمع الحضري الحالي بالصبغة العقلانية وذلك بتعديل أقل سمات المحيط الحضري توازناً . وكانت تلك الاتجاهات تميل طوال التاريخ الى تقسيم المشاكل الحضرية وفصلها وذلك بافراد حلول متخصصة لها : ففي التشكيلات الأخيرة نجد أن التوكيد كان على رؤيا « شبكات » المشاكل بالنسبة لارتباطاتهم المتشابكة في المحيط الحضري وفي المجتمع . ونجد ، أنه حتى ضمن هذه الرؤيا الأكثر تعقيداً ، أن محاولة القضاء على المشاكل الحضرية مرتبطة بتعديل أدوات الإدراك المستخدمة ضمن النظم المتخصصة أو التي يستخدمها علماء الشبكات أنفسهم .

وهناك اتجاه آخر يقترح أنه بدلاً من عدم امكان حل المشاكل الحضرية إلا . اذا تم تعديل قوة علاقات داخل مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية . أو يمكن تأكيدها بالقول بأنه يمكن حلها إذا ما ملكت قوى الطبقات الثانوية التقليدية السيطرة على مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية . وقد سبق لكل هذه الاتجاهات أن اقترحت الابقاء على مثل هذه المؤسسات بصفاتها الأساسية .

وقد أسند ، داخل هذه الاطارات دور معين للتخطيط الاقتصادي والتخطيط الحضري داخل المحيط الحضري ، كوسائل يمكن للمؤسسات أن تضع نهاية لعدم العدالة ، إذ يمكنها عندئذ وضع نهاية لنوع معين من سياسة عدم التدخل التي اتصفت بها ادارة المجتمع البورجوازي ، والتي من المحتمل كانت الأساس لمشاكل كل من المجتمع والمدينة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها

وعلى أى حال . فإن حل مشاكل الحضر وتحويل المجتمع لا يمكن أن تنجم عن عملية تختلف عن القوانين الموجودة حالياً . وقد وضع هذا بتخطيط عمليات ، تتضمن خططا توحى بها قوى اليسار في بلدان مثل إيطاليا حيث يتحكم اليسار الآن في حجم الحكومة المحلية والتخطيط الحضري . وعلى ضوء الاعتبارات الخاطئة السابقة والنتائج غير الطيبة التي قد تنجم للجماعات الحدية والمسيطرة عليها من أحزاب اليسار ، سأكرس الفصل القادم لفحص طبيعة أى خطة حضرية ، وعملها ونتائجها في الموقف الحالي .

وكان لهذا العمل دافع بعيد ، الا وهو اعداد نموذج لابرار كيف تسير عملية متخصصة . وليس بمقدور مثل هذا النموذج ، مع بعض التغييرات ، توضيح التخطيط الحضري ، فحسب ، بل أشكال التخطيط الأخرى والتي تستخدمها حالياً المؤسسات في ممارسة سلطاتهم ، مع توجيه الاعتبار لأشكالهم التنظيمية المعينة .

ويبحث الفصل الرابع من هذا الكتاب في تخصيص بعض المفاهيم التي يمكن استخدامها لتحديد أهداف تحويل المجتمع ويصبح لمثل هذا العمل معنى نتيجة للعناصر المستمدة من الحقيقة التي تعطى الشرعية لامكانية وضع خطة عمل تبدأ من المحيط الحضري على أن تقوم على الوجود النشط للشعب . كما توجد نظرية أساسية أخرى تقوم على أنه ليس بالامكان تنفيذ عملية التحول عن طريق وفود تمثل مختلف الطبقات أو عن طريق المؤسسات السياسية الخاصة بتلك الطبقات ، إذ يجب أن ينفذها الأشخاص أنفسهم الذين يعملون في مؤسسات مفتوحة وبالتالي محاولة

الاتجاه التیکنوقراطى للمشاكل الحضرية

ومفاهيم اليسار

لقد ظهر الاتجاه التیکنوقراطى للمشاكل الحضرية مع تطوير المجتمع الصناعى حيث قسمت المدينة إلى مناطق خاصة وقطاعات عمل . وقاد هذا النموذج إلى رؤيا أدت إلى رؤية المشاكل الحضرية وفهمها على أنها مشاكل ذات نطاق معين أو قطاع محدد . وأصبحت النظم المفترض أنها ستحلها أكثر تخصصا وتحديدا . وطالما أن مشاكل مختلف القطاعات قسمت بالتالى ودرست كل على حدة ، أصبحت التنمية ذات النظم العميقة ولكن ضيقة ، أصبحت طبيعية ، وقد حدد هذا الاتجاه (ومازال) تنمية المجتمع الرأسمالى ، وفوق كل هذا يمكن أن يعرف بما يسهم به في عملية تقسيم الحياة الحضرية إلى فئات مستقلة وقطاعات . وبمعنى آخر ، يمكن مواجهة المشاكل كل على حدة ، كما وأن « الحلول » المقترحة تميل لخلق مواقف ذات انقسامات خطيرة .

وتتم الاقتراحات الخاصة بأحد القطاعات وتنفذ وفقا لمنطق هذا القطاع وغالبا مالا يرتبط بما يظهر في قطاعات أو مناطق أخرى ، وعلاوة على ذلك ، توجه العملية ذات النظم المتخصصة . البحث عن وسائل لحل المشاكل تجاه الأشكال التیکنوقراطية والتي خلقها الخبراء ويعتبر الاتجاه العام نحو مشاكل المدينة هو ذلك الذى نمى مع تطوير مناهج « حل المشاكل » ، أى أنه يمكن مواجهة كل مشكلة حضرية أثناء البحث عن أفضل الحلول الفنية .

وأبرز الصفات التي يظهرها هذا الاتجاه هي قلة الإرادة أو المقررة على مواجهة المشاكل الحضرية كما هي ، مثل المشاكل ذات الحدود الأكثر اتساعاً والتي تشمل كل الأشخاص . وفوق كل شيء ينظر الى المشاكل الحضرية . طالما نظروا إليها كل على حدة ، وفقاً لمظاهرها الصناعية فحسب وليس وفقاً لأسبابها الحقيقية .

ويتم تبرير هذا « بفلسفة » المتخصص الذي يطلب منه الاسهام في حل مشكلة معينة شكلت واقترحت بطريقة معينة . وعلى هذا ، فهو يعتبر أن المضمون الذي يحتاج الى اهتمامه هو ذلك المضمون الذي يجب عليه أن يبرز فيه خبرته ، ووفقاً لهذا التخصص ، تشير الحقيقة إلى أن أولئك الذين يملكون زمام السلطة وعلى بينة بتلك المشاكل برمتها غالباً مالا يكون لديهم النية في مواجهتها في جوهرها . وقد يعنى هذا وضع نهاية لآلية الاستغلال والاستفادة للذين ، في كثير من الأحوال ، يعملان في المواقف التي لها جذور في تلك المشاكل .

وأكدت التحليلات القديمة والحديثة هذه الحقيقة ، والتي تتعلق بما يطلق عليه « مشكلة الاسكان » ولا تعتبر ندرة وسائل الراحة الكافية موضوعاً خاصاً بالحلول الفنية ولكنها واحدة من مجموعة الاهتمامات (١٧) وتُعطي مشكلة المواصلات الحضرية أوضح نموذج لهذا إذاً أن هذا القطاع قد جذب الاهتمام لبعض الوقت الحالي ، فمن المشاكل العنيفة الخاصة بازدياد حركة المرور وحوادثها الى الصعوبات التي يتحملها أولئك الذين ينتقلون من منازلهم الى أماكن أعمالهم ذهاباً وعودة وقد انتشرت تلك المشاكل أخيراً الا أنها كانت عنيفة في العديد من مدن الغرب الكبيرة منذ عشرات السنين

ويوجد اتجاهان أساسيان يتسمان بالعقل تجاه مثل هذه المشاكل أحدهما لتنظيم التنمية الإقليمية بطريقة ملائمة . وكان هذا يعنى تطوير الأنشطة الانتاجية ومركزتها (وليس الانتاج الصناعى فحسب) بأسلوب لا يسبب توسعا كبيرا فى قطاعات حضرية معينة بينما يخلق قطاعات أخرى وألا يحدث توسعا فى بعض القطاعات الانتاجية بينما تدمر الأخرى التى قد تعتبر أفضل . أو على الأقل تستحق البقاء أما الاتجاه الآخر الذى يتسم بالدكاء فهو الذى يحاول الاقلال من الاندفاع تجاه احتكار المواصلات الخاصة والبحث عن حلول لاحتياجات التحرك الإقليمى والذى لا يتم بأسلوب فردى ضيق فحسب وإنما بأسلوب عام وعريض يتسم بالمسؤولية

ومما لا شك أنه ظهر من حذر ضد الاتجاه نحو السيارات لمليكتهم الخاصة « لتحرك السيارات » اذ وجدوا فى هذه الآلات شيئا خطيرا لنوعية الحياة الاجتماعية الحضرية والاقتصاد وكفاءة المواصلات الحضرية (١٨) الا أن هذا لم يكن اتجاه الأغلبية .

ومن أولى نتائج مشكلة المرور هى ايجاد « أخصائى مرور » ان مهمة أولئك الفنيين وضع حلول - بواسطة أدوات ومناهج معينة لتلك المشاكل - والتى تعتبر مشاكل مرور على جانب كبير من الاستقلالية حتى لو كان هذا الاستقلال مجرد استقلال ظاهرى أو غير حقيقى ومن ثم تمثلت النتائج فى ظهور دراسات مكثفة وتطوير لأكثر « الحلول » الفنية تقدما ودقة وعلاجاً : للمظاهر وليس للمسببات

وكما توضح مشكلة المرور ، فإن إحدى الصفات التى بزغت من الاتجاه الفنى المتخصص للمشاكل الحضرية تتجسم فى أنها تعطى

نوعاً من حلول المساعده الأولى للمظاهر الخارجية للمشاكل بالمثل
فان تلك الحلول تخلق مشاكل أكبر والحاجة الى خبرة أكثر كما وأنها
تحتاج كذلك الى قدرة أكبر ومعلومة أكثر واستخداماً أكثر للأدوات
المتخصصة

ولكن فلنرجع الى مشكلة المرور وأسبابها الحقيقية في الامكان
تفسير هذه الأسباب بأسلوب معقول ونلقى معالجة صناعية طالما يبقى الفرد
داخل نظام يميل بصفة مستمرة لتوسيع خواص المدينة والعمل على
مد الفضاء الحضري الى مدن ضخمة بصفة مستمرة ويتجه الرجل
العصرى بطريقة تلقائية لاختيار وسائل مواصلات خاصة كما هو
الحال منه في قطاع آخر - يث يتجه لاختيار منزل عائلته الصغير
في ضاحية قليلة النشاط وبعيدة الى حد كبير

و تتم ما يطلق عليها اختيارات على أساس التنظيم الاجتماعي
الذي يحول لأن الشخص لم توفر له فرصة الاختيار الا على الأساس
الفردى المسبق تحديده لأسلوب مواجهة المشكلة وليس بمقدوره سوى
سد تلك الحاجات بأسلوب خاص والتي تعلم أن يجدها « خاصة
به » ولا يعمل الأخصائى سوى اعادة تقوية تعريف غير وافي ومشتت
لمثل هذه الاحتياجات

وبهذا وجدت الحلقة المفرغة فبقبول هذه الشروط يتصرف الفرد
المبعد في محيطه بأسلوب يؤدي الى اثاره مشاكل أكثر تزيد من
تمزقه وحرمانه وعزلته ، وبالتالي الى بعده وفي الواقع فان قلة
اختياراته في مجال السلع والخدمات العامة غالباً ما تعد ظاهرة
ثانوية ومرتبطة دوماً مع قلة اختياراته في المجالات غير الحكومية

الأخرى المميزة بالتسلسل الهرمى الدستورى وتوزيعات السلطة المشوهة والتي لا تعوضها الأسواق غير الحرة

ان عدم كفاءة اتجاه الشخص المتخصص الفنى بالنسبة لمشاكل الحضر ترجع الى وجهة النظر الفلسفية - الأيديولوجية التى ظهرت فى بداية المجتمع الصناعى ولذا فقد بذلت محاولة فى مجتمع اليوم الصناعى الأكثر تقدما لتهيئة الاتجاه لتعاطف أكثر حدائه وأشير هنا الى اتجاه النظم لمشاكل الحضر ولا يتعامل هذا الاتجاه مع مشاكل فردية بل مع مجموعات ذات علاقات متبادلة إذ ينظر الى المدينة كنظام له صفات النظام علاوة على ذلك ينظر اليها كنظام يحدد تتابع الأحداث فيه قوانين الترجيح (١٩) .

من الواضح أن هذا النوع من الاتجاه يتصف بالتعقيد والتعميم فبوصفه المدينة على أنها نظام متكامل فانه يبدو هكذا ولأنه يتخطى الحواجز التى تفصل النظم المختلفة اذ ان صفته الحقيقية وطبيعته الحققة تأخذ شكل أرقى نوع من التخصص ونوع تخصص من المرتبة الثانية اذ أنه أدى بالفعل الى خلق أدوار جديدة نظم المتخصصين متخصصين فى بناء نماذج مضممى المواد المتداولة والآلات المعقدة وأضعى برامج وفى الحقيقة فان تلك الأشكال المتخصصة الحديثة تتجاوب بل تحاول التجاوب مع احتياجات الحياة البشرية والحضرية ذات الاشراف الأكثر عمقا وانتشارا فى المجتمع المعاصر المتقدم

ويمكن التأكد من هذا بفحص أهم نتيجة نجمت عن إتجاه النظم الحضرية وهى ، الخاصة ببناء نماذج للمدينة . وتم بناء هذه النماذج

بواسطة سلسلة ممتدة نسبيا من العلاقات الحسابية والتي ترتب في أكثر النماذج تقدما من المعادلات الخطية وغير الخطية والمختلطة . إذ هيأت لعرض حالات معقدة إتسمت بالتباين الوقتى لمواقف منتقاه .

وتتجه النية من بناء النماذج التي لا تعمل إلا من خلال استخدام الكمبيوتر الالكترونى لتحل محل صانعى القرارات الخاصة بالمدينة في حالة ما اذا كانوا قادرين على ارساء دوافعهم ليس على مقترحات قائمة على بديهيات الخبراء التقليديين من فنيين أو اداريين فحسب . بل على خطط (معلومات لبرامج الكمبيوتر) يتم تقييمها عن طريق عمليات محاكات الكمبيوتر . ويمكن لنا الحكم من خلال ردود الفعل الناجمة عن النموذج . على الصفات الايجابية والسلبية لمثل هذه المقترحات بالنسبة للمدينة كنظام عام .

ويساعدنا مثل هذا المظهر لهذا الاتجاه لفهم كيف أن له منطق التیکنوقراطية الأكثر تقدما . فبدایة ذی بدء یقیم الخیر أو مجموعة الخبراء . عند بنائهم نموذجهم الخاص بالمدينة . علاقات كثيرة حتى يصبح عملهم فعالا من الجانب الحسابی . وحيث عرضت عليهم مظاهر نوعية عديدة من الحقيقة الحضرية . وجب عليهم عندئذ إختيار المظاهر « البديلة » للمظاهر النوعية على قدر إمكانياتهم في التعبير على هيئة معاملات كمية . ويقرر الخبراء أنفسهم أيهما سيضمنونه وأيها ستركونه .

وتتكون هذه العمليات من تقديرات ذاتية والتي توصف في تعبيرات خاصة بالعمليات الموضوعية أو التحليلات العلمية المتعادلة . ومن المفروض أن تعفى مثل هذه العمليات ذات الفحوى القيم الحر

من الشروط المستقاة من النظم ذات القيمة الشخصية والاجتماعية السياسية (٢٠) .

وتهىء الطبيعة العلمية المفترضة للنموذج . الخبير وحده يسبب تعديلات للنموذج ويقرر أيها الأكثر ملاءمة . أى أيها التى لا تدمر سماته الضرورية . وهناك من هم فى درجة العلماء والفنيين وكذلك بعض السياسيين ممن يعتقدون أن أفضل الآمال بالنسبة للمواطنين العاديين يكمن فى زيادة تطوير مثل تلك الأدوات العلمية المتقدمة واستخدامها (٢١) إلا أن الواقع جد مختلف .

وعمل الفنيون والخبراء المتميزون الجدد على تطوير نماذجهم على أساس المجتمع كما يعرضوه هم أو كما يفهموه هم المتخصصون وكذلك كما يفهمه أولئك الذين منحوا النموذج تفويضا . فهم ينظرون الى المدينة والمجتمع كنظم أكثر تعقيدا . ومن الاحتياجات العملية التى يستمد منها الخبراء رؤياهم عن المخلوقات الممزقة والمعقدة . وليس من الرجال . وتوجه التعقيدات التى يعالجونها للبحث عن درجة من التعايش وعدم الافراط . بل ومحتمله من الصراع بين الأطراف الدستورية وتلك من الباطن . وقد ساعد هذا على تكوين تقوية أخرى بارعة غالبا ما تكون غير واعية لمفهوم تلك الأجزاء شائعة القبول على أنه أمر واقع . رغم أنه مجرد فكرة خيالية .

يبدو أن المناهج والطلب المقترح لنظرية النظم للتخطيط الحضرى تعمل على إبعاد المواطنين عن موقف التسليم بالاختيارات غير المتعلقة التى كان يقدمها أخصائيو التخطيط الحضرى فى الماضى وفتح إمكانيات أكثر لاشراف المواطنين وتدخلهم . ومن ثم فنتيجته لهذا

يبدو أن المواطنين أحكمت عليهم الجدران التي أقيمت فوق تلك الميزات الجديدة التي تتميز بالتعقل بل وبالمنطقية والعلمية (٢٢) .

وفي الواقع ، ما زالت الاختيارات « البديهية » و « غير المتعلقة » للمخطط والاختصاصي الحضري ، ما زالت تفهم ، لوقت ما ، متأسلة . في عمله رغم أن الغلاف العلمي المتعقل للتخصصات المتفوقة التیکنوقراطية الجديدة تميل لإخفاء مثل هذه الحقائق

ويمكننا القول بأن تلك الاتجاهات والنظريات والأدوات الجديدة لا يمكنها الاسهام بفاعلية في حل المشاكل الحضرية ، إن لم يكن لأى أسباب أخرى فتلک المظاهر المتزايدة من التخصص وتلباعد الأشخاص الذين يعيشون ويتفاعلون في مساحة حضرية محددة عن عمليات القرارات المتصلة بها . إلا أن اهتمامنا بهم له أساس إضافي اذ أنهم يشكلون ميلا في المجتمع الحديث الذى بدأ منذ قليل ، ويتمثل هذا الميل في المحاولة لاستيعاب المدينة داخل نوع من الرؤيا السكونية . ويقول آخر ، إن هناك مجهودات تبذل للتخلص من المدينة نهائيا وذلك بتفتيتها الى نوع من الأشكال أقرب الى الفضاء الحضري والذى يمتد كثيرا أو قليلا على طول الوسط الكلى للإشراف على النظام القومى أو متعدد القوميات .

وإذا ما نحينا الصور الخيالية علميا والتي حصلت على قدر كبير من النجاح ، والتي يمكن تحديد هذه الرؤيا السكونية بها كما فى أعمال باكمينستر فولر أو دوكسياديس فلن تكون هذه هى الوسيلة التى يمكن تقوية صفات المدينة الاجتماعية بها (٢٣) كما وأنها

ليست وسيلة لنشر المظاهر الاجتماعية المادية الايجابية « لحوهر المدنية » التى ينادى بها على الأقل بأشكال المجتمع المتحضر المؤقت .

وعلى أى حال . وكما عرض العديد من الكتاب حول ما يعرف بمجتمع ما قبل التصنيع فان مثل هذه الأحداث المتجانسة قد ترصد لسوء الحظ لوصف مستقبل التنمية وتكييفها لكثير من المجتمعات الحضرية الحديثة (٢٤) .

وتصبح النظم الأكثر تخصصا وكذلك الخبراء وهم فى مرحلة بناء نماذج فعالة وأكثر تعقيدا . والتى تبدو أنها تحت سيطرة أكثر فاعلية ضرورة للجهاز وتصبح ضرورة الحد الذى يشكل فيه نفس هؤلاء الخبراء فى الطبقات المسيطرة نظاما غاية فى الأهمية للارشاد أو عنصرا يشكل الصراع الادارى وقد يكون لنفسه السبب تأثير أكبر (٢٥) وفى الواقع فالحاجة ملحة لاشراف اوسع على التوسع المادى للمدن ولكن اشراف يختلف اختلافا أعمق فى الشخصية عن الاتجاه التيكنوقراطى

ويمكننا بالرجوع الى مشاكل المدينة والحضر الوصول الى النتائج التالية ولم يثبت أى من الاتجاهين الأنف ذكرهما ملاءمته أى لا الاتجاه المتخصص الفنى وهو الاتجاه الذى يعالج المشاكل الجزئية والمقسمة والذى ظل أكثر أشكال العمل انتشارا ولا اتجاه الأجهزة والذى يميل لربط تلك الأمور الجزئية بوضعهم فى جماعة البرمجة ولدى غالبا ما تساندته جماعات القوة العالمية (٢٦) .

ويمكننا أن نطلق على وجهات نظر التخطيط . والتى تقدمت الافتراض الذى ينادى بالمحافظة على أسس النظام الرأسمالى الحالى

اتجاه التخطيط الرأسمالى وكما جاء فى اقتراحنا فاننا نجد ان هناك ميلا تجاه زيادة المشاكل الحضرية الى ان تختفى المشاكل الحضرية اخفاء واضحا بسبب اختفاء المدنية نفسها ويتزايد تحلل المدينة الى فضاء يتسم بالحضرية باضطراد وليس له سمة محدودة حيث يعيش الرجال والنساء فى حالة من التحول ومحكمة الى ابعد حد

وقد تقرر أن تكون مملكة ويبر الحضرية والتي ليس لها مكان (٢٧). للطبقات الثانوية المكونة من الطبقات العاملة التقليدية ومن تلك الطبقات التى تنتمى الى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة التى كانت فى الفترات القديمة من المجتمع الصناعى وقد افتقرت جميعا كما اصطبغت بصبغة البروليتاريا ولم يحدث هذا بالنسبة لمستواهم المادى الجيد بل بالنسبة للاختفاء الواضح لرغبتهم فى المشاركة وعدم الامكانية الفعلية لوجودهم النشط فى جهاز صنع القرار وتميل الجماعات التى يبيدها السلطة وبسبب خدمة وسائل الاتصال والمواصلات المتقدمة تكنولوجيا لهم تميل « قلاع » أكثر انغزالية. وأقل تركيزا ووضوحا من الناحية المادية وذلك للاقامة وللأغراض السياسية والاقتصادية (٢٨) .

وباختصار ، يمكننا أن نفهم أن خطوط العمل الحضرى المستمد من أولئك المالكين للسلطات العليا فى عالم الرأسمالية يتجهون للحفاظ على مثل هذه السلطة بوسائل الادارة التیکنوقراطية المركزية للمشاكل والعمليات الحضرية سواء كانت موجهة للنمو أو للركود . وعلى أى حال ، فالأيدولوجيات والقوى الأخرى موجودة على مسرح العالم الاجتماعى الحضرى ، فهل الآراء البديلة المتعلقة بمشاكل المدينة وتنميتها تنبع منهم ؟

وبمراجعة خطوط التنمية الحضرية في المجتمع الصناعى
والرأسمالى ، نجد أن العناصر الايديولوجية التى ظهرت هى تلك
الناجمة من وجهة النظر الاشتراكية في الموقف الحضري ومن إهتمام
أولى باللاقوة والقوة . وبالمفهوم العام ، ليس من الخطأ القول بأن
الاهتمام بالمدينة كان يشكل الى وقت قريب اهتماما ثانويا من
الفكر والكتابات الماركسية . وقد أعطى النظام الاقتصادى دورا
استراتيجيا ونظريا متسيدا ، خاصة نظام الانتاج الصناعى حيث
تمارس أسوأ استغلال على الطبقة العاملة . إلا أنه باستيلاء النظم
الاشتراكية على السلطة . أصبحت التنمية الحضرية وسيطرتها أمورا
ذات أسبقية أكثر رغم أن ترابط إقتصاد المدينة ما زال قويا كما كان
دوما .

ونجم الاهتمام بالحياة الحضرية التى نادى بها ماركس وانجلز
والاشتراكيون الذين تلوهم . عن الظروف غير الانسانية التى كانت
تعيشها دائما طبقات الحضر في المجتمع الصناعى . وكان واضحا مدى
الاستغلال للطبقة العاملة في هذه الظروف . وأدى التقسيم بين النظام
الاقتصادى والنظام الاجتماعى . الناجم عن الأشكال الفلسفية
الايديولوجية والتنظيمية للمجتمع الصناعى . بالطبقة العاملة نفسها
وممثلها الى التفرقة بين احتياجات عالمها الذى تعمل فيه وتلك
الخاصة بحياتها الحضرية . وقد وجه الصراع ضد نفس المعارضين
وذلك لأن الحكومة كانت مجرد لجنة تنفيذية من البورجوازيين .
فمن ناحية ، أصبح عبارة عن مجهود لكسب علاقة مختلفة من السلطة
داخل مكان العمل ، خاصة المصنع . ومن الناحية الأخرى . أخذ
الصراع شكل طلبات للخدمة داخل أماكن الإقامة المنفصلة من الحياة
الاجتماعية .

ويمكن القول بأن مفهوم «اليمين» أن يمتلك مثل هذه التسهيلات والخدمات المحددة والتي كانت سمة التخطيط الحضري على مدى التاريخ واحدى السمات المميزة للتخطيط الحاضر والذي يشكل نصرا زائفا للفقراء وذوى الامكانيات المادية المحدودة فى البيئة الحضرية ويعتبر الحق فى الخدمات من الرؤى الاشتراكية اللازمة الا أنها انتشرت الآن ..

ومن الواجب توضيح النقد الموجه للخدمات ان لقبول هذا التقسيم بين النظام الاقتصادى (الانتاجى) والنظام الاجتماعى (غير الانتاجى) نتائج ذات طعنات مزدوجة أولها أن مصادرة ملكية أنواع أخرى ذات قيمة عالية فى مجال الحياة الاجتماعية لم يعرف على هذا النحو وبعدها بدأت احتياجات الانسان تأخذ شكل المطالبة بالحصول على خدمات وهى الخدمات التى غالبا ما تكون ظاهرة وتقيم بمفاهيم التكاليف الاقتصادية المستمدة من استخدامهم الشخصى ولا يمكن حساب الفوائد خاصة غير الاقتصادية منها بل غالبا ما يبدو وأنها توقفت عن التواجد

وأصبحت الخدمات مهمة لسد الأشكال المتباينة من الاحتياجات الجزئية سواء تلك التى اظهرتها تنمية المجتمع الصناعى (على سبيل المثال اقل مستوى من التعليم الشكلى لكل فرد) وتلك التى ساعد على تفاقمها المجتمع الجديد (فعلى سبيل المثال احتياجات التحرك الى الأمام والخلف فيما بين محل اقامة الفرد ومحل عمله)

وفى بداية الأمر كانت كل تلك الأنواع المختلفة من الاحتياجات تستجاب فى القطاعات الخاصة طالما كانت تشكل أنواعا من الفائدة

لأولئك المتحكمين فى بيع هذه الخدمات والتي تشكل مزايا لأولئك القادرين على شرائها وتدرجيا أصبحت مسؤوليات عامة وبمجرد أن فقدت تلك الخدمات مزاياها على مستوى التمويل الجماعى (٢٩) لم تعد تلك الخدمات تجذب رجال الأعمال الخصوصيين ومن ثم أصبحت من مهام الحكومة العامة

وقد يتعجب الشخص بالنسبة للانتصار التقدّمى للخدمات المتجددة دوماً مما إذا تواجدت الفاعلية الجدلية للبقاء على الجهاز وحفظه فمن ناحية فازت الطبقة العاملة بانتصارات ومن الناحية الأخرى كان من مصلحة الطبقة المسيطرة أن يستوعب المجال العام تلك الخدمات وكان هذا يعنى بالنسبة للطبقة المسيطرة انشاء شبكة من الصروح التنظيمية المتخصصة التى تسد احتياجات الطبقات الثانوية وبالتالي يمكن السيطرة عليهم وذلك بتوفير أشكال مقسمة وممزقة من تلك الاحتياجات وخدمات لسد الحاجة بأساليب منظمة هرمياً

وهذا التقسيم يعتبر بالإضافة الى نتائج تقسيم جزء العمل نفسه جزءاً أساسياً فى تطوير الرأسمالية الصناعية الحديثة وكذلك المجتمع الاشتراكى الآن

ويعتبر هذا المظهر هو أهمها الممثل فى معنى الخدمات ودورها المتأصلة حتى عندما تصبح خدمات عامة فى حياة الانسان الحضرى سواء كان فى المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية وقد عملت الآلية لخلق الخدمات باتباع منطق الانسان المقسم والذي فرضته.

أيدىولوجية المجتمع البورجوازي والذي قبله الاشتراكيون كذلك - على الأقل حتى تنتهى الحكومات ويتم التوصل الى الدولة المثالية .

ويقر هذا المنطق أن حاجة البشر المعلومة تحتاج خدمات . ومن ثم يصبح من الواجب خلق مؤسسة منفصلة متخصصة لتأخذ في الاعتبار مظهر الانسان هذا . وبهذه الوسيلة يتم تنفيذ العملية التى تبدو فعالة وكفاء . وعلى أى حال . فإن لهذه الاستراتيجية نتائج سلبية للغاية . على الأقل لأنها تطورت تاريخياً .. وفوق كل شيء . فهذا هو الموقف ' بالنسبة لأولئك المنتمون الى الطبقات الثانوية ممن هم مجبرون على الخضوع لتركيبات الخدمة العامة . وأسوأ شيء فى العملية . أن حاجة الانسان الى خبرة الانسان الحيوية . وهى حاجة مكملة لشخصه ككل . قد سلبت من الشخصية والانسانية وعالجتها المؤسسة البيروقراطية المنفصلة .

واذا وضعنا فى الاعتبار الحقيقة القائلة بأن التعبير عن حاجة الانسان كعمل تجريبى هو كذلك عمل إنتاجى . فان هذه الحاجة والعمل المرتبط بها يدخل فى نطاق المنظمة البيروقراطية المتصلة التى تتحكم فى سلطة هذا الانتاج والعلاقات المتبادلة .

وتشير الحقيقة الى ان الذين يبتعدون هم من بين أولئك المبعدين فلماذا ؟ ويرجع السبب الى أن أولئك الذين يقدمون الخدمات يتجاهلون دون فطنة ما يفرق بين الاحتياجات البشرية عن احتياجات الحيوان بصفة عامة فالاحتياجات الانسانية لا يمكن فى أى حالة أو تحت أى ظروف تتكون من مجرد عناصر مادية ومقسمة كما يظهر فى قالب خدمة الاحتياجات الانسانية .

وبمعنى آخر ان هناك عملية تحت الطلب اذ تعلم الانسان ان يعرف ويقسم احتياجاته ويصنفها وفقا لخدمات معينة ينظمها ويمهد لها نفس المجتمع فالخدمة في حد ذاتها هي لحظة من القبول السلبي لسد حاجة معينة ويصبح هذا في المقابل عاملا مرتبطا في تمزق الحاجات وتقسيمها

وتعتبر كل هذه الخدمات نماذج واضحة لحالة الأوضاع هذه فمن الواضح أن معظم المواصلات العامة مخصصة للطبقات الثانوية وعلى أى حال لم يكن الهدف انشاء مواصلات للانسان بحيث يمكنه عن طريق السفر فرصة لمقابلات ظريفة وتبادل معرفة خلاقة مع الآخرين بحيث يمكنه الخروج بتجارب انسانية شاملة وبدلا من هذا نجد أن الهدف كان دائما لتنظيم عملية ملائمة لجمع الناس جميعا مؤقتا في أى شيء يتحرك لنقلهم من النقطة ا الى النقطة ب ورغم أن هذا هو الواقع الا أن بعض الناس تمكنوا من صيغ هذه الخدمات بالصيغة الانسانية والاجتماعية وحتى لو كانت خدمات الدرجة الأولى أكثر لطفا رغم أنها تتبع التسلسل الهرسى في علاقاتها الانسانية عن الدرجة الثانية والثالثة

ومن السهل الاعتقاد بأنه اذا ما ظلت نفس هذه الحاجة حتى لو قامت بعلاجها مؤسسة (حتى لو كانت عامة) متخصصة في نطاق اختصاص ، أولئك المحتاجين للسفر فربما وجدوا أشكالا أكثر ملاءمة وقد يأخذون في اعتبارهم - حتى يتجاوزوا صورة لأنفسهم كمجموعة افراد عن كونهم أشياء شبه قادرة على ان تحرك أو تنقل أو على الأقل ربما تكون قد تمكنت من التحرك اذا لم يتطور المخطط التخصصى بكامله على هذا النحو

كما وأن « الخدمة » الفعالة لا تبقى على العامل الذى تجهزها داخل اطار المؤسسة المتخصصة فهو يعمل كما شاهدنا فى نفس حالة الابتعاد مثلما هو الحال مع من يتلقى الخدمة اذ ليس بمقدوره تقرير الاشكال التى يقدمها بها كما وأنه ليس بمقدوره التحكم فى آثار عمله كذلك لا يمكنه المشاركة كشخص كامل وانما يمكنه ممارسة هذا الجانب الخاص به والمحدد للغاية والمرتبط بالدور الذى يؤديه فى المؤسسة ونقول « ليس بالامكان » لمعرفتنا تماما بأن القلة القليلة من الناس هى القادرة على الحفاظ على انسانياتهم وعلاقاتهم الانسانية حتى أثناء عمليات الخدمات لاناس ينظر اليهم على أنهم غير كفاء الى حد ما .

ومن ثم نجد أن اليسار عموما فيما يتعلق بالمشاكل الحضرية خاصة بهذا المفهوم عن الخدمات العامة سواء فى أوروبا مثلما هو فى امريكا الشمالية يبدو وكأنه يؤازر تقسيم العمل والحياة وهو ما كان بالنسبة لماركس أحد المظاهر الأساسية للمفهوم الرأسمالى للمجتمع ومنه دل على مدى الحاجة للتحرر قبل التحول الى مجتمع اشتراكى (٣٠)

وظهرت الآن العديد من الاسهامات فى نقد المؤسسات المتخصصة فى ادارة الخدمات العامة (٣١) وأكثر الاقتراحات اثارة هى تلك التى قدمها أولئك الذين اقترحوا افتتاح مؤسسات بسماتها الرئيسية الثلاث وهى : تلك الخاصة بتخصصها فى العمل وذلك الخاص بشكلها الهرمى فى الادارة وذلك الخاص بحقوقها المقصورة عليها أى احتياجات المتطلبات الخاصة والمعينة حتى يمكن للشخص أن يكون من داخل المؤسسة ورغم زيادة النقد يظل الوعد بتوفر الخدمات أحد

المبادئ السائدة للمفهوم الأساسى الآخر والذي كان قد انتشر فى المجتمع وهو الخاص بالحاجة الى تخطيط عام وجاء الآخر من اليسار الا أنه وجد خلال المركز السياسى الآن

وربما ظهر فى هذا المجال أن النموذجين المختلفين تماما للبلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة أكثر اثارة للاهتمام وفى دول أوروبا الرأسمالية طالب أولئك الذين يعتبرون مثل هذا العمل العام كبديل لفلسفة المشروعات الحرة طالبوا بأسلوب الادارة المباشرة للحكومة وبالتدريج وبازدياد تأثير اليسار داخل البنيان السياسى المحلى والقومى ازدادت قوة التخطيط العام حيث انتحل صفة من يقوم بتغيير المجتمع

وكانت التنمية ذات « التخطيط العام » للمدينة هى الهدف فى البلدان الأوروبية لأولئك خارج صرح السلطة الا أنهم تمكنوا تدريجيا من أن يحثوا الجماعات المسيطرة على قبول مثل هذا التوجيه او أنهم تصرفوا فيما بعد على مستوى الشؤون الداخلية للدولة عندما اصبحوا يشكلون القوة الغالبة فى الاشراف على الصروح المحلية للسلطة العامة فـ، بعض البلدان مثل ايطاليا اذ انه تم تزيف المفاهيم والنماذج والأدوات الخاصة بهذا التخطيط داخل اطار الوضع الرأسمالى فى ترابط تام مع الأيديولوجية التى شكلت المجتمع البورجوازى

وسأعود لهذا المجال فيما بعد عندما أدرس بعمق أكثر من وجهة نظر مبادئ المجتمع البورجوازى كيف اتجهت الخطة الحضرية الى الصفات المادية وخاصة للتطبيقات الاقتصادية ولنتائج استخدامات

الأرض اذ يرجع عملها المتخصص الى نطاق سلطة الحكومة المحلية تحت اشراف المؤسسات السياسية التى تعمل على مستويات أخرى ..
ففى تستند كعملية متخصصة على عمال متخصصين ومخططين حضريين ممن أوكل اليهم عملية الاعداد للخطه

من الواضح أن الخطط الحضرية فى أى دولة أوروبية لا ينظر اليها كأداة لتغيير المجتمع . بل ان هذا واقع الآن . الا أن ضعف قوى اليسار عليهم ، خاصة بعد الحرب ، يقوم أساسا على مفهومي ، أولهما ، أن الخطط الحضرية تعتبر فى حد ذاتها أشكالا مؤثرة تساعد على تغيير المجتمع . وإذا أخذنا فى الاعتبار المشاكل الاقليمية والحضرية ، سنجد إمكانية اعداد اتفاق جماعى سياسى من قوى اليسار وحولها . وفى الامكان من خلال التخطيط ، اقامة اشراف محدد على الاستغلال الرأسالى المركز على الدخل الذى يتسم بالمضاربة الناجمة عن استخدام الأرض . أما الافتراض الآخر فيتمثل فى أن الخطط الحضرية تسهم بأدوات تساعد فى تحويل النظام الاشتراكى الجديد إلى أشكال من الحياة الحضرية . ويحدث هذا بمجرد حصول النظام السياسى العام على السلطة .

لقد كانت عملية التخطيط الأمزيكى ومازالت مختلفة فى مجالات عديدة . وفى الواقع ، فرغم الاتفاق الجماعى العام المعارض للتخطيط ، تولد فى النهاية تيار يساند التخطيط العام . وقد ظهر هذا داخل تلك الأيديولوجية والتى قد يطلق عليها أنها تحررية . إذ تم توجيه الدلالة بطريقة خاصة أكثر من توجيهها على نحو شائع أو اشتراكى ومن الطبيعى أن يصبح من واجب التخطيط العام - بعد

النظر من هذه الرؤيا - ضمان انه سيحقق مثاليات البورجوازية والتي لم تحرز بطريقة أخرى . وهو عمل ليس سهلا .

وجاء في مقدمة إيرنست ايربر في كتابه « التخطيط الحضري وتحوله » .

وعندما شغل مخططو المدينة أنفسهم بوضع تصميمات للعمل على تحسين المظهر المبنى . وبحركة المرور ، والحدائق والشوارع ، وبتقسيم الأرض والمناطق مواقع المدارس وصالات المدن ، الى الحد الذي تعارضت فيه مجهوداتهم مع الأجهزة السياسية التي جعلت التنمية خاضعة للاحتياجات السياسية أكثر من خضوعها للخطة الأساسية .. أصبح التخطيط يعرف بالاصلاح المحلي ، وغالبا ما يعرف بحركة قائمة على أصحاب الأعمال ودافعى الضرائب .

ولذلك أصبح المخططون ، داخل الطيف الجماعى ، ينحازون مع الطبقة المتوسطة ، ورجال الأعمال ، وملاك المنازل ، والقوى التى تسكن الضواحي ، وذلك لأن هذا هو القطاع الوحيد من المجتمع الأمريكى الذى يحتاج للتخطيط ولكن في دوره المقيّد إلى أقصى حد (٣٢) .

وقد أصبحت الضواحي والمدن الصغيرة الموجودة حول مراكز المدن الكبرى ، والمدن الخارجية ، هى الأسس التى تسبق التخطيط . وكان ما يشغل المدافعين عن التخطيط الحضري للمدن الكبرى هو موضوع اقرار النظام للمدن الداخلية التى يتزايد تأكلها وتشويشها . وقد كان هذا يعنى إعادة تجديد مناطق الحوارى المادى ونظافتها الاجتماعية ،

وتنظيم شبكات مرور حديثة . مساحات حدائق كافية . انشاء حدائق . وتسهيلات أخرى تفيد في اعطاء المدينة المجددة مظهرها منظما ومحرما (٣٣) وينظر كل من رجال الأعمال والجماعات المالية وكذلك الطبقات فوق المتوسطة إلى التخطيط الحضري كأداة حيوية وهامة في أنشطة إعادة التطوير الحضري .

وترى وجهة النظر المتفائلة والمحبة لمصالح الغير في التخطيط كمجموعة من الأعمال الجوهرية الهادفة الى تحسين الحياة الحضرية . وانصب التأكيد . في هذا المجال . على نوع من التخطيط الذى يؤدى بل وينتمى إلى قطاعات ضخمة من الانفاق العام المباشر والخاص الضخم في مجال الاسكان والخدمات (٣٤) كما انصب تأكيد كل المخططين الأمريكيين وممثلى تلك الاحتياجات الخاصة بالتحول . على الخطط كأداة للحصول على عدالة اجتماعية أكبر دون أن يفقدوا النظر إلى تشجيع الاقتصاد المحلى .

وبافتراض الفشل « للجهة الجديدة » و « المجتمع العظيم » وكذلك ما يختص « بالاهمال المعتدل » اللاحق وبالمشاكل الحضرية والأزمات التى تنشأ . ظهر الرأى الذى ينادى بضرورة أن يأخذ المخطط الحضري . خلال وضعه لخططه . جانب الفقير . والمحرومين من الحقوق وسلوبى السلطة . وعلى المخطط أن يعمل لتمهيد الظروف لانجاز تحسينات فورية في الاسكان والمواصلات والخدمات الأخرى في الأماكن الحضرية خاصة لأولئك المحرومين المتمركزين غالبا في قلب المدن الداخلية أو في الأماكن الخلفية من المجتمع الحساسى مثل الجبال وبلده « أبالاشى » الواقعة على التل .

وقد ساءت أحوال أكبر المدن الأمريكية بطريقة ملحوظة في السنوات الأخيرة وذلك بتداعى بنيانها الاجتماعى والاقتصادى - وقد أدت الرغبة في الابقاء المجرد على كثير من المدن الصغيرة إلى زيادة عدد أولئك المتهمين المضدين لمدى الحاجة إلى زيادة التخطيط الحضرى العام ، رغم ما يبدو من إزدياد المعارضة اللفظية والمعارضين .

ورغم اختلاف الموقف الاقتصادى والاجتماعى في أمريكا الشمالية عنه في العديد من الدول الأوربية ، وكذلك زيادة التباين بين كندا والولايات المتحدة ، فإننا نجد أن الخططة هنا أو هناك تمثل منهجا وأداة لهاجمة الأمراض الحضرية وذلك بالعمل على تحسين وكذلك - والى حد ما - على تعديل الموقف السياسى والاقتصادى - الاجتماعى .

والسؤال الواجب طرحه يتمثل فيما اذا كان التخطيط الحضرى وأدواته تشكل نقاطا للإلتقاء لتحويل المجتمع ، ولمواجهة الأمراض الحضرية والتخفيف منها أم لا .

وقد لاحظ القارىء أننى كلما اقتربت من تعريف المدنية لا أعطى أى تعريف لها . ورغم أننى لن أشارك في آراء عديدة إلا أن الموضوع يجب أن يحظى باهتمام أكثر هنا . وليس هذا لأن مجتمعنا أصبح مجتمعا حضريا أكثر من كونه مجتمع مدن . كما ولأن شيئا قد يبدو موضحا لنفسه مثل وجود المدن ، قد يثبت ، مع بعض التفكير ، أنه غير واضح ؛ ففى الواقع ، نجد أن المدن إذا ما كانت قد وجدت في أمريكا الشمالية ، مع استثناءات قليلة مثلما حدث في فترة الاستعمار في الولايات المتحدة أو في مدينة كوبييك في كندا الفرنسية ، نجد أنها ربما لم تنشأ لمدة طويلة ، إذ أصبحت مجرد

حالات من التنمية الموقوفة أو الضمور حتى قبل تنمية الحضر الحديث وتكتل سكان ضواحي الحضر. وتعتبر أمريكا الشمالية، قبل أن تصبح قارة أو دولة مكونة من مدن مريضة (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعها، المنصهر في الشخصية ذات القومية الواحدة ومقارنتها بالمركب العرقي والثقافات المتعددة والقوميات الكثيرة في كندا) قارة من بلدان ذات مدن متخلقة الى حد كبير.

ونتساءل عما نعنيه بالاشارة إلى الولايات المتحدة كدولة متخلقة فيما يتعلق بمدنها بينما يعرف كل شخص أن أمريكا تقود العالم في مجال الحضرية ؟ فلنرجع إلى ما قلناه عن معنى المدينة لقد أشرنا إلى أن المدينة عبارة عن مجموعة مادية واجتماعية من البشر الموجودين في فضاء معين، كما وأن الفضاء عبارة عن مؤسسات يتركز فيها ... بمرور الوقت ... قدر معين ومتباين من سلطة المجتمع. ويمكن القول بأن هذه المؤسسات عبارة عن الناس أنفسهم، مجموعات فرعية من الناس تم تنظيمها بأسلوب هرمي للقيام بمشروعات مهمة. وكلما تحول أى مكان إلى مدينة، إزدادت كثافة وتركيز السلطة، بما في ذلك سلطة وقدرة كثيرين إن لم يكن معظم المواطنين في بعض المجالات الأساسية لما يعرف بالحياة اليومية.

هناك مقوما غير موجود في هذا المفهوم أو التعريف بالمدينة ألا وهو، ان المدن عبارة عن أماكن حيث تتواءم أجزاء من العمل والحياة، والتقدمة إلى حد ما، (وتنتمى الى الأماكن الريفية أو المناطق الزراعية) بطريقة تجعل الناس المقيمين، داخل حدود المدينة وكذلك البعض المقيم خارجها، يجدون حياتهم سويا ويشعرون بها، وتنصح حياتهم داخل هذا الفضاء المحدد ذات معنى وواضحة. ويصبح

موقع اقامتهم المعين له - معنى بالنسبة لهم ، رغم غموض التمييزات التي خلقوها عن مواطنتهم اذا ما قورنت بالمواطنة في المدن الأخرى أو خارج أى مدينة أخرى . فالمؤسسات المختلطة -بعد متعارض- بحيث يؤدي بأعضاء مجتمع المدينة ، مقيمين كانوا أو مواطنين إلى الاشتراك في انجازات الحياة المختلفة أو الأنشطة الخاصة بسد الاحتياجات كأعضاء في المدينة ، وكمجموعة أفراد في حياة يومية غنية .

وليس بالضرورة أن -يعنى نموذج المواءمة ، ارتباط متناسب للأجزاء أو أن -يعنى شكلا مريحا . وقد تكون المواءمة أو غالبا ما تكون نتيجة للسيطرة الضاغطة لإحدى الجماعات ، أو فصيلة أو طبقة أو مجموعة أفراد . أو قد تكون في أيدي المغير . وفي بعض الفترات قد تكون المدينة مكانا للسلام والهدوء وفي بعض الأوقات الأخرى مسرحا للصراعات والتغير السريع ، بل ربما تكون مكانا للصراع الدموي الداخلي . ولا تعدو المشاركة في حياة المدينة مشاركة مع الناس فمن يشعرون بأن لديهم جذورا تنتمي إلى الواقع القديم أو الرغبات الحالية داخل مدينة معينة سواء امتد هذا الشعور إلى الإحساس بأنهم ممثلون عاديون أو حكام عتاه لذلك المكان وسكانه (٢٥) -

وليس هذا هو الوقت المناسب ولا المكان لإبداء سبب الفشل المبكر لى تتحول المدن الكبرى والأماكن الحضرية إلى مدن . إذ أنها كانت من الناحية الرسمية تعتبر مدنا لها حكوماتها ذات السلطة التقليدية المحدودة . ومؤسساتها التي تعتبر مقيدة إلى حد ما . فالتجربة التاريخية الأمريكية تعتبر واحدة من الحكومات المحدودة إذا قيست

بالوضع في أوروبا : وهى ذات تحرك جغرافى لا يصدق حيث تسعى
 وراء الغرض الاقتصادى ،والتى غالبا ما تقتصر على مدن ومساحات
 معينة ويصف سام باس وارنر جارووجه النظر الخاصة بالخصوصة وممارستها
 كمظهر أساسى لتنمية فيلا دلفيا (٣٦) فهناك عملية مرتبطة بالخصوصة
 الحقيقية خاصة بالشعور بالاعتماد على الغير والاستمرار ، رغم النمو ،
 فى الانتقال من المدن التى بدأ منذ عهود الاستعمار ولم ينته بعد .
 والخلاصة التى وصلنا اليها هو ان المدينة بهذا الوضع كانت وستظل
 دوما جزءا لما يعتقد أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية (٣٧) .

وهناك صورة عكسية مماثلة فى القوة والخطأ عن ايطاليا كدولة
 مدن قديمة ، ذات درجة عالية من الحضارة المثقفة والمستقرة على
 جذور مدينة روما . وكل هذا خفى فيما عدا أنها ليست أمة
 قديمة ، فايطاليا دولة أكثر حداثة من الولايات المتحدة ، اذ لم تكن
 أمة بمفهوم الأمة حتى الحرب الأهلية الأمريكية . اذ كانت عبارة
 عن مجموعة مركبة من دولة لكل مدينة ، دولا بمدينة مركزية
 مهيمنة ولكن دائما ذات مدن مميزة وسواء كانت الحضارة السائدة
 يونانية أو رومانية ، فرنسية أو أسبانية أو خليط منهم متضمنا حضارة
 عربية ، فقد كان للمدن معانى عميقة ومميزة لمواطنيها . ويظل تتع
 مثل هذا المعنى ، حتى فى يومنا هذا ، فى الصفة الشخصية المحددة
 وفى الشخصية نفسها ليس فى المناطق فحسب بل فى مدن معينة .
 وما زالت المدن الايطالية مثل كثير من المدن الأوروبية - حتى بعد
 تغطى الجدران التى عملت على حماية الخطوط بين مواطنى
 المدينة والغرباء أو بعد أن أصبحت مجرد حدود مركزية داخلية .
 لها معنى ، أهمية اجتماعية نفسية لسكانها والتى ظهرت بوفرة .

وعلى أى حال ، فالأمر المحير أنه قد ظهرت مع حركة التوحيد القومى ، حركة بعيدة تماما عن الحكومة والسلطة المحلية . وبدلا من احلال عائلات النبلاء أو الكنيسة المسيطرة محليا مع البورجوازية المحلية ، خلقت الحكومة الوحدية المتمركزة في روما من المدينة كيانا حيا من وزراء وأعمال الحكومة المركزية . وأصبح التخطيط الحضرى نوعا من اتجاه وعود الدولة المركزية ، وظل الحال هكذا حتى عهد قريب عندما عادت السيطرة ، حقيقة أن معظمها سيطرة نظرية فحسب ، تجاه مستويات المناطق الدنيئة ، والمدن الفردية ومجموعات من المجتمعات الموحدة . ويقول آخر . فعلى حين كانت المدن الإيطالية بنوع خاص ، والبلدان الأوربية الأخرى كذلك تتمتع باقتصاد أكثر تنوعا اقليميا ومحليا اذا ما قورن باقتصاد أمريكا القومى المتحد ، فالأول فرصته أقل لتقوية بنيان مدينته المحلية بسبب طبيعة الدولة الاتحادية . لقد نجم عن التحرك النسبى الأخير والذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاد شبه قومى في شمال إيطاليا وكذلك إدخال التليفزيون القومى وغيره ، تحركا للمدن الإيطالية نحو ما نطلق عليه النموذج الأمريكى للمدن أو لا مدن . ومما لا شك فيه أنه مع اختراع التعاون متعدد القوميات مثل السوق المشترك أخذت الاقتصاد الأوربى المحلى في التحرك نحو النموذج الأمريكى المتفوق .

وعلى عكس هذا ، قام في كل من الولايات المتحدة وكندا حكم مجبى في الدولة والأقاليم والبلديات يتصف باللا مركزية . رغم الهجوم الذى وجه للحكم المحلى للمدينة . الا ان ما يعرف باسم مدينة ظلت عاجزة كحقيقة مواطنه مدنية ، وحقا توجد صناعة

وسياسات للحكومة المحلية . الا ان حتى هذه الصناعة فهي على المجال القومى . ويتحرك مديرو المدينة ومخططوها من مكان الى مكان ومن ساحل إلى ساحل ، كما يتحرك السياسيون المحترفون ولكن تجاه مراكز السلطة على مستوى الدولة والمستوى الاقليمى والقومى وبعيدا عن المدن . وباكتساب الأماكن الحضرية والتي يطلق عليها مدن في الولايات المتحدة في القرن العشرين ، وسائل مثل التخطيط الحضرى وتقسيم المناطق فقد بدأت بشكل أجمل في العشرينات ، وكان عليها أن تشهد زيادة كبيرة في موجات التحضر الفرعى ونموا للمدينة والمدن الصغيرة خارج مناطق العاصمة وتماسكا في الدولة القومية الأمريكية مما أبقي على تأخر نمو المدن وتنميتها - كمدن . وعكس ما يشير عنوان الكتاب الحائز على الجائزة بقلم أحد علماء السياسة الأمريكية « الثقافة المدنية » ، فان الولايات المتحدة ليست بلدا ذات ثقافة مدنية (٣٨) وفي الواقع ، فان انخفاض مستوى المشاركة نسبيا هناك ، إذا ما قورن بمثيله في البلدان الأخرى ، رغم إرتفاع مستويات السلع والخدمات المختلفة وحتى التعليم ، لا يرتبط بعدم وجود المدن ولا الثقافات المدنية الحقيقية في الفترة الأخيرة .

ان ما دفعنا لقول كل هذا عن المدن الأمريكية هو أهمية ألا يغيب عن فكرنا في المناقشات التالية ما يهم مخططو الحضر وخططه دوما . وسواء كان مخططو المدينة أو الحضر يعملون لوحداث حكومية أخرى ، نجد ان المخططين الأمريكيين لا يعملون في نفس الظاهرة التي يعمل بها نظراؤهم الايطاليون . ورغم التباين في الواقع الملموس لحياة المدينة في كل من أمريكا وأوروبا فإننا نجد أن عملية التخطيط متشابهة أكثر من كونها مختلفة . وقد يرجع السبب في

١٢٠

هذا إلى أننا بصدد الوصول إلى نقطة في التاريخ حيث يشكل
التجانس العالمي قدر الإنسانية سواء رضينا أم لم نرض . ورغم أن
جدلنا كله يقوم على الافتراض بأن هذا ليس مرغوبا فيه ولا مقدرا .
فهو لا يقوم على ما اذا كان مخططو الحضرة وآخرون يفهمون ماذا
يفعلون أكثر مما يقال انهم يفعلوه - كما ما هو الشيء الذي قد
يبدأون عمله . ولنبدأ الآن الاجابة على الموضوع الأساسى الذى أثير
سابقا حول امكانية التخطيط الحضرى وأدواته التى تشكل نقاطا في
صلب التحول الاجتماعى وذلك بأن نبدأ في فحص التخطيط الحضرى
وأدواته .



الفصل الثالث

الخطط الحضرية في المجتمع الرأسمالي المعاصر

طبيعة التخطيط الحضري وخططه

لقد تواجد التخطيط الحضري منذ الوقت الذي بدأت فيه الحضارة تتخذ صفة الحضري . وبمقدورنا تعريف صفاته الأولى على أنه الشكل التلقائي أو المبرمج والذي ساعد الانسان على تنظيم تحويل الفضاء الطبيعي الى فضاء حضري أو فضاء اصطناعي بالصيغة الحضرية .

فبإمكان أى شخص يتمتع بالسلطة السيطرة على الفضاء الحضري واستخدامه وفقاً لاحتياجاته . ويتراوح هذا فيما بين بناء الدفاعات العسكرية إلى إنشاءات تخدم بطريقة تلقائية راحة ومركز من يملكون السلطة . أما باقى الفضاء فقد شكلته - ببساطة - الحياة اليومية للشعب العادى الذى يسيطر عليه أولئك الذين يشكلون الطبقة المسيطرة . ومن الطبيعى . رغم هذا ترك اليسار قدراً كبيراً من الحرية . داخل مضامين العادات والتقاليد التى زودت تاريخنا . وبالذات بالنسبة لما يعبر عن الحياة اليومية . وقد أثرت . بنوع خاص . على المظاهر الاقتصادية والعسكرية الأكثر تعقيداً . والتى تعتبر أساسية للحفاظ على ظروف وعلاقات الأمن والسيادة .

وعلى أى حال . فعندما نشير إلى « التخطيط الحضري الحديث » . فنحن نعلم أننا لا نعنى فتراته الأولى عندما كان مندمجاً في حياة المجتمع . كما يعتبر التفسير الايطالى صالحاً لأمريكا الشمالية والفاصل ، بأن التخطيط الحضري هو النظام العلمى لتنظيم الفضاء الحضري (١) وبمجرد أن أصبح التخطيط الحضري « نظاماً

دستوريا فقد تعدلت طبيعته . ولهذا السبب بالذات . فلم يعد يندمج مع الأشكال الأخرى من الحياة الاجتماعية . فهو منفصل وعهد به إلى أشخاص معينين وأوجه نشاط محددة .

وثار جدل كثير ، أثناء سير التخطيط الحضري الحديث ، متركز حول مضامينه ودوره . ومازال صدى المناقشات التى ثارت بين أولئك الذين رغبوا في التركيز على المشاكل التى تعالج خلق « الشكل الحضري » ، والذي غالبا ما يتركز على مفاهيم التصميم المادى والهندسى ، وبين أولئك الذين اعتبروا أنه من الأساسيات أن يهتم التخطيط الحضري أساسا بالمظاهر الاقتصادية وفعالية المدينة .

إذ يدافع الأول . بل مازال يؤكد ، عن وجوب أن تتبع تلك التغيرات في المجتمع الحضري تغيرات في الأشكال الحضرية . ويحدد أولئك بأن « تلك العملية لا تتألف من خطوط » ، فاشكالها تتعرف على السلوك الانساني فحسب من خلال رجوع الصدى (٢) . كما قد نجد في هذا المجال من يقترحون البحث عن تجديد أحوال المدينة التى كانت دوما سيئة الى « الجمال » المكتسب من تصميم أشكال (٣) هندسية حضرية تتسم بالفن .

وهناك آخرون ينظرون إلى تنظيم الفضاء المادى الحضري من خلال مفاهيم استخدامات الأرض . إذ يميلون في اعتقادهم الى أن التطور المتوازن للأراضى أو استرجاع الحالة الحاضرة للمدينة يعتمد مباشرة على السلامة الاقتصادية أو استرداد المدينة . وعلى ذلك فمن الضروري أن يعالج التخطيط تنظيم الأعمال والخدمات وتحييدها ومن الواجب أن يتم تنظيم هذه الأمور كذلك وفقا لمبدأ الزيادة الاقتصادية إلى أقصى حد .

وفي رأبى أن المآآآلات آول « رؤى » الآططط آلآرى آلك .
والآى ٱآراآء علفها من آفن لآآر. هى مآآآلات مآآآة وملموسة .
وهذا آقفى سواه آهآم المنازعات الآآآآة باسآآلآآة الهندسة فى
الآططط الآلآرى أو العكس (٤) أو سواه كانت آعالآ ما ٱطلق
علفه مملآة الآنظفم المآآآل إلى الآآ الذى ٱآآول إلى معركة من
أآل آق آال الإآآآاآ أو مآططى الآل فى القفام بالآور
الأول فى آقرفر الأهداف العملفة . وٱمعنى آآر . لم آسهم هذه
المآآآلات فى فهم طبفعة الآططط الآلآرى . وكنآ أعنى بكلمة
فهم . أى أعاءة آفسفرها . آقففمها الآرج . أعاءة آعرففها على ضوء
مشاكل مآآع الفوم وآآففاآاه من أآل مآآع الفآ .

وهكذا . نآآ أنه بآآ عن المساهمة فى آآآفم قراءة آآآآة .
آآآة لآبفعة الآططط الآلآرى والذى عمل فى شكله الآنظفمى
الآقلآى . من الضرورى أن آبأ بالنظر إلفه من المفاهفم الآى ٱآقف
علفها آقرففا كل الناس . وقآ أصآ الآططط الآلآرى الآآآ
نظاما للآآكم فى اسآآام الفضاء المآآى وٱمعنى آآران الآططط الآلآرى فؤآر
أو ٱآآكم فى الوسائل الآى آآفاعل بها المآآلوقات البشرفة مع الفضاء
المآآى - أو فآاولون عمل هذا - سواه نظرفا أو عملفا .

وقآ ٱآقف البعض مع هذا الآفسفر إلا أنهم قآ فآآون أنه مففآ إلى
آآ كبر . وفى الواقع آآآلف المواقف فى البلدان المآآلفة . كما آآافن
المواقف فى البلد الواحد . فعلى سبفل المآال فمكن إذا آآآنا باآآرام
عن موقف آون الآآر الإشارة إلى الآططط الآلآرى النظرى (أو
الآقى) والمطبق . ولكننى فمكننى القول - وهذا رآف - أنه فى آلك
البلاد بما ففهم الولايات المآآآة « ففعد مآططو الآل عن القراآت

« العملية » الخاصة باستخدام الفضاء المادى . ولذا فإن نظرية التخطيط الحضرى تعتبر . بكل صراحة تعبيراً عن مقدرة التخطيط الحضرى المطبق .

وفيما يلى - يتضح المعنى تماماً . سواء كانت تلك التعبيرات التى وردت في فقرات إيربر'والتي تلت تلك التى سبق ذكرها . تعنيه أم لا .

• انه رغم التحديدات التى يقيد بها التخطيط على المستوى المحلى من سلطة غاية في صغر حجمها ومن قيود اقليمية . وربما بسبب تلك القيود . نجد أن المخططين يلزمون أنفسهم بعزم بوضع منهج يجعل ممارسة التخطيط خاضعة لمبادئ معترف بها . ومستويات وأساليب فنية شائعة بالنسبة للمهني .

وكيف لهم أن يخضعوا - بطريقة أخرى - المعرفة للتخطيط في ثقافة تعادى التخطيط غير تطوير أنفسهم (ه) .

وكما قالت إحدى الناقداً للتخطيط الحضرى الأمريكى . فرانسيس فوكس بيغين . رغم أنها نفسها مخططة . عن معتقدات التخطيط المهني في الخمسينات :

لقد تعلمنا . أن مخططى المدينة هم الذين يعملون على التسهيل المنطقي للتنمية الحضرية . إن دورنا يتمثل في تقدير إحتياجات المدينة وأهدافها على مدى الزمن . واعداد مسح متصل ببدائل العمل في مناطق استخدام الأرض والتنمية المادية . وتقدير التأثير المستقبلى لاستراتيجيات تنمية تلك البدائل على أهداف المجتمع (٦) .

واستطردت قائلةً فيما يتعلق بالقرارات التى تكون شكل مدنها .
وفي إعتقادى أنها على صواب :

لم يحدث أن تجسمت القرارات الرئيسية في أى من الخطط التى
وضعها المخططون . فإذا ما قورنوا بالتأثير التشكيلي لقرارات
الاستثمار الرأسمالى ، سنجد أن المخططين وخططهم مجرد تمثيلية .
إذ أن المخططين ، على أكثر تقدير ، سارعوا لخدمة المدن التى
بنيت بالرأسمال الخاص والذى كان يسهم معه الرأسمال العام .

من الواضح أن الأمور تختلف ، ولكن ليس بشكل جوهري ، في
كندا . إذ يبدو أن التخطيط العام هناك له ثقل أكثر في التنمية
الحضرية ككل . وعلى أى حال ، فمن الناحية الفعلية ، لا يعتبر هذا
حقيقيا إذا ما كان مؤلفو كتاب « موضوعا للموافقة » وهو عرض
حديث للتخطيط البلدى في أونتاريو ، صائبين فيما عارضوه وهو ، قليل
من المخططين ممن هم على مستويات قوة وسلطة ذات فاعلية . وهبوا
أنفسهم لفترة أطول من وقتهم ، وطاقتهم ومصادرهم الفنية لأى شىء
آخر غير التنمية الخاصة وإعداد برامج الخدمة العامة المطلوبة لمساندة
مثل هذه التنمية ومواءمتها » (٧) .

وربما يتمثل الاختلاف في كندا ، إلى جانب هذا الوجود المحدود
للتخطيط العام في التنمية الحضرية . في أن المخططين (في محيط
الجامعات أو معاهد البحث المختلفة) لا يلجأون حتى إلى دراسة
النظم النظرية . وقد لا يمثل هذا وضعاً أفضل للأمور .
وفي خكمى ، أن المفهوم المنتشر عن استقلالية النظرية والتطبيق ،
هو الذى يحتاج الى مناقشته بالنسبة للتخطيط الحضرى . ولكن

ليس بالنسبة للتخطيط وحده فحسب . وفي الواقع . ليس من العقل التعبير عن اتجاه أو فكره أو نموذج بناء « بطريقة نظرية » مما قد يكون له علاقة أو متصلا بمدينة ما لم يكن هو الآخر عملا نظريا . أى . أن يكون فعلا تلقائيا موجها للمشاكل العملية أو تطبيق عملى .

ونتيجة لهذا . نجد أن الاقتراح لتنظيم الفضاء المادى في التخطيط الحضرى بواسطة وضع خطط ليس له أى معنى كفعل عملى فحسب . كما وأنه لن يكون له أى معنى أو لا فائدة منه ان لم يكن انعكاسا نظريا . وبالتالي . يصبح الأخير . تمرينا أكاديميا نقيا إذا لم يفهم وينظر إليه كعمل (٨)

فإذا ما بدأنا من مفاهيم نظرية مشكلة بالفعل عن المدينة والفضاء المتحضر . سنجد أنها تستلزم تصورات عن التنظيم والأفعال العملية لإصلاح المشاكل التنظيمية التى قد تظهر . وكما أشار دافيد هارفى في كتابه بعنوان « العدالة الاجتماعية والمدينة » إلى أن البعض يرى في المدينة مجموعة أشياء تم بناؤها بشكل إنسانى ومنظمة في الفضاء وفقا لنماذج معينة (٩) ومن ثم . نجد أن هذا يمهّد لحل المشكلة بطريقة عملية موجهة لنماذج المحيط المقام . إن الترتيب لفرع معين من تصور تخطيط « التطور الطارىء » في العالم الحضرى « مثل عالم دوكسياديس . أدى به لوضع خطط ذات « تصميم غامض مثير » .

لقد تحدثت حتى الآن عن الإقتراحات التى تتصل بتنظيم الفضاء المادى وعن خطته بطريقة مماثلة تقريبا . وفي الحقيقة . نجد أن الخطط عبارة عن تشكيلات أكثر كمالا ودقة إلى حد أنهم

يشكلون أدوات للمنظمات التي منحها الحكومة المحلية السلطة والضمان أو تلك التي تحميها الدولة نفسها .

وعلى هذا ، ان أردنا فهم طبيعة التخطيط الحضري كمهنة تقليدية أو تنظيم أكاديمي . فمن الواجب فهم الخطة . إذ تعتبر الخطة أكثر الأدوات تطوراً والتي تمكن للتخطيط الحضري إنجاز أكبر انجازاته . ألا وهو تنظيم الفضاء . إذ يبرز أول إعتبار هام من طبيعة الخطط . إذ يمكن أن نجد هنا أن كثيراً من التنظيمات تجادل عما حدث في الماضي . أو عما يحدث الآن . والتي عالجت أو تعالج المشاكل الزائفة . وعامة فإننا نجد أن المقالات التي صدرت عن مفهوم التخطيط الحضري . أكدت وأوضحت بشدة على « هدف » النظام الوارد تحت اسم « الفضاء المادي » الا أنني أرى أن الثقل الحقيقي يجب أن يوجه أساساً للفعل . للعمل الهادف لتنظيم الفضاء المادي والذي يدور حوله الفاعل الحقيقي ألا وهو . الانسان .

لم يشكل التخطيط الحضري الحديث داخل « تنظيم » بالمصادفة . إذ يفترض ظهور ظاهرتين بطريقة تلقائية . وبيده التصنيع . انتحلت سلطة التشييد تدريجياً شكلاً أكثر تفصيلاً وتعقيداً . ومن الناحية الأخرى . بدأت مشاكل التنظيم الاجتماعي تقيّد ضمناً عن « المشاكل الحضرية » . ويبرز « لويس مامفورد في كتابه « المدينة في التاريخ » تتحول الأرض من القيمة المستخدمة إلى قيمة تجارية وإقتصادية على أنه أهم تغيير بالنسبة للمدينة . وكما يؤكد . فإن هذا يعني أن نموذج تطوير المدينة لم يعد يرتبط باحتياجات صنع الأرض بالصبغة التجارية (١٠) كما أصبح هذا التعديل كمقدمة لإتقسام إتصف بالخيالية أكثر من الواقعية وقوف

المصالح العامة أمام المصالح الخاصة في استخدام الفضاء المادى . إنه حقا
غيالى وذلك لأنه سواء تم التعبير عن التخطيط من خلال سواء
السلطات العامة أو الخاصة . وتمت الخطط بلا تغيير وذلك بتمثيل
مصالح الطبقة السائدة طالما أن هذه الطبقة هى التعبير عن
احتياجات الطبقات الأخرى ومصالحها .

وفي أى الأحوال . كان هذا التضاد الواضح بين المصالح العامة
والخاصة هو الذى أدى الى . صنع الاستخدام المسيطر للفضاء المادى من
خلال التخطيط الحضرى بالصيغة التشريعية .

ولا تتمتع الخطة بدلالة خاصة في التنبؤ بالاستخدام المعين للفضاء
المادى ولكن في جعل التنبؤ حاجة في حد ذاته . وتعتبر طبيعتها أداة
قضائية للقواعد والاحتياجات التى تفيد نفسها من التمثيل المكتوب
أكثر من التعليمات المكتوبة لصالح الإستفادة (١١)

ويمكن تلخيص النقطتين اللتين ظهرتا مما قيل توا على النحو
التالى :

١ - يعتبر الإنسان هو المرجع في التخطيط الحضرى . والذى
تورط باسمه في التعامل مع (دون النظر إلى الكيفية) أشكال الحياة
في الفضاء . ومن هذا لا يمكن اعتبار الفضاء هو المرجع .

٢ - انتحل التورط في التخطيط الحضرى الحديث شكل الخطط
والأدوات من أجل الاقتراح والتوجيه والربط . ودائما ما تعتبر هذه
أدوات إشراف .

فإذا ما كانت هذه طبيعة التخطيط ، نصبح في ميسر الحاجة عند هذه النقطة معرفة كيف يعمل التخطيط الحضري بالنسبة للإنسان ، ثم بعد ذلك لمعرفة لآى نوع من الإنسان يتصرف . إذ أن هناك بديلين على طرفى النقيض . أحدهما يتمثل في أهمية التخطيط الحضري في المجتمع الحديث وتقل أهميته أو تكاد تنعدم بالنسبة لأفراد اليوم . وبمعنى آخر . أن طبيعته وأدواته الفعالة تتعامل مع مظاهر الحياة الثانوية أو التافهة . أو ثانيهما . فيشير إلى أن التخطيط الحضري مقررا هاما في التنمية الحالية للمجتمع والأفراد

فإذا ما قادنا تحليلنا الى استنتاج أن أول هذين البديلين حقيقى . فلن يطول اهتمامنا لتحديد طبيعة التخطيط الحضري . وقد نتوقف لتساءل عن سبب عدم فاعلية مواجهة مشاكل المدينة . ومن المحتمل أن نقرر توجيه طاقاتنا بطريقة أخرى .

فإذا ما حدث العكس ، فقد نستنتج أنه من المهم والمؤثر ، إذا كنا وجهنا اهتمامنا بالوسائل والأدوات . وكان علينا معرفة الخطأ وكيفية تغييره .

وكان من واجبا لمعرفة واقع الأمور . أن نفهم أول كل شيء . أن الرجال في الحقيقة يختلفون بعمق في الناحية العملية رغم أنهم « متساوون » نظريا . كما أننا نفحص حقيقة المجتمع الغربى . وعلى ذلك ، فنحن نعلم أن الطبقات الاجتماعية موجودة بالفعل مع وجود اختلافات طبقية سواء فضل الشخص أم لا كلمة أخرى غير كلمة طبقة . وهنا يبرز نوع من التساؤل .. هل يتساوى التخطيط الحضري بالنسبة للكل ؟ لقد شاهدنا من قبل أنه مجرد آلة

ومن الواجب أن يمثل ، لكل قدراته ، أداة قضائية ، أى شىء يشبه القانون والذي تضمنه سلطة الدولة .

ومن ثم يعتبر أول هدف لنا ، معرفة الكيفية التى تعمل بها الخطة فيما يتعلق بحياة الناس . وفى قول آخر ، فلنحاول معرفة ما إذا كان بمقدور آلية الخطة نفسها تقديم عدالة وما نوع هذه العدالة (١٢) .

وتعتبر الخطة الحضرية نظرة مسبقة للكيفية التى تأخذ تطوير مدينة أو إقليم شكله فى مستقبل محدد . وبهذا ، فإن الخطة تعمل ، مثلها مثل كل الخطط ، وليست الخطط الحضرية فحسب ، كعامل تخفيف لتنوع الاستخدامات الممكنة للفضاء المادى .

وفى هذا المجال يشرح ستافورد بيير فى كتابه بعنوان « تصميم خطط الحرية » أن المؤسسات فى حاجة إلى سلسلة من عوامل التخفيف المختلفة . وتعتبر كل المؤسسات الضخمة التى تنظم المجتمع نظاما متباينة إلى حد كبير ، أى ، إذ أن لها عددا ضخما من الحالات الممكنة . وعلى أى حال ، فكلها جتى لو كانت مهيئة ومرنة ، لها وقت محدود يمكنهم فى مده الوصول إلى توازن بعد التغير من حالة إلى حالة ، إلا أن الاضطرابات المستمرة التى يتعرض لها الجهاز تميل ، فى المقابل ، للعمل ضد ذلك . فمثل هذه الديناميكيات ، إذا لم يتم التصرف معها ، قد تؤدى إلى صلابة الجهاز وربما إلى تقوضه ويعلق بيير ، عند الحديث عن هذه المؤسسات كأجهزة ، متسائلا ، « كيف تتعاون هذه المؤسسات ؟ إذ ليس هناك سوى أبلوب واحد للتعاون . وتستخدمه كل المؤسسات - ورغم أنهم يستخدمونه فى عدة أشكال ، كما عليهم الاقلال من تباين الجهاز » (١٣)

وعلى هذا المثال تعتبر الخطة احدى عوامل التخفيف داخل إطار النظام الاجتماعى الحضرى .

وبإمكاننا الآن العودة الى النقطة السابقة يعتبر النظام الاشتراكى مجموعة متجانسة فكيف يعمل عامل تخفيف التباين فيما يتعلق بالطبقات الاجتماعية المختلفة . ويمكن ذكر ثلاث حالات ممكنة .

فالأولى تهم أولئك الذين لا يسيطرون على الخطة وعملياتها . ولا يبقى أمامهم سوى تقبل ما تقضى به الخطة . وغالبا ما يعرفون أن عوامل التكيف الجديدة لحياتهم تأتى من وتقن عن طريق ما يطلق عليه « الخطة » .

أما الحالة الثانية فتتمثل في موقع من يدهم السلطة والتأثير على المستوى المحلى . وهذا يمكنهم من التدخل في عملية الخطة أو بمقدورهم البحث في السيطرة على ما يعرفونها بأنها مفيدة لأنفسهم ومفهومهم للمجتمع بكامله .

وفي النهاية . هناك من هم فوق الخطة لسببين . أن سلطتهم ذات أعلى مستوى الا أن ما يفوق كل هذا . أن مصالحهم بعيدة المنال ولا تتأثر كثيرا بأنواع استخدامات الأرض في منطقة محددة من الفضاء المادى . وهكذا . نجدهم غير مباين بعملية الخطة . فهم يفترضون أنه إذا ما تأزمت الأمور . فهم يرتكون على سلطتهم لتعديل القانون الناجم عن الخطة . أو تغيير الخطة نفسها . أو على أكثر تقدير بمقدورهم أن يدفعوا ثمنا يعتبر بالنسبة لهم قليلا لتجنب مثل هذه العقبة .

انه لمن السهولة بمكان تعريف ثلاث طبقات اجتماعية عريضة والتي تتلاءم معها تلك الحالات الثلاث. وقد يكون من السهل التوضيح بأمثلة يومية. فالمثال الأول خاص بعائلة عاشت لفترة في مبنى بمنطقة نائية محددة. وليس للمبنى أية علاقة تاريخية. كما وأنه ليس حديثا الا أنه في حالة طيبة. وتدفع العائلة ايجارا رغم انخفاضه الا أنه يعتبر كبيراً بالنسبة لهم. الا أنه ليس مثل ايجارات المنازل الجديدة. ولنفترض أن الخطة تنبأت لأى أسباب كانت بكثافة الانشاءات في تلك المنطقة.

ولم تكن هذه العائلة تعلم حتى بوجود خطة ولا تعلم ما معنى خطة رئيسية. الا انها وجدت نفسها مسلوبة مما تملك. وقد تكون النتيجة طيبة (أى. أن تأخذ شيكا أو نقدا) أو سيئة (أى اللجوء الى المحامين وتكاليفهم مع عدم جدوى القضايا القانونية) وينجم هذا الموقف نتيجة أن المالك يجد أنه من الطبيعي أنه من الأرباح سواء أن يبنى بناء جديداً وفقا للحجم والمواصفات التى تنص عليها الخطة أو أن يبيعها لشخص آخر يقوم هو بهذا العمل.

ولا يهم كثيراً أن هذه العائلة في تلك المنطقة أكثر من مجرد مكان إقامة، اذ أصبح لزاما عليها أن تتخلى عن الأصدقاء والعلاقات

اليومية. وعادات حياتها التى أصبحت علاقات اجتماعية لها أهميتها وليس بإمكان هذه العائلة، سواء كانت مؤجرة أو مالكة. الا القليل أن لم يكن لا شيء تفعله لاحباط هذا الحدث. ويتكرر هذا النوع من المواقف الآن كثيرا: ومن الواضح أنه يتم بطريقة « قانونية » كلية: بحيث أصبح أمرا غاية في الطبيعة (١٤) .

أما المثال الثانى فهو بشأن شركة ذات أهمية محلية وقومية ولها مصالح في منطقة معينة (ولها . بين أشياء أخرى ، عدد ضخم من العمال والموظفين) . كما تملك منطقة ممتدة تعتبر نقطة مركزية بالنسبة للأجزاء المختلفة من الاستيطان الحضرى . ولا تستخدم هذه المنطقة بصفة دائمة ، ولذا تقرر الحكومة المحلية بأن هذا هو الوقت المناسب لاتاحة تسهيلات هناك مثل خدمات النقل العام .

وقد وضعت هذه الخطة أو تغيرت مع وضع استخدام المنطقة في الاعتبار وهنا تجد الشركة أن هذا الاستخدام لن يفيد مستقبلها . وذلك بعد برمجة التنمية هناك الكثير من الأقسام الفرعية الصالحة للإقامة وذات تعويضات أكثر . وهكذا تبدأ في ممارسة الضغط لتعديل هذا الجزء من الخطة . ومن ثم تغير الحكومة المحلية الخطة في تلك المنطقة (١٥) .

أما النموذج الثالث فهو بشأن شركة تعمل فى المجال القومى وترغب فى بناء معمل تكرير بترول وهى لا تقتصر داخل حدود معينة على موقع معين أو ببلدية محددة أذ لديها بعض الحرية فى اختيار الموقع ولذا قامت بعدة استشارات مع مختلف حكومات المدينة الصغيرة والمدينة الكبيرة والمقاطعة

ويبدو عدم استحالة وجود حل مناسب لاحتياجاتها اذ رفضتها كل البلديات بسبب النتائج السلبية مثل التلوث وتوقع احتياجاتها الكبيرة للمياه وزيادة حركة المرور التى ستنتج عن انشاء معمل التكرير

ومن الواضح أن تنتهى القصة بالطريقة المعتادة فإذا لم يقام فى

مكان سيقام فى مكان آخر الا أن هناك شخصا فى هذه الشركة ممن ينجحون دوما فى أن يكون مغريا الى حد ما خاصة وأن لديه الامكانيات لهذا فنجد أن للبلدية التى قبلت اقامة معمل التكرير خطة لم تضع فى حساباتها اقامة معمل تكرير وكانت توقعاتها تقوم على « تنمية متوازنة » للمجتمع ربما تقوم على تحسين المصادر الزراعية والسياحية خاصة وأنها جزء من منطقة تستمتع بوجه خاص بهذين القطاعين الاقتصاديين

وقد وضعت هذه البلدية جانبا كل تنبؤاتها وعدلت استخداماتها المقصودة لمناطقها وأدخلت تسهيلات جديدة وأنجزت كل التغييرات الضرورية وكان هذا سببا فى ارضاء الصناعة الضخمة ذات الأهمية الملحة على المستوى القومى ولا يهم أن يتحقق هذا على حساب تدين الكثيرين واذا جنبنا ما اذا كان اختيار موقعها كان ضروريا او سليما فقد أقيمت الانشاءات بعد تحديد كيفية الاستفادة المناسبة لمصادر هذا المجتمع وعموما فمن الواضح أن قوة المجتمع كانت أقل من قوة الشركة العامة الضخمة ذات الأهمية القومية أو على الأقل من كثيرين من مواطني هذا المجتمع (١٦) .

الا أنه يوجد عامل آخر فى طبيعة الخطة والذي يؤثر على عدالتها الاجتماعية بصرف النظر عن المضامين وتختلف الخطة فى وضعها التأسيسى الحالى كأداة قضائية وكعامل مخفف للاختلافات داخل الجهاز الاجتماعى بطبيعتها عن الجهاز الاجتماعى لا تتصف بالتغير الذاتى ولا بالتكيف الذاتى . بل كانت ثابتة وصلبة حتى رغم امكانية تغييرها واصلاحها

وبالتالى ظهر التناقض فمن ناحية وجوب أن تتسم الخطة فى دورها كعامل مخفف للاختلافات بالصلابة فى حد ذاتها وتمتع بمحيطات ومضامين محددة ومن الناحية الأخرى يجب أن تكون مرنة لتوائم طبيعية الجهاز دائم التغيير اذ ان اى تغيير غير متوقع ينجح النظام الاجتماعى فى اختباره او استيعابه سيهدد باضعاف صلابة الخطة

ونتيجة لهذا فمن الضرورى ايجاد تسوية للتعويض عن اختلاف طبيعة الخطة والنظام الاجتماعى اذ من الواجب ان تتسم الخطة ببعض المرونة الحدية والغموض لأن هذه قد تساعد فى احداث بعض التغييرات دون الوصول الى تغييرات صعبة دائمة وبيروقراطية فى الخطة ومن الواضح ان هذه المرونة والغموض يفيدان فى اقرار قدر كبير من الحرية وبالتالي فان وجود طبقات اجتماعية تختلف فى سلطاتها وفى امكانياتها الاقتصادية فى المجتمع يعمل بحيث يفيد هذا القدر الكبير من الحرية مجموعات وطبقات معينة اكثر من غيرها

وفى الواقع نجد ان الطبقات الغنية هى التى تتمتع بمعلومة ومعرفة تتصل بالموضوع او انها قادرة على اكتسابها عن طريق المستشارين والمهنيين والخبراء وبالتالي يمكنهم ان يعرفوا بطريقة افضل درجات الحرية المطلوبة كما وانهم يتمتعون بالوسائل الاقتصادية لاستخدامها اذا ما ارادوا استخدامها وعندما يرون فائدة من ذلك

وبالتالى فالنتيجة الاولى تتمثل فى ان الخطط الحضرية تهيمن وتكف الشخص او مجموعة فى تناسب معكوس لمستوى حالته او

حالتهم سواء بالنسبة للثروة أو السلطة ويلقى هذا بضوء أكثر على الاتجاهات المتنوعة التي ابحتها

وفي الواقع فإن الخطط الحضرية حتى الآن التي صبغت بصيغة المؤسسات وكانت جزءاً من البنيان الاجتماعي الرأسمالي ليست أدوات حيادية لا تعتمد على مجرد نوايا المخططين والإداريين الحضريين، وبالتالي فليس من المحتمل أن تساعد هذه الخطط على كفالة العدالة الاجتماعية حتى لو استخدمها المخططون الحضريون من أجل الفقراء ويقودنا هذا إلى ملحوظة أخرى مثيرة

فلنلقِ بنظرة لموقف الإدارات المحلية في معظم البلدان داخل النظام الرأسمالي سنجدهم متفرقين إلى ثلاثة أنواع أولها هو ما نطلق عليه المحافظ حيث المصالح التي تعبر عن الإدارات المحلية وتسيطر عليها تتجسم بوضوح في تلك الطبقات السائدة التقليدية وثانيها النوع الديمقراطي الليبرالي (المتحرر) حيث الإدارات المحلية لا تضع في الاعتبار البنيان الطبقي للمجتمع وتعلن المثاليات النظرية التي تنادي بالمساواة أما النوع الثالث فهو ما نلقبه بالتقدمي ويتجه نحو «الارتقاء» بالفئات والطبقات العاملة والثانوية وكذلك نحو تحسين أو حتى تغيير البنيان الاجتماعي والاقتصادي

وإذا استبعدنا بعض النماذج المتطرفة من النوع الأول أي التي تتصف بعدم التقيد وبالتفكير القاسي فقد يمكن القول بصفة عامة أن استخدام مختلف الإدارات المحلية من تلك النماذج المختلفة لأدوات التخطيط يؤدي إلى اختلافات كبيرة على الأقل من وجهة نظرهم المادي أو تطور استخدام الأرض وليس بمقدورنا القول بأن حتى

الادارات التقديمية قد ساعدت على خلق مدن أو أجزاء منها والتي يمكن تمييزها عن المدن التابعة للآخرين بالنسبة لاتصافها بأشياء أخرى وقد يكون هذا حقا حتى لو وضعت الادارات التقديمية خططا أو كانت قادرة على اعاقا التفكير القاسى أو كانت قد قدمت العديد من الخدمات الرياضية والصحية والتعليمية للجميع

ولا يرجع هذا كثيرا الى وضع النظام الرأسمالى حيث تعمل تلك الادارات المحلية وسنرى كيف ان المدنية فى الدول الاشتراكية توضح هذا - ولكنه يستمد أكثر من سلسلتين من العوامل التى تعمل على تقوية كل منها فمن جانب لا تؤدى المعايير والوسائل المستخدمة فى التخطيط الحضرى التقليدى الى نوعية حضرية وفى نفس الوقت لا تتداخل الا بطريقة عرضية مع تلك العوامل فى المجتمعات الصناعية والراسمالية التى تفسد الحياة اليومية ومن أجل نفس هذا السبب تفسد الفضاء الحضرى - أى الفضاء الاجتماعى المادى الحضرى (١٧) .

فاذا ما كانت هذه الخلاصة الأولى أجابت على التساؤل الخاص بالتأثير الذى قد يكون للخطط الحضرية على المجتمع والطبقات الاجتماعية فهناك تساؤلات أخرى قد تساعد على اعطاء اجابة أكثر ملاءمة واذا ما لم تتسم الخطة بالمساواة فى اليتها فماذا اذا عن مضمونها والى أى مدى أبرزت كل تلك الأشياء فى معنى مقابل حقيقة الطبقة فى المجتمع الرأسمالى ؟

ومرة أخرى أعتقد أن أفضل وسيلة للاجابة هى أولا فحص ما يحدث نظريا أى ما هو المفروض أن تكونه الخطط عند تشكيلها وفقا للمبادئ المقبولة للنظام الأكاديمى فى التخطيط الحضرى ثم ننتقل

لمعرفة من يضع الخطه ومن يجعلها تسير ومن الذى يمنحها البدء
وفى هى اهداف الخطه واثارها الفعلية

ومن ثم فلننظر كخطوة أولى ما هى وسائل التخطيط الحضرى
المستخدمة فى اعداد وضع الخطه وكيف يأخذها الناس فى الاعتبار ثم
كيف تأثروا بالخطه

نماذج ووسائل التخطيط الحضرى

فلننصّ خطوة خطوة كيف يبدو وضع خطه حضرية ونعنى
بالخطه بأنها الخطه الأساسية بلا منازع وحيث لم يعد ينجم عن
التخطيط الحضرى كتيبات كما كان يحدث فسيجد « الشخص
المادى » صعوبة جفة فى الحصول على الاستفسارات وعلى أى حال
فحتى لو ندرت الكتيبات الرسمية فلا يعنى هذا أن تصبح الأدوات
التقليدية موضع تساؤل أو أن التخطيط الحضرى فى وضع حرج
وربما كان هذا هو الوضع بالنسبة للبعض وعلى أى حال لم يتغير
الأسلوب الذى يتعلم به الطلبة طريقة وضع خطه فى أغلب
الجامعات التى تدرس التخطيط الحضرى تفيرا جذريا لسنوات عديدة
كما يسرى هذا الوضع فى الممارسة المهنية او على الأقل فى كثير من
حالاتها

ونعرض هنا وصفا لما هو المفروض أن تكون عليه هذه العملية
وعندما يفوق المخطط الحضرى لوضع خطه يبدأ عمله وهو يعلم تماما
أنه من واجبه انجاز عمليات اساسية معينة جمع بيانات عن السكان
والأنشطة الاقتصادية وكذلك جمع بيانات عن استخدام الفضاء المادى

(أى على موقع الخدمات العامة الأنشطة الاقتصادية الأساسية وعلى مبانى الإقامة) كما يمكن اجراء دراسات معينة أخرى مثل دراسة تاريخية عن الاستيطان الحضرى ونماذج النمو او دراسات خاصة عن المرور وستترك الحديث لفترة عن تلك الدراسات الخاصة ونتجه للحديث عن النشاط الأكثر أهمية

بمجرد أن يحصل المخطط الحضرى على البيانات والمعلومات يبدأ فى تقييمها وبتحديد أكثر يمكن القول انه يبدأ فى عمليتين احدهما خاصة بالقياس والاخرى بالموقع ويدخل فى نطاق الأولى كل العمليات الحسائية الخاصة بأمر مثل الفضاء من أجل الخدمات التوسع فى الإقامة التوسع فى الأنشطة الانتاجية والخاصة باستخدام واعادة استخدام مجموعة البناء الفعلية اما الثانية فتتضمن كل تلك القرارات التى تعنى بموقع الخدمات العامة ولكنها ذات مهام أخرى أنشطة وتسهيلات

ولذا فان المخطط الحضرى يركب المعلومة والنظرية اللتان تشكلان نظريته المهنية وتجربته على البيانات والمعلومة التى جمعها وغالبا تكون « خاما » اذ يشغل نفسه بالتساؤلات متى اين وفى النهاية كيف عن أنشطة الموقع واعماله التى تصف حياة الانسان الحضريه والتى يرغبها فى مجتمعه لو فى نطاقه

وهو يقترح مسبقا ان هذا يعنى بضرورة تنظيم المدينة او اعادة تنظيمها متصورا أن الفضاء المادى قد تم صبغه بالصبغة الحضريه أو الفضاء الذى من الواجب صبغه حضريا فى المستقبل ليسد احتياجات رفاهية النظام والشعب وبمعنى آخر انه من واجب عملية التخطيط

أن تضمن ابتعاد قواعد الخطة عن تنظيم التفاعل بين الانسان والفضاء المادى حتى يزيد مظهرين الى ابعاد قدر وهما : نوعية حياة الانسان فى الفضاء الحضرى وتساوى الفرص لاستخدام هذه النوعية من الفضاء المادى

ويجب الآن بعد وضع خطة بالطريقة التقليدية مع تحديد أفضل أهدافها النظرية المعدة بهذه الطريقة مراقبة هذه العملية وماذا يحدث بالفعل من وجهة نظر أكثر تفصيلا

جمع البيانات

غالبا ما يتم جمع البيانات على كل سكان المدينة اثناء وقت اعداد الدراسة ويضاف اليها بيانات عن اختلافات السكان التاريخية عبر فترة سابقة ممتدة نسبيا

سأقف وقفة قصيرة عند هذه المرحلة الأولى لما لها من أهمية خاصة. وفى الواقع نجد أن خبير التخطيط الحضرى الماهر يشعر بقدرته على استخدام هذه البيانات كمصدر هام للمعلومات والتقييم اذ اصبح فى قدرته الآن وضع المدينة فى صيغته التى تتسم بالتنبؤ ان مدينة اكس حتى الفترة ن \times عدد المقيمين مع زيادة السكان فى وادى من السنوات الماضية بلغ متوسطها زد. عن كل سنة سوف .. او أن مدينة اكس حتى عهد ن \times عدد المقيمين مع سكان ظلوا على عددهم فى وادى من السنوات الماضية سوف ... الى آخره

ولا تعمل هذه النوعيات بطريقة تحليلية له وينشأ على أساس

هذه التطبيقات وصفا قياسيا وتقييما قياسيا ونتيجة لهذا يبدأ المخطط الحضري بالفعل في التنبؤ بحلول محتملة للمشاكل التي افترضها او يعرف أنه سيجدها

ويثبت هذا الاجراء الطبيعي في عقل الانسان خطورته في وضع خطة هذا لأن حالة المدن أكثر تعقيدا عن الفئات القليلة التي كان المخطط الحضري قد أقامها على أساس بعض الوحدات القياسية وهكذا فهو يخاطر (سأقول يخاطر في الوقت الحاضر) بالوقوع في أخطاء غالبا ما يرتكبها الانسان عندما يبدأ في عملية تصنيف بسيطة هكذا وتتضمن تلك الأخطاء التفكير في امكانية الشخص الربط بين مختلف السلوك عن طريق التصنيفات المستمدة من متغيرات، عديدة

ووفقا للوسائل التقليدية التي أصبحت تقريبا وحده قياسية حدسية لنا نجد أننا دائما ما نغزى مؤشر قيمة رفاحية مدنية الى البيانات العددية الدالة على زيادة سكان المدينة الا أن الواقع يؤكد أنه في معظم الحالات يصاحب هذه الزيادة الكثير من المشاكل التي تجعل من الصعب الحكم عما اذا كانت الزيادة في السكان عاملا ايجابيا أو سلبيا أم العكس كما قد يكون من الخطأ كذلك اعتبار كل تباين سلبى لقيمة السكان العددية دليلا سلبيا أو العكس ففي لندن وفي مختلف المدن الأمريكية تعتبر الخسارة في السكان حقيقة سلبية وانذارا على تدهورهم وضعفهم .

ومن الواضح ان المخطط الحضري رغم هذا لا يقف عند هذه البيانات العددية العامة واکرر انها تساعد على الوصول الى استنتاجات سريعة الا وهى تحويل بيانات عددية معينة الى مؤشرات نوعية

ويمكن اعتبار العلاقة بين العدد الإجمالي لأولئك المستخدمين وبين عدد أولئك المستخدمين فى الصناعة أو ان الدليل المستمد من العلاقة بين مجموع السكان الكلى والسكان المستخدمين كأمثلة نموذجية تعتبر مؤشرات هامة على صحة المنطقة العامة (وليس لأغراض التخطيط فحسب) وتعتبر هذه المؤشرات من بين الأشياء التى تعتبر أساسية فى تصنيف المدى الذى يمكن ان تصل اليه تنمية أية منطقة من اقليم أو أمه (١٨) .

وحتى ذلك الحين ، تلك الأحوال لا تكفى المعلومة البسيطة عن تلك العلاقات العددية لفهم حقيقة ظروف السكان الاقتصادية كما وانها ليست كافية بالقدر الذى يساعد على اعطاء صورة للمشاكل التى قد يواجهها الناس فى تلك المدينة (١٩) .

كما وان المخطط الحضرى عند وضعه خطة يهتم بقيم عددية أخرى مثل توزيع السكان من ناحية السن والجنس وأحوالهم الوظيفية أبعادهم العائلية وظروفهم السكنية وأحوال السكن وغالبا ما يستمد هذه المعلومة من الاحصاء الرسمى الذى قد لا يتمكن من تسجيل الأحوال سريعة التغير

وعلى أى حال فان هذه لا تبدو لى مشكلة عويصة وفى الواقع ففى مقدور الحكم المحلى التغلب عليها اذا اراد تنظيم الملاحق التى تجمع فيها البيانات والخدمات الاحصائية عندئذ سيحصل المخطط الحضرى على بيانات جديدة دوما وأكثر دقة عن تلك الموجودة فى الاحصاء الرسمى وأهم نقطة هنا أن المخطط يجمعه مثل تلك البيانات يشغل نفسه فى عملية كبيرة خاطئة وسبب هذا الخطأ أنها بيانات مقسمة

الى أجزاء صغيرة (البيانات المذكورة سابقا وبيانات اضافية أخرى)
اذ تم تصويرها وتجميعها كل فئة على حدة وبهذه الطريقة لا يمكن
المخطط من مواجهة الأشخاص او مجموعات الأفراد التي جاءت منهم
البيانات وفي نفس الوقت يعتقد المخطط بل ويوحى للآخرين
بالاعتقاد بأنه يصل الى فهم عميق للبيانات الاجتماعية الذي يفحصه

الا أن الحقيقة تدل على أنه بمجرد حصوله على البيانات فإنه
يستخدمها بأساليب مضللة ومحدودة الى حد كبير فهو يعمل على
التساعات كل على حدة دون حتى محاولة له لاعادة تنظيم
احتياجات ومطالب ورغبات الأفراد او المجموعات الاجتماعية
الموجودة تحت تلك القطاعات المنفصلة فهو يعالج كل جانب على
حدة ويبنى عليهم المواد اللازمة للخدمات والأعمال أكثر من معالجة
الاحتياجات التجريبية للشعب كله

ولنعرض نموذجا اذا ما انغمس المخطط في تقرير احتياجات
التسهيلات التعليمية فهو يعمل على البيانات الخاصة بالسن . ومنها
يقدر كم عدد الطلبة المتوقع وجودهم مستقبلا وغالبا ما لا يضع في
الاعتبار ما اذا جاء هؤلاء من عائلات حضرية صغيرة او ريفية كبيرة
او من طبقات فقيرة او متوسطة او من العائلات الغنية فوق المتوسطة
وحتى اذا ما كانت تلك المعلومة مهتة في تحسين الخدمات التعليمية
فان يتصرف المخطط بأسلوب اجتماعي او سياسي

ومن الوسائل المضللة والمحدودة الأخرى ان المخطط يستخدم مثل
هذه البيانات التي تهتم بضرورة قيامه بضع قرارات من نوع آخر
وتتطلب هذه القرارات تحميص بيانات عن فئات أكثر من ثلاث

السابقة فكيف له القيام بهذا بالفئات التى حصل عليها من البيانات الاحصائية اذ لن يتمكن من تأكيد اى من هؤلاء حاصل على دبلوم من المدرسة الاعدادية ويعمل فى اى نوع من الوظائف فى المجال الصناعى او ما هى المشاكل التى تعاني منها النساء وأى قطاع منهن ومن اجل اعادة تجميع بياناته نجده مجبرا على اللجوء الى افتراضات نموذجية اعتباطية او الى نتائج دراسات أخرى او قد يرجع الى ما يعتبره حقيقيا وفقا للفطرة السليمة

فعلى سبيل المثال قد يميل الى اعتبار مجموعة الافراد التى لا تحمل دبلومات وتعيش فى المدينة كرمز لكبار السن المنتمين الى جماعة عرقية معينة وعلى العكس فقد يكون عدد كبير من الشباب فى هذا الوضع ومن الواضح انه من الضرورى وضع هذا فى الاعتبار اذ ربما كانت مشكلة هامة الا أن المخطط الحضرى ليس لديه قدر كاف من الادوات التى تمكنه من اكتشافها - فقد يكون لدى ادارى التعليم بيانات وثيقة الصلة بالموضوع الا أنهم بعيدون تماما عن المخطط الحضرى

وقد يشكل الافتراض بان عددا معينا من كبار السن لم يحصلوا على دبلومات - او ربما كانوا جهلة - سببا لنوع من التدخل وعلى العكس فاذا ما وجده المخطط واستخدمه فقد يؤخذ على أنه حقيقة واقعة وغالبا ما لا يتجه التفكير الا وفقا للمعايير الحديثة النموذجية بشأن « مساعدة كبار السن » والمتثلة فى الابقاء عليهم ماديا وليست الحياة المتحضرة

واذا ما استمر المخطط على السير على جمع مثل هذه البيانات .

سيجد نفسه يتعامل مع مجموعة من الصور المتفرقة والتي تميل الى الخيال اكثر من الواقعية ان التخفيض المبدئي للمجتمع ليصل الى سلسلة من وحدات عددية مقسمة لن يسمح للمخطط اعادة بناء او حتى الاقتراب من الافراد في وحداتهم الكاملة كما وأنه لا يمكنه ابراز وجود المجموعات الاجتماعية ومعرفة مشاكلهم .

وفي الوقت الحالي نجد أن المخطط الحضري محكم داخل مصيدة منهجية الشخص اذ لا يمكن معرفة مجموعة الافراد حتى ولو عن طريق اكثر التكنولوجيا المتقدمة في جمع البيانات والتي تتم بالكمبيوتر . وفي الحقيقة أن المخططين الحضريين الذين يستخدمون هذه الادوات مع بياناتهم العادية لا يفعلونها الا بغرض السرعة وحتى لو تمكنوا من استخدامها بانسلوب مشوق يهدف الى تعديل طبيعة التخطيط الحضري فانه لا يتم الا بناء على اقتراح بعض المجرئين وفي ظروف خاصة للغاية (٢٠) .

وكما أشرت فان معظمهم يستخدمونها لانجاز عمليات تقليدية ولكن في وقت قصير وتتضمن تلك العمليات أشياء تجريدية ووضع نماذج للعناصر المختلفة في المجتمع موضع الدراسة .

وفي رأيي أنه بمقدور الشخص فهم مكونات حدود الاجراءات الهامة واخطائها الخاصة بالتخطيط الحضري الحديث وذلك بالتعبير عن الموضوع بطريقة مختلفة وقد تتساءل عن نموذج الانسان الذي يفكر فيه وإلى أى شيء سيعزى الاجراءات العديدة التي تلائم المجتمع حيث جمع البيانات وتجيء الاجابة على أنه الشخص الذي

المقررة على حده، والتي من المقرر سدها كل على حدة عن طريق مؤسسات متخصصة

وقد يعترض أحدهم عند هذه النقطة على أن عملية تخفيض قيمة الافراد وجعلهم فئات عديدة هي الوسيلة الممكنة الوحيدة للوصول الى الواقعية والحيادية والصلابة العلمية، وقد اوضحت هذه النقطة في فقرة سابقة من أن نفس آلية الخطة هي في حد ذاتها شخصية ومتحيزة خاصة في المجتمعات المقسمة وأود هنا اضافة ان هذه الوسيلة في « قراءة » البنيان الاجتماعي قد تعطي نتائج عكسية تماما عن تلك التي يهدف اليها هذا المعارض وفي الواقع فاذا كانت عملية التخطيط هي لمجرد ابراز مشاكل واحتياجات ومصالح مجموعات المجتمع المعقدة في ابعادها المتعددة فستصبح بعض احتياجات معظم المجموعات المحرومة واضحة للحد الذي يجب أن تحصل على أفضل الاسبقيات بطريقة لاتحدث اليوم .

ومن ثم فان هذه الوسائل تحل محل قراءة المشاكل عن طريق اراء نموذجية تجريدية عنهم . وبدلا، من ذلك فهي تمهد الفرصة لتلك الجماعات التي تمتلك القوة الاقتصادية ولها وجهة نظر واضحة بشأن مصالحهم الخاصة والتي توهم بأنها مصالح عامة .

ولكن فلنرجع الى اجراء الخطة التقليدي الذي نعمل على تحليله فالى جانب النقد الذي وجهته الى المخطط بخصوص الوسيلة التي يحصل بها على معلوماته فهناك مظهر اخر لوضع الخطة والذي قد يكون، اكثر اهمية طالما انه اكثر ضرورة للتخطيط الحضري بكامله

وتتسم المرحلة الحالية من المجتمع الرأسمالى — الصناعى فى كل مكان بعمليات التخصص والتي قادت الى العزلة والضجر والاضطرابات العصبية والنفور^١ والمشاكل العقلية والجريمة وعدم الكفاءة وغيرها وتبدو كل تلك المظاهر واضحة تماما فى المدينة بنوع خاص

والان كيف يحدد المخطط الحضرى مكانه بالنسبة لتلك المشاكل وكيف يفكر فى ضرورة ان تعمل خطته بالنسبة لهذه الظاهرة وغيرها مما قد ذكرنا فى الفصل السابق أنها تكون بعض أمراض المجتمع الحضرى الحديث ؟

ويظهر أن هناك اجابات مختلفة ممكنة أولها انه بمقدور المخططين الحضريين القول بوجود مشكلتين منفصلتين . ويؤكد بعضهم أن تلك الامراض داخل المدينة وليست منها ومن ثم فربما تورط المخطط نفسه معها كشخص منفصل تماما ولكنها لاتدخل الى مجال مصالحه وعمله ، كفى فى التخطيط الحضرى وبمقدوره وباختياره التام الاقرار بأنها مشاكل من المدينة الا انها تخص قطاعات اخرى متخصصة غير التخطيط الحضرى .

الا أن أيا من هاتين الاجابتين صحيح مالم يتم تعريف التخطيط الحضرى بمعايير غاية فى الضيق حتى لم تعد الاهداف التى كان يقال انها اسباب وضع الخطة قادرة على أن تكون جزءا من النظام علاوة على ذلك فقد بدت الآثار السلبية لتنظيم الفضاء المادى على المشاكل المذكورة سابقا قرينة فى دراسات عديدة (٢١) .

وبمقدور المخطط الحضري الرد بالقول بوجود اثار سلبية داخل تطبيق خطته اى انهم ينجحون عن الاستخدام السيء للخطة وعلى ذلك فهو غير مسئول عن هذا ولا يعتبر هذا الرد مرضيا ويتطلب اتجاهها مماثلا من الخبراء الاخرين والفنيين من نظم أخرى ومن بينهم مصممو الاسلحة النووية .

وهناك اجابتان أخريان على التساؤل السابق ويمكن بحثهما سويا رغم أن احدهما عكس الأخرى . فالأولى تأتي من المخطط الحضري القائل بأنه مهتم للغاية بتلك المشاكل الا أنه يعتقد أنه ليس بمقدور المخطط الحضري أن تكون فعالة في حلها .

والثانية من المخطط الذى يعتقد في المقابل أن تلك المشاكل تدخل ضمن قدراته وأنه بالفعل يعالجها حاليا من خلال عمله في وضع الخطط

ومن الواجب النظر الى تلك الاجابات سويا طالما ان الاخطاء التى يرتكبها المخطط الحضري وحالة الية التخطيط الحضري اليوم على جانب كبير من الاهمية للاجابة على كليهما فمن جانب يشرحون لأولئك الذين يضطلعون بأول هذين الموقفين السبب الذى من أجله لا يكون المخطط الحضري فعالا . ومن الجانب الآخر يوضحون أنه اذا ما كان للمخطط الحضري اثر على المشاكل الحضرية فسيكون تأثيرا يفاقم المشاكل اكثر من أن يحلها واذا ما قبل المخطط التقسيم والمؤسسات التى تصف المدينة فهو بهذا يساعد على تكثيف المشاكل الحضرية .

وقد رأينا أن عملية التخطيط تتميز بتجرباتها عن الانسان الحقيقي وعن دلالات طبقته كما وأن المخطط الحضري - في نموذج لانسان المجتمع الحضري - يقرأ أو يعترف بأن للفرد عددا محدودا من الاحتياجات المنفصلة وحيث يوجد في المجتمع مؤسسة او اكثر انشئت خصيصا لتحقيقها وترجع هذه التحديدات وفصل الاحتياجات من جانب المخطط نفسه الى تمزيق الشخص والى تقسيم حياته كانسان وكعضو في مجموعة اجتماعية .

وهنا يجب استعادة تحليل ماركس عن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك اذ اشار الى أن الانتاج يخلق المستهلك ومرة أخرى يقول ان الانتاج الفني وكذلك أى انتاج آخر يخلق احساسا عاما بالفن والقدرة على الاستمتاع الجمالى (٢٢) .

ومن ثم فاننا نلاحظ كيف وان مثال المخطط النموذجي للانسان الذى يشوه خطة الانتاج انتقل الى مستهلك انتاجه ويصبح المواطنون المعرضون لمثل هذه الخطط حساسين لرؤية الانسان داخل هذه التجريدية ومعايير التباعد اكثر واكثر .

بمقدورنا ارساء نقطة أساسية أن كل الاخطاء الاخرى للمخطط الحضري التى اشرت اليها هى بلا شك في مستوى أقل ففى مقدور الشخصى عند جمع البيانات التغلب على عدم الكفاءة التى ظهرت فيما سبق ونحن في حاجة لاستخدام وسائل اكثر تقدميه والتي تكون قد طبقت في بعض الحالات حتى لو لم تكن شائعة الاستخدام في التخطيط الحضري التقليدي .

ومن المستحيل رغم هذا مواءمة الوضع مالم يفكر المخطط الحضري بطريقة جد مختلفة في تقديم الانسان بشموليته وضمن جماعته وحقيقة طبقته الى عمليات التخطيط الحضري .
وقد توقعت هذا الأستنتاج بترك التساؤل كيف والذي وجهته الى نفسى والذي سوف اعالجه في فصول لاحقة وأود الاستمرار في فحص الوسيلة التقليدية لوضع خطة .

قياس الخدمات والاعمال وتحديد موقعها

لقد ظهر في هذا الجزء الأول نموذج الانسان الذى قدره المخطط والتخطيط الحضري وانه لمن الاهمية محاولة الاجابة على تساؤل آخر . ماهو نموذج المدينة ان وجد الذى يفكر فيه المخطط الحضري عند وضعه لخطة ؟

مرة أخرى فلنحاول رؤيته من منظر العمليات التى يقوم بها فبمجرد تجميع البيانات المهمة .والتى سجلناها يعتبر المخطط الحضري نفسه على استعداد للقيام بما اسميناه من قبل العمليتين الجذريتين احدهما الخاصة بالقياس والاخرى بتحديد الموقع .

ان القياس الأول وبمجرد الحصول على الاحصائيات الفعالة عن السكان غالبا ما يهتم بالخدمات العامة وتتم خدمات القياس بتطبيق التخطيط الحضري النموذجى ويتم التسليم بهدف المساواة أى الرغبة في ضمان المساواة لكل المواطنين ممن يرغبون في الاستفادة من الخدمات العامة والثقافية واساليب الراحة وفي بعض البلدان يتم تعريف المقاييس العددية النموذجية بالمقياس القانونى ومرة

أخرى تضمنهم سلطة الدولة ويميل الاتجاه العام في معظم البلدان نحو تقنين مثل هذه المقاييس وتحدد هذه المقاييس النموذجية منطقة معينة تبلغ مساحتها العديد من الأقدام والياردات والفدادين المربعة لإقامة مدارس ومناطق خضراء حدائق مستشفيات وخدمات أخرى أو التسهيلات التي يستحقها المواطنون .

ولكن هل حقاً يمكن اعتبار هذه النماذج البسيطة أداة تخطيط مفيدة وإيجابية (وسنعالج تساؤلاً آخر بطريق مناسب ، هل حقاً ان هذه المقاييس النموذجية ضرورية ؟) في اعتقادى أن الإجابة السليمة قد تأتي إلينا من مناطق الإسكان الجديدة التي تطورت وفقاً لمواصفات هذه المقاييس النموذجية وتعتبر ظروف المعيشة في مثل هذه المناطق - فيما عدا بعض الاستثناءات - غير إنسانية ومنفرة مثلها في بعض المناطق الأخرى حيث لم تطبق تلك المقاييس ولا أشير هنا إلى عدم كفايتهم ولا عن كيفية الوصول إلى مثل هذه المقاييس ولا اعتقد أنه يهم إذا ما كانت المواصفات قد نصت على عشر ياردات حديقة لكل شخص بدلاً من ثمان أو ثمان بدلاً من أربع عشرة .

انه لمن المهم دون النظر إلى المقاييس العددية لمثل هذه المواصفات فهم المنطق الذي أدى ببلدان مختلفة إلى عرض مثل هذه المقاييس وكأنها قوانين وقد قبلها المخططون الحضريون مع وجود الجدل التالي من أجل التماثل ،

تميل القوانين المختلفة ومشروعات التخطيط الحضري لأن تصبح الأراضي متيسرة للمخطط الحضري والتخطيط الحضري كنوع من اللوح الأمس حيث يمكنهم ترتيب نماذج تنمية عليه وهي التصميمات

تجيب على أنواع المنطق المتباينة والاتجاهات المتعلقة بالمفاهيم ...
وبمقدور الفرد - بعد تقديم مفهوم مقاييس التخطيط - النجاح في
تثبيت المعايير التي تستلزم كل الخطط باتباعها (٢٣) .

ومرة أخرى يكشف التخطيط الحضري كيف أنه يعهد بحماية
مظاهر النوعية خلال المقاييس الكمية، المقاييس النموذجية ولا يضمن
استخدام المقاييس النموذجية مجرد الحصول على النوعية الحضرية
فحسب بل هو تثبيت للروح البيروقراطية الدائمة في التخطيط
وبالنسبة للمسؤولين - فمن الأسهل فرض مقاييس نموذجية عامة على
المواطنين الذين يتصفون بالغراية في المنشأ والأشكال واحتياجاتهم
من الحياة .. ويبدو أن الخدمات تشكل نقطة التقاء لاتجاهين
ايدولوجيين من الاتجاهات الستة في التخطيط الحضري التي وردت
في تعريف ليو جاكوبسون ، الاتجاه الذي يقرر الكمية والذي يعرف
بالاتجاه العقلاني والاتجاه ذو الكفاءة الادارية (٢٤) .

وفي هذا المفهوم نجد أن المقاييس تمثل الاستنتاج المنطقي
للمبدأ القائم عند قاعدة كل التخطيط الحضري الحديث تقسيم
المناطق وتقسيم الاراضي الى مناطق تخضع لقواعد مختلفة ويسمح
بأعمال معينة في كل منطقة وبدء في تطبيق تقسيم المناطق منذ
بداية التخطيط الحضري الحديث لترشيد وحل المشاكل التي بدت
للعيان مع التوسع الضخم في المدن الصناعية الجديدة في القرن التاسع
عشر

وتقرأ في الكتب التي صدرت عن التخطيط الحضري أن تقسيم
المناطق هو نتاج الرؤيا الرشيدة التي تميل للنظر للمدينة على انها

التي يعمل فيها جهاز تعشيق السنون بحركة فردية وتأخذ هذه كل على حده مع تنظيمات مناسبة بحيث تسمح الدراسة المنفصلة لها للانسان ان يعلن أو يكتشف ويمكنها مع المعالجة المميزة والملائمة الوصول لمستويات اداء جيد . ويمكن هذا المدينة ككل للعمل بطريقة أفضل (٢٤) .

ويبدو ممكنا وملائما عملية الاحلال لمثل هذا النموذج من تقسيم المناطق والناجم عن وجهة نظر متخصصة ورؤيا أخرى وفهم آخر .

وقد انتشرت تقسيم المناطق وطبق كمعيار في معظم ان لم يكن في كل تشريعات التخطيط الحضري السائد كتحويل طبيعي لمبدأ تقسيم العمل الى المجال الحضري ويعمل تقسيم المناطق على صبغ مثل هذا التقسيم بالصبغة الراديكالية وذلك بجعله تابعا للمؤسسات والبيروقراطية مثل تقسيم نماذج الحياة في البيئة الحضرية .

وتسير المقاييس النموذجية على نفس الانسلوب - فهي تتظاهر بالتجاوب مع احتياجات الانسان داخل المضمون الحضري وذلك عن طريق ادخالها ضمن المؤسسات والبيروقراطية وفقا لاحتياجات كثافة الاقامة وتوفير مساحات معينة خضراء والتي يتم تقييمها منفصلة كل عن الاخر .

ومن الطبيعي ان يتمكن الشخص من الاشارة الى أن المقاييس النموذجية - والتي تهتم حاليا بالخدمات فحسب تعمل لضمان ترك مناطق حيث تجد هذه الخدمات موقعا لها فاذا لم تتوافر هذه المقاييس او تقسيم المناطق نجد أنه عندما تخطط مؤسسة عامة لبناء

مدرسة او مستشفى او ملعبا رياضيا فلن نجد المنطقة المناسبة وبقول آخر ان هذه المقاييس تساعد على حماية السكان ضد المضاربة بل تضمن قدرا كبيرا من العدالة في المدينة .

وحتى اثناء المجازفة من ان اعتبر كافرة فمن الواجب أن أؤكد أن هذه لا تبدو بالنسبة لى مشكلة المدينة المحفوفة بالمخاطر بل بالعكس . فاني اعتبر أن عدم كفاءة ونفور المواطنين يسبب اضرارا وعدم عدالة لاجراءات التخطيط الحضري اكثر مما يسببه استخدام مثل هذه المقاييس .

وفي الواقع فان اداة المقاييس تدلج داخل منطق نموذج المدينة والذي ساعد التخطيط الحضري الحديث على السير به قدما وأقصى ما يمكن قوله ان هذا المنطق نصح بترشيد البيئة الحضرية المضطربة في المجتمع الضناعي ويتضح لبعضا أنه لم يعد من الاوفق تفسير المشكلة بمعايير الترشيذ ولكن بمعايير تحويل المجتمع الحضري تحويلا راديكاليا .

ففى سبيل المثال نجد ان بعض الدارسين بدأوا في فحص خدمات المجتمع ونقدھا كما يعتبرهم الشك تجاه النتيجة المتوقعة للعدالة الاجتماعية العظيمة تعتبر الخدمات العامة المتوفرة بنظام اليوم افضل الوسائل لتوجيه المجتمع . وهذا حق حيث يعتمد الكثيرون عليها وخاصة اولئك من ليس لديهم بدائل خاصة .

وفي حكمى أن مقاييس التخطيط الحضري لاتسرى خارج المجتمع الرأسمالى المقسم لطبقات هذا خقيقى الا اننى لا اتفق مع اولئك وهم

كثيرون ممن يقبلون سريانه داخل التخطيط الحضري الاشتراكى (٢٦) ، وفى الواقع فان صورة المجتمع والمدينة حيث يتمتع كل فرد فيها بنفس الرغبات والطموحات والاحتياجات تؤكد ضرورة ربطهما بأكثر المجتمعات الرأسمالية المتطورة ففيها قوانين الاستهلاكية التى تدفع الاشخاص لاستخدام المنتج (أ) اكثر من (ب) أو (ج) ومما لا شك فيه أن لكل فرد النموذج الذى يرغب ان تسير عليه حياته دون النظر لاتساع التباين فى الثروة .

ويبدو لى أن الطريق الى مجتمع بديل لا بد وأن يؤدى تحدى المجتمع الرأسمالى ولمقاييس تخطيطه الا أنه يمكن تحقيق هذا بالالتزام بضمان فرص متساوية للتعبير لكل فرد وكذلك العمل على سد الاحتياجات والتى رغم اختلافها ليست سببا لعدم المساواة وعلى أى حال فاذا ماساد التفكير بأن بمقدور الشخص من خلال المقاييس تحقيق التجانس فان هذا يعتبر خطأ للاعتقاد بأن التجانس يعنى بالضرورة المساواة فى تحقيق احتياجات الانسان الا أنه مازال هناك خطأ آخر فى شكل عملية التخطيط الحضري الا وهو الافتراض بصحة استخدام كميات ثابتة لكل فرد .. ويعنى تخصص المقاييس المتماثلة لكل عمل قبول وتأكيد تغير خواص تلك الاعمال وتقسيمها سواء بين انفسهم وكذلك من أنشطة اخرى وقبول تقسيم الحياة اليومية للانسان الحضري ان صيغ الاعمال بالصيغة الفردية يعنى العمل على تجانس الناس .

وباختصار يمكن القول ان حياة الانسان اليومية تتكون من أنشطة مختلفة يمكن تنظيمها وتنفيذها منفصلة فى الفضاء والزمن ومثلما تزايد انقسام العمل والتخصصات فقد تحقق تقسيم الحياة فى المدن

والذى اشرت اليه بتطويل بطريقة تلقائية وقد ساهم التخطيط الحضرى في هذه العملية بترشيد تنظيم الفضاء المادى المقسم وفي الواقع تعتبر ممارسة تقسيم المناطق احدى الاسهامات الضخمة للتخطيط الحضرى بالنسبة لتقسيم العمل والحياة .

لقد اعطى دستور اثينا لكوربوزيد صورة نقيه عن مبادئ الفضاء المقسمة (٢٧) ورغم ان هذا الدستور لم يعد يستعمل وبالتالى لم يعد يستشهد به الا أنه مازال ينعكس في أعمال معظم مخططى الحضرمعاصرين وكذلك بالنسبة لانواع التداخل الحالية لحل مشاكل الحضرمعاصرين

ومن ثم نجد ان المخطط الحضرى يقرر من خلال عملية تقسيم المناطق اعداد خطته فعندما تعد الخرائط والخطة وهيكل التقدير ومعايير تحقيقها وهى مجسمة في قواعد مختلفة يتم تقسيم كل الاراضى الحضريه الى استخدامات مختلفة للأرض، عندئذ يصبح بمقدور الشخص اقامة مساكن او منطقة صناعية حديثة او مستشفى وفقا للنموذج الذى يحدد استخدام الارض بطريقة ملائمة بكل المناطق المختلفة .

وهنا نتساءل ماهو الخطأ في هذا ؟ ان الحقيقة التى توضح ان تقسيم المناطق هو اخر حلقة في اعداد ارقى اداة في تقسيم التخطيط الحضرى لاتخاطب المشاكل الاساسية لمجتمع اليوم الذى يتسم بالانقسام والنفور

ومن ثم يمكن القول ان المبادئ الاساسية التى تقوم عليها عملية تكوين خطة هى :

- تحويل الاشخاص والجماعات الاجتماعية الى وحدات عددية تجريدية ومجردة من الشخصية .
- تحويل احتياجاتهم الى مقاييس سواء بمفهوم تحويلها الى عدد صغير وبمفهوم تحويلها لكميات عددية .
- فصل حياة الافراد وفقا لمجالات العمل
- الالتزام بتنفيذ الانشطة او تحقيق الاحتياجات في مناطق مختلفة وباشكال منفصلة كل عن الاخر بطريقة صلبة .

فاذا ما اضاف احدهم منطقة للمكاتب بالاضافة الى مناطق سكنية قليلة وبعض المناطق الصناعية ثم يضيف اليها بعض المتنزهات، والحدائق فكل هذا يعتبر بعيدا كل البعد عن خلق مدينة كما وأن مجموع عدد الساعات التى تنفق في الكتابة على الالة الكاتبة او في اعمال المصنع بالاضافة الى ساعات تنفق في الطعام والنوم وكذلك الاستمتاع والراحة في متنزه لاتشكل حياة بشرية الا ان هذه العمليات الحسائية هى ما يقدمه المخطط بالفعل اذ لايعطى سوى نماذجه واساليه في العمل .

وهذا هو المفتاح لفهم اسباب تداخل المدينة والمجتمع . وكما اشرت في الفصل السابق انه لم يتم ابعاد الانسان وفصله من خلال سلب دخوله الاقتصادية فحسب وانما محاصيله الثقافية والسياسية والاجتماعية ويحدث هذا عندما تنقسم مسؤوليته وشخصيته الكاملة والمتكاملة بسبب مثل هذه المعاملة وبادخاله ضمن نظام مقسم وعلى ضوء هذا يمكننا تقريران المخطط عبارة عن ادوات تسهم فى ابعاد الفرد .

وكما رأينا من قبل كذلك تعمل الخطط وتؤثر على الناس بأسلوب يتناسب عكسيا مع حالة الشخص أى كلما كانت حالته دنيئة كلما زاد تأثير الخطة على حياته ويتبع هذا أنه بعد تحديد الوسيلة التى نتجت عنها الخطط الحضرية بطريقة تقليدية نجد انها ادوات ابعاد واشراف تؤثر على من لا تيسر حالتهم .

الخطة وتحقيقتها

قد يبدو الاستنتاج السابق جازما اكثر مما يجب بالنسبة للبعض وغير مقبول للاخرين فعلى سبيل المثال قد يعترض احدهم على أنى ركزت كل اهتمامى على الشخصية فردية للمخطط الحضرى على حين ان المخطط الحضرى لم يقترح سوى تحديدات الخطة وقد عرض الحكم المحلى الاختيارات الحقيقية او عن طريق الاجهزة التى شكلتها من أجل الخطة ويمكن اضافة ان منهج اشراك السكان في اختيارات الخطة أى مشاركة المواطنين اصبح اكثر انتشارا وبالتالي يزيد من اضعاف تأثير المخطط وحتى لو سلمنا ارتكاب المخطط لبعض الاخطاء والتى قد اشرت اليها فان كل هذا يعنى أن الادارة البلدية اولا ثم الاخرين المشتركين ، المواطنون المشاركون فى وضع يقدموافيه اختيارات قد تعوض هذه الاخطاء وبالتالي فان الخطة قد تصبح اداة تزويد من نوعية حياة البشر فى الفضاء الحضرى والمساواة فى فرصة استخدام الفضاء المادى وفقا للاقتراحات النظرية التى عرفتها على أنها أهداف مرضى للتخطيط الحضرى .

من اقدر من الشعب نفسه وممثليه المنتخبين على تقييم الافعال والاختيارات الضرورية لتحقيق هذه الاهداف ؟

حقا وافق تماما ولكنى لا اقبل الاعتراضات السابقة خاصة لعدم توافر الظروف لمثل هذه الاحتمالات التقديرية خاصة بالنسبة للسكان بصورة عامة وظهر ان الاستنتاجات التى خرجت بها في القسم السابق ضعيفة ومما لاشك فيه ان الاستخدام الفعلى للخطط اكثر سلبية فيما يتعلق باهداف التخطيط الحضرى النظرى عن عملية اعداد الخطة والتى انتهينا من فحصها .

وبمجرد اعداد الخطة تصبح كما سنرى اداة اقتصادية اى جزءا هاما من الية العائد الحضرى كما وان الخطة في هذه الحالة كذلك لا تعمل بطريقة المساواة مع تحديد تقسيم المجتمعات الحديثة الى طبقات .

ولننسى الان النقطة الاولى ، من الذى يقر الاختيارات بالفعل في الخطة ؟ ثم فلنتأمل النقطة المتصلة بالموضوع بصفة مباشرة : ما العلاقة المتواجدة بين ماتقره الخطة بالفعل وبين ما يظهر في الواقع الحضرى اثناء تحقيق الخطة ؟

الاختيارات فى الخطة

يتمثل المنهج التقليدى ومازال في معظم الاحوال يتبع في يومنا هذا في أنه عندما يحقق المخطط الحضرى بعض التقدم في وضع خطته فانه يقدم افكاره واقتراحاته لاولئك الذين يتكلفون بها وعامة يعرفون بلجنة التخطيط الحضرى أو مجلس المدينة أو لجنة منه وينجم عن المناقشة التى تسع هذا عدة تغييرات قليلة لعدة اسباب اولها ان المناقشة تدور بمستوى متخصص في اللغة حيث يتفوق فيها المخطط

الحضرى عن الاداريين أو الرسميين المعينين أو المنتخبين علاوة على ذلك فعامة مايعتبر المخطط الحضرى اكثر كفاءة في هذا الامر عن الاخير .

وبمعنى اخر يعتبر المدير او الشخص الرسمى فريسة لفخ اقامه هو والمجتمع في هذا الشأن ففى الواقع وطبقا للحق القانونى وباقتناعه الشخصى نجده يعتقد بضرورة وجود خبير لحل مشاكل التخطيط الحضرى وبعد مواجهة الخطط يمكن للمدير او الشخص الرسمى قبول خبرة هذا الخبير ويأخذ المخطط من بين اشياء اخرى مقابلا لخبرته ولوضع هذه الخبرة في خدمة المجتمع .

وقد يبدو وصفى متطرفا بانى اوافق على أن رد الفعل لعرض الخطة لا يظهر دائما كما لا يبدو كذلك دوما ولكنى اود التأكيد على النقطة من أنه ظاهريا لم يعد كذلك في معظم حالات اليوم وفي الحقيقة مازال هو الوضع المعتاد

ولنلق نظرة قريبة لما يحدث لنقرر ما اذا كان علينا تعديل هذا الحكم الذى يطالب بأن تتم الاختيارات عن طريق كل من الفنى الخبير والمخطط فقد يصادف ان يعرض مديرو البلدية او بعض منهم مصالح خاصة للغاية تتطلب وضع تصميم معين للخطة ليتجاوب معها وعلى هذا اذا لم ينجح المخطط الحضرى فورا في وضع خطة توائم هذه المصالح يصبح من الواجب دفعه لهذا حتى لو كان على حساب عدم احترامه لخبرته .

من الضروري التأكيد على شيء ما ان الضغوط او التعديلات التى

قد تطلب لانتهم سواء بالمناهج او المبادئ العامة التى رسمناها من قبل نوالتي يعمل المخطط الحضرى وفقا لها وبدلا من ذلك فهى تهتم بأمر مثل استخدامات الارض المسبقة او المفضلة او مركزة الخدمات او التسهيلات وفي كثير من الاحيان يدور الجدل حول تصميم الطريق والاتجاهات المادية الناجمة عن تطوير المدينة .

ويستتبع هذا ان الخطة قد تتمكن من تحقيق بعض التعديلات الطفيفة لصالح بعض جماعات المواطنين غير المستفيدة اذا ما افترضنا ان المصالح الخاصة التى يحصل عليها المديرون أو الرسميون لانتهم جماعات المضاربين الاغنياء ولكن الجماعات غير المستفيدة وعلى أى حال فهذا ليس هو الوضع وكما سنرى فان لتلك التعديلات الطفيفة صلة بينان الخطة العامة غير المتساوى واسلوبه فى العمل غير المتساوى .

وفي هذا النوع من الحالات نجد ان الاختيارات لم يعد يعرضها المخطط الحضرى بل من اولئك الذين في موقع يمكنهم التأثير عليه . ومن ثم يصبح من المهم التفكير في كم مرة انحنى تحت تأثير الفقراء وكبار السن او اكثر الناس عدم استفادة وذلك عندما لا يصنع هو القرار بنفسه .

ولنلق بنظرة على الحقيقة التى تشير الى أن عملية الاختيارات التى تتضمنها الخطة تبدو وكأنها اتسمت بلغة اعداد المشتركين في السنوات الاخيرة . وفي الواقع نجد ان الادارات المحلية والمخطط الحضرى نفسه يستجديان بصفة مستمرة المشاركة الشعبية فى تقرير اختيارات الخطة (٢٨) ولكن هل ازداد عدد اولئك المشتركين بالفعل فى العملية

التقريرية وفي الاختيارات ؟ أو هل بالعكس ان هذا يعتبر منهجا لاعداد اجماع بشأن الاختيارات التي تمت بالفعل كما جاء في التعريف الذي اعدة بعض الدارسين عن عملية المشاركة الخالية (٢٩) .

انه يبدو لي صواب هؤلاء الدارسين فماذا يحدث حقيقة في معظم الحالات السائدة لما يطلق عليه المشاركة اذ تظل عملية تحديد الخطة دون أى تغيير جوهري وتعرض الاقتراحات عند نقطة محددة من اتقانها على المواطنين داخل مضمون ما يعرف بالمشاركة وكذلك على الادارة ومرة أخرى يدخل عنصر الخبرة والذي أشرت اليه من قبل الملعب ويختار الخبير ويقال هنالك الخبراء حيث يشارك المديرون كذلك بصفتهم خبراء اساس المناقشة . ومرة أخرى يعتبر هذا الاساس مجال تخصصه وعندما يعرض خطته على السكان فان هذه الاداة التي تحول الحقيقة الى تجريد وترابط الخطة بالحقيقة، في احسن الاحوال يصبح من الممكن ادراكها لمعظم الخبراء وقليل جدا من المواطنين غير الخبراء

ويمكن اعطاء نموذج لتوضيح الموقف . فلنفكر في تصميم عربية غاية في الجمال من مقطع المحور القياسي شكرا للأساليب الفنية المصورة حيث يبدو ان كل شيء يمكن ادراكه اذ يأخذ جهاز توزيع الطاقة الكهربائية أحد الالوان وجهاز الوقود لونا آخر .

والان اؤكد انه بعرض هذا التصميم على الخبراء فربما تمكنوا من الحكم على مواصفات العربية ومن المحتمل اذا ما كان هذا التصميم دقيقا للغاية فقد يحتاجون معلومة أخرى وفوق كل شيء قد يحتاجون اختبار العربية أثناء سيرها .

من المؤكد ان اولئك من غير الخبراء لا يمكنهم حتى ان يبدأوا الموافقة على حكم بخصوص عرض العربى وعلى اى حال اذا ما اختيروا العربى الفعلية فقد يمكنهم تقييم كفاءتها بالنسبة لاحتياجاتهم ورغباتهم الخاصة حتى لو كانوا غير قادرين على الحكم عليها فيما يتعلق بالاحتياجات الاخرى .

والآن ماذا يمكن ان يقال عند مواجهة خرائط الخطه ؟ فقليلون هم القادرون على أن يكونوا اى شىء سوى ان يعتمدوا على التفسير الذى اعطاه الخبير عنها وعلى هذا فان مشاركة المواطنين غالبا مالا تكون سوى تعبير عن فكرة لا يمكن الا ان تعالج ببراءة وغير مستقلة مالم يحدث ان تصبح تعبيرا عن غضب ضد شرط الخطه الضار- والذى غالبا ما يعالج ببراءة .

ومن الاوفق ذكر مرة اخرى الكيفية التى تعمل بها عملية الموازنة وأثر المنتج على من يستهلكه ورغم أننى لم ادخل فى موضوع من هم مستهلكو الخطه كنوع من المنتجات فأنى اود تأملها الان باختصار . واكبر المستهلكين المباشرين هم القائمون بالتطوير والملاك والسلطات العامة .

ومن الموضوعات الشائعة عن المخططين هو ما يختص بتقوية الاستخدام العام للتخطيط . وغالبا ما تكون تقديمية فى الاقتراحات التى تهدف لاعطاء التخطيط الحضرى قدرة على العمل كأداة اصلاح للمجتمع وبمعنى آخر اذا لم تقتصر الخطط على أن تظل مجرد أدوات استغلال وأدوات التنمية الفكرية التى تخدم مصالح خاصة قليلة وتخدم القلة على حساب الاغلبية فان المصلحين يشيرون بضرورة ان

نضمن وجود عند كبير من الهيئات والمؤسسات العامة بين مستهلكي
الخطوة وضمان تقييد المصالح الخاصة ومراقبة المدى الذى قد تذهب
اليه فى استخدام الارض وحتى يمكن تلخيص كل هذا بالقول المأثور
والذى يعاد دوما عن ضرورة زيادة الوجود العام فى ادارة الخطط
للحصول على تنمية افضل للأرض .

ولكن ماذا قد يحدث لو اصبحت المؤسسات العامة هي
المستهلكة الاساسية للخطوة ولم يظهر هذا فى المجتمعات الاشتراكية
فحسب بل ايطاليا الراسمالية حيث تسود الشركات العامة وشبه
العامة ويحكم الهيئات العامة التخطيط الحضرى لايجاد وتشغيل
مدينة ممزقة ومقسمة وتظهر الان استحالة بعض انواع التنمية الشاملة
الخاصة السيئة ولكن مع وجود هيئات عامة كمستهلكة فهناك احتمال
كبير ان يصبح ماعبر عنه مامفورد بالآلة غير الظاهرة اكثر فاعلية
وكفاء وتؤتى بثمار سريعة .

ونؤكد أن مامفورد، لم يكن يتحدث منذ اكثر من عشر سنوات
مضت عن الاتحاد السوفيتى ولا حتى عن مجتمع امريكى يتزايد فيه
التخطيط ولكن عن مجتمعات حديثة متقدمة صناعيا دون اعتبار
لشكل الحكومة واساليبها عندما قال ،

لقد ظهر أن التحسينات الكثيرة التى ادخلها العلم والتكنيك فى
كل مجالات الوجود كانت ملحوظة الى الحد أنه من الطبيعى أن
يتقاضى المستفيدون منها عن مساوىء المجتمع الذى حدثت فيه تلك
التغييرات بالإضافة الى ارتفاع الثمن الذى ندفعه بالفعل والثمن الذى
من المتوقع دفعه وكان من الممكن حتى الجيل الماضى التفكير فى

مكونات التكنولوجيا المختلفة لاشياء اضافيه ويعنى هذا أنه يمكن الحكم على اداء كل اختراع ميكانيكى جديد وكل اكتشاف علمى حديث وكل تطبيق جديد في الهندسة والزراعة والطب وتقييمه وفقا لانجازاته لصالح البشرية او انتهائه او التخلص منه اذا لم يعمل على زيادة رفاهية الانسان .

وثبت أن هذا الاعتقاد لا يعدو أن يكون وهما رغم أن كل اختراع جديد او اكتشاف جديد قد يرضى بعض احتياجات الانسان العامة او حتى قد تثير طاقة بشرية جديدة والتي تصبح جزءا من نظام شمولى واضح والذي حول الالة الى آلة يجب زيادة طاقتها وحيث اصبحت رفاهيتها ضرورية لكل الوجود والتي لا يمكن تحدى رغم انها قد تكون عاقلة أو ملزمة الا انها مازالت لم تتعدل بالقدر الكافى (٣٠) .

والنقطة هنا تشير الى ان التحولات تجاه الملكية العامة او التخطيط العام او حتى بعيدا عنها لاتتصل بالموضوع الا اذا ما اثبتت تحول مجهودات استهلاك الوقت والمجهود الذى ينقص مشاكل الانسان الهامة والمتزايدة في عصرنا أو قد تستمر في ظل الحماية العامة والخاصة تسهم في وضع التفكير والسلوك الخاص بالتقسيم والعمل في قوالب واللازمين للمؤسسات المنظمة بطريقة هرمية في المجتمع الحديث المقسم والتخصصى .

كما لا يجب علينا الا ننسى ان الاستهلاك يؤثر على الانتاج وان المستهلكين يؤثرون على المنتجين في عملية التأثير الدائرية هذه ومن الصفات الاساسية للتخطيط الحضرى الموجود والذي كان من قبل ان

المجتمع مقسم الى العديد من المؤسسات وهو ليس معقدا ولكنه اصبح معقدا وممزقا . ومنطلقا من وجهة النظر هذه نجد ان ما يشكل الخطة الدخول والطلبات الواردة من مثل هذه المؤسسات المتخصصة والمنفصلة . ونرجع هنا الى موضوع مشاركة المواطنين فمواصفاتها اليوم تبعتها تماما عن كونها بداية ديمقراطية للعملية التقديرية بل على العكس اذ تظهر في الوقت الذى تعمل الخطة على تقوية قدرة المؤسسات المنظمة على زيادة عدد مستهلكى الخطط ونتيجة لذلك عمدت المؤسسات لمواجهة الانتفاع القوى لمشاركة المواطنين على نشر النماذج المقسمة للانسان والمجتمع وهى النماذج التى ساعدت الخطة على اعادة تقويتها بشكل اكثر اتساعا .

وربما لم يتفق الشخص مع صورة المواطنين كمستقبلين ومستهلكين سلبيين عن ضائعى مطالب نشطين وعلى أى حال فغالبا ما يقدم اولئك المشتركون مطالب او اقتراحات تتصف بالجدية والثابوة - او ان تعامل هكذا - اذا ما كانوا خارج منطق الخطة الدستورى المقسم .

وفي تقييم الخطة يوجد بين المواطنين المشاركين خبراء في مختلف الامور خاضعين للتخطيط الحضرى هذا هو الوضع حتى لو كان من المفروض أن يفحصها المواطنون العاديون كما قد يظهر مواطنون مشاركون يهتمون بمتابعة تنفيذ الخطة لان لهم مصالح خاصة يحمونها ويصبح من الممكن في مثل هذه الاحوال أن ينجح هؤلاء الاشخاص او الجماعات في تنظيم اجماع ضد المخطط الحضرى والرسميين المحليين المشتركين ويعتبر هذا هو الشكل المعتاد الذى

تمكنك به المصالح الخاصة من النجاح في التأثير على عملية التخطيط .

وفي الواقع لم نذكر هنا تلك التباينات الايجابية التي ليست غير مؤهلة دوما لتشير بضرورة تقييد اختيارات التخطيط لأقل عدد ممكن من المواطنين - اولئك ممن يتمتعون بشعور المسؤولية وذوى ميول طيبة ويتمتعون بروح عامة - وذلك لحماية الخطة من نتائج غير مرغوبة الناجمة عن الضغوط الفكرية .

كما وانهم هنا للمساعدة على فهم أنه من الضروري مواجهة المشكلة الحقيقية ، أى كيفية تعديل عمليات التخطيط الحضرى من اجل الوصول الى مشاركة حقيقية أفضل من الموجودة حاليا ذات المشاركة أو المشاركة الكلاعبة الموجهة دوما . وسأناقش هذه المشكلة، الحيوية فى الفصول التالية .

وأعود الى التساؤل عمن يضع الاختيارات فى الخطة . ومن الأوفق للإجابة ، أن نضع فى اعتبارنا ما قيل فى هذا الشأن . واذا كلف المخطط الحضرى بوضع خطة وبدأ فيها ، لم يعد حرا تماما . ويصبح لزاما عليه احترام سلسلة من القوانين وخاصة ما يتصل بممارسة التخطيط الحضرى . هذا بالإضافة الى تشريعات أخرى متصلة بالموضوع . ولكن ماذا تكون تلك القوانين ما لم تكن عرضا لاتفاقيات وتسويات لمصالح جماعات السلطة التى انتجتها ؟ وماذا تكون ما لم تكن تعبيراً ملموساً عن الحاجة الى السيطرة على احتياجات المجتمع وتطويره ، والتى تتشكل بمعاونة معلومات خبراء

التخطيط الحضري ؟ والاخيرين هم الذين أوضحوا الاشكال التى يجب على الاحتياجات والمصالح أن تكون عليها .

• وانى لاضغط على هذه النقاط لأكّد أن تشريع التخطيط الحضري الأساس، والذي وضعه خبراء التخطيط، يقدم لخبراء التخطيط الآخرين معيارا يتطابق مع الاعداد والنظريات المهنية ومناهج التخطيط الحضري . وتعتبر الدخول أو الآثار الشرطية فى صنع الخطة النابعة من قوانين التخطيط الحضري هى المطالب والتحديدات والقيود التى توائم احتياجات المخطط الحضري .

ما هي أهمية هذا ؟ تكمن أهميته فى أنه يهيئ الشخص ليستنتج أن القواعد القانونية للخطة شكلها الخبير الحضري وقال للمفاهيم التى يستخدمها كفى ومتخصص وخبير .

ان الافكار والمصالح الخاصة موجودة ، الا أنها مخفية داخل المقاييس والاجراءات « الفنية » وتلك التى تبدو غير شخصية والتى يحتاجها القانون . وفى الواقع نجد أن حسابات المقاييس والتى تبدو عامة تتمتع بقدر كبير من المرونة . ويمكن جزء من السبب فى حاجة الخطة : التى سبق ذكرها ، الى أن تكون لها حدود من المرونة لتتغير مع الظروف ، الا أن هذه المرونة ترجع الى حقيقة أن كثيرا من المصالح لم تتأثر بتقسيم المناطق ، بل كيفت نفسها معها . كما أنها أصبحت ماهرة فى التأثير على اختيارات انشطة التمرکز والاستخدامات الممكنة للأرض .

وعلى هذا غالبا مالا يعترض اى شخص ان مناطق معينة حفظت لأغراض التعليم فقط واخرى لأغراض رياضية فحسب بل على العكس فان هذا يناسب المستفيدين ومن مصلحتهم تنفيذ هذه الاحتياجات باجراءات عامة ولكن اذا ما كان لآخذهم مصالح معينة في تلك المناطق فقد يحاول منع إقامة مثل هذه التسهيلات على أرضه .

وفي عودتنا مرة أخرى عن وضع اختيارات الخطة يمكننا استنتاج أن مبادئ وأشكال وقرارات الخبير والمخطط الحضري هي التي شكلت الخطة وتؤثر المصالح الجزئية للمجتمع والموجودة ضمن هذا الإطار على الاختيارات وقد يحدث أن تكون هذه المصالح بقدر من القوة والاتساع بحيث تتعارض مع شبكة الخطة السابق تحديدها وفي مثل هذه الحالات تظهر احتمالات قليلة سواء تكيفت الخطة مع تلك المصالح أو أن تكون تلك المصالح هي التي فرضت عليها لتتطابق الاحتمالات التي توقعتها الخطة وغالبا ما يضع خبير التخطيط مثل هذه الاختيارات وكذلك المديرون الخبراء ويميل أولئك المشتركون أساسا في عملية صنع الاختيار للخضوع للمصالح القوية أي أنا: غالبا ما يميل المخطط الحضري والاداريون المحليون لعقد تسوية مع ما يعرف بالمصالح المكتسبة والتي غالبا ما تكون مزرعه حقيقية أو معامل تظهير صناعية وتمويلها .

وقد يسأل البعض عما قد يحدث لو أن المخطط الحضري والاداريين اتجهوا صادقين لمقاومة المصالح الخاصة وتنفيذ المصالح العامة المؤكدة للخطة والخاصة بالشعب

وبقول آخر ماذا لو حاولوا الوصول الى الهدفين المتصلين

بالنوعية والمساواة في استخدام الفضاء الحضري والذي يجب وجوده عند تأسيس التخطيط الحضري وفي رأيي احتمال فشلهم اذا ما عزموا على استخدام ادوات التخطيط الحضري الحالي في اشكالها واسلوبها التقليدي الحالية ويتمثل أحد أهدافي في توضيح ما الشيء الذي يجب ان يبدأ الفرد في تغييره لزياده حدود النجاح في مثل هذه المجهودات .

ولقد رأينا بالفعل سواء التشويه الفني والسياسي واللذين ميزا صنع الخطة ولكن هل يظل احتمال نجاح ادارة الخطة في تعديل هذا الوضع الكتيب للامور اذا ما كانت هذه الخطة مقبولة بطريقة نهائية من اولئك الذين شاركوا في صنعها

وعلى ذلك فمن اجل تقييم هذا وكذلك للتأكد مما اذا كان تشاؤمي على اساس يبقى لنا فحص ما يحدث بعد ان تصبح الخطة قانونا وبمعنى اخر فبمجرد ان تتبنى الادارة البلدية خطة ما فالذي يحدث لها بعد مرورها خلال الروتين البيروقراطي الضروري وبعد ان توافق عليها السلطات المختصة ؟

الكيفية التي تعمل بها الخطة الحضرية

من الواجب أن نضع في الاعتبار عددا من الجوانب قبل تقييم ما نجم حقا عن أى خطة ومن اجل التوضيح اعتقد أنه من المفيد اقرار ما تتكون منه الخطة عندما تكون قد تم الانتهاء منها رغم وجود اختلافات طفيفه من أمة لآخرى يمكننا القول بأن نتاج المادة فيهم جميعا منقسم الى ثلاثة اجزاء التقرير الاناسي الخرائط القواعد الضرورية لتحقيق التغيرات التي تنادى بها الخطة ومن الطبيعي ان

تلتزم تلك الاشياء او تحترم مختلف القواعد والمبادئ الخاصة بمظاهر الصحة والامن لتطورات الحاضر والمستقبل .

ويعتبر التقرير هو الجزء المكتوب . وهو يصف اختيارات الخطة ويحققها . وهو الجزء الذى يتضمن احكام البيانات ويعرض المعلومة عن الزيادة او النقصان المتوقع للسكان والذى تقوم عليه الخطة كما يتضمن معلومة عن الاستيطان الحضرى .

وعامة تعكس خرائط الخطة أمور الدولة السائدة (وهى الاستخدامات الحالية للارض) وما يعرف بالمشروع او اعداد المشروعات ، والخطط والامال الخاصة باستخدامات الارض في المستقبل .

وفي النهاية يمكن القول بان القواعد والاحكام اللازمة لتحقيق الخطة تشكل الشروط التى من الواجب احترامها لكل منطقة عندما يبدأ الشخص فى بناء أو مركزة التسهيلات التى تسمح بها شروط الخطة .

وسأشير مرة اخرى الى عربة ما ، مستخدمة تشابها جزئيا ليس بالضرورة ان يكون سليما تماما ولكنه يشير الى بعض النقاط الهامة المفيدة للتأمل .. وتشكل خرائط الخطة العربية نفسها ، القواعد ، والتعليمات الخاصة باستخدامها ، ثم التقرير وهو عبارة عن الوصف الذى غالبا ما تعطيه الشركة المنتجة للعربة نفسها .

وعندما يترك الشئ المعدنى والمعروف بانه عربة ، خط الانتاج ، فقد يصبح ، كما وان وبمقدوره ان يتحول ، من خلال استخدام انسان أو أكثر، الى عربة . كما وانه قد يظل دون بيع وقد يدمر

دون أن يكون قد استخدم تماما ، ودون أن يصبح عربية بمفهومها الحقيقي .

ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للخطبة : اى ، انه لا يمكن تحقيق الخطبة إلا فى اللحظات التى بدأت تستخدم (٣١) . وأكثر من هذا ، لا يعتبر تحقيق جوهرها كخطبة أمرا دائما بل يعتبر عملية .

وتشير الخطبة فى مجموعها الى صورة تبين ان استخدام الفضاء المادى فى مدينة معينة يجب ان يتم فى فترة محددة فى المستقبل . وهو فى حد ذاته صورة ثابتة الا انها تشير الى التحول بين حالة حاضرة ومستقبلية . ومن ثم : فهى تستدعى سلسلة من اعمال التحويل عن كونها تحدد صورة قد تظل ثابتة بمجرد الوصول اليها . اذ عليها ان تبدأ عمليات ديناميكية وضرورية .

والان ، وقد تم ضمان امتلاك المجتمع لخطبة ويرغب فى استخدامها - اى انه يرغب فى الوصول الى الصورة التى تنبأت بها « خطته » - فهل هو فى حالة تسمح بحدوث هذا ؟ وبالرجوع لمثال العربية ، فيسكون هذا مثلاما نسال ، اذا ضمن شخص شراء واحدة ويرغب فى استعمالها ، فهل هو فى حالة تسمح له بهذا ؟ والاجابة فى حالة العربية واضحة وتتلخص فى : نعم ، اذا كان يعرف القيادة .

اما اذا لم يكن يعرفها ، فامامه بديلان اما ان يتعلم القيادة او ان يأتى بشخص يعرف القيادة لينوب عنه ، وفى الحالة الاخيرة ، فهو يأمل أن يفنى هذا الشخص برغباته أو أن يفهم احتياجاته ويقود له كيفما واينما أراد الذهاب . ولا أغنى

هنا أن أكون ظريفة عندما أشير الى أن الاجابة على
الخطبة تشبه تلك الاجابة ، فان اولئك من يعرفون كيف يؤدون هذا
فسيتمكنون من استخدام الخطبة .

وعلينا ان ننقل هذا الى واقع المجتمع المطابق . ويمكن للشخص
ان يزي مباشرة وجود ظروف متباينة ، منهم اثنان يثيران الاهتمام
بصفة خاصة . اولهما وجود اولئك ممن يملكون او قادرون على شراء
هذه المعلومة بخصوص كيفية استخدام الخطبة بسهولة . وعامة
ما يكون هؤلاء الاغنياء او الاقوياء . ثم هناك اخرون ممن
لا يعرفون اى شىء او ممن يعتقدون بعدم وجود بدائل اخرى سوى
الثقة في شخص ما يستخدم الخطبة بطريقة سليمة . وهى التى في
صالحهم . ومن الواضح ان هذا الشخص لا يمكن الا ان يكون احد
الرسميين المحليين .

ونحن نفترض لفترة وجيزة ان كل عدم الكفاءات والمساوء التى
كشفنا عنها فيما يتعلق باهداف النوعية في استخدام الفضاء الحضري
قد ابعدت من موضوع الخطبة .

وحتى في هذا ، فلنبحث فيما اذا كان الرسميون المحليون هم في
حالة تساعد على الاستفادة الجيدة من الخطبة .

فهل كان من يستخدم الخطبة يشبه حقا من اشترى العربى . وان
المشكلة لا تعدو معرفة قيادة الخطبة . ان سائق العربى الطموح
يعرف كيف يقود سيارته . وغالبا ما يعرف الاعمال الاساسية في
المحرك ، حافظا حقه في الذهاب للميكانيكى عندما تقل قدرة عمله .

ولكن لا « تقاد » الخطة بهذه الطريقة . ويعمل الاختلاف الواضح على اضعاف وجه التشابه ، فقائد السيارة يمكنه ان يتعلم مرة واحدة سلسلة من القواعد تؤكد ان سيارته ستعمل بانسلوب معين يرضى اغراضه . حتى لو لم يضمن له ان يصبح قائدا جيدا او لا يرتكب اى حوادث . ويحتمل هذا لان بين يديه جهازا محددا حيث تعمل كل اجزائه بطريقة معينة متناسقة (او لن تعمل باى طريقة اخرى)

وعلى اى حال ، فمن واجب الرسميين المحليين ادارة مدينة ، والتى يطلق عليها نظام الاحتمالية حيث لا تقام اى علاقة بطريقة محددة . وكما سبق ورأينا أن الخطة فى حد ذاتها تمثل وضعا أمثل يتصف بالاحتمال وامكانية افتراضه للنظام فى فترة مستقبلية محددة . وقد تجسمت مثل هذه الحالة او مجموعة الشروط فى الخطة كنتيجة متوقعة لسلسلة افعال متوقعة . ومن الواجب الا يؤدى هذه الاعمال الادارة فحسب ، بل منظمات اخرى ، سواء كانت خاصة او عامة وكذلك الافراد من المواطنين الذين يعملون فى المدينة .

وقد تظهر مثل هذه الافعال فى سلسلة متعاقبة وقتية وينجم عنها آثار معينة متوقعة وقد تظهر بوقع اخر وتنجم عنها آثار جد مختلفة . او قد لا تظهر على الإطلاق .

والان فلننظر بحذر الى الموقف الذى وجد الحكم المحلى نفسه فيه بمجرد ان حصل على الخطة فيما يتعلق بالافعال المتوقعة وتوقيتها . فعلى سبيل المثال ، قد تتوقع الخطة الرئيسية تحقيق مختلف التنمية فى قطاع الاسكان . ولكن ماذا تفعل الادارة المحلية لو لم يقيم ملاك الارض الخصوصيون بالبناء فى المناطق المخصصة للاسكان ؟ لن تفعل

سوى القليل وربما لا شيء . وهذا حقيقى حتى لو كان التعامل مع وكالة عامة كمالك اكثر من المالك الخاص . ان التكهّن بما قد يحدث لا يلزم ، الا في حالات استثنائية ، باتخاذ اجراءات اجبارية

وغالبا ما لا تتمكن نفس الادارة البلدية من التدخل وفقا لتوقعات الخطّة بسبب الظروف المالية غير الملائمة او بسبب تدهور دخول البلدية . ولكن هل قد تؤثر على توقيت الافعال المتوقعة من الخطّة ؟ وفي الواقع : غالبا ما تتحقق كل التغيرات التى تصورتها الخطّة . فيما عدا بالنسبة لامور معينة مثل التوقيت . فعلى سبيل المثال ، غالبا ما لا يتخذ سوى القليل لمنع جزء معين من المدينة من أن يصنع بالصبغة الحضرية قبل الزمن الذى توقعته الخطّة . وبالتالى يوجه ضربة قوية للتنظيم الحضرى الموجود في الخطّة بكامله . وكما اكدت . تتمتع الطبقات والجماعات الاجتماعية التى تملك وسائل العمل السريع والمستقل ، تتمتع بدرجة من الحرية سواء بوضع شروط للاعمال المتعاقبة او الاقلال منها او التأثير عليها . وعلى العكس . نجد ان اولئك ممن يعتمدون على العمل العام . يعلمون تماما بان عليهم الانتظار ثم الانتظار . وفي النهاية سيتم التعامل معهم بالامكانيات المحدودة . .

وعند تشكيل وضع معين في المستقبل والذى تتطابق معه تنمية المدينة . ستواجه الخطّة باوجه النقص هذه . فاول كل شيء . لم تحدد الوكالات التى ستعمل على تحقيق الانتقال من الوضع الحالى الى الوضع في المستقبل . فيما عدا بالنسبة للفارق بين العام والخاص . علاوة على ذلك فمن الطبيعى ان يتأثر الانتقال داخل مضمون الملكية

الخاصة الدائمة . كما وان الخطة لا تأخذ في اعتبارها ان العمليات التي كانت قد سبق واقرحتها تدخل ضمن الاحتمالات ولا ان بعض الاعمال المقترحة . او كلها . قد تتمكن من التنبؤ بالنتائج . خاصة عندما تدخل فيها عوامل خاصة حرة .

وتعتبر الاقتراحات المختلفة لتعديل اجراءات الخطة بادخال برامج قصيرة المدى هي التي ترضى ارضاء جزئيا . فهي لا تصحح التصور الاساسي . اذ ان كل ما بمقدورها هو التصرف كمجرد مراجعين او مصححين في فترة قصيرة ولا تعتبر هذه المشكلة الاساسية

ولتحقيق الخطة . تبزغ مشكلة اخرى وهي اكبر من كل المشاكل التي ذكرت . اذ ليس للخطة معيار واضح لتقدير قيمة افعالها المسبقة . سواء عامة او خاصة . اذ ليس بمقدورها سوى الحكم بمصطلحات جماعية ترتبط بتقسيم المناطق . وعلى ذلك . فلا يمكن الاستفادة من الخطة لضمان التحكم في نوعية الممارسات أو الأفعال التي من خلالها تصبح ذات فاعلية .

ومن المستحيل ايجاد مثل هذا التحكم النوعي في ادارة الخطط الحضرية . واعني « بالنوعية » هنا . النوعية الاجتماعية . وتشمل هذه النوعية الجمالية وهي جزء من النوعية الاجتماعية . الا انني اشير الى نوعية الحياة الاجتماعية حيث انها مرتبطة بالاستفادة من الفضاء الحضري .

ومن الصعوبة بمكان احكام المعيار في هذا المجال لاننا تعلمنا تقبسه النظم المادية والاجتماعية بطريقة منفصلة ومختلفة . الى

الدرجة حيث تقل اللغة الملائمة للتعبير عن فئات وخصائص ونوعية
الفضاء الاجتماعى المادى .

ورغم هذا ، فان ما اود التأكيد عليه هنا ، أن لا المخططون
الحضريون ولا المسئولون المحليون شعروا بنقص هذه المعايير ، وفى
الحقيقة ، انه لو لم يكن هذا هو الوضع ، لكانوا قد بحثوا عن أدوات
أخرى مختلفة بدلاً من الاستمرار فى انتاج نفس نوع الخطأ . ربما
شعر البعض ، بطريقة غامضة ، هذا النقص دون القدرة على توضيح
حقيقته او كيفية مواجهته .

وفى حالة تغيب معيار تقييم النوعية الاجتماعية المادية الحضرية ،
يوجد ما يحل محله فى اعداد الخطط بأشكال أخرى ، وفى تحقيقها .
وعلى أى حال ، فان هذه المعايير تتصل بمواجهة الاحتياجات
الاقتصادية الخاصة بالقدرة على العمل والكفاءة بالنسبة للمجال
الحضرى الذى يتم فحصها من وجهة نظر المؤسسات .

ما الذى اعنيه بهذا ؟ فلنبدأ بتعريف ما أطلقت عليه معيار
« مواجهة الاحتياجات الاقتصادية » للخطأ وتحقيقها . وقد اوضح
المخطط الحضرى والحكومات المحلية ، فى معظم التجارب التى
اجريت على التنمية الحضرية منذ الحرب العالمية الثانية ، فى مناسبات
عديدة أنهم اعتقدوا بوجود مرادفات للأهداف الاجتماعية الخاصة
بالمساواة والنوعية الحضرية أو « ماينوب عنها » فى « الاستفادة
الاقتصادية الجيدة من الفضاء المادى » وبمعنى آخر ، يبدو أن رفاهية
المدينة كانت سائدة أن لم تفهم على أنها توسع اقتصادى .

وحيث ان التوسع الاقتصادى ، منذ العصور الحديثة غالبا ما ارتبط بالتوسع الصناعى والتجارى ، فعمامة ما نجد ان كل خطة في تنبؤاتها وان كل ادارة محلية في استخداماتها للخطة ، تميل الى تدعيم التنمية الصناعية والتجارية واحتياجاتهم غير المباشرة والعاجلة . وبعيدا عن انواع التنمية الصناعية التى ظهرت قبل ان تصبح الخطط ذات فاعلية ، اشير هنا الى التنبؤات من اجل الاستخدامات الصناعية والتجارية مع بعض الاعتبارات للاستخدامات المماثلة في الزراعة .

وقد يعلق احدهم بان تلك هى قواعد المجتمع الحديث . ويمكن التأكيد بانها وهى على اسس التحليل الماركسى عن المشاكل الحضرية . لا يمكن ان تكون شيئا اخر غير هذا ، مع تحديد واقع وجود التنمية الصناعية . اذ كانت الاخيرة هى العنصر الذى يشكل المجتمعات والمدنية كذلك .

وأشارك هذا الاستنتاج الى حد ما ، وفى نفس الوقت ، أجد أنه أساسيا لى نؤكد لكل من المخططين الحضريين الماركسيين والاداريين في بلدان مثل ايطاليا والحضرين غير الماركسيين في اى مكان ، بأنه لا يمكن لاحد ان يأمل في النجاح بدرجة كبيرة في خلق مدينة افضل او مجتمع افضل عن طريق التخطيط بقبول المنطق القائل بان التوسع الصناعى هو الحاجة الاولى للسلامة الحضرية . اذ يعتمد هذا المنطق على افتراض بسيط يتسم بالعقل حيث ينادى بالاحتمية . الا انه خاطيء .

وقد كان من الممكن التأكيد بعدم وجود بدائل حقيقية او مقبولة في الماضى . وأن البديل الوحيد هو عدم خلق صناعات ، وألا توجد

أى وظائف ... ولكنى أرد بامكانية وجود نوع آخر من الصناعة والتنمية . ومن المؤكد ، أنه بمقدور الشخص أن يكون لديه . بل عليه أن يعمل ليكون لديه نوع مختلف اليوم (٣٣) .

- وكان بمقدور الناس ، منذ بداية العهد الضاعى ، الامل في نوع اخر من الصناعات ، نوع يكون مندمجا بطريقة افضل في قطاعات الحياة الاخرى . فعلى سبيل المثال ، قد تقل الاضرار التى تلحق بانشطة الحرفيين او بالعنصر الحرفى داخل الصناعة . ويمكن القول بان الصناعة واشكالها التى اختارتها ، قد حازت على الكثير من اهتمام المخططين الحضريين وادارات كل الطوائف الايدولوجية والسياسية ، ومن الواضح انهم لا يمكنهم حل المشاكل بانفسهم . الا انه من المؤكد ان بمقدورهم الاسهام في حل بطريقة حاسمة . اذا لم تكن سياستهم تجاه النمو الضاعى سلبية .

لقد كانت السياسات القومية في كل من الولايات المتحدة وايطاليا تميل لتسهيل ومؤازرة أنواع معينة من الصناعات والتنمية الصناعية . ولا يخشى أولئك الناس ممن يتمتعون بالقوة الاقتصادية والصناعية من شروط الخطة الواحدة . وعلى اى حال ، فان هذا لا يبرر حقيقة التساؤل الذى ثار في معظم الادارات البلدية عن نوع الصناعة التى قبلت اقامتها وتوسعها بل وسهلت لها الامور فيما عدا في بعض الاحوال مثل الصناعات الثقيلة التى تخلق تلوثا .

كما واننا لم نجد في معظم الحالات ، ان المخططين الحضريين قد تساءلوا عن معنى اهمية حجم المناطق الصناعية . او حجم وشكل

المراكز التجارية التى تنتشر فى خططهم بالنسبة للظروف الانسانية العامة للسكان المحددين .

وقد يبدو كل هذا اتهاماً مضاداً لا فائدة منه لماض لا يمكن تغييره . الا ان هذا ليس كذلك . فبمجرد اقتناع الشخص بوجود شىء اكثر او شىء مختلف يمكن القيام به ، فقد تتخذ خطوة بعيدة المدى فى فهم ان الشىء نفسه ينفع فى الحاضر بالنسبة للمستقبل . وفى الواقع ، يمكن تخطيط وجهتى نظر بوضوح فى هذه المرحلة من المجتمع الصناعى المتقدم او من المجتمع الذى يولد حالياً . فالاولى تميل الى نوع تيكنوقراطى من التنمية او يكون موجهاً بانسلوب تيكنوقراطى الى الابد . فى حين ان الثانية تهدف الى تنظيم يتسم بالانسانية ومجاله صغير بعد ان استفاد من التحريف الذى تسببت فيه التنمية .

وقد يبدو ان المجتمع الحالى ، مع تعقيداته المتزايدة ، والتى وجدت بطريقة مفتعلة ، تتزايد حاجته الى ميكانيكية اكثر تعقيداً للبرمجة والسيطرة المركزية . وبدقة ، يمكن القول بان هذا يعتبر تيكنولوجيا حديثة باساليبها التى يتزايد تقدمها فى «الكومبيوتر» و «تصميم الأجهزة الصغيرة» ، والتى قد تعمل على احوال المواد التى تغذى الأجهزة بدلاً من الأجهزة الضخمة . والنتيجة ، ان المنظمات التجارية والصناعية قد توضع لها خطط ذات المدى الصغير وسيطر عليها اشخاص دون خبرة .

الا ان اتخاذ اى من هذين الطريقين لا يعتبر عملية اختيارية حرة . اذ يبدو واضحاً ان مصلحة الجماعات المسيطرة تتمثل فى وجهة النظر الاولى لانها تسهل لهم الابقاء على السيطرة .

فهل هناك اساليب اخرى يمكن ان تعمل على تسهيل وجهة النظر الثانية ؟ كيف لها ان تشرع ؟ وقد رفع كثير من الكتاب من أمثال أى . أف . شوماشرود يفيد فيل لواء هذا الرأى فى كتاباتهم . (٣٣) وهم يشيرون الى امكانية خلق عدم المركزية ومشروعات صغيرة الحجم من خلال استخدام تكنولوجيات جديدة او باستخدام التكنولوجيات القديمة .. وبمقدور النظم الاعلامية الجديدة تسهيل الادارة الذاتية .

ونحن نؤكد هنا ان مثل هذه الابتكارات يمكنها ان تبدأ وتتطور مع افتتاح المؤسسات . ومن واجب هذه النظم الجديدة الا تكون تأدية الاعمال والتأكيد على الاقتصاد التقليدى هى اهدافها بل الخبرات الانسانية القيمة من جانب الشعب كله هى الهدف . ومن الضروري السماح بمشاركة كل اولئك الاشخاص والى مازالت حتى الان عند الحد الأدنى وبعيدين عن عمليات اتخاذ القرارات .

ومن ثم ، فيمكن ان تكون عملية التخطيط لمدينة فرصة للمديرين والمخططين الحضريين ممن يرغبون في بدء عملية المؤسسات ويضمنوا للشعب الحضري فرصة المشاركة في القرارات التى تعتبر اساسية لحياتهم اليومية .

ويعنى بدء عملية التخطيط اكثر من بدء جزء فقط منها . وهذا يعنى ، مرحلة ادارة الخطة عندما توضع بالفعل . فهو يحتم بدء عملية صنع القرار بكاملها بادئين بجمع البيانات الأولى مستمرين طوال فترة تطبيق الخطة ولا تتمثل لحظة القرار في مجرد اتمام الاختيارات على اساس خرائط الخطة وقواعدها . فالقرارات هى نفسها العمليات . ولا يمكن للشعب المشاركة باى معنى حقيقى اذا ما ابعد

عن العملية . ثم لا يعادون الا بعد ان تصدر كلمة « نعم » او « لا » ثم يرجعون الى منازلهم . تاركين اخرين في الاستمرار في عملية القرار .

ومن الطبيعي . انه لو قام قليلون فحسب بعملية القرارات فيعتبر هذا اكثر كفاءة . كما يبدو ان النوع غير المختلط من التنظيم والذي قبله المخطط الحضري من المجتمع والذي نفذه في الخطة الرئيسية . اكثر كفاءة وفاعلية . الا ان الكفاءة والعمل ، مثلها مثل « النمو الصناعي » يعتبرون النضحية في المجتمع المعاصر .

وينظم المخطط الحضري ، على اسس تلك القيم . احدى المناطق لاقامة مدرسة والثانية لساحة رياضية واخرى للمستشفى . وتوكل كل واحدة لمؤسسة منفصلة . ومعظمها مركزية وضخمة لكي تكون اكثر فاعلية . ويعتبر هذا التخصص هو المحك للمجتمع الحضري وكذلك للتخطيط الحضري .

وقد يعترض البعض بان ليس هناك خوف في هذا . وهذا على العكس تماما . اذ ان الحقيقة تؤكد ان الادارة العامة تبحث في تنظيم اعمالها وبالفعل نظمتهما وفقا للكفاءة والفاعلية الصحية . وعلاوة على ذلك . يمكن التأكيد على ان هذه تؤدي بالفعل لان يعامل كل المواطنين بطريقة متشابهة وبعدالة وباجراءات قياسية منفصل كل منها عن الاخر بفترات زمنية طويلة . ورأى أن هذا لا يزيد عن كونه اسطورة .

وما السبب في ان تكون هذه المعايير لا تتبع الاصول ولكنها تطبق بطريقة مختارة ؟ والحقيقة هي ان نادرا ما يلتقط اولئك المتخذون

الجانب الشعبي بكلمة عن معدل فائدة التكاليف (الكفاءة) في حالة التنمية الصناعية . وببساطة فالأخيرة تعتبر جيدة . ومن المسلم به أن مصاريف الإدارة العامة للتنمية الصناعية تستحق التأريخ . مع افتراض ظهور مثل هذه التنمية . كما أن هذا هو الحال عند وضع أسس « عمل » فقط باهظة التكاليف لأنها تضمن العمل والكفاءة . وبالتالي الفوائد . من الاستثمارات . وأفضل من افتراض فوائد الشعب من مثل هذه التكاليف . فهي تعتبر فرصا مثالية إذا ما قامت محاولة لتطبيق معايير العمل والكفاءة .

هناك سبب آخر يؤكد أن هذه المعايير لا تعدو أن تكون أسطورة . فحتى إذا ما طبقها المديرون الشعبون عند اختيار ما يفعل وما لا يفعل . فلن يلتفت لتلك المعايير سواء الآن أو فيما بعد في تشغيل المؤسسات . كما وستقابلها معوقات الأمراض المستعصية للبيروقراطية وستتصف بالبيروقراطية وعدم الكفاءة .

ويعمد المجتمع الحضري على تطوير الزيادة في انتقاسات العمل والمؤسسات والتخصص باسم الترشيد والعمالة والكفاءة . وبهذا ساعد على زيادة الظلم واللاإنسانية .

فالمواطن الذي لم يتمتع بأى امتيازات يجبر على اللجوء الى مختلف المؤسسات المتخصصة . وعليه أن ينسج طريقه الى حد ما من خلال تعقيدات ضخمة حتى لو كان موضوعه لا يتعلق إلا بصحته .. كما وأنه غالبا ما لا يتلقى مقابل التخصصات المعقدة خدمات أكثر كفاءة أو سريعة أو تعمل بطريقة سريعة وأفضل .

ونجد ان الخطة الرئيسة . في هذا كله ، تعمل لترشيد ميكانيكية تطوير المجتمع الحديث ، وتعمل على تقنين التجارة في استخدام الأراضي الحضرية وتدخل مطالب اولئك الذين يعيشون حياة محدودة في مستوى مقبول على حين تقلل من امكانيات الصراع في المدينة وذلك بتوفير بعض احتياجاتهم من الخدمات في حين تعين تغيير المدينة بالعمل كقوة محافظة .

وقد تترجم هذه الاستنتاجات ترجمة خاطئة ومن ثم تثير استنتاجا لا يمكن تبريره مباشرة . فاذا ما صرح احد المخططين ، مثل ، بعدم فائدة الخطط الحالية بل وانها مدمرة ، عندئذ يخرج أحد الناقدين بافتراض ان المخطط صرح بافضلية لقاء الخطط بعيدا والتوقف عن التخطيط ، وسيكون من الافضل ترك المدينة بين ايدي «أصحاب المشاريع الحرة» . وليس هذا باى حال من الاحوال ، موقفا يتخذ .

اذ انى اعتقد بمدى ضرورة التخطيط . ان الاتجاه الفريزى للانسان ، خاصة في تلك الفترة الحديثة ، قد افترض بعدم ضرورة الاشكال المتخصصة والتي تدخل ضمن المؤسسات . وفي قول اخر ، ان التخطيط في حد ذاته . لم يشكل المظهر السلبي وبتقنين هذه العملية وجعلها متخصصة . نجد اننا نخرج من هذا الموقف بأن ما هو صالح للخطة المصممة للكثيرين قد حفظت للقلة ، وهذا خفا ليس للمخطط الحضري فحسب بل لكل انواع المخططين المهنيين الاخرى .

وقد اظهر التخطيط الحضري في بعض البلدان خاصة في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، في السنوات الاخيرة انه غير سوى

في التنفيذ . واستعيد للذاكرة احداثا من التجديد الحضري والتي وقعت في جميع انحاء امريكا الشمالية والتي حققت اسسا حضرية ضخمة او جددت مجالات مفيدة وهامة لبعض اعضاء المجتمع ولكن دفع ثمنها اخرون . وكان ثمننا باهظا . وهؤلاء الاخرون هم غير المستفيدين . الا ان هذا هو سبب مساندة الحاجة للتخطيط عن نظام مقاومة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية الا بقدر .

والمجتمع ، خاصة الذي نعيش فيه اليوم ، لا يتم بتكوين ملائكي من ابناء البشر . حيث يستعد كل فرد فيه للاعتراف باحتياجات الآخرين من البشر . ونحن في حاجة الى خطط وتخطيط للحصول على العدالة الاجتماعية في المدينة ولتحقيق الاهداف التي فحستها فيما سبق . كمحاولة لخلق نوعية افضل من الفضاء الاجتماعي . المادى في الحضر ، ومدخلا اكثر عدالة لمثل هذه النوعية . الا انى ارى ان خطط اليوم لا تخدم تلك الاهداف ، فهي مليئة بالعيوب الجذرية . ومن ثم فمن واجبنا عدم استخدامها بينما نحاول اصلاحها اذ اننا في حاجة الى اختراع اساسي ولسنا في حاجة الى تعديلات او اصلاحات .

وقد اشرت بتعابير قاسية الى التخطيط الحضري على انه قوة مهددة ، ففي بعض الاحيان يبدو ابعاد المواطنين الاقل حظا على انه عملية تتصف بالوحشية . سواء كان هذا الابعاد ماديا أو اجتماعيا أو نفسيا . وفي بعض الأحيان تتسم هذه الوحشية بالخفاء رغم أنها جذرية .

وتتمثل هذه العملية في ابعاد الناس او السيطرة عليهم بعملية تقلل من انسانيتهم ويقدمون لهم ما يمكن للآخرين ان يفعلوه لانفسهم .

بطريقة افضل اذا ما تركوا للعمل سويا . وهذه احدى الاشكال
العديدة الحديثة للحكم دون ممثلين .

وقد يعترض أحدهم على أن تحليلي لم يأخذ في الاعتبار العملية
الجارية من المراجعة الدقيقة . والمتمثلة في الاقتراحات الجديدة التي
ظهرت . في السنوات الأخيرة . وبمعنى آخر أن ندرة النتائج أو
المشوهة الناجمة عن التخطيط خلقت عملية من النقد بل والنقد
الذاتي بين المخططين الحضريين أنفسهم .

ويبدو ان تلك العملية قد نجم عنها بعض الاقتراحات الملموسة .
والتي تبدو بدورها قادرة على التغلب على ما يعرف من البعض بفترة
انتقالية . والبعض يعرفها بأنها فترة مليئة بالمحن بالنسبة لنظام
التخطيط الحضري .

ولنبحث في كونية المقترحات الجديدة . وما هي مظاهر
ابتكاراتها ان وجدت

التخطيط الحضري وتحويل المجتمع

لقد تعاقبت تجارب عديدة في مجال التخطيط الحضري لاجيال
عديدة . وقد اجبرت ندرة النتائج التي وصلوا اليها والاحداث المفاجئة
التي تثيرها ظروف الحياة الحضرية . اجبرت كثيرا من المخططين ،
خاصة في تلك السنوات العشر الاخيرة ، على ان يفكروا في نظامهم
وادواته .

وفي نيتي ان اناقش في هذا القسم ما اتصفت به المقالات والكتب والتقارير التي صدرت حول هذا التفكير من ندرة في الاقتراحات الخلاقة وكذلك بتغيب اقتراحات بشأن نماذج او امثلة جديدة .

وقد يتفق اى شخص مع بعض الكتاب بانه لم يحدث ان كان الاتجاه نحو التخطيط كثيرا ومتنوعا مثلما حدث في عشرات السنين الماضية . وقد ذكرت وجهتي نظر ايدولوجية اقترحها جاكوبسين . ويعتبر اقتراحه الوحيد من بين الكثير من تلك التصفيات .

وعلى اى حال ، فهو الوحيد الذى يعتبر هذه الوفرة من الاتجاهات علامة للمجتمع الديمقراطي . كما ينوى الشخص عمله خاصة في شمال امريكا . فالجماعية في اتجاهات التخطيط ، مثلما يحدث مع الجماعية السياسية ، غالبا ما ينظر اليها بايجابية اكثر ، كتعبير عن تباين الافكار . وهو التباين الذى من الواجب حمايته والابقاء عليه (٣٤) وعندما نبدأ في فحص المواقع والاقتراحات الجديدة ، فاننا نعرف انها تتشابه جميعها من بلد لآخر . والصفة المميزة التى يتقاسمونها هى انهم عبارة عن تعبير لجماعات القوة السائدة . وعلى هذا فهم يتجهون نحو زيادة حدود سلطة تلك الجماعات اكثر من اتجاههم لحل المشاكل الحضرية . ومن ثم نجد ان تلك الجماعية هى جماعية زائفة .

وعند مواجهة فشل التخطيط الحضرى ، نجد اولئك الذين يبحثون عن تفسيرات بالاشارة الى الاستخدام او التطبيق غير الكافى للخطط . وبمعنى اخر ، ان اولئك الذين يملكون تلك المراكز يؤكدون على ان احتمالات الخطط لم تتحقق أو أن تلك الخطط

لم تطبق بطريقة كافية . ونتيجة لهذا ، تعمل ابحاث واقتراحات هؤلاء المدافعين على « تعديل » ادوات التخطيط الفنية الى حد الكمال لوضع المخططين والسياسيين في مركز افضل يمكنهم من التنبؤ بالتعديلات الحضرية والتأثير عليها .

وقد انتشر هذا الموقف اكثر مما كان يتوقع الفرد . وهو مرتبط الى حد كبير بالابقاء على الحالة الراهنة . والابقاء على اشكال السلطة الحالية وتنظيمها بما في ذلك مركز مؤيدى اماكنهم ودورهم فيها .

ويمتد هذا المركز للكثيرين في المجال الكبير لاولئك المشتركين في اعداد النماذج الحضرية . ويؤكد اولئك الذين يقيمون النموذج الحضري ، وكثير منهم يستخدم اساليب الكمبيوتر المزيف بسرغور مدى التعاون الذى سيحدث بين النموذج والمدينة في المستقبل ، يؤكدون على ترشيد التركيز بوضوح على قليل من الأبعاد الواضحة ، رغم سهولتها الفائقة . عن التركيز بغموض على كثير من الأبعاد التى كثيرا ما يصعب تحديدها .

كما وان الموقف يحتوى اولئك الذين يقترحون التغيير لعمليات تخطيط حضري تقليدية ، تقوم على خطط اساسية ، والتي تعرف بالتخطيط المتعاقب ويكمن التحول الجذرى والذى يقترحه الاخير في وضع اقرب اخر موعد والذى يمكن التنبؤ من خلاله بمدى تحقيقه . وبذلك يرى البعض ان « الخطط الفنية » تخلى السبيل . « للخطط الفعالة » (٣٥) ويخلق هذا الاجراء ، وقفا لرأى المدافعين ، تأثيرا جذريا على المضمون الخقيقى للخطط ، والتي أصبحت اقل خيالا واكثر تعقلا

وبالتالى اصبحت تناسب الظروف الفعلية للواقع الحضرى الذى تعمل فيه الخطة . وهكذا فان هذا الاجراء يؤكد بطريقة مبدئية على المناهج التى تشكلت بها الخطة ثم على الموافقة على الخطط وادارتها (٣٦) .

وسياتى نقدنا الموجه لمثل هذا الاقتراح من اجل التغيير فى التو واللحظة .

ومن بين اولئك ممن يرغبون فى تخطيط اكثر تون تقييم لطبيعته . فقد تبدو ضرورة تضمين أولئك الذين يرون مدى الحاجة الى ربط التخطيط الحضرى . بالتخطيط الاقتصادى القومى حتى يصبح الأول أكثر فاعلية . فعلى سبيل المثال . انتشرت فكرة ضرورة أن يكون التخطيط الاقتصادى على المستوى القومى بالتدريج فى الولايات المتحدة . رغم أن شعبيته تتقلب مع التغيرات فى الاقتصاد السياسى وكذلك فى واشنطن . ويعتبر هذا النموذج هو الخطة الدلالية التى اتبعت فى كل من فرنسا واليابان . وقد تم تحديد أهداف ملموسة بدلا من الأهداف الغامضة . بحيث يمكن ملاحظة انجازات الخطة الفعلية أو فشلها ثم تحليلها . واعادها بصفة أكثر استمرارية لفترة زمنية محددة .

ويشير مارتن ميرسون . فى ملحوظة عن التخطيط الحضرى الأمريكى فى الماضى . الى أنه من بين من دافعوا عن هذا الاتجاه . أولئك الذين عملوا على تطوير لجنة الحوافز غير الفعالة من أجل التخطيط الاقتصادى القومى . وهم جماعة . وهو من بينهم . ذات تكوين سياسى منتشر (٣٧) . وفى حديث له وجهه للمخططين

الحضرين دون الفوضى في البحث عن أسباب كل هذا الاجماع .
يقول ميرسون أن « التحدى القادم الموجه للمخططين الحضريين
يكن في الربط بين التخطيط الاقتصادى القومى والحلى » .

فلماذا ؟ يبدو أن السبب الرئيسى يكمن فى أنه فى وقت مثل
الوقت الحاضر المتميز فوق كل شئ بزيادة الضغوط على المصادر
النادرة بالإضافة الى زيادة الاقتصاديات المعقدة القومى منها والدولى
يصبح التخطيط عنصرا حيويا . ولا يمكن للتخطيط الحضرى دون
تخطيط قومى فى اقتصاد قوى أن يكون فعالا . كما وأن التخطيط
القومى الذى يخطط فى المركز والقمة يحتاج الى تخطيط عند
الأساس والقاعدة .

كما تنتمى مجموعة اخرى ، ومن الواضح انها لا تشارك هذا
الرأى ، الى اولئك ممن يتجهون الى « تقوية » التخطيط أكثر من
تغييره جذريا . وتنتقد هذه المجموعة . زيادة تجانس التخطيط
الحضرى ويجادلون من أجل انواع مختلفة من النماذج التى تقوم على
أبعاد من المدن معينة ومتباينة . وعلى أى حال ، رفقى الواقع ان
ما نجحوا فى انتاجه مجرد أشياء صناعية رغم النقد الصحيح للمناهج
المستخدمة فى تخطيط المدن الصغيرة الى الحد أن تلك المناهج هى
اعادة لانتاج صغير لتلك المستخدمة من أجل المناطق الحضرية
الضخمة وتتجه لدراسة الأساليب المناسبة لتخطيط المدينة الصغيرة
(يعكس استخدام الأساليب الجماعية هنا التنوع بين المدن
الصغيرة) (٣٨) .

وعندنا هنا نموذج للتقد الذى يؤدى فى النهاية الى طلبات لتطوير ادوات فنية اكثر كفاءة حتى عندما تبدو انها موجهة ضد الاشكال التجريدية وقياس التكامل بالنسبة للمناهج التخطيط الحضرى التقليدى . وهذه المناهج والنماذج التى تقوم عليها المناهج هى التى فى حاجة الى تصحيح ، وليس تطويرا قد يؤدى الى مناهج معدنة تعديلا خفيفا وقدرا بسيطا من التطبيق وفقا للمكان الذى سيتم استخدامهم فيه .

ومن الواجب ذكر اصلاح التخطيط المقترح الاخر . ويصور المدافعون لسنوات عن الاندماجات الحكومية فى المدينة ، استخداما اكثر انتشارا وفاعلية للتخطيط الحضرى فى كل السلطات التشريعية . وغالبا ما تعرض اقتراحات لانشاء قطاعات حكومية متوسطة اكبر فى العاصمة « اقليمية » وذات وحدات مندمجة او متعددة الهيئات . وبالمثل ، ستكون هذه المؤسسات هى التى تعمل على التوسع فى التخطيط الحضرى حتى يصل الى كل الاراضى والمنظمات وبهذا تبدأ تجربة انطلاق الفاعلية بمقادير هائلة (٣٩) .

وعلى هذا نجد ان اكبر تحليل للمواقف والاقتراحات بخصوص اصلاحات التخطيط يرجع بنا الى اتجاه واحد ، الا وهو الذى يفترض . بل ويؤكد صلاحية الاشكال المهيمنة والخاصة والتى تبناها التخطيط ببطء منذ القرن الماضى . أى أنه أصبح نظاما قائما على طريقة وراثية الاساليب والمناهج والتى لم تتعرض لاي جدل اساسى . وكما لمنا ، لم تتعد الاصلاحات التى ادخلت عن مجرد اقتراحات لزيادة استخدام هذا الميراث وان يكن مع بعض التعديلات الطفيفة

ف نجد ان نماذج الانسان والمدينة وهما الاساس التقليدى للتخطيط الحضرى لم يخضعا لآى فحص تقدى . وفسوق كسل هذا تم تأكيد دور المخطط وحقه في تفسير المجتمع والتخطيط لمستقبله ، كما حدث نفس الشيء مع ما يعرف بالتخطيط المرحلى .

ومن المثير حقا الاشارة الى ان احد التعميرات عن قبول دور المخطط هذا ، والذي وصفته بأنه محافظ ، يتسم بالفضول كما شكله اولئك المخططون الذين يميلون ايدولوجيا الى الجانب الليبرالى واليسارى في السياسة . واشير هنا الى اولئك المخططين الذين كانوا ، اثناء التخطيط الحضرى القديم ، ينتقدونه لانحرافه ولكونه غير واقعى ، ويتبع « عدم واقعيته » هذه من كونه لم يضع في اعتباره الموقف السياسى بكامله . ويتظاهر المخططون الحضريون بان التخطيط الحضرى سائر بنجاح في التأثير على التغير الاجتماعى ، رغم قدرته على تحقيق هذا اذا ما كانت ظروف بناء السلطة مختلفة تماما فاذا ما نشط المخططون فى مجهوداتهم بشأن التغير الاجتماعى فانهم يتخلون عن النظام ، ويذهبون شتاتا . اى أن مهمتهم لا تتضمن استمرار البحث فى تلك القطاعات المرتبطة بمناهج وأساليب التخطيط .

ويعتبر هذا نقدا موجها للمخططين الحضريين لتركهم مجالهم النظامى لكى يتحولوا الى سياسيين هواه (غير ناجحين) . ويظهر اهتمام المخططين المتخصصين في القيام بمثل هذه الادوار السياسية دوما في كل من الولايات المتحدة واوروبا ، وهم الذين تحولوا في الستينات الى مدافعين عن فتح عمليات اتخاذ القرارات ، وعن مبادرات التخطيط الناجمة من الجذور وعن مشاركة المواطنين .

وقد استحدث نقاد صيغ التخطيط الحضري بالصفة السياسية ، رؤيا للتخطيط الحضري ملتزمة سياسيا ولكن في مفاهيم مهنية خالصة ، وليس في هذا تناقض حيث يعتمد الالتزام على ضمير او ايدولوجية المخطط الحضري ، سواء سخر مواهبه المهنية في التخطيط الحضري في خدمة الحكومات التقدمية والديمقراطية ، او استخدام امكانياته المهنية لتفسير احتياجات الحضري الفقير عن الحضري الموسر . اى لا يعتبر صيغ عمليات التخطيط الحضري . والمقبولة بل والمرغوبة من اولئك النقاد ، حقيقيا بالنسبة للتخطيط الحضري الذى « يقيم بحرية » . اذ لا يعتبر شيئا يدخل ضمن طبيعة التخطيط . اذ يعتبر ، بل ويجب ان يعتبر ، كالتزام أكثر من مهنة ممن يضعون الخطة . كما وانه من المفروض ان يأتي من خارج النظام ، ومن خارج الأساليب المهنية والفنية والمتعادلة بل يجب الانع من الكيفية التى يستخدم بها التخطيط الحضري وأدواته وأساليبه ولكن لمن هو .

وفى اعتقادى ، ان هذا الرأى كان من اكثر الاراء انتشارا حتى نهاية السبعينيات بين المخططين الحضريين الذين التزموا بالدفاع عن العدالة والتجديد الاجتماعى . وقد لهم مثل هذا الموقف كثيرا من مخططي الحضر اليساريين والذين يتسمون بالنشاط الان فى ايطاليا . فعلى سبيل المثال . نجدهم قد عملوا مع حكومات محلية مثل حكومة بولونيا ، والتى يحكمها الان الحزب الشيوعى . ومع حكومات ائتلافية شيوعية واشتراكية فى مدن اخرى . وهذا هو الوضع نفسه الذى يصير عليه المصلحون الليبراليون وعدد اقل من المخططين الأكثر راديكالية فى الولايات المتحدة .

فاذا ما فحصنا تجربة حديثة وقعت فى كليفلاند . سنفهم هذا الموقف اكثر واسبابه . ورغم مظاهره . الا انه مازال يتسم بالتكنوقراطية والبيروقراطية . واسباب فشله فى لمس تلك النقاط الهامة لتجديد التخطيط الحضرى . ولنحاول معرفة الاسباب التى من أجلها لم تتحقق آمال هيربرت جانز بالنسبة لكليفلاند . « ان تقرير كليفلاند قد يدل على تغيير جذرى فى الفكر والممارسة الامريكية : (التخطيط الحضرى) (٤٠) .

لم يبدأ مخططو الحضر المشتركون فى تجربة كليفلاند بذريعة انه ليس فى الامكان استخدام عمليات التخطيط باسلوب حياىى فى التواحي الاجتماعية والسياسية او ان اثره حياىى . اذ نجدهم قد وضعوا نصب اعينهم استخدام ادواتهم وخبراتهم المهنية لصالح الفقراء .

ونجد فى كلمات دافيدوف التى يتفق فيها معهم انه بالنسبة للمخططين فقد اشتركوا فى عملية « توزيع العدالة » عن طريق التخطيط من اجل الفقراء وليس من اجل الموسرين » (٤١) ويستمر قائلا

انهم يمتقدون ان اهم مشكلة فى المدينة والتى يجب ان يسهموا فيها ، هى الخاصة بالتوزيع غير المتساوى للثروة المادية . وفقر كافة الجماعات والطبقات . واختلاف سهولة وصول الخدمات والتسهيلات . وختاما . حالة الفقر بالنسبة للمصادر الثابتة او ربما المتدهورة .

ونحن نعترض على هذه الاهداف . رغم صفاتها المغرية . لاننا نرى فيها تحويرا لطبيعة المشاكل الحضرية الاولى . اذ نجد ان محور اهم

مشكلة يتمثل في أن الطبقات الأقل غنى معرضه دوما لسلب سلطتها في القرارات في المجال الحضري - رغم تشابه الطبقات الأخرى لها .

وهكذا ، يبدو أن الأهم هو أن يساعد المخططون الناس على كسب قدرة أكبر في اتخاذ القرارات وذلك بالمشاركة ، أن امكن ، مع المخططين في التخطيط ، عن أن يساعدوهم على كسب أموال أو خدمات أكثر بالتخطيط لهم . كما وأن مخططي كليفلاند صرحو بأن أهداف القدرة على اتخاذ قرارات لا تعني زيادة الفرص لسكان كليفلاند ممن لا يتوافر لهم سوى القليل من الفرص » (٤٢) .

والسؤال هنا ماهو نوع التخطيط السائد الآن في كليفلاند ؟ نعمت في الستينات فكرة أن يقدم التخطيط المؤيد مع المفهوم بأن العاجزين عن الإفصاح عن آرائهم ومسئوبى السلطة يحتاجون لمخطط مهني يساعدهم بأن يمثل مصالحهم ويدافع عنها داخل اللعبة السياسية حيث كان مخططو المدن الرسميون يساندون من « عندهم » ومن يسمعون آراءهم والموسرين .

ومن الطبيعي أن فكرة العمل من أجل الفقراء كانت تعنى ، على أكثر تقديرى ، التشاور معهم لا أن يكونوا تحت مراقبتهم . إلا أن قانون الإصلاح في كليفلاند تقدم خطوة عن هذا . إذ عندما اكتشفوا نقائص في أن يصبحوا مدافعين عن الفقراء في حين يقف الجهاز الرسمى على الجانب الآخر ، اقترحوا في كليفلاند أن يوجه مخططو المدن التابعين لحكومة المدينة خططهم للفقراء وأولئك غير المستفيدين عن توجيهها لمصالح الأعمال التجارية والمالية والصناعية .

وبدلاً من أن يضع مخططو المدن في كليفلاند خطة بالأسلوب العادى ، ويحددوا استخدام الأرض ، وتسهيل المواقع وطرق المواصلات ، حاولوا تحديد سياسات وأهداف لصالح الفقراء (ممن يتدخلون مع مواطنى كليفلاند السود) فيما أطلقوا عليها « مناطق العمل الأربع ، الدخل ، الإسكان والمواصلات وتنمية المجتمع » (٤٣) . وفى هذا المضمون حصل الفقراء على الفرص .

وحيث أن الفقراء اقتصادياً هم المعروفون بأنهم أقل الناس قدرة في اتخاذ القرارات فيصعب على المخططين التفكير في التخطيط المفتوح . بحيث يتمكن مسلوبو الرأى من البدء في استعادة قدرتهم . إلا أن تقرير كليفلاند لم يبادر بمثل هذا الاقتراح . إذ يقبل النظام التقليدى في صنع القرارات . والذي يعنى أن يظل السياسيون والفنيون هم الذين يضعون الاختيارات الأساسية والتوجيهات .

والفنيون هم مخططو الحضر (المدن) وآخرون ممن ، رغم رفضهم الحيادية ، لا يرفضون أن يكونوا فنيين . ليقدموا الهدف ووسائل المعرفة . بلا مقابل - لاختصاصى صنع القرار - وهم الطبقة المنتقاه من السياسيين ممن يضعون القرارات النهائية .

وإذا لم يكن هنا موقفاً ابتكارياً فيما يتعلق بأدوار وميكانيكية القرار ، فماذا عما تتضمنه الخطة ؟ أننا نكتشف - ونحن مازلنا مع تجربة كليفلاند - أن المدينة ، أثناء عملية التخطيط مازالت ينظر إليها كجميع أجزاء وعليها أن تعمل بأقصى كفاءة ممكنة . وطالما مازال النقص فى الكفاءة يبينوا واضحاً عن كل شيء فيما يتعلق باحتياجات الفقراء فإن هذا يعتبر لهم تحولا لأن الأفعال العامة يمكن أن ترضيهم تماماً بأن تخلق لهم خدمات عامة أكثر .

وهكذا . ومرة اخرى . نجد انه ينظر للانسان وفقا للنموذج المعتاد : وهو مستهلك سلبى لعند من الخدمات التى تسد نوعا وعددا من الاحتياجات التقليدية ومن ثم . يبدو وكأنه مخترع حقيقى في هذه التجربة وفي برامج مشابهة لها .

وكانت فرانس فوكس بيغين متشككة كثيرا في ان يودى اتجاه التخطيط الجديد في كليفلاند الى كثير من الاختلاف . ويتمثل تشككها في انه رغم ان «جنا وطبقة ضخمة وجهت التخطيط لصالح جمهور الناخبين الحضريين الجديد » فقد يمكن تحققها في المدن المتدهورة حيث تصبح الاقليات السلوبة الارادة هى الاغلبية . وان القرارات التى تؤثر في الناس حقا لم تعد تصنع فى المدن المركزية « (٤٤) وهى تشير الى هذا « كسخرية من معلوماتنا » .

ان ما يعنيه اتجاه كليفلاند في التخطيط للمدن (الحضرى) هو تقبل الافتراض الذى يبدو تقديميا ومعقولا الا انه خاطىء . والذى سيظل مقتنعا بان التخطيط الحضرى ليس له صلة بالتقدم الى الامام خطوة ايجابية . وهو ما نجده في كلمات مخططى كليفلاند انفسهم .

رغم ان الازمات الحضرية تؤثر الى حد ما على كل ساكنى المدن . الا ان ضغطها يقع اغلبه على الفقراء ومسئولى السلطة اذ تتركز الجريمة والبطالة . والاسكان ذو المستوى المنخفض والمشاكل الحرجة الاخرى في الاماكن التى يسود فيها الدخل المنخفض .

والى هذا فهو سليم . الا ان الخطأ يظهر في الجملتين التاليتين .
ان حل المشكلة الحضرية يحتاج تماما حل مشاكل اولئك الذين

يعيشون في حوارى واحياء القلة في امريكا . وعلى ذلك . فان اى محاولة جادة للمواجهة التى تسهم فى عدم احياء مدننا تستلزم اعطاء أولويات فى الاهتمام باحتياجات أولئك ذوى المشاكل الكثيرة وقلة فى الفرص (٤٥) .

وبحل مشاكل حوارى واحياء كليفلاند ونيويورك . وشيكاغو . وسان فرانسكو . يعتبر حل معظم الامريكيين الذين فى مرتبة ادنى والمحرومين من الاولويات . وعلى اى حال فلا يمكن لاحد حل تلك المشاكل بالاتجاه المقسم والمجزأ من الناحية العملية . وتحتاج تلك المشاكل . رغم انتشارها فى المجتمع الى مواجهة على أساس من مدينة الى مدينة . الا ان هذا الهجوم لا يمكن ان يقوم على اساس اتجاه التخطيط والذى يعتبر تعديلا يهدف للخير العام . او استمرارا لصراع الجماعة المستفيدة او حتى خداعا طبقياً دون محاولة ما لفتح مراكز سلطة القرارات والمؤسسات امام كل المواطنين خاصة الفقراء منهم . وتعتبر تلك التى تتحكم فيها الاقليات . هى التى تشكل اساس المشكلة الحضرية .

ويبدو واضحاً ان تلك المواقف مثل التى تبنتها كليفلاند تعميل للمحافظة على مهنة المخطط الحضرى ودوره بالاسلوب التيكنوقراطى . ولم تعد تلك المواقف تدعى الحيادية الزائفة كما يحدث مع المواقف الاخرى . وبدلاً من هذا . يصبح التخطيط الحضرى هو الاستخدام السياسى لادوات النظام التى من المفروض ان تتسم بالحياد ولكنها غير ذلك . وكذلك الاساليب والوسائل والنماذج وأساليب بعد فترة الى اسباب خطأ اتباع مثل هذا الاتجاه وعدم امكانيته

لم يكن محض صدفة ان يصبح معظم مخططي المدن في ايطاليا .
اعضاء في الحزب الشيوعى في الفترة الاخيرة . وقد اعلنوا هم والحزب
مثل هذه الاراء التكنوقراطية . كما يعكس هذا الموقف حالة المهنة
داخل الدول الاشتراكية .

كما من الضرورى فهم انه في مشروعات تخطيط المدن . مثلما هو
الحال في تجربة كليفلاند . لم تغفل ادارات المدن الايطالية مشاركة
المواطنين . واكرر هنا ان حتى اولئك الذين كانت لهم مواقف غاية
في المحافظة لا يفوتهم الان اعلان ميلهم نحو المشاركة . ويعتبر نوع
مشاركة المواطنين الذى يعالج هنا اقل خفاء بالغطاء السياسى الزائف
ومن ثم يفهم ييسر اكثر .

ويعطينا المتخصص الحضرى مارشال كابلان مفتاحا هاما لمثل
هذه الاراء يتمثل في : « ان مشاركة السكان ، والرسميين المنتخبين في
عملية التخطيط لهى امر ضرورى ليس في مساعدة المخططين فى
تعريف المشاكل . والاهداف والحلول بل لمساعدته في تصنيف
الاولويات » (٤٦) .

ورغم ان هذا الكتاب يدور حول التخطيط الحضرى (المدن) الا
انه من المهم توضيح هدفه الاسمى ، تقديم اداة صالحة للفهم
وللتصرف سياسيا لتغيير المجتمع ومن ثم فانه يبدو لى انه لا مفر من
الاشارة العابرة الى ضخامة مجال الاعمال او المشروعات التى تضع
زيادة المشاركة كهدفها المباشر او غير المباشر .

وقد ارتبطت تجارب المشاركة في اوروبا اكثر منها في امريكا .
والتي كانت عديدة خلال الستينات . بمشروعات تخطيط المدن

(الحضرى) . ويمكن للمرء ملاحظة ان ما يطلق عليه مجالس الاحياء كمشروعات تخطيط حضرى توجه لخلق مستويات اكثر من السلطات المحلية غير المركزية . وقبل كل شيء . تبنت هذه المبادرات ادارات اليسار ثم قامت الادارات المحلية التى يسيطر عليها الديمقراطيون المسيحيون بمحاكاتها على الفور . ورغم هذا فقد اصطبغت هذه التجربة بالبيروقراطية من خلال القانون الوطنى الذى يحدد اشكال انتخاب مجلس الاحياء ودائرة امكانية اتخاذ القرارات التى قد تتمتع بها .

وسريعا ما وضع ان مجلس الحى لا يتم توجيهه بهذا القدر لإشراك المواطن العادى فى عملية مشاركة حقيقية فيما يتعلق باى موضوع يتجه لتعميق وزيادة سيطرة الصفوة على السلطة . وقد اتسعت مساحات الحضر الحديثة وقلت قدرة الصفوة الفردية على السيطرة عليها . وإثناء تقوية صفوة السلطة . كانت المجالس هى الاخرى تعزز الموقف الهرمى لأولئك الذين على مستوى الحكومة المحلية ووجدوا ان مستوى سلطتهم متوسط ان لم يكن منخفضا فى السلم الهرمى ككل الا انهم فى قمة السلطة المحلية . وقد تشابه فتح المجال امام الابداء لاتخاذ القرارات داخل المجال التعليمى فى سرعته مع المشاركة الموجهة .والتي اصطبغت بالبيروقراطية والتنمية .

ومن الجدير بالذكر انه اذا ما كان لبعض هذه التجارب المرتبطة بالتخطيط الحضرى حياة ارحب ونتائج ارحب ونتائج اكبر عن التجارب فى مجالات اخرى . فان هذا يرجع فى جزء منه الى استعداد المخططين « للتخليم » بجزء من سلطتهم . وهناك عدد منهم على استعداد للمشاركة فى حالات لا تفرق بين المخططين والمواطنين

العادين . ولا بين الخبراء وأولئك الذين تؤثر فيهم نتائج الخطأ بطريقة سلبية .

ومن المهم ذكر أن تلك التجارب تحولت كذلك إلى حقائق بيروقراطية من ذلك النوع الذي أشرت دوما إليه . وقد بدأ هذا جلياً عندما شعرت قوى اليسار والتي شجعت تجارب المشاركة . بالخوف من فقدان قيادة وتمثيل « الطبقات العاملة » والسيطرة عليها » (٤٧) .

وفي أمريكا الشمالية ، خاصة في الولايات المتحدة ، ظهرت الأفعال التي مست موضوع المشاركة بطريق مباشر أو غير مباشر في قطاع عريض . وقبل كل شيء ، وجهت المصلحة الأولى . وذلك لأسباب تاريخية وسياسية ، إلى مشكلة معينة ألا وهي : الفقر . وهو غالباً ما يتصل بالعنصرية : إذ أنه يرتبط بصفة خاصة بالأمريكيين السود . وبطبيعة الحال لا يحدث هذا مع التجمعات الضخمة من الفقراء البيض ، مثلما هو في أبالاكيا .

ومن المعروف جيداً أن النماذج النظرية المختلفة للمشاركة والتي تتفاوت بين الوضوح والغموض . قد أحاطت بها أفعال ومشروعات عملية مختلفة وفي بعض الأحيان تفرض على بعضها البعض . وفي « الحرب المستمرة على الفقر » نمواً نموذجاً على أساس النظرية التي تنادي بـ :

لا تعتبر المشاركة السياسية المستمرة من البنيان الاجتماعي والمتغيرات الثقافية ، لا تعتبر في حد ذاتها وسائل لتغيير مكان الفقراء

في المجتمع او قيمة القواعد وأفعالها والتي يتباهى بها الفقراء . وقد يستخدم التعليم ووسائل التغير الثقافي الاخرى لتفتيت « حالة الفقراء المتبلدة » (٤٨) .

ومن ثم اتجه الاهتمام نحو برامج تعليمية جديدة خاصة للأطفال وصغار السن . وقد صنف تلك البرامج تحت مفهوم « التعليم المتكافى » . وقد بدأ نوع اخر من النماذج والذي بدأ بافتراض عدم تمتع طبقة من الشعب او جزء منه بمعاملة خاصة تكون قادرة على المشاركة . ويتضمن هذا افعالا على المستوى المحلى بالتعاون مع « وكالات ومنظمات تعتبر جزءا من المؤسسة » (٤٩) . وكان من واجب المنظمين البحث عن الرضا مع تقبل الحالة الراهنة . وهو عامل يعتبر مثل فرملة على مشاركة المواطنين حتى ولو كان على جانب غير المستفيدين .

ويأتى احد الاتجاهات الاخرى من نموذج جد مختلف والذي به يخضع الفقراء لعدة انواع من الحرمان وانخفاض نوعية الخدمات . ولا يمكن التغلب على مثل هذه الحالة دون المزيد من العطاء للفقراء وهو مالا يمكن حدوثه خلال المواجهات مع بنیان السلطة الفعلی .

وترجع جذور الافعال المرتبطة كثيرا بالتخطيط . الى هذا الرأى النظرى الاخير . ويعتبر التخطيط المؤيد هو افضل النماذج . ونجد ان المخططین المؤيدين ، سواء في مضمون التجديد الحضري او نماذج المدن او في عملية اخلاء الحوارى او تطويرها ، او في عمليات التخطيط التقليدية الروتينية ، عكس « صول الينسكى » ونموذجه

الذى يواجه به السلطة ، حاولت تفادى الدخول في صراعات ضخمة مع السلطات القوية .

والآن ما هي نتائج تلك الأشكال المختلفة من مبادرات المشاركة فيما عدا نوع البرنامج المعين أو النموذج المشار اليه ، فكلهم يشاركون نفس المصير . وأشار كل من كينيت كلارك وجانيت هوبكنز في حكمهما ،

من الضروري النظر الى الحملة الموجهة لامكانية المشاركة الجماعية للفقراء في برامج محاربة الفقر على انها حملة استطلاعية حيث لا يدرك لاعبوها طبيعة سلطة ومعارضة اولئك الذين سيشاركونهم . ويبدو واضحا ان القيادة السياسية الحذرة - سواء على المستوى القومى او في المدينة - لا تنوى على الاطلاق اعادة تنظيم اجتماعى جذرى . فمشاركة الفقراء السياسية في شئونهم الخاصة لا تؤخذ على انها مشاركة جديدة للناتجة (٥٠) .

ويظل المواطنون العاديون عاجزين مهما كان البرنامج . ويمكن اضافة نقطة اخرى الى هذا النقد . انه عندما تتشكل اى من هذه المبادرات ويصبح بمقدورها التنبؤ بنتائج ايجابية ، يصبح لزاما ان يحاول أحدهم ممن يمثل الحكومة او المنظمات التى اصطبغت بالصبغة التشريعية ، التأكد منها او تحييدها او التخلص منها كلية . ومن الناحية الاخرى ، وبعيدا عن النتائج البسيطة التى تم الوصول اليها ، نجد ان فصحا دقيقا على ضوء ما اظهرته ، قد يؤدى الى نتائج معينة والتي قد تصبح هي اخرى اساسا لنوع جديد

• من اقتراحات او خطة • من اجل مشاركة اكبر للمواطنين والتي سيتناولها الكتاب فيما بعد •

ومرة اخرى يشير النقد الاخر الى حقيقة ان تلك البرامج والمبادرات قامت على هدف إعطاء المزيد من خدمات أو دخل أفضل للفقراء • وفي المقابل قد اقترح محاولة استعادة وعى جمهور البشر وقدرته على القرارات • ولا يمكن انجاز هذا باعطاء قدر أكبر من المال أو الخدمات لأولئك ممن يملكون القليل أو أقل من الآخرين (٥١) •

وفي الواقع ، يعرض المجتمع الحديث اشكالا من الابتعاد التي لا ترتبط باى علاقة مع الفقر الاقتصادى • وتزايد حالات النفور واللامبالاة والحالات العصبية في قطاع كبير من سكان المدن التي سيطرت عليها النماذج وطحنتها أساليب الحياة المعاصرة • فقط ، وعلمنا النظر الى اتساع دائرة أولئك ، خاصة في الولايات المتحدة ، الذين يصاحبون التليفزيون يوميا ودائما • ورغم اسلوب الاسكان السائد فاننا لا نتفق مع كل سمات الحياة الحديثة السلبية الناجمة من سلوك الفقراء •

وهكذا ، من الواجب ان يقوم الشخص بتنفيذ برنامج ابتكارى في جبهتين على الاقل ، الاولى بين أولئك المعدمين وغير المستفيدين اقتصاديا • والثانية بين أولئك المبعدين والمشوهين حتى لو لم يكونوا يعلمون ما اخذ منهم كبشر ، وفي اى من هذه الافعال ، نجد ان إعادة توزيع السلطة والصادر الاقتصادية ، والتي تبدو حتى الان كفعلين منفصلين تماما ، ستستعيد وحدته الطبيعية •

وفي النهاية تصور ، كما اقترحت في الفصل الاول وساواصل
اظهاره بتفصيل اكثر واعمق ، ان الادارة الذاتية للحضر هي الوسيلة
المناسبة لزيادة مشاركة المواطنين في المستقبل . ولا تعنى الإدارة
الذاتية للمدينة ان الفقراء هم وحدهم الذين يديرون الانشطة الخاصة
بهم ، فالادارة الذاتية الحضرية تعنى تطبيق مبدأ الادارة الذاتية على
كل المؤسسات وبذا نبدأ في فتحهم ، وكسر بنيانهم الهرمى الحالى .

الفصل الرابع

ملحوظات عن المدينة والمجتمع البدائل

معنى المؤسسات ودورها

قدمت فيما سبق صورة اجمالية لسمات المجتمع الحضري الحديث ولمشاكله والاتجاهات العامة الغالبة وغير المواتية فيه . وأكدت على نقطة رئيسية ألا وهي أننا اذا لم ندخل تغييرات راديكالية على تفكيرنا فيما يتعلق بالمجتمع وبالوسائل التي اعتدنا التعامل معه من خلالها فان هذه الاتجاهات العامة ستصبح قوى مهيمنة .

ولقد أوضحت - في الفصل الثالث - أن التخطيط المدينى هو أحد الوسائل التي تستخدم عادة في السعى الى تحسين المنظمة السوسيوفيزيائية انه لم يكن لتعديلها ومعالجة أوجه قصورها وبالرغم من ذلك فانه من المحتمل من الوجهة الفعلية أن يكون للتخطيط المدينى تأثيرات جانبية غير مستحبة وأمل أن يكون قد غدا من الواضح - حتى بالنسبة لغير المتخصصين - أن التخطيط الحضري يركز على نفس تلك الافتراضات الرئيسية التي تجعل المجتمع المعاصر بشكل مطرد أقل قابلية لتشغيله على النحو المطلوب وأقل ملاءمة لتحمل العيش فيه .

ولهذا السبب في حد ذاته فاننى أكدت على أن التخطيط الحضري وأدواته يلزم تغييرها بشكل جذري ولايكفى ادخال تغييرات هامشية او القيام بعملية تفتيح أو مواءمة او تحديث لها او اعداد وسائل اكثر تخصصا كما انه لايمكننا أن نتطلع الى وسائل مهنية جديدة ومعقدة وترتبا على ذلك فان كل ما يسمى بالمقترحات الجديدة التي لاتشمل سوى أشياء من هذا القبيل ليست كافية بل وليست ايجابية

ومرد عدم كفاية هدد الوسائل وطبيعتها السلبية هو حقيقة أنها تتحد معا من حيث النشأة في كونها نتاجا لانعكاسات التخطيط الحضري اننا ينبغي - بدلا من ذلك - أن نعكس الاضواء على المجتمع وعلى المجتمع الحضري وعلى تحويل المجتمع الحضري ثم نعود بعد ذلك الى عملية التخطيط الحضري

ولنسمح لانفسنا بافتراض ذلك كنقطة انطلاق ولكن دون التفكير في صياغة نظرية كاملة للتنمية الاجتماعية - الحضرية او دليلا عمليا لتحويل التخطيط الحضري وينبغي بذل الطاقات الفكرية في صياغة مفاهيم جديدة يمكن من خلالها تفهم المجتمع الحالي في عمومياته ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نبتكر مفاهيم بديلة لتحل محل النظم التقليدية بل وتحل محل مفاهيم النظم المتداخلة والمتعددة الابعاد ولربما نصل في هذه المرحلة الى مفاهيم لم تكتمل ملامحها وذات فائدة يسيرة ولكنها - في المقابل - يمكن ان تكون نقطة انطلاق لاسهامات يقدمها باحثون آخرون .

واننى لمقتنعة، أن الانسان يسير على طريق تحقيق اقصى درجة من التحرر ومن الاحساس بانسانيته الا أن هذا لاينطبق فيما يبدو على الالوانة التى نعيش فيها حاليا ومع ذلك فان احدا في أية حقبة تاريخية لم يحصل على حريته واحترام ادميته بلا ثمن كما اننا لانتوقع أن نحصل على حريتنا وادميتنا بلا مقابل فالوصول عليها انما يأتى نتيجة لنضال لايمكن الا أن تكون له انعكاساته في كافة جوانب ما يسمى بالنظام الاجتماعى مما يسفر عن ادخال تحسينات متوالية عليه أو يقود الى تولد ظروف اسوأ وأقل ادمية ولكنه من طسعة البشر أن يسعوا الى معالجة ما يصيبهم من قصور وتحسين

أوضاعهم وسوف أناقش التنمية الصناعية لتقديم مثال محدد لتوضيح وجهة نظري في هذا الصدد .

وليس هدفي هو الرثاء على الفقر الذي ساد العالم الزراعي الرعوى في عصره الزاهر ومع ذلك فإن المزايا التي تمخضت عن التصنيع أسفرت أيضا عن تولد مشاكل ولا يمكن القول أن نمط التصنيع الذي عرفناه في الماضي والذي نعرفه الآن والمزعم أن يسود في المستقبل هو النمط الذي يمكن أن يظل مفيدا للإنسان . فهو نمط يرادفه أن يسود في المستقبل استنادا إلى خواصه المعروفة والتي يمكن تفهمها

ومعنى ذلك أن معارضة أنماط التنمية الاقتصادية - الصناعية الحالية لا يعنى وقف التنمية كلية ، والسعى إلى أن يعيش الناس الذين يعيشون الآن في ظل هذه الظروف في فقر وبؤس أبدي وإنما معنى هذه المعارضة هو اختيار ، والسعى وراء نمط للتنمية لا يتعين على البشرية أن تدفع في مقابله ثمنا باهظا من التخلي عن إنسانيتها ففي المجتمع الرأسمالي حيث يسود النظام الطبقي تتحمل « الطبقات الدنيا » الجديدة - بشكل أكثر شمولاً من الطبقات التابعة تقليدياً - عبئا لا يتماشى مع وزنها النسبي في ظل الأنماط الراهنة لهذه التنمية (١) ولربما كان الشخص الذي يقر « لا » - في ظل هذه الحالة - لاستمرارية سير الأوضاع الراهنة، ذا ميول أكثر إيجابية من ذلك الذي لا يحاول حتى أن يفحصها بعين ناقد . ويقترح ببساطة ويؤيد تبنيها في المستقبل ، وفي واقع الأمر فإن الإيمان بالتنمية الصناعية كما عرفناها ، إنما يمثل في الغالب عدم ثقة في قدرة الإنسان على إيجاد بديل أفضل منها .

ويبدو ضروريا أن نتقدم بملاحظة واحدة فيما يتعلق بإمكانية إقامة مجتمع مختلف مؤسس على معايير تختلف عن تلك التي تسببت في مشاكل الشذوذ والتشويه والمعاثات في مجتمعنا المعاصر وهذه الملاحظة هي أن انتقادی - حتى الآن - لحقيقة ندرة أو عدم وجود بحث يتعلق بالبدائل . إنما هو انتقاد موجه قبل كل شيء إلى المخططين الحضريين وإلى التخطيط الحضري . إلا أن انتقادی ليس قاصرا عليهم . وإنما يشمل كذلك النظم المتعلقة بالمجتمع والقائمين على تنفيذ تلك النظم والذين يشاطرون المخططين المسؤولين بدرجة أو بأخرى على الأقل .

ولو أننا أردنا التأكيد على التنظيم الهرمي كأحد التنظيمات التي يقبلها التكنوقراطيون إلى حد ما ، فإنه يتعين علينا أن نضع السياسيين على قمة كافة صنوف المتخصصين في منظومة المجتمع بحكم ما لهم من خبرات في الحكم .. وبلغة أخرى ، فإن السياسيين يتحملون نصيبا كبيرا من تلك المسؤولية (٢) . ويبدو قصور قدرتهم على التصور بأقصى درجة في الوضوح .

في فترة كهذه الفترة التي يمكن القول أنه لا توجد فيها أية دولة تخلو من مشكلات اجتماعية متغلغة الجذور وذلك على الرغم من إمكانية أن ينشئ المرء الدول التي تعيش في كنف النظم الديكتاتورية على نحو يضعها خارج نطاق عملية التغيير والتطور الاجتماعي .

إن وجود مشكلات من هذا القبيل وتفاقمها لا بد وأن يشير الحاجة إلى البحث عن نماذج جديدة يمكن من خلالها مجابهة هذه المشكلات فمن المتمدن أن يصلح أي من الأفكار والوسائل والأدوات

الراهنه لتخطى المعايير الاقتصادية التقليدية أو اقامة المزيد من الهياكل الحامية كقوات البوليس الحديثة وما أشبه ذلك أو توسيع نطاق عمل تلك المهّن التي تعمل كصمامات أمن للأمراض الاجتماعية (٣) وليس ثمة بصيص نور لبروز مجتمع جديد في الولايات المتحدة في ظل كارتر أو في ايطاليا التي يتزايد فيها نفوذ الحزب الشيوعي أو في أى مكان آخر من المجتمعات التي تصدر المجتمعات الصناعية المتمدنية في العالم .

والسبيل للدخول الى صلب مناقشتنا فاننا نتساءل ما الذى نعبه بالضبط حينما نتحدث عن تحويل المجتمع الى مجتمع حديد ويحسن أن نتساءل عن مدلول تلك المصطلحات الاساسية التي استخدمناها حتى الآن - الانسان، المؤسسات، المجتمع، المدينة - وليس هدفى فى هذه الحالة أيضا ان أقدم تعريفات جديدة لهذه المصطلحات وانما هو السعى الى استكشاف جوانب معينة منها تسمح لنا بان نحدد الاهداف التي نود أن نضعها لانفسنا حينما نتحدث في موضع لاحق من هذا الفصل عن الاشكال البديلة من تنظيم المدينة والحياة الانسانية في البيئة الحضرية . ولنبدأ مناقشتنا بايراد قصة قصيرة كان هناك رجل اراد ان يقلل الوقت الذى يحتاجه في الذهاب من البيت الى العمل ولكي يحقق ذلك بدأ يصنع دراجة ثم اشترى عربة من اجل مزيد من اختصار الفترة التي يحتاجها ولكنه فكر في أنه لايزال من الممكن الاقتصاد في الوقت اكثر من ذلك فصنع مركبة اكثر قوة الى حد انه فقد السيطرة عليها ذات يوم وانتهى به الامر الى ان ارتطمت به في حائط وتهشمت .

ولاريب في أن البعض سينظرون الى هذه القصة منذ الوهلة الاولى

التدمير باللعب بالقوة النووية التي ولدت لاكتشاف مشروع ثم صممت الأسلحة النووية رغبة في إلحاق الهزيمة بالغاشية ثم تفاقمت المخاطر من جراء الرغبة في استغلال المزايا غير العسكرية للطاقة النووية .

الا أنه - بالنسبة لبطل قصتنا الذى كان يتنقل بين عمله وبيته والذى أراد ان يصنع آلة اشد قوة يكمن السبب في الكارثة التى حلت به في نهاية المطاف في داخله هو ذاته وفي الاهداف التى حددها وفى تقييماته الخاطئة بيد أننا نعرف جيدا فيما يتعلق بالبشرية أننا .

حينما نتحدث عن هذا المصطلح . فأننا لا نتحدث عن عامل وحيد فعال فنحن نرى على العكس من ذلك بالتقليب في صفحات التاريخ سواء المومغل في القدم او الحديث انه غالبا ما يتخذ أشخاص من طبقة من البشر قرارات معينة ويقومون بأعمال معينة دون أن يتحملوا تبعاتها أو لايتحملون على الأقل غالبية تلك التبعات . بيد أن ثمة نواح كثيرة لغموض مدلولات كلمة « البشرية » .

ولنعد الى ما سبق لنا الحديث عنه في الفصل الثانى حيث تبين لنا أن المدينة والمجتمع الحضري تعدو باضطراد بيئة أقل ملاءمة لحياة الانسان ولتنمية الخصائص الانسانية فالمؤسسات هناك تبدو بشكل متزايد مؤسسات تعوزها الكفاءة . بل انها اصبحت في حالات كثيرة من الضخامة ومن التعقيد فيما بينها من روابط الى حد بأن الانسان - الانسان العادى - يبدو في الواقع قزما بالمقارنة بها وكأننا نألسا عاجزا حينما ننظر اليه في علاقته بها .

وهناك من يردون - حتى في هذا المجال - بالحديث عن « الحاجة » الى « عوامل المخاطرة » التي تتحملها « البشرية » على عاتقها « وابداء التقدير » للانتصارات الكبرى التي استطاعت « البشرية » تحقيقها فحسب من خلال مثل ذلك البنيان الحضري القائم على المؤسسات .

ومرة ثانية ، نقول ان مصطلح « البشرية » يستغل في التغطية والتمويه على حقيقة أن بعض الناس يستفيدون من نمط معين من انماط النمو أو من أنماط تنظيمية معينة في المجتمع على حساب الآخرين واننى اعتزم بحث ذلك بشئ من التفصيل بدراسة فاحصة لمسألة المؤسسات .

الكثير من الناس - بل والغالبية العظمى منهم - يجزمون أو يعتقدون أو يفترضون أن بنى الانسان أنشأوا المؤسسات من أجل تيسير وتنظيم العلاقات التي تربط بينهم وبين بعضهم البعض أو من أجل تيسير حصولهم على احتياجاتهم . فمن خلال المؤسسات يتحدد الحصول على خدمات وقيم كبرى كالعدالة والتعليم والصحة العامة وما أشبه .

وأیما كان التعريف الذى سنأخذ به بالنسبة للمؤسسات فانا نرى انها تعامل على أنها كيانات تملو الاشخاص ولها صفة البقاء على مر الزمن على نحو يتخطى حدود حياة كل فرد بل وحتى أجيالا من اعضائها وينظر لهذه الهياكل الضخمة على أنها كيانات تم انشاؤها من أجل تلبية جزء أو مجموعة الاحتياجات البشرية - ولكن ليس

كلها (ولنتذكر هنا ايضا النموذج الشهير للانسان الاجتماعى الذى يحتاج الى سلسلة من الاحتياجات)

وعادة ما يقيم اولئك الذين يدرسون المؤسسات الى تقسيمات فرعية ، اقتصادية واجتماعية (تتعلق بالاسرة وغيرها) وسياسية (تتعلق بالحكومة) ، وثقافية ودينية وغيرها ويرى البعض ان المجتمع نفسه هو المؤسسة الكبرى التى تضم كافة المؤسسات الأخرى ويرى مفكرون اخرون ان الحكومة هى أهم : واسمى « مؤسسة بينما تعتبر المؤسسات الاقتصادية فى النظرية الماركسية الكلاسيكية هى المؤسسات الرئيسية وقد ينظر الى المجتمع على أنه كيان اعضاؤه المؤسسات الأخرى ومن الممكن فى عصور أكثر حداثة أن يصبح مدلول المجتمع فى هذا التعريف ليس كونه مجموعة مؤسسات وانما نظام مؤسسات .

ولا يتركز تطور تفكير الانظمة على الاهتمام بالعلاقات بين المؤسسات وانما برزت ايضا فكرة مؤداها ان المؤسسات ليست كيانات ثابتة لاتتغير مع مرور الوقت وانما هو موضوع لتحويلات مستمرة - تماما مثل المجتمع .

وكرس بيير جهوده لاثبات ان المؤسسات ليست كيانات جامدة وانما هى كيانات معقدة وأنظمة ديناميكية تماما (٤) وله فى هذا الصدد حجة رئيسية براءة ومقنعة ، فالمؤسسات ديناميكية لأنها تتشكل بوجود الناس وبلغة أخرى فان البشر هم العنصر الرئيسى والجوهر الحقيقى للمؤسسات فالمؤسسات فى الواقع - بالمفهوم المتعارف عليه

على انها صورة لتاريخ البشرية ذاته التى وضعت نفسها أمام مخاطر
- ككيانات دائمة فوق مستوى اعضائها لاجود لها في حقيقة الامر
وان كان يبير لم يصل الى النتيجة التى توصلنا اليها .
ولكن هل هذا حقيقى ؟

ح - مما لا ريب فيه ان الكثيرين - ومن بينهم محللو النظم الأخرى -
سينكرون صحة ذلك - فالمؤسسات في نظر الكثيرين هى توليفة من
جوانب جامدة ومجردة (قوانين - تنظيمات - قواعد - اعراف)
وجوانب مادية أحيانا (تسهيلات - مبانى) تم انشاؤها بالطبع من
أجل ان تعمل ويديرها بشر . وعلى كل فإن المؤسسات لها أهميتها
وتكسب سمها الرئيسية على وجه الدقة من جوانبها غير البشرية -
تلك الجوانب التى تشكل اساس استمراريتها كاطار دائه للمجتمع
هكذا تقول الحجة التقليدية

وحقيقة الأمر أنه حتى ولو كانت المؤسسات ايضا عرضة للتغيير
فان المقاع التغييرات التى تطرأ على أى انسان تختلف عن تلك التى
تطرأ عليها فالمؤسسات لا تتأثر سببا على المدى القصير الى حد انه من
الممكن اعتبارها بالمقارنة بالبشر غير متغيرة وذلك باستثناء
التغييرات التى تنجم عن ظروف استثنائية فالناس يموتون وتبقى
المؤسسات فقد تتغير المؤسسات ولكن لا مفر من أن يموت الناس وهذا
هو الشيء الأساسى الذى يؤكد أصحاب هذا الرأى على صحته .

إلا أن مثل هذا الشيء المؤكد لا يخلو من بعض أوجه التناقض (٥)
مما حمل المنادين به على ادخال بعض تعديلات عليه وتعين عليهم

ان يقولوا انه حتى ولو كانت المؤسسات دائمة فانها قد تأخذ اشكالا مختلفة او تكون لها صفات مختلفة او مدلولات مختلفة في ظل المواقف الاجتماعية المختلفة وفي مختلف الحقب التاريخية .

وبهذا الشكل امكنهم القول بأن الامة التي تحولت من النظام الملكى الى جمهورية على سبيل المثال يمكنها ان تشغل المؤسسات التي كانت قائمة في الفترة السابقة دون ادخال تغييرات جوهرية عليها وهكذا نجد مرة اخرى أن ثمة متغيرات هيكلية فوقبشرية تجعل من الممكن لهياكل فوق العنصر البشرى - هي المؤسسات - أن تعمل بشكل مستمر حتى ولو تم تشغيلها بشكل مختلف .

واننى اقترح بدلا من ذلك فرضية تفسيرية هي أن نطرح جانبا الصورة الكلاسيكية القائلة بأن المؤسسات توجد حينما توجد قواعد وقوانين واجهزة مادية وان نحل محلها فكرة مفادها ان المؤسسة توجد - وتوجد فقط - حينما يكون هناك اناس يشغلونها . فالعنصر البشرى هو الذى يفسر ويعيد تفسير هذه القواعد والقوانين وهو الذى يستخدم التسهيلات المادية فمن الغامض في الواقع ومن الخيال النظر الى القوانين والقواعد وما شاكل ذلك - وكذا الهياكل المادية - على أن لها أى معنى بخلاف المعنى الذى منحه لها البشر الموجودون على قيد الحياة حتى ولو كانوا قد اخذوا هذه المعانى تقلا عن اناس ماتوا منذ امد بعيد .

ولو أننا تدبرنا في الواقع الظاهر للحياة اليومية لأدركنا أن الاحداث التي تقع تنتمى اساسا لإحد هذه الانماط اما ان يجد الناس

ان آثار مؤسسة ما ملائمة لهم وبالتالي يؤيدونها كما هي أساسا دائما
ان يجدوا ان تأثيراتها غير ملائمة ويسعون الى تغييرها .

وحينما يجد الناس أن من مصلحتهم الاستمرار في التمتع
بتأثيرات معينة ونتائج سبق لهم الحصول عليها من خلال مؤسسة
معينة فانهم يسعون الى استمرار امد حصولهم على هذه التأثيرات فاذا
اختلفت الظروف الخارجية فان الناس يسعون الى تغيير تفسيرهم
وأستخدامهم للقوانين او الاعراف التي تنظم او تحدد خصائص
المؤسسة اذا كان ذلك سبيلا للحصول على نفس العائد المراد اما اذا لم
يكن ذلك ممكنا من خلال تغيير التفسير فانهم قد يسعون الى تعديل
تلك القوانين والقواعد المنظمة للعمل وفي أى من الحالتين فان
إمكانية النجاح لا تتوقف بشكل جوهري على القوانين والقواعد
المنظمة للعمل وانما على حقيقة أن الآخرين قد ينازعون في التفسير
أو التعديل أو قد يقبلونه .. وتعلمنا خبرة الحياة اليومية والخبرة
التاريخية ما هي التفسيرات وما أعدادها المختلفة التي يمكن تقديمها
للقواعد والنظم والقوانين والمبادئ المؤسسية وهذا هو الوضع حتى لو
كان هناك توازن فمن الجلى أن الانماط العامة تستمر على مدى
فترات زمنية طويلة فيما يتعلق بالعمليات المؤسسية وفي السمات
المؤسسية بالتالى :

حينما يجد أناس أن من مصلحتهم تغيير الآثار والنتائج التي
يحصلون عليها من خلال مؤسسة او أكثر فقد يكون من الممكن
بالنسبة لهم ان يحاولوا تغيير استخدام المؤسسات القائمة وتغيير
خصائصها بأشكال مختلفة ويتوقف العائد على الآثار والعوائد التي

بمقدور الاشخاص الآخرين او الجماعات الاخرى تقبلها او تحملها ام
لا .

وبالتأكيد فان وجهة النظر القائلة بأن جوهر طبيعة المؤسسات هو الانسان وليس الجوهر شيء ما مجرد أو يسمو عليه تجعل من الضروري ادخال ثورة كوبرنيكية صغيرة قد يقاومها البعض وقد يعارضها البعض ويواجهها الآخرون في ردودهم بهجوم.. مضاد ويمكن ان تقبل قلة من المتخصصين في العمل المؤسسى بهذا الرأي .

وفي هذه الاونة التى بدايتها من الواضح ومما لا يقبل الشك أن المؤسسات لاتعمل على الوجه الامثل وانها ظالمة وصارمة فاننا نلمس اختلاف وجهات النظر ازاءها فهناك أولئك الذين يرفضون الاستنتاجات المستفادة من التحليل الذى يعتبر الانسان هو الجوهر او من التحليل في ذاته ويقولون بأن أزمة المؤسسات ليست نابعة من عدم مرونتها وانما العكس هو الصحيح اذ أصبحت المؤسسات متساهلة اكثر من اللازم

والحل المقترح هو انه من اجل الصالح العام ومن اجل المصلحة العامة والنظام ينبغى تدعيم المؤسسات وتقويتها وجعلها اقل مرونة خاصة بالنسبة للمؤسسات التى تبذل متخصصة في عمليات الضبط الاجتماعى كالبوليس وغيره من مؤسسات العدالة الجنائية والاسرة والمدارس .

وأود أن أقف قليلا عند معنى منح المؤسسات وضعاً وظيفياً أعلى من مستوى البشر واعتبارها حقيقة وحقيقة قائمة بذاتها منفصلة عن الأشخاص المكونين لها وذلك لنرى كيف تعمل هذه الفكرة اليوم في حياة الإنسان الحديث

وأولاً وقبل كل شيء فإن المرء لم يعد يحصل على حقوقه وخدماته فحسب استناداً على حقيقة كونه أحد مواطني دولة ما . فمن التعارف عليه أن يكون له حقوق شتى فحسب إذا كان عضواً في مؤسسة معينة ويكون له حق الحصول على خدمات مختلفة فقط إذا كان ينتمى إلى مؤسسة أخرى بعينها وباختصار فإن البشر ليسوا مقسمين فحسب إلى طبقات وإنما هم مقسمون كذلك إلى عدد لا يحصر من فئات تابعة للمؤسسات على ضوء بطاقات العضوية والهوية وغيرها بل وأكثر من ذلك فإن الوعي البشري نفسه قد تم وضعه في شكل مؤسسات

ولنضرب لذلك مثلاً شخص عضو في مجلس إدارة شركة خاصة أو وكالة عامة يتخذ إجراء معيناً ذا صبغة قانونية تماماً .. ولنفرض أن ذلك الإجراء تسبب في إلحاق ضرر مادي أو من أي نوع للأخرين قد يجد أولئك الذين أصابهم الضرر أنه عادل وأخلاقي بل وملائم طالما تم تبرير مثل هذا العمل من أنه تم اتخاذه باسم تلك الشركة أو الوكالة فهو يعتبر في الحقيقة - وفي الغالب - ليس كإجراء من جانب أشخاص ولو حتى كوكلاء لهيئة وإنما كإجراء من جانب تلك الهيئة ذاتها التي تعاملها غالبية القوانين الغربية كشخص

والحقيقة ان قلة من الناس فى هذه الأيام اكثر من أى وقت مضى لا يزالون مهتمين أو يفكرون فيما تقوم به المجموعات التابعة للمؤسسات على أنه أداء لأشخاص معينين يعملون لأشخاص آخرين من منطلق اهتمامهم الخاص

وثمة أناس ينتقدون مؤسسات معينة أو جوانب معينة من المؤسسات ولكنهم يدافعون عن مبدأ المؤسسات وهم قد يردون على المثال الذى سقته بالقول بأن هناك بعض مؤسسات أو « مؤسسات فرعية » تشكل بالفعل ادوات للتغطية على استغلال الإنسان للإنسان وبالتالي فإنه يجب تغيير هذه المؤسسات أو حتى تصفيتها ولكن هناك مؤسسات أخرى مفيدة لأنها تتمشى بحق مع تلبية الاحتياجات البشرية ويجب المحافظة على هذه المؤسسات حتى ولو تم ادخال تعديلات الى حد ما عليها

بيد أن المزيد من التمهيص يقنننا بأن مثل هذه التأكيدات وان بدت مستساعة للوهلة الأولى فلا نصيب لها من الصحة فكافة المؤسسات تنظم على أساس من مبادئ تنظيم هرمى دائم ولا بد أن يصبح مثل هذا التنظيم عاجلا أو آجلا قمعى ومنفر بل أن قبول مبدأ المؤسسة فى حد ذاته يتضمن قبول مدلولها فوقبشرى الغامض الأمر الذى يقود حتما الى منطق قياس العائد والأداء على أساس من مبادئ عامة مجردة وليس التصدى لتأثيرات معينة تتحقق بالضرورة للبعض على حساب الآخرين

وعلاوة على ذلك فإن الجانب الرئيسى للمؤسسات الذى يبرر تقسيمها والفصل فيما بينها على أساس تخصصى تلبية للاحتياجات

البشرية يحتاج أيضا الى أن يتسم بسمه التخصص والتفرد أمر تنفيه الطبيعة الكلية للمؤسسات فواقع الأمر أنه ما ان يتم انشاء مؤسسة نجد انفسنا فى مواجهة فئتين أولئك المؤهلين لعضويتها وأولئك الذين لا تتوفر فيهم شروط العضوية وبلغة أخرى ان الاختلافات تنشأ التى تتمثل فى عدم المساواة بين أولئك الذين يستطيعون التمتع بحقوق العضوية ويستخدمونها وبين أولئك الذين لا يمكنهم التمتع بتلك الحقوق ويتحتم على الفور أن يتم تلبية تلك الاحتياجات على أساس تمييزى الى الحد الذى تصبح فيه العضوية ذات معنى وتسبب حدود ونطاق عمل المؤسسات أيضا فى تشويه كل من الوعى والممارسات . ويمكن استخدام المؤسسات التعليمية كمثال فمن بين سبل تقييدها او وضع حدود لعملها قصر العملية التعليمية على المرحلة الأولى من حياة الانسان ومع ذلك فانه من الواضح أن العملية التعليمية تمتد لتشمل كافة مراحل حياة الانسان

وعادة ما يقتصر التعليم على النطاق المؤسسى فى الجانب الغالب منه على المدارس ولكن المصنع والمزرعة والأسرة يتوفر فى ظلها مجال وفرص للتعليم مماثلة لتلك التى تتوفر فى نطاق المدرسة الا أن هذا سينال من تفكيرنا المؤسسى ومن وعينا المؤسسى لو أننا سلمنا به كأساس للحركة وليس كشيء لا يؤبه به كما هو الوضع حاليا ان مثل هذا التسليم بالحقائق المبسطة سيمثل ضربة قاضية لاتفاقيات «تقسيم السوق» التى تقلل من شأن الصراعات بين الهياكل المؤسسية الهرمية

ومن ثم فأننى أرى أنه لا وجود لوجه تمييز بين مؤسسات حسنة

أو سيئه كشيء متأصل فيها ومن الخطأ الاعتقاد أن البعض بحاجة الى أن يدمر بينما يكفي بالنسبة للبعض الآخر مجرد تحسينها الا أنتى لا أوافق أولئك الذين يودون تدمير كافة المؤسسات فى سبيل انهاء وجود الحكومات أو تحقيق الفردية الشاملة

وأجدنى أصر على القول بأنه الانسان يكتسب وصفه كإنسان فى طبيعته الاجتماعية المتمثلة حتى الآن فى كونه فردا يعيش وسط أفراد آخرين الأمر الذى يتطلب على الفور بالطبع أشكالاً فى المنظمات يكون لها بالتأكيد أيضا شخصية أمرة وقائده فى بعض الأحيان واننى أدرك تماما أنه فيما يتعلق بالتنظيم البشرى لا بد وان يواجه المرء مشاكل من قبيل الكسل أو أولئك الذين يلجأون باستمرار الى خلق مشكلات كذريعة لعدم القيام بالعمل وأولئك الاشخاص ذوى الأمزجة المتقلبة الذين يجعلون الحياة صعبة بالنسبة للآخرين ولكنه يبدو أنه من المستساغ الاعتقاد بأن لدى البشر حكمة « طبيعية » تكفى للتصدى لمثل هذه المشكلات وبالطبع فان الكثير من المشكلات مثل الاحباط والعنوانية والنقائص والعيوب ليست نتاجا للخطيئة الأساسية الأولى وانما هى بالفعل نتاجا لأخلاقيات زائفة ومشوهة ومن القيم الزائفة للنظام الاجتماعى التى يلقيها البعض للبعض الآخر

ان كل الاشخاص ليسوا سواء فى الشخصية ومن ثم فان أساليب ما يسمى بالضبط الاجتماعى ستكون لازمة فى المستقبل على نحو غير مسمى ولكن ذلك يعنى فقط أن بعض الناس سيقودهم أو يسيطر عليهم البعض الآخر وليست كيانات مجردة فوق البشر تسمى بالمؤسسات سواء كانت حكومة أو مجتمعا أو مدارس أو غيرها .

ومرة أخرى تقول انه لما يضاف غموضا على المؤسسات ان ننظر اليها فى جوهرها على أنها فوق البشر وذلك لأن البشر هم الذين يقومون دائما بالعمل من الناحية الواقعية ومن خلال هذا القناع أمكن ايجاد سبل للأداء يمكن أن تصبح بل وأصبحت غير انسانية ومعادية للانسان

وأود ايراد مثال من حقل أجهزة الكمبيوتر الاليكترونية فأولئك الذين سنحت لهم الفرصة للعمل مع أو بالقرب من خبراء الكمبيوتر عجبوا فى البداية ثم تعودوا على سماع عبارات من قبيل الكمبيوتر « يعمل بشكل غير طبيعى » أو أنه لا يريد شيئا ما أو أنه قرر شيئا ما وتبدو هذه العبارات وكأنها لا غبار عليها ولكن الحقيقة غير ذلك فالخبير يحيط نفسه بهالة قداسة باطراد كتلك المحيطة بكبير القساوسة فهو الذى يستطيع الاتصال بالكمبيوتر « الاله » وهو فقط القادر على تهدئته أو على الحصول على قرارات منه أو التأثير على تلك القرارات

ولربما يصل ذلك الى درجة يصير المرء عندها على وشك أن يقتنع بأن ذلك أمر حقيقى بل أن الخبير نفسه يعمل أحيانا كما لو كان مقتنعا بحق أن الكمبيوتر « الاله » يقرر بينما يقتصر دوره هو كخبير على التأثير وذلك على الرغم من الحقيقة التى يعرفها كافة خبراء الكمبيوتر - ألا وهى ان الذين يتخذون القرارات هم فقط - وعلى الدوام - البشر وتواجهنا عقبة أكبر من أية عقبة واجهتنا حتى الآن فى الفكاك من الفخ الذى ينصبه لنا مثل هؤلاء الخبراء حينما يواجهون بخطأ فى أحد الأعمال أو بقرار بشرى تماما خاطئ،

فنسمع منهم الرد الحازم الذى لا يقبل المناقشة ان السبب هو الكمبيوتر أو أن الكمبيوتر لا يعمل على النحو الملائم

ولهذا الغموض الجديد والمتنامى تأثيران سلبيان فهو من جهة يولد حاجزا من نوع ما من الخيال العلمى تستطيع أن تتحصن به أعمال ومضاريات البشر سواء اكانت صائبة أم خاطئة وهى من جهة أخرى تحول دون اكثر من كونها تسمح بتفهم واستخدام الكمبيوتر لصالح الانسان بشكل غير كهنوتى وانسانى

ولربما وصل المرء الى استنتاج لزوم اعادة تخطيط المؤسسات على نحو ما يرى « بيير » فهل يجب أن يكون هدفنا هو اعادة تخطيطها أو تدميرها واحلال انماط تنظيمية أخرى محلها هذه مجرد مشكلة لفظية تافهة طالما انه باعادة تخطيط المؤسسات أو تدميرها واحلال أشكال أخرى محلها تصبح المؤسسات على النقيض من المؤسسات الحالية - ليست شاملة وليست فورية وينبغي أن تنبثق استمرارية ورشادة أعمال المؤسسات من القيم الانسانية ويلزم أن تكون شاملة ومفتوحة للجميع

ولكن هذا الانفتاح والقضاء على الغموض المؤسسى بهذا الشكل لن يكون امرا سهلا ويقول ماركوس ان هناك أفكارا أصبحت تمثل خصائص بيولوجية بفرسها فى ذهن الفرد من خلال أشكال مختلفة واسعة الانتشار وتم نقلها من جيل الى جيل (٦) وحينما يتم التسليم بان هذه الأفكار لم تعد ملائمة فان هذه الأفكار لا تندثر فى الحال وقد يلزم أن تمر أجيال قبل أن يتمكن المرء من التحرر منها كلية ولو كان هناك ميل لأن تعمل المؤسسات كما لو كانت منظمات

فوقية مما يعنى القبول بتقسيمات فئوية هرمية واستثناءات وخذع
نابعة من مبادئ مجردة وغير حقيقية وانقسامات يمكن أن تدوم
حتى ولو تم اتخاذ قرار حاسم نهائى بالغاء المؤسسات ولمثل هذه
الأسباب فاننى لا اقترح ذلك ولا اعتقد فى وجوب أن تكون هذه
هى نقطة البداية

ان الغاء أو شل فعالية المؤسسات وطرح أشكال تنظيمية جديدة
تشكل عملية يمكن أن تحدث فقط اذا نظر اليها على أنها متطابقة
مع عملية القضاء على اغتراب الانسان وهذا - كما نعلم - لا يرقى
فحسب الى مواجهة مشكلة الاغتراب الاقتصادى.

ان الاغتراب لا يمكن خصوصا فى هذا العصر القول ان تقتصر
سماته على الاستغلال الاقتصادى ليس فقط فى الدول المتخلفة او فى
تلك المناطق التى تسودها حقائق مؤلمة كال فقر والجوع . ان جماهير
العالم الثالث تعاني من اغتراب يشمل كافة انواع الاستغلال للنخبة
داخل وخارج بلادهم .

وبلغة اخرى ، فان ثمة خطوط فاصلة مختلفة ودقيقة بين
المسيطر والمسيطر عليه ، وبين المستغل والمتعرض للاستغلال ، غير
المؤشرات الاقتصادية التى نستخدمها عادة هذه هى الاعتبارات التى
ادت بنا الى الانتقال من الحديث عن المؤسسات الى الحديث مرة
اخرى عن المدينة

وفي الحقيقة ، فان المدينة ليست مؤسسة فى حد ذاتها ولكنها حيز
مكانى يمكن تحديده ، هى مكان قابل للتحديد بينما المؤسسات
تقع فى حيز جغرافى (٧)

وعلى الرغم من ان الحيز المكاني ليس جزءا من تعريف المؤسسة فان المدينة بمثابة « وعاء » لقطاعات المؤسسة الوجودية داخل حدودها . وعلاوة على ذلك فان المدينة هي المكان الذي يغلب على العلاقات الانسانية فيه في العصر الحديث وبشكل متزايد احساس غامض بانها علاقات بين مؤسسات .

ولقد كتب كاستلز عالم الاجتماع الفرنسى حول التنمية الحضرية الحديثة يقول ، « ان تجزئة ونفعية العلاقات الحضرية تتسبب من جهة في التخصص الوظيفى للانشطة وتقسيم العمل والسوق الاقتصادى . ومن جهة اخرى ، طالما ان الاتصال المباشر لم يعد ممكنا فان مصالح الافراد لا يتم حمايتها الا من خلال التمثيل » (٨)

وفي المدينة تتضح بكل جلاء حقيقة ان الانسان لا يحصل عل اشياء وفقا لاحتياجاته او حتى وفقا لمدى جديته في العمل وانما وفقا للمؤسسات التى ينتمى اليها ولعدد لا يحصى من الاوضاع وعلاقات التأثير السائدة فيها . وبقبول ذلك التخصص الجذ مكثف والوانع الانتشار فان الذى يكون له الكثير من المراكز المؤسسية يعمل بها ومن خلالها لا يتسنى له فحسب الحصول على مزيد من القوة في الغالب وانما يحصل كذلك على وضع ادبى معين . ومعنى ذلك - في رأينا ان الشخص يغدو من خلال الأداء والهوية المؤسسية واعيا بحقوقه وتصبح له دعاوى مشروعة تجاه الآخرين . وفي نفس الوقت يمنحه الآخرون وضعاً ادبياً معيناً .

ولا أود ان انفى أنه من خلال العضوية والانتماء للمؤسسات تتحدد وتشكل دائما - او حتى غالبا - حقوق الطبقات والجماعات

السيطرة بشكل جماعى . ولكن مدلول هذه الحقوق وتجسيدها الواقعى يتشكل فى . ومن خلال . كيفية اداء الأفراد فى الاطار المؤسسى . كما أئنى لا أود أن أجادل فى القول بأن الافراد يطرحون دعواهم على اساس شخصى فردى وليس من خلال اجراءات جماعية . ومع ذلك فأننى اعتقد انه من الضرورى ان نكون اكثر دقة هنا كى لا تطفى علينا النماذج فوق البشرية الغامضة المخيمة على عقولنا سواء اكانت هذه نماذج لمؤسسات او طبقات . ذلك ان « الجماعية » تفقد واحدة من الصفات الغامضة حينما ينتقل معناها من « وجود الناس معا » الى ان يصبح مدلولها هو « الجماعية فوق البشرية »

ومن الملائم . بل ومن الضرورى . فى الوضع الراهن على سبيل المثال . بالنسبة لمعامل لا يجد مكانا يعيش فيه ان يسمى الى التضامن مع الآخرين الذين يعيشون فى ظروف مماثلة من اجل الحصول على حقوقه (او امتيازاته) كإنسان الا ان هذا الوضع فى رأينا ظاهرة مرضية .

أما الوضع المطلوب فى رأينا فليس هو الوضع الذى يعترف فيه بحق إنسان فى مسكن ملائم بسبب إنتمائه الى فئة او طبقة تضم عددا كبيرا من العمال . وانما الوضع المطلوب هو ذلك الذى يحصل فيه على احتياجاته وحقوقه بوصفه إنسانا وليس بسبب انه اجبر واجبر نفسه على قبول هوية قوتية نفعية محددة بشكل مؤسسى قوامه العنابة والانسانية ويبدو فى رأى انه من المهم للغاية ان نضع ذلك فى حسابنا على الدوام. اذ ان ذلك يتيح لنا ان ننتقل فورا الى تحليل نقطة اخرى .

ومن أجل تغيير الوضع في المدينة . يلزم ان يجد المرء سبيلا
يختلف عن الطريق غير المباشر الساعى الى تحسين المؤسسات والذاهب
الى انه ما ان يتم تحسين المؤسسات فستتحسن الحياة في المدينة وتجعل
حياة الانسان أفضل مما هي عليه . ومثل هذا الافتراض يمثل حجرا
أساسيا خاطئا للفكر الحديث (٩) .

وبدلا من ذلك ، فانه يتعين طرح مشكلة ، كيف يمكن تحسين
حياة البشر المقيمين في نطاق حضرى بشكل مباشر ، وبلغة أخرى
فان هذا يعنى التساؤل قبل كل شيء حول ، ما هي التغيرات التي
يمكن أن تعتبر بلا ريب بمثابة تحسينات للحياة البشرية . ومن
الجلي أن هذه ليست مشكلة يسيرة . ويلى اثارة سؤال آخر وهو
ما اذا كان من الواجب ادخال هذه التحسينات داخل أو خارج الاطار
المؤسسى المعاصر .

فلقد أوردت إحدى الصحف الأمريكية على سبيل المثال . مؤخرا
نبا يفيد أن الأكاديمية الوطنية للعلوم في أمريكا U S A اقترحت
على الوكالات الأخرى التابعة لحكومة الولايات المتحدة حل مشكلة
العجز في الطعام بالنسبة للفقراء والمسنين بانتاج كمية ضخمة من
أطعمة صناعية ذات قيمة غذائية عالية من النوع الذى يستخدمه رواد
الفضاء .. وبجانب كون هذه الأطعمة غير باهظة الثمن فانها لا تفسد
ويمكن نقلها بالبريد بسبب صغر حجمها في طرود صغيرة بتكلفة
يسيرة مما يؤدي الى تبسيط ما يسمى بمشكلة توصيل الخدمات .

وبالتأكيد فان البعض قد يرون في ذلك نجاحا تكنولوجيا باهرا ،
وخدمة جديدة كبرى . أما الآخرون فيستشككون فيما اذا كان ذلك

بمثابة تحسين للحياة البشرية وأنا واحدة من هذا الفريق فانا لا أعتقد أن مثل هذه الخدمة الجديدة من جانب مؤسسات البريد والرفاهية الاجتماعية ستؤدي حتى الى تحسين غير مباشر للمدن أو أن تساهم في تغيير المجتمع الحضري . فالتغيير يعنى شيئا آخر ، ليس من السهل تعريفه ولكنه شيء مختلف الى حد بعيد .

ولربما كان أفضل السبل لتحديد خطوط الحركة البديلة للمجتمع والمدينة هو بالضبط أن نسأل أنفسنا ، ما هو نوع الانسان ، وما هي أنواع الأشخاص الذين يزدون إقامة هذه المدينة وذلك المجتمع لهم ويعنى ذلك بوضوح هو ، أى نوع من البشر يمكن أن يكون في نفس الوقت موضوعا ووسيلة لتلك التغييرات ؟

وتشكل محاولة القاء الضوء على هذا التساؤل أهم اداة يمكن أن نزود أنفسنا بها من أجل صياغة أفكار ومقترحات ملائمة بخصوص المنظمة الحضرية على نحو ما اقترحتة في مستهل هذا الفصل .

نحو اى صنف من البشر ؟

تعرضنا في الفصل السابق للسلسلة التقليدية لعملية ونتائج التخطيط الحضري . ولشرنا كثيرا الى الاهداف التى يرمى التخطيط الحضري على الصعيد النظرى او المثلالى الى تحقيقها والنموذج الذى يستخدمه لتحقيق هذه الاهداف . ومن اهم سمات ذلك النموذج انه يحتاج الى مطلبين ، وجود نوعية اجتماعية في نطاق حضري ومنافذ متكافئة لاستخدام مثل هذه النوعية الحضرية .

وسبق ان استخدمت هذا النموذج دون تعريفه على وجه الدقة
مكتفية بما يعنيه عادة بالنسبة لكل منا مصطلحي « نوعية » و
« المساواة » او « العدالة » . الا انه من المهم ان نبحث الان جوهر هذه
المصطلحات وذلك خدمة على وجه الخصوص لرغبتنا في تحديد نوعية
الانسان الذي يجرى التخطيط الحضري من اجله

ولنبدا باستطلاع ما نعبه « بالنوعية الاجتماعية المثلى للنطاق الحضري »
وبالتأكيد فان مشكلة تحديد معنى هذا المصطلح والكشف عن كافة
أبعاده بشكل يرضى الجميع ليست هينة . ولكن
المدخل غير المرضي هو المدخل الاقتصادي . فلا يستطيع المرء ان
يعرف المدينة والمجتمع بانها مصانع تقاس نوعية ادائها بكمية ونوعية
الانتاج او المخرجات (وبالطبع فان استخدام هذا التعريف حتى
بالنسبة للمصانع مع تجاهل ابعاد اخرى من قبيل ظروف العمل
والمشاركة في صنع القرارات والنمو الشخصي في الوظيفة يقود الى تولد
مشكلات لا تختلف عن تلك التي وجدنا أنفسنا في مواجهتها اليوم
فيما يتعلق بالمفاهيم النفعية الضيقة لنوعية المدينة) .

وكما يتضح من رفضنا للمدخل الاقتصادي فانه حينما يصعب
وضع مقاييس تحدد ما « نريده » على وجه الدقة ، وهو ما يحدث لنا
في الغالب كثير فان ذلك المدخل يساعدنا على محاولة التفكير في
« نوعية ما لا نريده » .

هذا هو الوضع بالنسبة لهذه الجوانب التي تمه الانسان ككائن
نفساني اجتماعي - اقتصادي يعيش في المدينة . ونحن نعلم
انه بجانب تلبية الاحتياجات التي تسمى بالضرورية او الاساسية

فاننا لا نريد ان يجد الانسان نفسه مضطرا لمواجهة مشكلات حضرية مثل الضوضاء وتلوث الجو والشوارع المرتبكة غير الامنة .

واننا نرى ان الظروف السلبية التى يتعرض لها الانسان ككائن اجتماعى فى المجتمع الحديث تبلغ ذروتها بالفعل فى البيئة الحضرية . وتنبع هذه الظروف السلبية وتتأثر بشدة بتقسيم العمل والتخصص فى العمل وتقسيم الانتاج . ونرى ايضا ان تنظيم المدينة وفقا للمتطلبات والسيطرة المؤسسية هو احد العناصر المحورية المرتبطة اشد الارتباط بهاتين الظاهرتين . كما انه احد العناصر المعبرة عنهما . وترتبط بهذا ايضا الامراض الحضرية التى تأخذ شكل : الخصوصية والاضطراب العصبى الوظيفى ، والشك فى طبيعة النوايا البشرية والانزالية واللامبالاة والامراض العقلية والاجرام والميل الى انتهاك القانون .

ومن بين جوانب الحياة الحضرية الاخرى التى تثير القلق او تسفر عن ظهور امراض التأكيد على اهمية التقود والنزعة الاستهلاكية والولع بالموضة والمنتجات الجديدة وغير ذلك ، ويتمثل الفارق الرئيسى بين انماط هذه الظواهر فى ان البعض مثل العنف والميل الى عدم احترام القانون تمثل خصومة صاخبة لقوانين المجتمع وتثير رد فعل . اما الظواهر الاخرى : فهى مجرد النتائج المنطقية على الرغم من تطرفها - لعمل المؤسسات المتخصصة القائمة على تقسيم العمل والموارد . وثمة اتجاه كذلك للتحوف من الامراض العقلية وذلك لامكانية ان يتحد التعبير عنها فى صورة سلوك « لا اجتماعى » اما الامراض الحضرية الاخرى فتعانى منها ببساطة الغالبية العظمى من

الناس الذين يشعرون بعدم الرضا بينما هم يقبلون جوانب « نمط الحياة في المجتمع » .

وقد تقودنا حقيقة أن التعبير عن هذه الظروف في شكل ميل الى عدم احترام القانون والقيام بجرائم وأعمال عنف يمكن قياسها بشكل تقريبي على الأقل (عدد القضايا - نوع الجريمة الخ.) الى التفكير في امكانية صياغة مقياس مبسط لنوعية الحياة الحضرية وانطلاقا من هذه الفكرة فإن الحياة في المدينة تعتبر أحسن وأفضل حينما يقل عدد اللصوص وقضايا العنف والقتل . وبمعنى آخر حينما تصير الحياة الحضرية أكثر نظاما وهادئا .

ولكن التاريخ علمنا أن المسألة ليست بسيطة الى هذا الحد . فواقع الأمر أنه يوجد نماذج عديدة لأوضاع سادت في ظل أنظمة حكم على مدى العقب التاريخية - أحدثها نظام حكم النازي - لم يكن النظام فيها نتاجا للحكم الذاتي والحياة الاجتماعية السوية . وانما كان النظام على العكس من ذلك ثمرة لنظام إنضباطي حمى نفسه من خلال تجميد الحياة الاجتماعية التي تقدم المظهر الخارجى للنظام .

المثال الثانى هو وضع أحياء الطبقة المتوسطة والطبقة الاستقرائية الأمريكية فهى في ظل ما يتوفر لها من نظام وحماية يقل وقوع الجريمة فيها ويكون من الصعب ارتكابها عن الحال بالنسبة للمراكز الحضرية الصاخبة ومع ذلك فإن الكثير من هذه المناطق تضم أبنية يعيش فيها أناس حياة بائسة أو يسودها الاضطراب العصبى والعقلى . وهم بالتأكيد لا يبدون السرور على نحو ما قد يتبادر الى

الذهن بالرغم من أنهم ليسوا محرومين - بالمقارنة بغيرهم بل وبشكل مطلق في الغالب - فيما يتعلق بالرفاهية المادية .

ويوحى ما سبق قوله اننا نعتقد انه من الممكن ان تقدم تعريفا للنوعية الاجتماعية المثلى للحياة الاجتماعية . ليس كتقليل للظروف السلبية سواء كانت مرضية او مقبولة بحكم العادة - وانما على انها الوصول الى الحد الاعلى بالظروف الانية لحياة الانسان ، النزعة الاجتماعية . الابداع ، الحيوية الشخصية والاهتمام بالمشاركة والسعادة بها ووجود العديد من العلاقات الاجتماعية الجديدة بالاحترام وتضاعف للمصالح (١١) ويحتاج ذلك الى العناية والاهتمام بالآخرين ويستمد كل هذا جذوره من النظر الى الناس على انهم بشر يعيشون في حرية امنة وقائمة على الاحترام .

وتشكل هذه الظروف بالنسبة لنا الخطوط الاولى لنموذج اولى للانسان الاجتماعى الذى ينطلق عليه من اجل تمييزه عن الانسان المعاصر المتغرب والمفتت اسم الانسان « الكامل » ام نموذجنا الاكثر تحديدا فقوامه ان النوعية الاجتماعية للحياة الحضرية تختلف حيث ان تلك النوعية اما ان تكون متجانسة او متعارضة مع تطور ونمو الأفراد « الكاملين » على نحو التعريف الذى سقناه سلفا .

وسيتضح لنا اذا فحصنا هذه الشروط شرطا شرطا . وفي مجملها أن القليل منها - بل ولا أى من هذه العناصر يمكن أن يتأثر بتحسين الأداء الوظيفى للمؤسسات عما لا يمكن أن تتحقق هذه الشروط اذا كانت عرضه للتقسيمات وسمات التجزئة المعتادة التى يتعرض لها الانسان الحديث .

ولا يشير مفهوم الابداع في هذا النموذج الى التعبيرات الابداعية التي يمارسها الانسان « كهواية » خلال وقت فراغه من أجل أن يعوض نفسه عن رتابة عمله اليومي . كما أنه لا يتضمن الجانب الأعظم من حياة المصمم الذي يكرس نشاطه الابداعي لأغراض تجارية بتحويله الى عمل مهني له . فهو يبدو حرا ومبدعا ولكنه محكوم في الحقيقة بالأعباء الصارمة للمجتمع الاستهلاكي ونلمس هنا شيئا يربو على الاحساس بالتنوع الصناعية المقيدة مؤسسيا عادة . وأنا أثير بذلك الى سلسلة التعبيرات المتعددة الجوانب والمبدعة التي ينكر وجودها عند الكثيرين مع عدم وجود ضرورة لهذا الإنكار . فأولئك الذين يقومون بعمل مكتبي أو في مصنع يعملون بشكل آلي بما يتماشى مع المعايير المحددة للكفاءة وتحقيق الربح وامكانية المحاسبة في تسلسل هرمي . والضوابط المفروضة التي يجرى العمل على المحافظة عليها ويتم تبريرها واضفاء مسحة في القداسة عليها باعتبارها متطلبات مؤسسية ضرورية وكذا تلك المبادئ التي تحقق . أو تحافظ على التفوق .

ومن جهة أخرى فإننى حينما أتحدث عن « النزوع الاجتماعى » لا أشير الى تلك الابتسامة المتكررة بشكل لا يتغير الخاصة بالبائعين الذين يعتبرونها أداة مهنية فاذا كانت الابتسامة لازمة بالنسبة للشخص لتيسير قيامه بعمله أكثر من كونها أمرا عفويا ينتج من خبرة التعامل مع أشخاص آخرين هم زبائنه . فإننى لن اعتبرها تعبيراً عن نزعة اجتماعية .

إن الظروف التي أتحدث عنها هي تلك التي تبدو طبيعية وعادية للغاية . بل إن البعض قد يتساءل : ما اذا كانت هذه

الظروف بارزة بما فيه الكفاية في الواقع بحيث . نحدد أهداف .
وقد يتساءل آخرون ، أليس من الممكن اصلاح المؤسسات بحيث
تستطيع تحسين هذه الأوضاع .

ولكى، اجيب على السؤال الاول ، اود الاشارة ثانية الى مثال اقراص
طعام ملاحى الفضاء التى تنادى . احدى الجهات بان ترسل عبر
البريد الى المسنين . انه مجرد مثال غريب يوضح كيفية نسياننا
لأبسط الاحتياجات الانسانية في المجتمع الحضرى الحديث . ان
المسنين يحتاجون لما . هو اكثر من امدادهم بالبروتين والفيتامين
وكأنهم عربات يراد تزويدها بالبنزين . والحياة البشرية مليئة
بأمثله من هذا القبيل يتم فيها تقديم حلول غير انسانية لمشاكل
انسانية . وهذه الامثلة تنبثق من الكثير من مؤسساتنا فوق البشرية

ومع ذلك لنبحث السؤال الثانى بمزيد من العناية وهو ، لماذا
لا نستطيع الحصول على اعلى جد ايجابى من خصائص الحياة
الاجتماعية الرفيعة النوعية بادخال تحسينات على المؤسسات في المدن ؟

لاحظنا ان المؤسسات تمثل بالفعل ادوات يستخدمها بعض الناس
في وضع شروطهم والتحكم والسيطرة في ، وعلى ، الآخرين او في ادارة
آخرين على الاقل . ولهذه الاسباب على وجه الدقة فان المؤسسات
تبتعد بالانسان وتفرق بينه وبين الآخرين بتقسيمها الناس الى فئات وفقا
لادوارهم . ويتم تبرير تقسيم الناس الى جزئيات ، اولا على أساس ان
الناس يعملون في مجالات مختلفة وبالتالي تختلف المؤسسات ، ثم يحىء
المدير الثانى وهو انهم يقومون بعمليات مختلفة وذات نتائج مختلفة
او انهم يعملون في اطار المؤسسات .

وعلى سبيل المثال ، فان بتأييد الالغاز المؤسسية فان المرافق العامة التي قد تحل محل استغلال الشركات الخاصة ، تبقى على جوانب الاغتراب بالنسبة للعامل الذى ينتج تلك الخدمات والمغترب عن الشيء الذى ينتجه . تماما ، مثل المواطن الذى يحصل على تلك الخدمة ، ولكن الجوانب التى تسبب في اغتراب الخدمة على اولئك الذين يحصلون عليها تختلف عن تلك التى تسبب في اغترابها عن أولئك الذين من المفروض انهم يقدمونها . فاولا وقبل كل شيء ، فان تقديم خدمة ليس عملية مبادلة وعلاقة ثنائية ، وانما هى علاقة ذات طرف واحد . واكثر من ذلك فانها لا تتم على اساس من التكافؤ . وذلك الذى يحصل عليها تكون لديه الحاجة اليها . وبالتالي فانه يكون في وضع ادنى بالنسبة « للمتخصص » . مهما كان منخفض الدرجة - الذى يستطيع تلبيةها له وتصير هذه الحاجة سببا للتدنى والنزول من مرتبة الانسانية . وذلك بالتحديد لانها منتزعة من كمالية الشخص الادنى . فالشخص الذى « يخدم » لا ينظر اليه في « كماليته » كإنسان . ولكن على انه جانب جزئى يحتاج الى الخدمة ، او على انه « جزء تقدم له خدمة »

ولو امكن تعديل مؤسسة ما الى حد ان تتغير بعض علاقات وظروف الاغتراب هذه ، وبحيث تشمل مستخدمى المؤسسة - المستهلكين لخدماتها - وتشاركهم في عملياتها ، فان ذلك سيكون في جوهره . توسيعا لحدودها كمؤسسة . بحيث تصير في مستوى البشر . وليس فوق مستواهم .

وبالمثل ، لو ان الناس في محيط مؤسسى ما ، بدأوا يتعاملون مع بعضهم البعض ، كإناس « كاملين » من خلال توسيع نطاق العمل

المؤسى فإن تلك المؤسسة لن تغدو مؤسسة متخصصة بالدلول
الحديث المعتاد .

ولنضرب مثلا لذلك بالمؤسسات التعليمية . فقد نعتقد انها تصبح
في وضع تستطيع فيه تحسين الكثير من ظروف الحياة الاجتماعية في
المجال الحضرى . اذا قامت على سبيل المثال - بعملية التعليم الذاتى
المستمر بواسطة اناس من كافة الاعمار . وهو ما يحتاج الى ان يشمل
وضع . واعادة تقييم الاهداف والوسائل والادوات الملائمة بواسطة
هؤلاء المواطنين انفسهم . ولكن المتخصصين - رجال التعليم - سيفقدون
وضعهم الاجتماعى الخاص في هذه العملية .

ولن تغدو مؤسسات تعليمية من هذا النوع مماثلة للمؤسسات
التعليمية الضيقة والمحدودة الموجودة الان . بل انها لن تشبه المدارس
الموجودة حاليا . ولو من بعيد . وسوف اعود الى موضوع التعليم وتنمية
المعرفة كله فيما بعد .

ان النوعيات التى ذكرنا سلفا انها ايجابية وحسنة . انما هى
شروط يتم تحقيق اعلى درجة منها ليس بواسطة الادميين كافراد
ولكن في حياة يتضافرون فيها مع بعضهم البعض . ولا تجد هذه
النوعيات مجالا واسعا في مجتمع اليوم . ولكن ليس بسبب ان الناس
سيئون ، فبسبب البنيان الاجتماعى . والانسانى تم بالتالى اقامة المدن
وتشكيلها . على اساس من معيار . دعم وادى الى تخلل التقسيمات
المشوهة للعمل وللعيشة . ويعمل هذا المعيار لغير صالح الانسان كفرد .
والناس كمجتمع . وبوجه عام . فان ذلك المعيار يعمل لغير صالح
الناس . على الرغم مما يبدو من وجود قبول شعبى له . فهو يؤدى الى

تولد المظالم الاجتماعية ويزيدها على الرغم من ظهور دول الرفاهية . بل والمجتمعات الاشتراكية .

ولا بد للمرء بالنسبة لهذه النقطة ان يتساءل : كيف يمكن في حقيقة الامر للتقسيمات الكثيرة للغاية للعمل والمعيشة القائمة بالفعل - ان تحافظ على بقائها ، بل وان تصبح اعمق جذورا . في هذه المرحلة من حياة المجتمع الضناعى ؟ وكيف يمكن لهذه التقسيمات ان تهدد بان تصبح اكثر عمقا في المرحلة التالية ؟ انه سؤال مهم وجوهري . لا يمكن تقديم اجابات مبسطة وموجزة له سوى تلك الاجابات المفرطة في التبسيط . ولنحاول النظر في هذا الوضع بالبند على وجه التحديد بمفهوم الظلم .

فما هي المظالم الاجتماعية الرئيسية المرتبطة بتقسيم العمل والمعيشة ولماذا تجرى المحافظة عليها ؟ اعتقد ان الامر واضح تماما بالنسبة لمن يستفيد . وبالتالي فان هذا السؤال في احد مدلولاته سؤال لا داعى له . ويعلمنا التحليل الماركسى ان النظام الرأسمالى يعمل على حرمان الطبقة العاملة من منتجاتها . ويمكن من خلال القراءة الدقيقة لفكر ماركس ان نصل الى استنتاج ان كلمة « منتجات » لا تشير فحسب الى المنتجات الاقتصادية . وبمعنى اخر . فان الحرمان الاقتصادى ليس هو الحرمان الوحيد الذى يتميز به المجتمع الحديث ويمكن ان يكون الفنى والثرى - بل غالبا ما يكون فقيرا .

وتتولد مجموعة كبيرة من المظالم من التجرید المستمر . لامكانيات اتخاذ القرارات التى تتعرض لها جماهير المواطنين . فالفرق بين أولئك الذين يحكمون والمحكومين . وبين ذلك الذى

يخطط ، وذلك الذى يخطط له ، تشكل أساس المجتمع المعاصر .
ومثل هذا الفارق ذو ارتباط واه بالثروة والدخل ، بل وبالطبقة
بمدلولها التقليدى . وأعنى بذلك ، انه بينما قد يكون من الضروري
أن يكون للانسان وضع اقتصادى مرموق ، أو مركز قوة لتفادى
الاغتراب من اتخاذ القرارات ، فان السلطة وحدها نادرا ما تكون
كافية . وعدا ارضاء نزعة سلطة اتخاذ القرار ، والعجز عن ذلك ، أكثر
أهمية من الفرق بين من يملكون أدوات الانتاج ، وأولئك الذين
يملكون فقط طاقتهم البشرية .

ومن المعروف جيدا في الحقيقة ان « السلطة » في مجتمعنا المعاصر
ليست بالضرورة دائما في يد من يملكون . وبالتالي فان اعرق
الخطوط الفاصلة ، هو بالضبط ، الخط الفاصل بين الشخص الذى
يتخذ القرار ، (سواء كان هو المالك أو المدير أو الخبير
التكنوقراطى) والشخص المضطر الى ان يطيع .

ومن المؤكد ، أن هذا كان على الدوام ، هو الخط الفاصل . فليس ثمة
حقبة تاريخية - حقا - كانت تتشكل فيها الطبقة الحاكمة على نحو
يقتصر على اصحاب الثروات الاضخم . ولا ريب مع ذلك انه في
المرحلة التاريخية الراهنة لم يعد الأمر مسألة قلة من السياسيين
القديرين موجودين في وضع يؤثرون منه على أولئك الذين يوجدون
في مواقع رئيسية في النظام الاجتماعى الاقتصادى ففى ظل منظمة
المجتمع الحالية ، فان ايجاد مداخل الى ، والحصول على نسوع معين من
التأهيل ، ونمط معين من المعلومات والمهارة ، تعد عوامل حاسمة في
تقرير ما اذا كان بوسع المرء ام لا ، ان ينتمى الى ، او حتى ان
يصبح موظفا لدى الفئة المحظية ، فئة « صانعى القرار »

ولما كانت هذه الخبرة والمعلومات غير متاحة للجميع . فان ذلك يشكل اساسا لنوع من التمييز . والظلم الاجتماعى . الذى نحن بصدد الحديث عنه الان .

والان . دعونا نبحث باختصار ما اسميناه « بالمعلومات » او « المعرفة » . ان أول ما يتبادر الى ذهننا جميعا هو الاعتقاد بانها مرتبطة بالنظام التعليمى . وعادة ما نفترض - على سبيل المثال - ان هناك تكافؤا بين السنوات التى يكرسها شخص ما « للتعليم » داخل الهياكل التعليمية . وتراكم المعرفة . والقدرة على الادارة لديه - على الاقل لو كان طالبا نجيبا .

واتكن الامر على هذا النحو . فالمدرسة - من جهة - خاصة النظام المدرسى العام - انشئ لتلقى تشكيلات متنوعة من الطلبة . وتحقيق التجانس بينهم . وفقا لمعايير موضوعة سلفا ومن جهة اخرى . فان المدارس تقع خارج دائرة المعرفة العالمية الحقيقية وخارج نطاق العالم الحقيقى . وهكذا فان المعرفة العالمية . الحقبة بخاصية صنع القرار . يجرى تعليمها في جزء اخر من النظام . وليس ضمن التعليم العام .

ومن الواضح ان المراكز العليا لصنع القرار . بل وحتى تلك التى تعتمد على مهارات يتم اكتسابها في المدارس . تعتمد بشكل اكبر على المعرفة المكتسبة من البيت . والبيئة الاجتماعية . التى تعد مدرسة اضافية من جهة . والمعرفة المكتسبة من موقع العمل من جهة اخرى .

وعلى سبيل المثال فان حقيقة ان اولئك الذين بالمراكز الادارية العليا لم يتم تشكيلهم - في الحقيقة - في اطار الهياكل التعليمية العامة

هو واحد من الظروف التي تسعى من خلالها الفئة المهيمنة على صنع القرار الى ضمان استمرار استقرار سيطرتها (١٣) . انها فقط النخبة التي تتعلم . او تفهم بوعى . او بشبه وعى . ان الناس . وليس المؤسسات . هم الذين يتخذون القرارات . ونادرا ما يتم تعليم ذلك في نظام المدارس العامة . الذى يمثل هو نفسه جزءا من الوعى المؤسسى الحديث الزائف .

بيد اننى لا اعترزم أن أقول بشكل ضمنى أنه يلزم من أجل التغلب على هذا الظلم أن نتيج فرصة متكافئة . للدخول الى عمليات تشكيل النخبة للشخص المنتمى الى الطبقة العاملة . وذلك من أجل أن نتيج أمامه هو الآخر . لأن يصبح مديرا صانعا للقرار . فمثل هذا الأمر هو الهدف التقليدى لنظرية اصلاحية حسنة . أماما أعنية . فهو القول بأن الظلم يوجد . بمجرد أن توجد طبقات من أولئك الذين يصنعون القرارات . وأولئك الذين لا بد وأن ينفذوها أو أن يخضعوا لها .

ولا تعنى حقيقة انه ما ان يتم اتخاذ قرارات . فانها تحتاج الى التنفيذ . انه لا بد وان يظفر الى العالم على انه مقسم بالضرورة . بين أولئك الذين يتبعون . وأولئك الذين يقررون . كمتخصصين يقومون بالادوار الخاصة بهم . فمثل هذا التقسيم مناف للعقل . اذا وضعنا في اعتبارنا انه حتى بالنسبة لقرار بعينه في اكثر البرامج تفصيلا . فان الامر يحتاج الى ادخال تعديلات مستمرة عليه تكون بمثابة قرارات جديدة خاصة بتنفيذه . فان أولئك الذين شاركوا في اتخاذ القرارات المبدئية لا بد وان يكونوا « أكثر قدرة » على تنفيذ القرارات الجديدة فهم فى وضع أفضل يمكنهم من تحويلها بالشكل الملائم حينما يغدو

ذلك ضروريا . وهكذا فانه لا بد . أما أن يكون لدينا . عدد صغير من الأشخاص يحتكرون كافة مراحل صنع القرار . أو أن نتيح لكثير من الناس أن يشاركوا فى كل تلك المراحل .

وبالطبع فان البعض قد يرد على ذلك بالقول بانه من الصعب تصور العدالة الاجتماعية التى اتحدث عنها . وتوفير الفرصة لكل فرد للمشاركة فى كافة القرارات . ويمكن القول بان الكثير من الناس - بل ونسبة كبيرة منهم - ليست فى وضع يمكنها منه المشاركة فى القرارات . ويوسى ان اقبل . بل واقرفلا بحقيقة ان قلة هى التى تشارك حاليا فى مختلف القرارات . باستثناء اطاعتها . ولكنه ليس هؤلاء القلة فقط هم الصالحون لمثل تلك المشاركة . وهذا الاعتراض يمثل تهربا من المشكلة الحقيقية . وهى ما اذا كان من الواجب ان يكون ذلك هدفا . سعيا الى تحقيق العدالة . واجابته على هذا التساؤل : هى بالايجاب . ولقد عالجت فى الفصل الاول المشاكل التى يمكن ان تواجهها فى فتح ابواب عملية اتخاذ القرارات . والادوات التى قد تساعدنا فى هذا الصدد وسأعود الى هذه المسائل فيما بعد .

ولقد اشرت الى المعلومات كعامل ضرورى . ان لم يكن كافيا . للمشاركة فى عملية اتخاذ القرار . ولكن المعلومات اليوم . هى ايضا شئ يتسنى للناس الحصول عليه باشكال غير متكافئة . وبالتالي . فانها تصبح احد عوامل التفرقة . وانا لا اتحدث فقط عن «الاستحالات» العديدة لايجاد منفذ للحصول على انواع معينة من المعلومات « لاسباب تتعلق بالدولة » او « من اجل الامن القومى » او حتى منع الحصول على معلومات عن « اسرار العمل » : اننى اشير الى عملية مراقبة وادارة المعلومات . كاحد العناصر الاساسية للمحافظة .

على النظام الهرمى المغلق . لصنع القرار السائد حاليا . في كافة المؤسسات .

ومن الواضح . ان انماط الظلم هذه مترابطة تماما . ولا يستطيع المرء . ان يعتمد في معالجتها . على رفع شعار الليبرالى « المعرفة هى السلطة » لانه من المستحيل . ان نتصور كيف يمكن توزيع المعرفة بالتساوى . بواسطة نخبة . مصلحتها تكمن في مركزية المعرفة . وفي عدم المساواة في توزيعها . كما انه لا يمكن تغيير الوضع الحالى دون ان نهاجم في وقت واحد الجوانب الرئيسية الدالة على الظلم الاجتماعى .

وبلغة اخرى . فاننا لا نستطيع ان نضع كهدف لنا لتحقيق العدالة صورة لمجتمع توجد به طبقة حاكمة نشطة وامينة وعادلة بالنسبة لكل اعضاء المجتمع . تجعل المؤسسات تعمل بشكل قوامه الكفاءة والنظام والمساواة . فهذه صورة اسطورية وغير ممكنة .

ان الصورة تبدو جذابة . لانها توحى الى الذهن - ايا كان غموضها - بظروف تبدو احسن . واحسن بكثير . من تلك الموجودة الان . في الدول الرأسمالية . ولا أعنى - مع ذلك - الايحاء باننى أرى فى الدول الاشتراكية المعاصرة . حلا أكثر تقدما . فبعض هذه الدول . فقط يمكن النظر اليها . فعلا . على أنها فى مرحلة انتقال الى الاشتراكية . أما الدول الأخرى فتسير على الدوام بشكل يجعلها لا تختلف اختلافا جوهريا عن البلدان الرأسمالية المعاصرة .

وليس من قبيل الصدفة . ان الدول الاشتراكية التى قد تكون فى

مرحلة الانتقال الى اشكال من المجتمع مختلفة اختلافا حقيقيا . هي - بالضبط - تلك الدول التي تسعى المؤسسات فيها الى توسيع نطاق عمليات اتخاذ القرار فيها . وبلغة اخرى ، فان هذه بلاد تتم فيها - على الأقل - محاولة ممارسة خبرات الادارة الذاتية ولقد أوضحنا بعض النتائج الايجابية لهذه الخبرات فى يوغوسلافيا فى الفصل الأول .

وبهذه الملاحظات الاولى ، يبدو لى اننا قد خطونا خطوة صغيرة الى الامام فى تعريفنا لمصطلحى ، « النوعية الرفيعة » و « المساواة » كاهداف لابد ان نسعى صوبها ، اذا كنا نريد تغيير المجتمع والمدينة .

ولو اننا وافقنا على هذه المفاهيم المبدئية ، فانه سيكون لدينا اداة مشتركة تسمح لنا ، ليس فقط بالتوسع فى تفاصيل مقترحاتنا ، ولكن ايضا لفهم وتقييم وتحديد اى سبل الاقتراب الحالية يتحرك بحق فى اتجاه هذه التغييرات .

وربما يلزم ، من اجل ان نكون اكثر وضوحا ، ان نفكر برهة من الزمن فى المصطلحات التى قد تستخدم فى التعبير عن تلك الأحكام .. وأولا وقبل كل شئ ، فان الواقع ليس استاتيكيّا على الإطلاق .

فالوضع الذى يوجد فى لحظة معينة يشكل تغييرا بالنسبة للوضع السابق عليه ، ويمثل فى نفس الوقت « مقدمة » او « مدخلا » لوضع مستقبل .

ولقد استخدمت ، كلمة « مقدمة » او « مدخلا » لاننى اود التأكيد على حقيقة ان هذه العملية لا تتحدد مسبقا فى اية لحظة . ولكننى

اود ان الفت الانظار بشدة . الى انه من المسلم به ان العمليات البشرية عمليات احتمالية في نظر كافة فروع المعرفة التى تعالج تلك العمليات . واود ايضا ان اؤكد مرة اخرى على حقيقة ان الافعال البشرية يمكن ان تسفر في كل لحظة عن تغيرات جوهرية . في عملية تمثل هى في ذاتها احد عوامل التغير . ويصدق هذا حتى حينما تكون التغيرات مكررة ومحفوظة .

ويلزم تحديد هذه التغيرات . وبالإشارة الى ما سبق تحديده من مستلزمات للنوعية الاجتماعية في الحياة الحضرية . فانه من الممكن قصر التغيرات على هذه الانماط المثالية العامة الثلاثة .

١ - تحويلات وتعديلات تؤدي في ظلها التغيرات الفعلية . او المقترحة الى اساءة وضع النظام الاجتماعى المدينى بقدر ما تؤدي الى اساءة اوضاع النوعية والمساواة الاجتماعية - وفي هذه الحالة تكون التغيرات عكسية .

٢ - تحويلات وتعديلات تؤدي فيها التغيرات الفعلية او المقترحة الى زيادة فعالية واداء بعض المؤسسات . ولكنها لا تؤدي الى تحسين النوعية والمساواة - وفي هذه الحالة تكون التغيرات عبارة عن اصلاح .

٣ - تحويلات وتعديلات تؤدي فيها التغيرات الفعلية او المقترحة على الاقل - الى البدء في ادخال تحسينات جوهرية بالنسبة للنوعية والمساواة - وفي هذه الحالة تكون التغيرات مبتكرة .

واول ما يثار من اسئلة : هو سؤال حول ما اذا كان من الممكن تصور عمليات ابتكارية . ام لا . واجابتنى بالايجاب .

ولقد بحثنا في الفصل الاول . بعضا من الامكانيات القائمة لثل تلك الابتكارات . وسنتعرف في الفصل القادم على بعض الامكانيات الاخرى . وثمة احداث تقع في العالم لها مدلول ابتكارى معترف به . ومع ذلك فانه من المهم . ان نتعدى مجرد تقديم امثلة معينة . ونحاول ان نرى . باى شكل يصبح التخطيط الحضرى عملية ابتكارية .

وقد يتساءل البعض . ولماذا التخطيط الحضرى ؟ وبصراحة تامة فليس لدى اجابة كافية سوى بالنسبة لسلسلة من البديهيات يلى ذكرها . فأولا قبل كل شىء فان الاهتمام بكيفية ادخال تعديلات مبتكرة على ذلك الجزء من النطاق السوسيوفيزيائى المسمى بالمدينة يعنى الدخول في نطاقات « اختصاص » كل مواطنى المدينة .

فنحن جميعا نتأثر بالتأكيد بالمدارس والمستشفيات بل وحتى بنظام البنوك بشكل او باخر . الا ان هذه التأثيرات لا تبدو جلية في الغالب . او اننا لا نعيها . ويسلم الكثيرون منا . بانه لو كانت هذه المؤسسات مختلفة . لامكن ان تكون الحياة افضل بالتأكيد ولكن الكثيرين لا يعرفون ماذا يفعلون او لا يشعرون انهم اهل لفعل شىء . ويحس الناس بانهم كما لو كانوا « غير اكفاء » . ومع ذلك . فاننا لو ناقشنا كيف ننظم اسلوب حياتنا . وطريقة معيشتنا فان القليل جدا من الاشخاص هم الذين سيشعرون بانهم ليسوا اهلا لان يقولوا على الاقل ما هى الكيفية التى يودون ان يعيشوا بها .

اما البديهة الثانية . بخصوص اهمية التخطيط الحضرى الابتكارى فهى انه واقع الامر . ان تنظيم واعادة تنظيم نطاق سوسيو

فيزيائي حضري يعنى التدخل . ليس في بعض . وانما في الكثير .
ان لم يكن في كل المؤسسات . ولهذا الجانب اهميته - تماما - مثل
الجانب السابق وذلك لانه ليس هناك فرصة للنجاح في تمويل
المجتمع دون القيام بهجوم - في نفس الوقت - على عدد كبير من
جوانبه التنظيمية .

صبغ الفضاء الحضري بالصبغة الانسانية كعملية ثورية

سألجأ في سعيي الى فحص مبادئ ، وسائل ، ادوات و « عائد
عملية تخطيط حضري بديله ، الى طريقة غير مباشرة ، وذلك
بالحديث اولاعمالا يجب ان يكون عليه التخطيط الحضري البديل .

وواقع الامر ، انه يبدو لي ان ذلك هو ما بدأ يتضح بما فيه
الكفاية في الفصل الاخير ، وأسأثير اليه ضمنا او صراحة مع سيري في
التحليل . ومن المهم ان نضع في اذهانتنا ، الوضع الراهن للتخطيط
الحضري ، كي نكون وجهة نظر واضحة عن المدينة البديلة . والمجتمع
البديل - وهو ما نهدف اليه في هذا الفصل - ومع ذلك فانتى لا اقترح
تصميم « مدينة الشمس » المثالية . والنموذجية
الجديدة . وانما أمل في ان اتفهم - وربما في ان اساعد الآخرين على
تفهم النقاط التي يجب التركيز عليها ، والقضايا الهامة ، في تحويل
التخطيط الحضري والمدينة الموجودين الان .

ومن الجلي ، اننا لو لم نكن في مجتمع رأسمالي حديث وطبقى .
لامكن التفكير في تعديلات في شكل عمليات ابداعية تشارك فيها
جماهير الناس . لدى اعطائهم أفكارا واضحة عنها . إلا أن الأفكار

الواضحة . في وضعنا الحالي ليست كافية الامر الذى يتضح بجلاء
حينما يبحث المرء في اسباب مبادرة الناس ، ودفاعهم مأوتوا من قوة ،
للمحافظة على تلك العمليات المسماة بالمؤسسات .

فالمؤسسات تكون وتعيد التكوين وتحافظ على . وتعمق تقسيمات
العمل وتقسيمات المعيشة ، والتقسيمات التى تأخذ شكل تمييز
اجتماعى كما اشرنا من قبل . ولا يمكن القضاء على هذه الاوضاع
التي نعتبرها الانساب الرئيسية لمشاكل المجتمع والمدينة الان عن
طريق مشروع يحسن اداء المؤسسات .

ويعنى السعى الى القضاء على تقسيمات العمل والمعيشة ومظاهر
التمييز الاجتماعى القضاء على الفرص التى تمكن عددا من الناس من
التحكم في اناس اخرين والسيطرة عليهم او استغلالهم وذلك من خلال
انتظامهم في مؤسسات ، من المتعارف عليه ومن الظاهر انها ذات
شخصية فوق بشرية . ومن الواضح ان ذلك لا يمكن ان يحدث الا
كنتيجة لعملية تغيير راديكاليه وابتكارات اصيلة . ولا يكفى القيام
بمشروع اصلاحى واسع النطاق نسبيا . ولا بد من تحويل المؤسسات

واعتمادى الشخصى الذى بدأت به هو ان معركة تحويل المجتمع
لا بد ان تمر عبر سلسلة متتالية من الاصلاح لهذه المؤسسة او لتلك
المؤسسة ، ولهذا القطاع او ذاك ، من القطاعات الاقتصادية . ولكننى
اجد نفسى الان اتبنى وجهة نظر اخرى ، ولكن ليس معنى ذلك
التهجم على اولئك الذين كنت رفيقا لهم في معارك خاسرة ، او على
اولئك الذين وضعت يدي في يدهم للعمل معا ولكننا اخفقنا في
تحقيق اية قفزات عظيمة بل وحتى صغيرة الى الامام . ان ما اريده -

بدلا من ذلك - هو اقناعهم بان الاصلاح امر غير عملي . والا فان مهمة كمهمة تحويل المجتمع سيتم فحسب ارجاؤها للاجيال القادمة .

ولاحداث هذا التحول فانه من الضروري - وان كان غير كاف في حد ذاته - ان يكون لدينا عدد من الافكار والاهداف الواضحة وان يتضح كذلك عدد من الظروف التي ينبغي رفضها رفضا باتا . والا فان المرء يتعرض لمخاطرة اقحام نفسه في عملية تخطيط مثالى لما يحسن محاولة ممارسته فورا . ويعد ذلك امرا يجانبه الصواب لاسباب عديدة ذلك ان التخطيط ، وتقديم تصور للمدينة الفاضلة سيولد انطبعا بان كل شىء واضح في اشكاله الاخيرة . في حين ان الامر ليس كذلك ولا يمكن ان يكون كذلك على الرغم مما يراه كل من « كامبانيا » و « ب . ف . سكنر » و « كوربيزر » . ولو تم تصميم مدينة فاضلة على هذا النحو فانها ستكون بالتأكيد مجانية للصواب .

ومن الممكن ان تكون صورة واهداف المستقبل واضحة ولكن يظل من الحقيقي ان الاهداف يمكن ان تأخذ اشكالا شتى في المنظومة السوسيوفيزيائية . وليس من سبيل امام اى شخص - او مجموعة من الاشخاص - ان يتصور كل هذه الاهداف او ان يختار احسنها . ويفندو هذا اكثر وضوحا حتى لو اخذنا بعين الاعتبار ان الشخص الواحد الذى يتصور اشكالا من منظمة مثالية معينة ، يتوقف عن استخدام معرفته بما هو قائم بالفعل ويتصور افضل شىء يمكن استخلاصه من افضل ما يعرفه .

واخيرا ، فانه من الجوهرى ان نحاول تحقيق التناسق . ولا بد ان تكون الاشكال التنظيمية لمجتمع ما وثيقة الارتباط بعمليات اتخاذ القرارات فيها . وبمعنى اخر فان نفس الاشخاص الذين يعايشون هذه العمليات لا بد وان ينتخبوا هم انفسهم هذه الاشكال التنظيمية . لا ان يتم تقرير هذه الاشكال التنظيمية مسبقا وانتقائها من الخارج

واود ان اوضح على الفوز اننى لا اعنى انه ينبغى في اى ، او كل لحظة زمنية ان يقوم كافة المواطنين في كل مجتمع بخلق واعادة خلق كل شىء من البداية . ومع ذلك فانهم يمكن ان يصبحوا من خلال المعرفة والخبرة واعين ، ومتحملين مسئولية القواعد والقيود والوسائل التى يستطيعون من خلالها اقامة الاشكال التنظيمية التى قرروا اقامتها لانفسهم .

واود ان اقدم مثالا لتوضيح ما اعنيه حينما اقول اننا لسنا اهلا لتقديم مخططات مثالية . لنفترض اننا نريد ان نتصور مجتمعا مثاليا . قد نضع محكا لذلك او هدفا هو وجوب ان يتوفر لكل عضو او مجموعة اعضاء في هذا المجتمع « الحق في مسكن » وان امام الجميع فرصة متكافئة للحصول على هذا الحق . وسيكون الشكل الذى ينسجم مع مثل هذا المخطط المثالى يقوم أولا وقبل كل شىء على امكانية التفكير في ان افضل حل لهذه المشكلة يمكن الوصول اليه لو ان المجتمع (كاختزال لكل المواطنين) يتحكم في ممارسة هذا الحق .

وعند هذه النقطة يمكن السير في احد اتجاهين عامين ،

اولهما ان الاسكان يمكن ضمانه على احسن وجه لو ان المجتمع تحمل بشكل مباشر مسئولية التزويد بالمساكن . وبمعنى اخر فان مهمة المجتمع ان يدرس من خلال شكل تنظيمي معين احتياجات الناس للمأوى ، وان يضمن ان يشيد مخططون وعمال مهرة - على سبيل المثال مساكن جاهزة تلبى كافة الاحتياجات البيولوجية والسيكولوجية للأشخاص كافراد وللأسر بل ولجماعات : فئات من الناس كمشتريين للمساكن او مستخدمين لها .

اما الاتجاه الثانى فهو اتجاه أولئك الذين يعتقدون في صياغة سلسلة من القواعد العامة الأخرى تضمن حلا ينجم مع أولويات معينة . ثم يتم تزويد الناس بقطع منفردة من الأراضي وبمواد البناء الأساسية وبالعمال والمتخصصين . وبهذا الشكل يستطيع الناس ان يشيدوا مساكن اقل نمطية وأكثر ملاءمة لأذواقهم وينظمونها. من الداخل بالشكل الذى يحلو لهم .

وكلا هذين الاتجاهين يمكن اعتباره مثاليا . فهما ينبعان من نظرة مثالية افضل من غالبية الأوضاع التى نعرفها الان . ومع ذلك فكل منهما ليس أولويا صحيحا ويجانبه الصواب تماما مثل الأساليب الموجودة حاليا . ذلك ان احدها يبدأ / أولا - من فرضية واسعة الانتشار ولكنها خاطئة وهى ان هناك سلسلة بارزة من الاحتياجات البيولوجية والسيكولوجية الأساسية يمكن تلبيتها بشكل منفصل . معزولة عن الاحتياجات الاجتماعية الأخرى التى يمكن سدها في نهاية الامر تماما بعملية ملحقه .

وبالمثل . فانه من الخطأ ان يتم استخدام المقاييس العالية في تصور حلول عامة يمكن بالتأكيد السعى اليها والتفكير فيها بشكل آخر لو نظر البشر نظرة أكثر شمولاً . ولا أعنى بذلك اعتبار الناس اعضاء فى « مجتمعات من الناس الكاملين » وليس كأفراد معزولين أو مستهلكين أو جزء من أية فئة تفتيتية أخرى . ويمكن أن تصبح الحاجة الى الحماية والخصوصيات التى تعتبر أساس الحاجة الى الاسكان الآن قد يمكن تلبيتها فى المستقبل باشكل مختلف عن مصطلح الاسكان ذى الشكل المؤسس .

وتكمن نقطة الضعف لدى الكتاب المحدثين الذين يحاولون رسم صور لمجتمع المستقبل في جذورها في النماذج شبه العالمية للانسان المفتت والمجزأ : للانسان كمجموعة من الاحتياجات وتقوم مؤسسات ذات طبيعة فوق بشرية في حقيقتها بد هذه الاحتياجات . واما انه لا وجود لاناس كاملين او انهم مجرد لعبة بيد قوى خارجية (١٣) . ويؤيد هذا التحليل ماركوس ، فحتى لو اتناقمحنا انفسنا في المستقبل . وحاولنا تخيل مستقبل افضل فانه ليس اماننا الا ان نستخدم النماذج البنائية العقلية والجسدية الراسخة الجذور . وحينئذ تصبح هذه التصورات المثالية تصورات لمنظمة اجتماعية تعمل المؤسسات فى ظلها . بكفاءة وتلبى بشكل نموذجى هذا الكم من الاحتياجات التى غدت عنوانا أساسيا للانسان المعاصر .

ويجربى اضاء طابع مادى على الاحتياجات . ويعنى اخر فانه يتم التعبير عنها على انها اشياء . وباشياء تشكل فى الحقيقة المادة الخلم للخبرات البشرية . الا ان الخبرات . ليست « الاحتياجات »

هى التى تميز الانسان كانسان وتميز بينه وبين الحيوانات التى تبدو ان « احتياجاتها » تلبى بشكل مباشر بأشياء أو بخبرات بيولوجية سيكولوجية أكثر دقة وبساطة .

وسنجد اذا عدنا الى مستلزمات النوعية الاجتماعية للحياة الحضرية ان ايا منها ليس « حاجة » وانما تشير كلها الى الخبرات البشرية وتعتبر بالتالى ان جوهر الانسان هو كونه كائن اجتماعى ذا خبرة (١٤) . فمن خلال هذه الخبرات ينبثق تعريف الرجل الكامل وليس من خلال تقسيمه بين فئات مختلفة من الاحتياجات .

ولكى نوضح جوهر هذه النقطة نقول ، ان الماركسيين وكذا غير الماركسيين فى غالبيتهم يقبلون نموذجا للانسان يعتبر مجموعة من حشد من الحاجات وحتى ولو قيل ان واحدة او أكثر منها هى اهم تلك الاحتياجات قاطبة . ومع ان هناك بعض استثناءات فانه حتى « ماركوس » فى رثائه على « انسان المجتمع الحديث ذى البعد الواحد » لم يستطع ان يعتمد بنفسه عن فئات الاحتياجات البارزة (وعلى سبيل المثال ، فإنه عدد الاحتياجات الثقافية والجمالية على وجه الخصوص كقيم لا تحظى بما تستحقه من تقدير فى المجتمع الحديث ويهون من شأنها) ويصدق هنا حتى على الرغم من انه ألقى ببعض من الضوء على أهمية مختلف فئات الخبرة البشرية التى لا تتماشى مع الماركسية الأصلية ولا مع النموذج الذى تقدمه الفلسفة الغريبة غير الماركسية للانسان كمجموعة من الاحتياجات يمكن الفصل بينها .

المشكلة التي تواجهنا اذن . هي أن نعبد النظر فيما يخسره ذلك الإنسان في كماله . ويلزم أن نخصص من جديد تلك المقاييس الخاصة بنوعية الحياة الحضرية التي لا يمكن تحقيقها بتحسين الأداء المؤسسى . وهذا هو أحد الأهداف البالغة الأهمية لأنه ان لم يتم ادخال تغييرات راديكالية فى النوعية الحضرية . فإن تنبؤات المستقبل المدينى ستختلف . وستكون أسوء مما هو متوقع .

علينا اذن ان نخصص محتويات وأهداف التغييرات الراديكالية فى النوعية الحضرية . وليس صياغة أشكال مثالية أو قواعد دقيقة لتحقيقها .

ولنبداً بموقف افتراضى . يقرر فيه مجتمع معين أن يخطط تنميته المستقبلية وتنظيم نحية الاجتماعية فيه بدلاً من أن يتركها للظروف . أو لعمل الاتجاهات الحالية . ولنفترض أن ذلك المجتمع يعتبر شخصاً ما مفيداً بشكل خاص فى مساعدته على ذلك ... ولهذا الشخص بالفعل خبرة فى تصميم وتنفيذ عمليات تخطيطية أو برامج مماثلة لتنمية المجتمع . أو أنه ماهر فى قطاع معين . وقرر المجتمع أن يطلب منه العون .

ويبدو أن نقطة البداية ستكون وصف الوضع الحقيقى . وتوفير كافة المقومات التى توجد فى مدينة ما فى بداية عملية تخطيط حضرى حيث يوجد المجتمع . والمخطط الحضرى . والخطة التى يراد رسمها .

ويعد هذا انطباعاً سطحياً ومفرراً . فلقد افترضت على الأقل

ثلاثة فرضيات تختلف عما يحدث فى الواقع . أولها قولى أن « المجتمع » قرر « أن يهتم بتنميته المستقبلية » ولا أشير بكلمة « المجتمع » الى قلة من المواطنين يمثلونه تقرر بالنسبة للجميع وإنما أردت به كل المواطنين أو على الأقل غالبيتهم ... وهذا يختلف كل الاختلاف عن الوضع الذى لا يقتصر الأمر فيه على مجرد أن الغالبية العظمى من المواطنين لم تعبر عن رأيها فى الخطة بل يصل الى حد أن تلك الأغلبية لم تعرف حتى بأن ثمة خطة تجرى اعدادها

ويتعلق الافتراض الثانى بمعنى تخطيط او برمجة التنمية المستقبلية. وتنظيم الحياة الاجتماعية للمجتمع . ولا يعنى ذلك تحديد استخدامات الاراضى على مدى عدد محدد ومعين من السنوات كما يفعل المرء بوجه عام فى التخطيط الحضرى التقليدى . على نحو ما رأينا فى الفصل السابق .

ويتعلق الافتراض الثالث بدور المخطط الحضرى (او الخبير) والقول بافتراض ان يعمل لمساعدة المجتمع يرتبط بالافتراض الاول . « فالعون » الذى يقدمه فى ظل التخطيط المدينى التقليدى حينما يصبح معبرا عن المجتمع وصانعا لقراراته يتم فى دائرة ضيقة من الأشخاص الذين تتوفر فيهم خبرات هامة . أو سلطة القيام بمثل هذه الأدوار الحاسمة .

وقد نسأل انفسنا عما اذا كانت هذه الاختلافات اساسية . اذا نظرنا الى المدن الحقيقية فان الاجابة تكون بالايجاب . فثمة جوانب تحدد اولئك الذين يرسمون الخطة ويحددون جوهرها . وبلغة اخرى

فان حقيقة ان المجتمع كله يشارك في ظل هذا الوضع الافتراضى في عملية التخطيط من البداية لا يجعلنا امام موقف مختلف فحسب بل وامام موقف بديل .

وقد يؤكد البعض . في الواقع . انه مع البدء في عمليات الخطة تجرى محاولة ضم اناس اليها ولكنهم لا يستجيبون لذلك . واكتفى في الرد على مثل هذه المقولة باعادة ما سبق ان قلته من ان نمط المشاركة المطروح حتى الان لا يمكن ان يسفر سوى عن تلك النتائج المحدودة

وعموما اتضح ببعاء من نتائج الدراسات التى تركز على وجه الخصوص على مسألة مشاركة المواطنين والتى حللناها فى الفصل الأول .

وبالتالى فإن ضالة نتائج هذه المحاولات الرامية الى مزيد من المشاركة . لا تطعن في صحة . ولا تستطيع أن تعدل الفرضية الرئيسية وهى أن المجتمع الحضرى المعاصر لا يمكن تحويله الا اذا تدخلنا تدخلًا جوهريًا وراديكاليًا . على نحو ما سبق ذكره عن أوجه الخلاف الثلاثة بين الواقع المعاصر للتخطيط الحضرى . وبين عملية تخطيط أكثر ابداعية .

ولنفترض أن هناك إدارات بلدية مقتنعة بكل شيء . تم اقتراحه حتى الآن فيما يتعلق باعتبار الوضع الحالى وضعاً إسلبيًا للغاية . ثم لنفترض أنها وافقت على وجوب أن يشارك الناس بأنفسهم في عمليات تنظيم حياتهم في المجتمع . وليس هذا الوضع خياليًا تمامًا . فالواقع أنه توجد الآن الكثير من الإدارات البلدية تتبنى - ولو حريفاً على الأقل - لمناهج ايدولوجية وتشريعية من هذا النوع .

وتعى مثل هذه الادارات المحلية بالتأكيد أنه ليس بوسع احد ان يقضى على اللامبالاة بشيء جملة مجردة « ضد اللامبالاة » .
وهى تدرك من جهة أخرى أنه ليس من الممكن القيام بتحويل راديكالى في عمليات تنظيم حياة المجتمع طالما ظل من المقبول وجود « اداريين » أو « ممثلين » .

وهى تستخدم قوانين أصبحت غير كافية بل ومشوهة (كما رأينا في اجراءات التخطيط التقليدية) ومرة أخرى نقول بأنه لا يمكن تحقيق مثل هذا التحول اذا تم قبول وجود ممثلين للمواطنين - كمتحدثين باسمهم والذين يصنعون القرارات بدلا منهم . علاوة على الادارات المحلية المعترف بها رسميا الآن والتي لا تتوفر لديها وسائل مادية لتسد حتى تلك الاحتياجات القليلة للناس كما أنه لا يمكن أن يحدث هذا التحول لو تقرر أن يمثل المواطنون وأن يكون لديهم السلطة ما بين الفنية والأخرى أن يصوتوا لصالح القلة الذين يمثلونهم .

واذا كان هناك في الحقيقة إداريون على وعى بكل هذا ، فإنهم سيدأون في تفهم أن عمليات التخطيط البديلة يمكن أن تبدأ حينما يبدأون . هم (الاداريون) في صياغة مقترحات وبرامج في قالب أقل تخصصا مما هو معتاد . ويلزم لمثل هؤلاء الاداريين والمسؤولين أيضا أن يفهموا أنه يجب عليهم هم أنفسهم أقل تخصصا وأقل من الخبراء في تمثيل الآخرين أو اتخاذ قرارات لهم (١٥) .

ماذا- يعنى ذلك على وجه الدقة ؟ إنه يعنى - أولا - أنه حتى في الظروف الراهنة فإنه ليس من المفيد أن تقرر على مستوى مجلس

المدينة وضع خطة . ومن الطبيعي أن هناك قوانين للدولة يلزم احترامها وتتمدد مجالس المدن سلطة اختصاصها منها . وأسبابا وجيهة لأن تعمل مجالس المدن للسيطرة على التنمية وإعادة البناء . ولكن في مناقشة الأسباب التي تجعل الخطة ضرورية للمجتمع منذ مراحل الأولى . تعد أحد السبل التي يمكن بواسطتها توسيع نطاق الخطة التقليدية . وتعنى هذه المناقشة كذلك أن « الخبراء » يعتبرون الآن معاونين لأصحاب الخطة الحقيقيين وهم المواطنون . وربما كان رد فعل القارئ على هذا هو الشعور بأننا نقترح إبدال الديمقراطية النيابية الحقيقية والمختبرة بخطة رومانية غير قابلة للتنفيذ من الديمقراطية المباشرة .

وعلى أية حال فإن التغيير في الأدوار بالنسبة للمسؤولين والخبراء المحليين مهما كانت صعوبته سياسياً ونفسياً ذو الخطوة الثانية إذا كنا نريد عملية تخطيطية من بين أهدافها الرئيسية توسيع نطاق مشاركة المواطنين فيها إلى أقصى حد . ومن المستحيل تحقيق هذا الهدف - كما يحدث حالياً - لو تم تكريس الجهود لصياغة الخطة بسرعة وتحقيق أهدافها على عجل بالحصول دون مشقة على ما يلزم من موافقة قانونية أو حكومية من المستويات الأعلى

ولو أننا بدأنا ندرك تغييرات من هذا القبيل ، فإننا نكون قد بدأنا عملية ابداعية الخطوة التالية فيها - بدلا من تجميع المعلومات الاحصائية التقليدية - هي البدء في المناقشة مع عدد معين من المواطنين بخصوص أوضاعهم المعيشية الراهنة في المدينة ووجهة نظرهم فيما يواجههم من مشكلات في المدينة . ويمكن أن تكون التصورات التي تسفر عنها تلك المناقشات موضوعا لمزيد من المناقشات التي تقود

الى التوصل الى احكام وتقييمات وأفكار من جانب عدد كبير متزايد من المواطنين . وبهذا الشكل لن يصبح الماضي والحاضر فقط وانما المستقبل أيضا موضوعات للإستكشاف . ويمكن أن تصبح الصور المختلفة البديلة للمستقبل ووسائل تحقيقها . الشغل الشاغل للكثيرين وليس لقلة جد محدودة .

ومن أهم النقاط الرئيسية لعملية من هذا النوع :

١ - المعرفة تتولد بمشاركة الجميع (وليست المعرفة وحدها كما سنرى فيما بعد) .

٢ - تستمر العملية مع مرور الوقت مع إعادة فحصها بشكل دورى وليس مجرد فحصها فحواً مبدئياً .

٣ - يتركز الفحص من البداية على المسائل والمبادئ التى يحتفظ بها عادة الخبراء . وليس على ما يسمى بالخبرات الشخصية . والخاصة .

ويأتى على رأس الأفكار التى يجب فحصها بعين ناقدة . فكرة المدينة كمكان من خصائصه وجود جوانب وعوامل مادية تضاف اليها جوانب وعوامل اجتماعية . أما المبدأ الأسطورى الثانى الذى يجب تحطيمه فهو ذلك القائل بأن الخصائص المادية للمحيط الحضرى قائم بذاته ويمكن بالتالى دراسته منفرداً . كما يمكن معالجته منفصلاً عن الادميين الذين أثروا على هذه الجوانب من جوانب الحيز المدينى وظلوا يؤثرون عليها بحكم وجودهم .

ورغم ذلك فان إعادة النظر فى تلك المفاهيم بعين النقد على هذا النحو لا تمثل عملية منفصلة متخصصة يناط القيام بها فحسب الى

اناس معينين أو ذوى كفاءة خاصة في العمليات « الفكرية » و
« المهنية » انه بالحديد حينما يضيف اشخاص من مختلف الأعمار
والأحوال الى اعادة النظر هذه معانى خبراتهم المختلفة فان الحيز
السوسيو فيزيائى الهام ينشأ حتما تقريبا والا فانه يكون حيزاً ماديا
بلا مضمون اجتماعى . وبالتالي فانه لا ينشأ فحسب على يد
مجموعات من المتخصصين المهنيين كما يحدث حاليا ولكنه يرتبط
كل الارتباط ويتحدد الى حد بعيد بالأحداث البشرية التى وقعت .
والتى تقع . والتى قد تقع في اطاره . وهكذا فإن المدينة بما بها
من مجالات سوسيو فيزيائية كثيرة تجيء نتاجا لخبرة انسانية غنية
من الماضى ومن مختلف المتغيرات التى أثارتها المدينة ولا تزال تثيرها
في هذا الصدد .

وربما لا يقبل الجميع بالتصور أو التصورات المعقدة الناجمة
عن ذلك . ولا تكون دائما . أو في الغالب على الأقل تصورات منسقة
بل وقد تكون غالبا موضعا لعدم الاتفاق . ولكن مثل هذه
« التعددية » تدعم التناسق في ممارسة حق وواجب المشاركة في الادارة
الذاتية المدنية .

وعلى أى حال . فانه من الواضح أن صورة متعددة الوجوه تثير
علامات استفهام مختلفة بل وحتى تثير أوجه تضارب يتم معالجتها
في مراحل متتابعة . تعد أكثر أهمية وأكثر جاذبية من الصورة الحالية

ومن مستلزمات هذه العملية أيضا النظر الى كل الجوانب من
جوانب المجتمع جانب له ديناميكية خاصة . وبينما أن المخططين
الحضريين يسلّمون شفاهة بهذا المفهوم . فانهم ينتهكونه في مجال

العمل ويمالجون المدينة على أنها جهاز يضم هياكل ثابتة غالبا . الا أنه ليس هناك أى شيء جامد تماما . فبعض الجوانب تتغير ببطء والبعض الآخر يتغير بسرعة . ولكن الكل يتغير في النهاية . وهو مايلمسه كل منا في حياته اليومية . فالمرء يرى نفسه في نطاق المعنى العالمى للخبرة الكاملة كأنسان يصينه الكبر تماما كعمرته ومنزله . ويسمح البطء النسبى أو ما يبدو أنه بطء في ايقاع التغير الذى يطرأ على المباني والهياكل المادية الأخرى . للمخطط المدينى أن يعاملها على أنها ثابتة أما المسائل التى ستمنع عن المشاركة الشعبية فهى جوانب سوسيو فيزيائية أكثر ديناميكية .

وفي ضوء هذا الاقتراح الذى ينظر الى بداية الخطة على أنها حدث جماعى يشمل المجتمع كله . فإن البعض قد يتساءل بالتأكيد : ما هو دور المخطط الحضرى في كل هذا ؟ وهل يمكن للمرء أن يفكر في مثل عملية التخطيط هذه دون أن يفكر أولا في نقل الأرض الى الملكية العامة ؟ وعلاوة على ذلك . ما هو معنى أن أقول أن هذه العملية يمكن أن تبدأ حينما تتحقق مشاركة المواطنين : التى هى بالتحديد أحد النقائص الرئيسية في التخطيط الحالى ؟

ويلزمى أن أقول ردا على السؤال الأول . أنه ليس للمخططين الحضريين وحدهم وإنما للإداريين أيضا أدوار هامة في هذه العملية فالمخطط الحضرى . الخبير . (والادارى بشكل لا يختلف كثيرا) يناط به القيام بمهمة مزدوجة في مرحلة البداية . فعليه أولا أن يتيح . للمواطنين التعرف على ما لديه من رصيد من المعرفة والخبرات . وعليه ثانيا وهذا هو الأهم أن يفتح وينخرط في عملية

تجلية معرفته . وصورته « كخير » . وقد يناط به أيضا في المرحلة التالية دور هام هو العمل كمنقح بحكم ماله من خبرات بالمجتمعات المختلفة وكونه في وضع يمكنه من تقديم مثل هذه المساهمة حتى ولو لم يعد يقوم بدور المعبر الوحيد عن احتياجات المجتمع .

ومن بين الأشياء البسيطة والهامة في نفس الوقت التي قد يقوم بها ترجمة « لغته المهنية الاصطلاحية الى لغة الحياة اليومية كى يتسنى لغالبية الناس ايجاد منفذ لمعرفتها . وتتناقض مثل هذه المبادرة بشدة عن ذلك الخير الذى يتحصن وراء لغة مبهة كما لو كان يسعى الى تعزيز مركزه بخلق اعجاب به مذهل ومثير للدهشة . من خلال تمييزات صعبة موجهة فقط الى القلة « المؤهلة » لأن تفهمها (١٦) .

أما بالنسبة للمشكلة الخاصة بالملكية العامة للأراضى . فأننى أوافق على أنها مشكلة جوهرية ولكنه لا ينبغى منحها الأولوية . والا فأننى لا أعتقد أن أحدا سينجح في تسوية هذه المشكلة بشكل خاص مرضى اذا ظلت استخدامات الأراضى وتقسيماتها على ما هى عليه الان سواء على صعيد عملية اتخاذ القرارات أو في جوهرها .

أننا نفعل غالبا عن حقيقة أن المضاربة في المباني لم تكن في الأساس من صنع مقاولين غير أمناء . وانما هى عملية حدثت بالداون بين مئات من رجال الإدارة (سواء كانوا يدركون عواقبها أم لا) وهو ما أضر بالآلاف مؤلفة من الناس . ولكننا لا ينبغى أن ننسى أن آلاف مؤلفة من الناس من كل طبقة اجتماعية وافقوا دون

أدنى تردد على استئجار وشراء مساكن ومباني رديئة النوع تم تشييدها من خلال عمليات مضاربة . في مناطق غير صالحة الى حد بعيد للاستخدامات الأخرى . وليس هذا اتهاماً ، وإنما هو مجرد تقرير لحقيقة واقعة

ولكن ما هو الحل لو أن المجتمع أو غالبية الناس اقتنعوا بأن مثل هذه الأنماط من استخدام الأراضي يحول دون تنمية نوعية أفضل للبيئة السوسيو فيزيائية ؟ أثنى مقتنع في هذه الحالة بأننا ستقوم بأنشطة سياسية لاستصدار قوانين واجراءات جديدة بخصوص الملكية واستخدام الأراضي . وستكون فرصنا في النجاح أكبر بكثير مما هم عليه في أيامنا هذه في الولايات المتحدة ، وكذلك في إيطاليا . والواقع أنه لا يبادر بالقيام بهذه الأنشطة حتى الآن سوى طلائع مثقفة صغيرة . ثم ينضم إليها جانب من طبقة السياسيين بشكل غير حاسم عادة بسبب تخوفها من أن يساء فهمها . ويواجهون بمواطنين لا علم لهم فيما يتعلق بمسائل استخدام الأرض أو بالتخطيط الحضري . ويمكن التلاعب بهم بوجه عام وغالباً بواسطة صرخات ديماء حول تخريب نظام المفاولة الحرة . ثم تأتي مرحلة انضمام الآخر . ولكن هؤلاء في الواقع لا يفهمون سوى جانب مما انضموا اليه ، ولا يوافقون عليه سوى موافقة جزئية .

ومن جهة أخرى ، كيف يمكن لأغلبية السكان وكيف تستطيع هذه الأغلبية أن تقتنع بقيمة وضرورة النضال النيابي من أجل الملكية العامة أو الاستخدام العام للأراضي ؟ كيف يمكن اقناعها خصوصاً حينما يتعذر على ما يسمى بالسلطة العامة أن تمدّها بأمثلة توضح الكيفية التي يمكن استخدام الأراضي بها بأسلوب أكثر فائدة .

اجتماعيا وانسانيا عن اسلوب استخدام المضاربين في القطاع الخاص ؟
الاولوية الحقيقية فيما يتعلق بهذا الجانب - هو أن نفهم وأن نجعلها
تفهم أن « تمدين » حيز معين خصوصا في العصر الحديث . حيث
أصبح الخير المادى سلعة لها قيمة اقتصادية لا يعنى - كما كان من
المفروض أن يعنى - استثمار هذا الحيز مع القيم الانسانية من أجل
« انسانيته » . ويصدق هذا على التنمية العامة والخاصة على السواء .

وعلى النقيض من ذلك فان الأشكال المادية للاستيطان الحديث
أصبحت تؤدي الى التفتت المكاني للمجتمع والقضاء على الصفة
البشرية للحيز المكاني

ومن المهم أن تفهم - ونجعل من المفهوم - أن هناك بديلا
فالحيز المدني يمكن أن يكون انسانيا أن التمدين يمكن أن يصبح انسانيا
لو أن كل فرد ساهم . وخصوصا الأعداد الكبيرة من الناس الذين هم
الآن عرضة للتمييز والاعترا ب الذى تمليه الصفة المؤسسية للمجتمع .

ولنعد الآن الى السؤال الثالث السابق ذكره وهو ، كيف يمكن
الاعتقاد بأنه من الممكن تحقيق المشاركة التى وصفتها بأنها جوهرية
بالنسبة لهذه المبادرات ؟ وأود فى معرض الإجابة على هذا السؤال أن
أشير إلى نتائج الدراسات التجريبية التى بحثناها فى الفصل الأول
ويتضح من ذلك البحث فى مجتمعات فى العديد من الدول التى
تختلف عن بعضها البعض من حيث ماضيها التاريخى والوضع
السياسى الراهن أن المواطنين جميعا . وحتى حينما لا يشاركون فى
أشكال شتى من شئون المجتمع . فانهم مع ذلك يهتمون بالكثير منها
والسبب فى أن الجانب الأكبر من المشاركة ذا طابع سلبى - بمعنى

الاهتمام دون المشاركة النشطة - ينبع من الاحباط . ومن عدم قدرة المواطنين على الاعتقاد بأن بوسعهم أن يؤثروا بأى شكل على ما يحدث في المجتمع المعاصر .

وتمس العملية التى إقترحتها هذه المسألة بالضبط . ومن ثم فإنها تجعل من المستاع التعويل عليها في تزويد حجم المشاركة النشطة فماذا يحدث في هذه العملية بالفعل ؟ أولا وقبل كل شيء فانه ما ان تبدأ عملية المعرفة الذاتية في المجتمع . فانها لا تحدث مرة وتنتهى وانما تستمر وتتجدد مع مرور الوقت . وبالطبع فان ذلك يحتاج إلى منظمة ولكن ليس من اللازم اضافة طابع مؤسسى عليه . وعلى العكس من المعيار المحدد لمؤسسة ما . فانه يلزم أن تكون هذه المنظمة شاملة ومفتوحة . وذلك لأنها تقوم على أساس من مبدأ هو أن كل فرد يستطيع أن يشارك في كل مرحلة من مراحل هذه العملية . ولا لزوم للقواعد التى تحدد من له الحق ومن ليس له الحق في هذا الصدد . كما أنه لا لزوم لكفاءة معينة أو اشتراط العلم بمعلومات سرية معينة أو معلومات خاصة .

ورغم ذلك فإننى أكرر القول بأن جوانب عديدة للمنظمة تظل ضرورية بالتأكيد من بينها لائحة زمنية لسير العمل وللأشخاص الذين يناط بهم القيام بمهام خاصة . ويمكن تحقيق أشياء من هذا القبيل دون هياكل هرمية باتباع نماذج مسطرة كالإدارة بالتناوب معنا لنموسم للتدرج التنظيمى .

وقد يفترض البعض بأنه لا يمكن تطبيق هذا المخطط في أية حال فحتى ولو تم تعميم المشاركة . فانه لو شارك طبيب على سبيل

المثال مع اناس عاديين - فان البعض سيستتج بسهولة وبسرعة أن الدور المسيطر سيكون للطبيب في الحالة لما له من مكانة اجتماعية وخبرة ومكان في الحديث عن الآخرين .

ويبدو أن الوضع سيكون كذلك خاصة في البداية . والسبب هو أننا نبدأ من وضع خاص للغاية .. فما أن يبدأ الطبيب في الكلام حتى يجذب انتباه الآخرين أكثر من الشخص العادى الذى يحمل هذا اللقب . ويصرف النظر عن الكيفية التى يتحدث بها أو ما يقوله فان مقترحاته ستفحص على الأقل بعناية عن مقترحات الآخرين . ولكن لو كان هذا هو الوضع الذى نبدأ منه اليوم فإننا لا نريد . ولا نحتاج لان يكون هذا هو الوضع الذى يسود فى المستقبل . وبدءا مما يحدث اليوم . فان الخطوة الأولى هى أن نجعل من المفهوم أن المؤهل الوحيد للمشاركة فى عملية التخطيط الحضرى هذه هو أن تكون إنسانا .

ومن الواضح فى أية منظمة بشرية أن هناك أشخاصا يمارسون نفوذا أكبر وآخرين يتأثرون بسهولة أكبر . وليس بوسع المرء أن يتصور أن لا يكون الوضع بهذا الشكل . ولكن الفارق بين هذا النوع من التأثير وما هو قائم بالفعل الآن هو أن الأخير فى غالبية الاحوال تأثير ليس منبعا النوعية الانسانية للشخص وانما ينبثق من احترام ألقاب ومركز الشخص والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها .

وثمة خصائص أخرى مهمة لعملية التخطيط الحضرى البديلة التى بدأت فى رسم خطوطها . فلا مجال لمراحل متميزة فى عملية التخطيط . فليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك مراحل منفصلة

لجمع المعلومات وضع القرار ثم التنفيذ . ويصدق ذلك أيضا بالنسبة لعملية التخطيط التقليدية . ولكنه نظراً لأن تلك العملية مغلقة بالغموض وبتقسيمات وهمية بمؤشراتها ورموزها المختلفة فإنه من المعتقد أن ذلك لا يصدق عليها . ويقال - في الحقيقة - أن هناك مرحلة أولى حينما يجمع الخبير المعلومات . تليها مرحلة ثانية هي مرحلة تحليل المعلومات . يليها اقتراحه القرارات أو بدائل القرارات .

وفي المرحلة التالية يقوم ممثلو المجتمع باتخاذ القرارات ، ثم تأتي مرحلة تنفيذ القرارات . وهنا وفي النهاية قد يشارك الجميع .

ولكن الأمر ليس كذلك كما سبق أن رأينا . فالخطة تكون في العادة وحدة متكاملة: حتى ولو بدا أن هناك أشكالاً مميزة تجري دراستها وإعدادها وتنفيذها في إطارها . إنها تصبح ، وتظل ، في أيدي قلة من البداية وعبر تنفيذها . وهذه القلة هي المخططون الحصريون وقادتهم الذين يشاركونهم في المنطق والأفكار التي تنتقدونها . وهذه القلة تكون على الدوام في وتحت . ومن خلف كل مرحلة تبدو متميزة... .

أما في العملية البديلة التي نطرحها فإن هذه المراحل تندمج معا . ويتم التركيز على جانب « التكامل » فيها . فعملية صنع القرار وما يليها مفتوحة أمام الجميع . وذلك إذا كان « نتاج » و « ما قبل انتاج » عمليات جمع المعلومات وتحصيل المعرفة مفتوحة أيضاً أمام الجميع .

حقيقة أن ما يتم تدريسه والشكل الذي يدرس به يجعل المرء يتأقلم أو على
٢٧٤

الأقل يميل الى إجراءات وأفعال معينة دون الأخرى وكما رأينا .
فان التخطيط الحضري التقليدى وإجراءاته مثال على ذلك . أما في
العملية التى أقترحها فان المفاهيم المكتسبة من المعرفة أو من جمع
المعلومات والتحليل وتقرير أو صنع قرارات وتنفيذها أو إداراتها
يكون لها نصيب السبق . ولكن هناك أشياء أكثر أهمية يجب
ادراكها . فالكثير من الأحداث المميزة لجمع المعلومات أو تكاثر
المعلومات أو المعرفة هى في الواقع شريك هام في اتخاذ القرارات .
وهى أعمال يساهم فيها الناس أكثر من الخبراء بمساهمات حيوية .

وعلى سبيل المثال . ماذا يحدث لو أن المسنين طلب منهم أن
يتحدثوا عن مشاكلهم . وعن الأحداث الماضية في المدينة . وأعطيت
لهم الفرصة - بحق - لأن يتحدثوا عن احتمالات المستقبل ؟ لماذا لا
تعتبر هذه الأعمال « مساعدة للمسنين » ؟ انها ستؤدى بالتأكيد الى
جعلهم يشعرون بأنهم أكثر حيوية ويشعرون بوجودهم . وبأنهم جزء
من المجتمع عما لو اقتصرنا على ضمان احتياجاتهم المادية . كما
يفعل طعام ملاحى الفضاء . ولن يكون . ذلك الاحساس عابرا .
وستغدو حقيقة أنهم أصبحوا جزءاً من المجتمع ويشاركون في المجتمع
بشكل أكبر واقعا يؤثر على المجتمع كله

ثم أليست تلك المبادرات التى تحفز الناس على التعليم والمعرفة
وتقييم الأمور على النحو الذى افترضناه تمثل حركة صوبه « تعليم
الكبار » ؟ أنها بالتأكيد عمليات لتعليم متكامل . وللتعليم الشياشى .

أما ثالث وأهم نتائج العملية البديلة المقترحة فهى أنه ما أن يتم
فتح عمليات تحصيل المعرفة واتخاذ القرارات دون قيود أو أسرار

للمجتمع كله . فانه لا يعود من الممكن وضع خطة وحيدة للحيز المادى . وانما يلزم أن يكون هناك بدلا من ذلك سلسلة من الأفعال والبرامج والمشروعات لا يمكن تقديم تنبؤاتها واتجاهاتها في نموذج من قبيل الخطة العامة (١٧)

وكما سبق أن رأينا فان الخطة العامة تتشكل من وجود أعمال ثنائية الأبعاد واستاتيكية يجرى القيام بها في حيز مكاني معين خلال فترة زمنية- مستقبلية (خرائط الخطة) . وتتكون الخطة أيضا من سلسلة من القواعد والرموز تتناول جانبيين ، أولهما هو تنظيم ما ينبغي أن يحدث في البعد المادى الثالث غير المحدد بالخرائط (ويتمثل هذا . في القواعد المنظمة لارتفاع المباني والمسافات فيما بينها ومظهرها . وما شكل ذلك) . أما الجانب الآخر فيتعلق بالقيود والاجراءات والواجبات التي ينبغي أن يحترمها أو أن يتبعها رجال البناء والقائمون على انشاء الهياكل المادية والأساسيات الأولية .

الا أن كل هذا . كما سبق أن لاحظنا لا يسمح في الحقيقة بالتعرف على كيفية تنظيم أشكال الحياة الاجتماعية في حيز مادي وانما على العكس من ذلك . فان كل شيء محدد في هذه الخطط (من قبيل تقسيم العمل . أو اقامة مجالات منسجمة وظيفيا) . يعمل لغير صالح قيام نطاق متمدين يمكن أن يعيش فيه الانسان بشكل أقل تجزئة وأكثر مساواة . ان « النوعية » الاجتماعية « لما تضمنه هذه الخطط (وأضح النوعية الجمالية ضمن للنوعية الاجتماعية) تترك لأولئك الذين ينفذون الخطة . وسواء كانوا رجال بناء مضارين أو رجال تنمية بالمدلول العادى لهذا المصطلح . فإنهم يطبقون على الدوام تقريبا مقياسا ذا طبيعة اقتصادية .

ويمكن لدى وضع عملية اتخاذ القرار كلها بحق في يد مجموع المواطنين بحث وفحص امكانيات الحركة على ضوء مقياس اوسع واكثر دلالة من مجرد محك الاداء هو ما هي انسب الاعمال لمنطقة معينة او ما هي المساحة المتاحة لتشييد مبنى معين على سبيل المثال

ولا اعنى بذلك أن كل شخص يشارك في اتخاذ قرار بشأن كل شيء فليس كل فرد مهتم بكل شيء ولا يمكنه أن يهتم بكل شيء انتهى اعنى بذلك أن الكل يستطيع ان يشارك كما اننى لا اعنى ان يكون معيار التقييم مجرد معيار ارتجالي يختلف كل مرة حسب الظروف فمن الواضح أنه من الضروري ابتكار ادوات - اذا قدر لها ان تكون معقدة - فانها لابد وان لا تستعصى على الفهم والاستخدام وبلغة اخرى فانه لا يجب ان تكون في متناول الخبراء اكثر من غيرهم كما انه لا لزوم لذلك انه من الخطأ التسوية الحديثة بين التكنولوجيا المتقدمة والتكنوقراطيين وبين تعقيدات قلة من الخبرات انها مسألة ابداع ادوات ومحك للتقييم ومواءمتها واستخدامها وكرر مرة اخرى ان هذا يأخذ في اعتباره الخبرة المعيشية والشاملة للانسان وب حقيقة انه بحكم الطبيعة البشرية فان خبرات الانسان خبرات ديناميكية منظمة ويختار غالبية الناس ان يعيشوا في تلك المناطق التي يسمح لهم فيها بأن يكونوا على الاقل منطلومة ديناميكية نسبيا ولا يكون الوضع كذلك حينما يعامل الناس على انهم عنصر استاتيكي او كيانات ثابتة وجامدة في نظم ميكانيكية أو حتى بيولوجية

ولا يعنى ذلك بالطبع النظر الى كل شيء في المجتمع على انه بحاجة بالضرورة الى التغيير انه في المجتمع وفي حياة أعضائه قيم

وجوانب من حياة المجتمع يحسن الى حد بعيد النظر اليها على انها تستحق البقاء وهذه لاتكون عرضه الا لتغييرات بطيئة متنوعة .

الا أن المجتمع ليس عالما منفلقا ومعزولا فما يحدث فيه يؤثر ويتأثر في 'وبما يحدث في المجتمعات الأخرى وقد نلاحظ في هذا الصدد أنني لم اتحدث حتى الان عن المستويات التقريرية للقرارات على مستوى الجماعة وعلى المستويات الأخرى ويتمثل إفتراضى الرئيسى في انه يجب علينا ان نتطلع الى مستقبل لا يوجد فيه سوى مستوى واحد من السلطة تتعامل في اطاره مختلف الجماعات - المواطنون في مجموعهم - كأنداد (بصرف النظر عن حجم الجماعة)

فهل هذا ممكن ؟ يحتاج ذلك الى تقصى اكثر مما يسمح به الحيز المتاح ولكننى مقتنع بأنه ممكن ولنتأمل ذلك من خلال هذه الأطروحة العقلية لناخذ دولة كإيطاليا لماذا يلزم اتخاذ القرار على المستويات القومية والاقليمية والبلدية لنفرض على ضوء توفر وسائل الاتصال ووسائل نقل المعلومات الحديثة - أننا نعتبر إيطاليا ليست امة وانما مدينة كبيرة مقسمة تقسيمات فرعية الى عدد من المجتمعات الفرعية واسندت لكل مجتمع فرعى المهمة المحفزة والهامة الخاصة بالتعامل الديالكتيكى مع مشاكله الخاصة بالإضافة الى المشاكل العامة للمدينة وسنلاحظ حينئذ أن ما يسمى بمستويات صنع القرار انما هى جوانب لنظام شامل لصنع القرار وأن انشاء مستويات حكومية متدرجة ومتميزة ليس هو البديل الوحيد لسلطات الاختصاص الكثيرة والمحددة في مجتمع حضرى مثالى شامل

وبالمثل فان المستويات الوطنية والاقليمية (المقاطعات - الدولة

وغيرها) والمحلية جوانب لنظام واحد لعمليات تقديرية ويضعنا
القضاء على هذه المستويات المتميزة أمام المشكلات الكبيرة لتبادل
المعلومات بين الكثير من الناس على مدى مناطق كبيرة للغاية ومع
ذلك فإن هذه المشاكل مجرد مشاكل فنية يمكن حلها حد قول
(بير) تسويتها باستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر (١٨) ولتحقيق ذلك يلزم
القيام بعملية قوامها اللامركزية والالتزام بقيم مشاركة المواطنين
كقيم تعلو على اعتبارات من ارتفاع التكلفة الاقتصادية لمرافق
وخدمات معينة واسعة النطاق وتبنى نظام لامركزي وذو مستوى
واحد بحق

ولا تكمن المشكلة الرئيسية للامركزية في الرؤية التقديرية بين
جماهير الناس ولا في اختيار الحجم المناسب للوحدة الاساسية لصنع
القرار ولا اعتقد في الواقع أنه من الممكن تقديم اجابات عامة
ومجردة للمسألة الاخيرة دون الوقوع في نفس ذلك النوع من الجدل
القيم الذي ينشأ من حين لآخر في التخطيط الحضري لدى مناقشة
الابعاد المثلى للمدينة وسيكون من السهل اقامة الاجهزة التقريرية
الملائمة فنيا للديموقراطية الجماهيرية .

ومن اجل التغلب على نمط منظومة المجتمع المعاصر الرأسي
والمقسمة واقامة منظومة افقية تماما او يغلب عليها الطابع الافقي
على الاقل فانه لا بد ان تبدأ العملية من الواقع الفعلي للاوضاع
والخبرات وخصائص مختلف المنظمات الاجتماعية المدنية الموجودة
الآن كما يلزم ان ننظر الى حدود المجتمع ليس على انها ثابتة. ولكن
على انها عرضة للتغيير وذلك دون تحديد مسبق للابعاد المثلى فهذه
تنشأ مع التقدم في هذه العملية

وبالتأكيد فان ما يقترحه شوماشر يبدو صحيحا بالبديهة ،
ينبغي أن نتطلع الى البعد الصغير كلما كان ذلك ممكنا ويتلاءم هذا
مع فكرة تبدو مليئة بإمكانيات اقامة منظمة من نوع القرية حتى في
داخل اشد التجمعات الحضرية كثافة (١٩) .

ومن المهم مع ذلك ان يحترم النموذج التنظيمي ويقوم على
اساس من المستلزمات التي سبق ذكرها ويلزم على المرء ان يحاول
اقامة ذلك البعد من ابعاد المجتمع الذي يساعد - مع استمرار عملية
التمدين - على الغاء تقسيمات العمل والمعيشة وبالتالي فان ذلك
البعد يمكن أن يساهم في تحقيق المساواة والسمو في الحياة الانسانية
في حين ليس متمدنا فحسب بل ومؤنسا أيضا .

ويعنى هذا ان ابعاد المجتمع ينبغي ان تتحدد بحيث تسمح
بقيام عملية التعليم الذاتي لاجزائه ومشاركتهم في صنع القرار مع
احترام الانماط الخاصة لحياتهم انها بالنسبة للمجتمع عملية او مشروع
عالمى يحتاج الى الاهتمام بالناس في المجتمعات الاخرى وفي
المجتمع العالمى وايضا بما يسمى بالقرارات الاقتصادية وعلى راسها
القرارات الخاصة بأنماط التنمية الصناعية ولايعنى ذلك اننا لو اردنا
ضمان التنمية الصناعية فانه يتعين علينا ان يكون لدينا البعد الاكبر
كما نفعل الان في المجتمع الحديث . ولا بد من فتح مسائل من
قبيل حجم وخواص الصناعة للمناقشة من جانب كافة اعضاء
المجتمعات والاتحادات والجمعيات .

وهذه المسائل الان من اختصاص القلة الذين يشاركون فيها
بشكل مباشر والمسؤولين النظاميين في الحكومة وعلى اسس اقتصادية

بوجه عام وليس على اساس من الابعاد الاخرى للاستخدامات
الملائمة للموارد والفضاء الحضري السوسيوفيزيائى .

والواقع انه ليس شوماشر وباحثون متخصصون آخرون هم الذين
يحاولون اقناعنا بديل فئمة خبرات وتطبيقات له في بعض دول العالم
الثالث ويتضح على نطاق النظرية والتطبيق الان كيف يمكن الحد
من ابعاد الانتاج الصناعى ويصدق هذا حتى بالنسبة لبعض
المنتجات التى كان يعتقد فيما سبق انها لاتصلح الا في مصانع كبيرة
ومركزية تعمل على اساس من عمليات خطوط تجمع الانتاج .

ولو عدنا الى الاقتراح السابق لوجدنا انه ليس هناك مجال لشك
يذكر بخصوص اهتمام الناس ومشاركتهم في عملية تخطيط مفتوحة
بحق ولو أننا حققنا انفتاحا في عملية التخطيط الحضري بشكل
تصبح معه بحق عمليات تنظيم شاملة لانماط الحياه في المجتمع
يستطيع الجميع المشاركة فيها ويستطيع الجميع ان يقرر وليس ثمة
شك كبير ان الكثيرين من اولئك الذين يزعمون ان الناس ليسوا
مهتمين بالمشاركة يعارضون بحسم ذلك الانفتاح لانهم يقللون من
شان المشاركة الجماهيرية التى ستم .

ولقد اخترنا بالبده بالمجتمع وبالتركيز على الشخص الكلى
الاسلوب الاسلامى وربما الاسلوب الوحيد الصالح لابتكار بديل
للاشكال المعاصرة للمنظمة الاجتماعية وهذا هو السبيل الوحيد
الممكن لسد الثغرات وتضييق الفجوات التى تتسم بها الحياه اليومية
وتغليظ العمليات التقريرية المتسمة حاليا بين عدد كبير من
العمليات المفتتة الزائفة ومصنفة بصفة فوق بشرية في شكل

مؤسسات وبالتقدم على هذا النحو نستطيع المشاركة في ثورة تطويره
ثورة لاتحتاج الى دماء وعنف ومن الممكن تحديد مقياس واهداف
 لعملية التحول وان كان لايمكن تحديد اشكالها النهائية .

صوب استراتيجيه للتحول

ركزت حتى الان على مضمون واهداف عملية تخطيط بديلة
 باستخدام مقياس سبق تعريفه بأنه مبتكر بمعنى أنه يتضمن
 تغييرات جوهرية وراينا ان عملية التخطيط البديلة تصمم بشكل
 تسهل معه وتحفز التحولات في الجوانب الايجابية من نوعية الحياة
 الاجتماعية الحضرية والمساواة فيها وتحقق العمليّة ذلك بالتعديل
 الجوهري لاعدال بعض المصادرة، الذى اتضح لنا اهميتها بالنسبة
 لتلك التحولات مثل الاهتمام بالمشاركة والثقة في النفس من جهة
 وايجاد منافذ للوصول الى المعلومات وصنع القرار من جهة اخرى .

ومع ذلك فانه لايزال من الممكن اثاره بعض الاعتراضات
 الرئيسية هذه المقترحات والاستنتاجات .

١ - قد يقول البعض ان وصفى للتخطيط المدينى وممارسته
 ونتائجه غير مقنع وأنه كنظام تخصصى ربما يجب التخلص منه وفي
 الحال الا أن ذلك لايعنى لزوم ان يدخل المرء في عراك مع ميادين
 التخصص الاخرى التى اعتمد التقدم ويعتمد عليها وبالإضافة الى ذلك
 فان ذلك الشخص قد يصل الى القول انه لو ان خبراء معينين بدوا
 غير لازمين على المستوى التطبيقى فان الامر لن يكون كذلك
 بالتأكيد بالنسبة لغيرهم ولنفكر مثلا في المهندسين الذين يشيدون

الكبارى وناطحات السحاب بل وأكثر من ذلك لنفكر في خبراء معينين في قطاع الطب هل سيكون باستطاعتنا وهل سنريد ان نبذ عمل وقدرات الجراح المتخصص في جراحه جد دقيقة ؟

٢ - وقد يثار اعتراض مضاد من جانب اولئك الذين يعتبرون التخصص (الذى هو مظهر لتقسيم العمل) ذا اثر سلبى تماما وهوان اقتراح انفتاح التخطيط الحضرى لن يقضى على التخصصات الاخرى وبلغة اخرى ليس ثمة سلسلة من ردود الفعل تقود الى تعديلات ثورية كاملة اخرى في المجتمع .

٣ - وثمة تباين في هذا الاعتراض هو أن التغييرات الثورية يمكن ان تحدث فقط عن طريق تعديل النظام الاقتصادى والنظام الاجتماعى وقد يؤكد مثل هذا الانتقاد اليسارى أو الراديكالى ان المجتمع الرأسمالى منظم بحيث ان اى تحول أيا كان حتى لو كان تحولاً راديكالياً للنظام المدينى فانه يتم عزله بسرعة وتغليفه واستيعابه بواسطة النظام بل ان مثل هذا التحول في الحالة الراهنة قد يمثل مساهمة مفيدة وغير متوقعة لصالح النظام لانه يعالج المشاكل المدينية المثيرة للضجر ان لم تكن من المعوقات الكبيرة له

وقد يضيف اصحاب هذا الانتقاد ان تحويل الطاقات عن المعركة الرئيسية ضد النظام الاقتصادى وعن الصراع الطبقي هو بالتأكيد ضد مصالح الطبقة العاملة فما أن تصل الطبقة الحاكمة الى تولى مقاليد السلطة وتعين ممثلها محل من ييدهم السلطة فانه سيكون بوسعها ان تحول تلك النظم المدينية على صعيد التخطيط والتشييد الحضرى عن طريق تعديل مطالب مستخدميها (٢٠) .

وبدءا بمسألة التخصص اود ان ابحث هذه الاعتراضات بدقة من أجل توضيح الموقف ولثرى اين والى اى حد تؤثر هذه الاعتراضات على ما سبق قوله .

ومن الواضح ان انشاء مستويات عالية من التخصص لم تكن فقط وسائل لتنمية الأنظمة نفسها فالخبير يحصل على مكانة اجتماعية تميزه عن من ليس خبيراً وعن الخبراء الاقل منه في كل مستوى

ويقول البعض أن التخصص موجود على الدوام فعلى الدوام كان هناك اناس عملهم هو الزراعة اوفنانون يعملون فقط بفن معين وبالمثل كانت هناك على الدوام خطوط فاصلة بين اولئك الذين يعملون باعمال تحتاج بالاساس الى القوة البدنية واولئك الذين يعملون باعمال ذهنية وايضا بين اولئك الذين ينفذون الاوامر واولئك الذين يصدرون الاوامر .

ومع ذلك فانه حتى لو صح ذلك في الماضى فانه يلزم القول انه في المرحلة الصناعية وحدها اسفر التخصص عن عمليات تفتيت وانقسامات وادوار مجزأة (٢١) ويرتبط بانشاء مستويات من التخصص التى تحدد هوية الاشخاص وفقا لمثل هذه الادوار المجزأة عملية تفتيت للطبقات الاجتماعية نفسها التى يسهل على الجماعات السيطرة فيها المحافظة على سيطرتها .

وبالتحديد فانه على ضوء الحاجة وعدم امكانية الاستغناء عن بعض مجموعات من المتخصصين فان الوضع - اذن - ليس بالشكل الذى قد يبدو للمرحلة الاولى ويبدو لى اولا وقبل كل شيء ان الكل

تقريبا يسلم بحقيقة انه من الممكن القضاء على الكثير من مجالات التخصص (٢٢) وأنا مقتنع من خلال البحث أننا نصل الى استنتاج أن العمل في تلك المجالات ستكون له نفس النتائج الحسنة لو نيط بأشخاص غير متخصصين وفي منظمات يعمل فيها اناس مختلفون على اساس من مبدأ التناوب وفي كثير من الحالات فان ذلك قد يسفر عن نتائج افضل من تلك التي تتحقق بواسطة متخصصين او مهنيين تحميمهم سلطة المنظمات ومؤامرات الصمت المشتركة .

الا ان ثمة اعتراض معتاد وهو انه اذا تحقق ذلك فانه سيتمين على منظمة المجتمع ان تدفع تكلفة عالية للغاية .. ويلزم للمرء على سبيل المثال ان يتأمل الاعداد المطلوبة، لتدريب عدد كبير كاف من الجراحين المهرة المتخصصين في نوع او اخر من الجراحة اللازمة لتحقيق فاعلية نظام التناوب . ويقال ايضا ان هذا التخصص ومثله انشطة اخرى يحتاج الى اهتمام ومقدرة طبيعية لاتتوفر سوى للقلة . ووافق من جانبي على ذلك . .

ان هدفى الرئيسى هو القضاء على المنزلة الخاصة للمتخصص وامتيازاته والقضاء على تجزئته ومعاملته للآخرين على أنهم مجزأون وفي مجال الطب سيكون من الافضل تماما ان نرى الاطباء يعالجون الناس ككثير وليس كمرضى وبمعنى اخر فان التخصص قد يوجد بدون متخصصين كما أن الانخراط في سلسلة من الانشطة بالتناوب قد يعوق تشكيل فئات من المتخصصين تخصصات ضيقة وعلاوة على ذلك فانه بالنظر الى أن هناك أنشطة يدوية وروتينية معينة في المنظمة الانسانية يلزم ان تستمر لفترة على الأقل فان مبدأ المساواة في مشاركة الجميع فيها قد يحسن تبنيه .

اما عن التكلفة الاقتصادية للقضاء على المتخصصين أو حتى لنوعيات معينة منهم فإنه يبدو أنها ستكون أقل بكثير مما هو معتقد وقد تؤدي كل المزايا التي يحصل عليها الآن متخصصون كثيرون جدا الى تحقيق زيادة في عددهم مصحوبا بتطبيع وضعيتهم الخاصة اقتصاديا بوجه عام .

ومن جهة اخرى فان التجزئة والتخصص على مستوى الانظمة نفسها ينشأ عنها قدر كبير من التفتت الى حد ان تنمية بعض هذه القطاعات البالغة التخصص تبدو احيانا مشوهة تماما بل وفقدت بعض هذه القطاعات اى شيء يشير الى ان هدفها العام في خدمة الانسان وتحقيق الرفاهية الانسانية .

وتوحى تنمية الانظمة الفكرية القائمة على اساس فلسفى يهدف الى التغلب على النظر الى العالم من جانب واحد على انه مفتت ومقسم الى اجزاء متخصصة بأن الحجة المؤيدة للتخصص من اجل تنمية فكرية اكثر تقدما ليست صحيحة ويلزم في الواقع ان نفكر باطراد مفاهيم المخالفة في وحدات كاملة وفي شموليات وفي نظم واشخاص كليين .

ولنجنب الاعتراضين السابق ذكرهما ٢٠ ت رقمى ٢ و ٣ انهما يشملان جوانب معينة سبق التعرض لها مثلت جوهر الحوار في الدوائر الاوربية والدوائر الماركسية الامريكية ايضا بعض الوقت حاليا .

وتركز غالبية التأويلات الماركسية التقليدية على الجوانب الاقتصادية وعلى اشكال وملكية وسائل الانتاج باعتباره الهدف

الرئيسى للهجوم من أجل تغيير المجتمع الا أن ماركسيين آخرين يرون ان الواقع المدينى هو عامل التغيير الرئيسى لعلاقات الانتاج حتى ولو لم يكن في الوقت الحالى عامل تحويل

ويرى ليبشتر ان الحيز الفكانى والعمل السياسى فيه يعبران عن العلاقات الاجتماعية ولكنه ايضا يتفاعل معهما

ويبدو لى ان المقوله الخاصة بما اذا كان من اللازم ان يبدأ المرء بالثورة الاقتصادية من أجل الوصول الى الثورة الحضريه أو العكس يبدو لى أنها في تمييزها لهذين المفهومين قد اختارت نقطة بدء خاطئة فالمنظمات الانتاجية والحضرية اولا وقبل كل شىء تدار بنفس الاحكام العامة وبنفس المنطق وهذه القواعد وهذا المنطق هما بدورهما تعبيرات عن نظام شامل معين لقد امكن في الواقع جعل الانسان المدينى مقتربا ومنفصلا ومجزءا منذ اللحظة التى وجدت فيها هذه الثنائية في مكان عمله وفي المجتمع فهى تركزت بالضبط بالفصل الجبرى بين مكان العمل والحيز المقيشى كأجزاء من عالمين ونظامين منفصلين وبالتالي فان المرء بتطبيق عمليات بديلة في منظمة الحياة الاجتماعية المدينية يعالج ويحول ويحقق ثورة في النظام كله وذلك لأن الحواجز التى تحمى القطاع الانتاجى لاتحترم

ان الانسان الذى يستفيد شمولية انسانيته ويطالب بنظرالية على اساس كلى وليس على اساس مفاهيم الحاجات السيكولوجية لا بد وان يرفض ايضا قبول الفصل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب غير الاقتصادية (٢٣)

وغالبا ما يجيء هذا النوع من النقد الذى يؤكد على اولوية ميدان المعركة الاقتصادية وعلى لسان اولئك اليساريين الذين لم ينجحوا في تعدى فكرة ان افضل منظمة للحياة الاجتماعية المدنية تتكون من مساكن منظمة الاسكان العام وخدمات المرافق العامة .

ويمكن أن يعكس ليفبر هذا الموقف ولنقتبس منه ثانية قوله ان برنامجا واسعا يكون ايضا مشروعا لتحويل الحياة اليومية ولا تعود له أى علاقة لاعم نمط قمعى وعادى من التخطيط الحضرى ولا مع منظمة اراضى تعويقية هو الحقيقة السياسية الاولى التى ينبغى أن تسرى في اوصال ما تبقى من اليسار القرنى كى تجدد (٢٤) .

ولكى ننشئ عملية منظمة مدنية- بديلة يلزم ان تتيح للجميع الحصول على المعرفة والحق في المشاركة في صنع القرارات في ظل استراتيجية تسعى الى التوسع المطرد لنطاق تلك المشاركة ولا يمكن ترك ذلك للصدفة بالنظر الى أن المرء لا بد وان يبدأ من الظروف الراهنة .

وواقع الامر ان ثمة خطر يتمثل في أن النظام قد يستوعب ويطوق محاولة ايجاد مثل هذا البديل طالما انه يعمل ويتفاعل ضد كل تغيير مبتكر بتقليله الى مستوى مواءمة اصلاحية حينما لاتكون التغييرات الناتجة عن هذا البديل مفيدة له كما أن ثمة خطر اخر هو ان الطبقات المسيطرة قد ترفض مضمون هذه المبتكرات

ولكن المخاطرة بالثورة ببدلولها التقليدى شيء اخر فلقد اظهرت تلك الثورة الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشفت عن عدم كفايتها فهى باحلالها محل الطبقة التى في الحكم طبقة اخرى

مكونة من ممثلى الطبقات التى كانت مستغلة لم تنجح في تحرير نفسها من المتخصصين الذين يعملون كممثلين ولامن المتخصصين في المؤسسات الأخرى .

ولا استطيع ان وافق ليفنر ان المشيد المخطط الحضري وباختصار المتخصص الحضري يمكن ان يظل المكتشف لمختلف العلاقات الجديدة التى تجرى اقامتها حتى ولو لم تعد ذات سمة راسمالية ومرد عدم موافقتي أن المتخصص الحضري ليس فنياً محايداً يستخدم ادوات محايدة ولا يمكن لدوره الخاص كمخصص ان يبقى اذا حدث تحول ابداعي حقيقي في العلاقات في المدينة .

بل ان ليفنر نفسه يعتبر الادارة الذاتية الحضرية الهدف الاول له ويرى فيها امكانية كامنة لتحقيق الادارة الذاتية في القطاع الصناعى ايضا (٢٥) ومع ذلك فانه يبدو لى ان الادارة الذاتية الحضرية يجب الا تقتصر على منظمة المدينة او ما يسمى بالحياة اليومية وانما يجب ان تمتد في كافة جوانب المجتمع الحضري ويمكن ان يحدث هذا فحسب بتحقيق انتهاء اغتراب الانسان وتحفيزه على اساس من اعادة بعث الحيوية والثقة في النفس فيه مما يحول دون التخصص بالشكل الذى هو عليه الان ويقضى على كل عمل لاشخاص او ادوار او مؤسسات ذا سمة فوق بشرية كما أنه يحول دون ممارسة المخطط الحضري لتخصصه بالشكل التقليدى .

الفصل الخامس

تجربة المشاركة في التخطيط الحضري

خطه من اجل مركز فاينزا التاريخي

لابد من وجود تعليقات تمهيدية وذلك لابرار أهمية تجربة فاينزا ، والتي سنقوم باختبارها بالتفصيل ، لتصبح مفهومه ففاينزا التي تقع في منطقة ايميليا روماجنا في شمال ايطاليا هي مدينة صغيرة يبلغ تعداد سكانها ٥٤,٠٠٠ نسمة وهي ذات تقليد تاريخي بارز . كانت تعتبر فاينزا في القرون القليلة الماضية أشهر مركز في اوربا لانتاج السيراميك . وفي خلال بضع السنوات الماضية امرت الحكومة الاقليمية لمنطقة ايميليا روماجنا ، والتي لها السلطان القضائي على امور التخطيط الحضري ، الحكومة المحلية لفاينزا ان تضع خطة تفصيلية لمركزها التاريخي .

وبعد الحرب العالمية الثانية قام سكان القطاع القديم بالمركز التاريخي في فاينزا وكما في معظم المدن الايطالية والتي كانت مرتباتهم تتراوح بين متوسطة ومرتفعة وكانوا يريدون الحصول على مساكن جديدة يترك مدنها وهجرها الى الضواحي التي بدأت تنتشر وقد ترك السكان المركز بمساحات عاشت فيها الطبقات المعتمدة والطبقات المنبوذة في ظروف متزايدة من الشقاء في حين ان مساحات اخرى أظهرت تقدما ملحوظا والذي تم استخدام المساحة حسب امكانياتها في الربح . ولقد كرسوا هذه المناطق للأنشطة التجارية والأعمال الصناعية وفي بعض الاحوال اضفوا عليها اعلى قيمة فنية

تاريخية لبعض الاماكن وجعلوها مقرا سكنيا لاصحاب الامتياز القادرين على ان يسدوا نفقات المعيشة المرتفعة جدا نسبيا وذلك بالاقامة في قصور الضيافة أو المباني الاثرية الاخرى .

ورغم وجود الاختلافات الا ان ظروف المراكز التاريخية الايطالية تعيد الى الذهن ظروف الاجزاء القديمة للمدن الامريكية . تلك التي يطلق عليها المركز او قلب المركز التجارى للمدن الداخلية . وهناك اتجاه بخصوص المدينة الامريكية

ان تصف بعض الاماكن بمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية الاكثر شيوعا . كمثال . الاقليات العنصرية والمناطق الرمادية . ومازال هناك اتجاه يعتقد ان هذه المناطق تكون مشاكل معينة داخل بيئة حضرية صحية على الرغم من ان الموقف تفريجيا قد بدأ جليا بان الشكل مختلف . فليس فقط ان بعض المناطق قد بدأ عامة ينهار بل ان المدينة الامريكية الداخلية كلها (وبالتعبير الايطالى المركز التاريخى) قد بدأت تنهار وفي الواقع . ان ازمة المدن الحالية . وبخاصة الازمة المالية للمدينة الامريكية . لها مصدرها في الانهيار العام للمناطق الحضرية وبالتأكيد في المجتمع الحضرى نفسه .

ولكن دعنا نعود لمشاكل فاينزا المشابهة على الرغم من انها اقل حدة . ان نقطة البداية في التجربة التى سيتم وصفها هنا هو مجال التفويض الذى اعطته الحكومة المحلية للخططة لاهياء المركز التازيخى . ويجب ان يضع المخططون في اعتبارهم ليس فقط مشاكل المباني مثل القصور الشاغرة والتي لها قيمة تاريخية . كما ان البعض قد قرب من الانهيار . ولكن ان يضعوا في اعتبارهم ايضا الانهيار

الاجتماعى . وبمعنى اخر . يجب على الخطة ان تبحث بجزء وافر في سكان المدينة في سن الكهولة وهؤلاء الذين يعيشون في ظروف اقتصادية متقلقة والذين يعيشون في مساكن فقيرة (وهم غالبا وليس دائما نفس الاشخاص) .

وذكرت اللجنة الاصلية ان الخطة يجب ان تقوم من خلال مشاركة المواطنين . ومع ذلك ، فان هذه الحقيقة تستحق تعليقا صغيرا . وكان المقصود ليس اكثر من او مختلف عن ما هو معروف تقليديا بعملية التخطيط الحضرى المشترك ، وهو ان تدعو الناس لاجتماعات عامة لمناقشة او سماع بعض مراحل تكوين الخطة .

وهنا حقيقة اخرى تسترعى الانتباه وهى ان ما تقصده الحكومة المحلية بالتحديد من الهدف من « احياء » المركز التاريخى لم يوضح معناه سواء في اللجنة او اية مناقشات لاحقة واتضح ان النية الوحيدة الواضحة هى توقع بناء بعض المساكن العامة في المركز التاريخى وهى سياسة حديثة نسبيا في المدن الايطالية . اذ ان المساكن العامة قديما كانت تقع في المناطق المحيطة وليس في مركز المدينة .

ان اخر عنصر خفى هام يذكر هنا هو ان العمل في الخطة بدأ من عدة أشهر قبل الانتخابات المحلية . كانت الادارة في المكتب في ذلك الوقت يطلق عليها ادارة المركز الشمالى وتتكون من ممثلى الديمقراطية المسيحية والاحزاب الجمهورية والاجتماعية .

ولقد احدثت الانتخابات تغييرا ملحوظا في فاينزا وذلك باحضر

ممثل الحزب الشيوعي الى مكتب العمدة في حين تكونت اللجنة التنفيذية لمجلس المدينة الان من الاشتراكيين والشيوعيين .

وبدا العمل في الخطة ان يصبح مبتكرا قبل هذه الانتخابات . ولقد كلفت المجموعة المكونة من أربعة مخططين محترفين حضريين التي كانت اساسا مفوضه ، والتي كنت عضوا فيها ، بتجهيز برنامج الذى على اساسه يمكن وضع الخطة . وبدأت هذه المجموعة ، من خلال اتباع الاجراءات المعتادة ، في ان تجمع المعلومات التقليدية على الندو المصوف في الفصل الثالث . ومن ثم وعلى اساس هذه المعلومات تم تجهيز اول شكل يدور تقريبا حول هذه الموضوعات ،

- دور المركز التاريخى في البلدة والمنطقة ،
- الاسكان ودوره في المركز التاريخى ،
- الانشطة الصناعية والتجارية والمهنية وتوزيعهم في المنطقة ،
- مشاكل المرور الحضرى وخاصة بالنسبة لاحتياجات أماكن الانتظار ومواقف انتظار السيارات ،
- برنامج العمل لوضع الخطة .

وهنا ظهر اول عنصر للابتكار من خلال هذا البرنامج التقليدى .

وفي خلال اعداد الخطة ، قرر المشتغلون بها ان يبدأوا بتحري اجتماعى واسع على عينه من ٨٠٠ شخص غير مختارين والذين يقطنون ليس فقط في المركز التاريخى بل وايضا في البلد كلها .

ولم ينبع انهاء هذا العنصر الابتكارى من كون أن معظم الخطط شهرة يستبق تحريا اجتماعيا عند قاعدتهم أو . اذا ما فعلوا هذا . يكون هذا التحرى مقيدا للغاية وغالبا ما يتم بعد أن يكون قد تم وضع الخطة بالفعل (١) كما يمكن المظهر الابتكارى في الاتجاه الخاص بالتحرى وفي استخدامه المقرر .

ولقد اتضح في الواقع . عند وضع برنامج عمل الخطة أن التحرى لا يجب ان يشكل موردا للمعلومات للمخططين الحضريين المشتغلين بها فقط ولكنه يجب ان يصبح محاولة للمعرفة الذاتية لهؤلاء المواطنين بعينهم في العينة وللآخرين ايضا وهذا يتطلب على الاقل مرحلة كبيرة من التغذية الاسترجاعية . وعلاوة على ذلك ، فان التحرى تطابق مع بدء استراتيجية وضع الخطط لتشمل أطوارا اوسع لنمو السكان في ذلك في عملية عدم ارباك التخطيط الحضرى وادماجهم الى عملية التخطيط الذاتى وقد بدأ هذا مع الذين كانوا جزءا من العينات التى اختيرت عشوائيا .

ولقد تم بالفعل اقتراح مسلك بديل لتحسين المظاهر العقدية لاجراءات التخطيط التقليدى والتى اثرت اولا في هؤلاء الذين يعملون في التكوين التقليدى للخطة ؛ ثانيا في الوسائل والمعدات والنماذج التى تصنع حركة التخطيط . وثالثا مكونات الخطة نفسها .

ودعونا نلقى نظرة مفصلة على تسلسل الاحداث . التقليدى ثم على البدائل المستخدمة في فاينزا . فكان اول تغيير خاص بالعاملين في مرحلة تكوين الخطة ؛

وتتحدث الكتب والمجلات التي تبحث في التخطيط الحضري عن مراحل متعددة مثل .

اختيار الاهداف . تجميع المعلومات . تحضير العروض . مناقشة الموافقة على العروض وإدارة تنفيذ الخطة . وعادة . فان ثلاث فئات من الموضوعات (العاملة) في هذه الاطوار تفرد بالامتياز : الموظفين المحليين الذين . وذلك كممثلين عن المجتمع . يحددون ويؤسسون الاهداف . ثم يقررون الخطة واخيرا يعملون على تحقيقها : خبراء التخطيط الحضري الذين ينحصر دورهم في الاشارة الى افضل الحلول الفنية لتحقيق الاهداف المقترحة . ثم الاشخاص الذين يشاركون في المناقشات التي تدور حول مقترحات الفنيين وبهذا يثبتون ابعاد الخطة الديمقراطية .

وكما رأينا . فان هذه المقترحات ليست ملزمة قانونا . وبالاخص فان الاجماع العام ليس بالتأكيد وقت أو إمكان المناقشة او اصدار اختيارات اساسية . وتتمتع جماعة ضخمة وممثلة والجماعات المعارضة . مثل تلك المختارة للعينة موضع الدراسة . بانها تجمع اعدادا من الناس اكثر من اولئك القلة الذين تمرسوا بالفعل على المشاركة في الاجتماعات العامة . وتتيح الاجتماعات العامة الفرصة امام الدافعين (الموظفين . والخبراء والاشخاص) ليتواجدوا من البداية في عملية التخطيط في حين انه عادة يتم بواحد أو اثنين فقط .

ويدخل ضمن التفسير الثاني الوسائل والنماذج والالات التي تشكل حركة التخطيط . واساسا لايجب ان نفرق بين هؤلاء الذين يقومون بالتحليل وبين هؤلاء الذين يقومون بتصنيف المعلومات

وبين هؤلاء الذين يحملون المشاكل ليقوموا بتحليلها - بمعنى آخر - أولئك الذين أصبحوا أرقام « المعلومات » النظرية وتجيء فكرة البحث الجماعي والبحث العملي : التي تستخدم الآن في أماكن معينة في شمال أمريكا ، قريبة من أسس تجربة فاينزا .

ويسمح وجود أولئك الذين لهم خبرة بالمشاكل على التغلب على الوسائل والآلات القائمة على فئات تحليلية تخطيطية وجزئية والتي تساهم بعورها في تمزيق وتخطيط عروض الخطة .

وتكمن المنطقة الثالثة من التغيير في محتويات الخطة . ولقد رأينا ان كلا من الإداريين والفنيين (المخططين الحضريين) قد قبلوا وما زالوا يعرضون ، صورة للحياة الحضرية تبعا للفئات المقسمة تقسيما صناعيا والتي يركز عليها هيئة المجتمع الصناعي .

ولا يمكن تفجير صفة انسانية رفيعة للحياة الحضرية وفرصة متساوية للحصول على هذه الصفة من قيم الأبعاد الفردية والنماذج المجزئة للأشخاص ولاحتياجاتهم ورغباتهم ، والتي تستخدم الآن في تخطيط العمليات في الولايات المتحدة كما في إيطاليا .

وتعتبر خطة المشاركة من الخطط التي تم إعدادها منذ البداية وذلك باشتراك الشعب في كل مراحلها الاجتماعية والبدنية والاقتصادية والسياسية والثقافية . وهي مراحل موحدة بالرغم من تعدد مظاهرها . وستصبح هذه الخطة تعبيراً عن حياة الإنسان ككائن اجتماعي في تجربته اليومية . ونحن نؤكد على نقطة ان عملية تجميع المعلومات عن البحث الاجتماعي هي بعيدة كل البعد

عن كونها مجرد تجميع المعلومات او مجرد بحث اجتماعى . ومن خلال هذه العملية امكن ايجاد مواطنين لهم شخصية حقيقية وصفات حقيقية وليس مجرد فئات مجردة او نتاج ضناعى اخصائى . وتتعارض هذه الصفات بشدة مع الاحصائية التقليدية والمعلومات عن التعداد والتي تمثل صفات قليلة وجزئية عن أفراد المجتمع . وبمقارنة نتائج المرحلة الاولى من العمل في فاينزا بالاحداث التي تلت . نجد انه اصبح جليا مؤخرا ان البحث الاجتماعى هو العنصر الاناسى لتطوير وسائل التخطيط الحضرى : التي هي الركن الاناسى لاي حل بديل . وهى عملية مشاركة فعلية .

وكما هو موضح باعلى ، اعد الخبراء كخطوة اولى وثيقة تحتوى على مقترحاتهم بعمل اضافى . وفي نفس الوقت نظمت ادارة اليسار الجديدة . بعد توليها الوظيفة عددا من الاجتماعات العامة « لمشاركة المواطنين » وذلك لمناقشة الوثيقة والمقترحات وكانت هذه اول عمل يرمز الى ادارة « الشعب » المحلية الجديدة .

وعلى اى حال ، عقدت هذه الاجتماعات بالطريقة العادية ، اى من خلال الاعلانات العامة وارسال الخطابات الى ممثلى رجال الاعمال والثقافة والجمعيات الاخرى واتحادات العمال والى المجالس المجاورة او مجالس المقاطعات ، . وفي هذه الاجتماعات العامة مست المناقشات والمجادلات المقيدة ممثلى الجماعات والمذاهب المتعددة . بالاضافة الى الفنيين . وتوقف الاخير . كالعادة : لكى يتحدث نظريا عن هذه الامور المهمة مثل « دور المركز التاريخى » . ولم يسأل احد نفسه (على الاقل بصوت مرتفع) اذا كانت هذه الاستعارة المسماة

« الكناية » ، والتي أصبحت اللغة الاصطلاحية للتخطيط الحضري تطابق الحقيقة البشرية بأى هيئة او تصرف او شكل .

وبمعنى آخر، استخدم هؤلاء الاشخاص ، كما حدث في مناقشات اخرى متشابهة ، والذين تحدثوا بمناسبة هذه الاجتماعات العامة اصطلاحات وكلمات وفئات تخصصية والتي أصبحت بمرور الوقت تفتقد أى معنى . كما يتحولون في بعض الاحيان الى صيغات وذلك لكى يضللوا المعتقدات الخاطئة . ودعونا نلقى نظرة كمثال على عبارة « دور المركز التاريخى » فهى تفترض وجود وحدة مثل « المركز التاريخى » وهى تفترض ، اذا تكلمنا عن الناحية الاجتماعية ، وجود كل متجانس قادر على الاستفادة من عدة اجراءات . وبالتأكيد نحن نعلم ان هذا غير صحيح . وبالعكس افلا يوجد مجموعة من الناس يكونون عددا من المجموعات الاجتماعية بفروق معينة وغالبا برغبات ومشاكل مختلفة ؟

ان المصطلحات التى يستخدمها الخبراء الحضريون في فاينزا (وفي أى مكان آخر) لا توضح هذا . وربما يضع بعض الذين يستخدمون عبارة « دور المركز التاريخى » هذه الحقيقة في اذهانهم وعلى اية حال ، فمن الواضح ان هذا النوع من العبارات لا يوحى اذا كانوا يضمونها في عقولهم كما انها لا تشير إلى مدى نشر هذه الحقيقة بالتفصيل الدقيق .

وربما تكون نوعية المعلومات المتبادلة بهذه الطريقة كافية بالنسبة للخبراء في علم البيان المحترف هذا وذلك لانها تعمل وفقا لمثالياتهم عن عدم التفريق وسطحية نظام عملهم . وعلى أى حال ،

فبالتأكيد انها لا تصل الى غير المتخصصين الذين تركوا او تجنبوا بهذه الوسيلة مشاكلهم الحقيقية .

ولم تكن تعليقات « المواطن المتوسط » في نهاية هذه الاجتماعات العامة لتتنقسم عامة الى نوعين بمحض الصدفة . فقد اكد البعض نقطة انهم سمعوا الكلمات المزخرفة المعتادة والتي . على اى حال . لم تكن تمس مشاكل حياتهم اليومية بينما قرر البعض بمنتهى البساطة انهم لم يفهموا الكثير لان هذه الاشياء كانت تخص « الخبراء » و « الفنيين » ولم تكن تخصهم .

واحدثت عملية تخطيطية ادارية تقليدية اخرى نفس النتائج السطحية فقد كان أن أرسلت الحكومة المحلية وثيقة التخطيط الأولى الى المجالس المجاورة واتحادات العمال وجمعيات العمل والثقافة وجمعيات اخرى ثم نظمت بعض الاجتماعات بين الخبراء وبين ممثلى اكثر هذه المنظمات الرسمية شأنًا . وبطريق الاستنتاج . تلقت الإدارة خطابات إنتقاد وخطابات تحمل ردود الفعل على الوثيقة من هذه المنظمات .

. ويوجد عدد قليل من الاشخاص المشتركين في هذه العملية . وهو اول شىء يجب ان يقال . اقل بكثير مما قد يوحى شرحه . وفي الحقيقة . لقد ادى « ممثلو » المنظمات واجبههم فيما يتعلق بالتمثيل وذلك بتبادل المشورة مع هيئاتهم الحاكمة الخاصة . على اقصى حد . وليس مع اعضاء ضباط الصف والجنود . وفي النهاية ورغم كل التعريفات ظهر ان مشاركة المواطن في مثل تلك الاشكال التقليدية لا تتعدى رأياً يدلى به بعض الافراد وكانت هذه الآراء في

اغلب الاحيان . محدودة ومتخصصة . حيث قصر مختلف الممثلين انفسهم على اختيار امور هى على سبيل الافتراض داخل اختصاص المنظمات الاهلية .

ولقد حثت وثيقة جمعية المجالس المجاورة الادارة على ان تجد اشكالا لتوسيع المعلومات العامة لما يجرى ولاعطاء الفرصة لشعب فاينزا للمشاركة بصورة اكبر في وضع الخطة . وعينت جمعية اخرى تدعى اصدقاء الفن « بنشر المعلومات واقتрحت على الادارة ان تسلم كل عائلة الوثيقة الابتدائية للتخطيط .

ولم يعط اى اهتمام عام طوال مدة هذه المرحلة الاولى للابحاث الاجتماعية المقترحة او الى هيئة البحث العملى المستخدم . وحيث انه لم يظهر اى نقد كبير . فقد اعطى مجلس المدينة موافقته ايضا ومن ثم اتاح الفرصة أمام امكانية الانتقال للمرحلة التالية حيث بدأ البحث الاجتماعى وتطور . واذا كان قد تم انجاز شىء في كل هذه المرحلة الاولى فهو اقل القليل وذلك لانه . كالعادة . وثيقة التخطيط الاولى كانت قابلة للنقاش . وقد بحثت في عموميات الامور واتجاهات الماضى وبدأت الى حد بعيد جدا تتضمن شيئا عن الاتجاهات المستقبلية .

وتم عقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية مع عينة معينة من الاشخاص وذلك كخطوة اولى فى مرحلة البحث الاجتماعى وكانت هذه الاجتماعات عادة عبارة عن محادثات ومناقشات طويلة قد تبلغ فى نهاية الامر حوالى ١٦٠ شخصا وتعقد عادة فى الاماكن العامة المختلفة مثل البيازا وهو سوق فى الهواء الطلق وفى المقاهى وكان

القصد من هذه الاجتماعات هو احداث انطباع عام عن حياة المجتمع وعن المشاكل اليومية وعادات المواطنين وقد افادت هذه المعلومات عند اعداد اداة العمل التى ستستخدم فى المرحلة الثانية وفى جدول الإستفتاء والمقابلات التى تتعلق وتطابق على قدر الامكان بالحالة الخاصة لمواطنى فاينزا

وقد بدأت فى نفس الوقت واحدة من اهم المهام واكثرها حساسية وهى : تجنيد واعداد مجموعة من المواطنين المحليين والذين سوف يعملون فى قلب بحث العمل الاجتماعى ويعتبر هذا الاعداد هام فى كل بحث اجتماعى ولكنه هام بوجه خاص فى تجربة فاينزا لسببين على الاقل هما : الأول لم يدخل فى اختصاص المجموعة المسماة « المتدوين » والتى كان من المفروض تكوينها مهمة تجميع عدد معين من الاجابات لمجموعة من الاسئلة وبدلا من هذا قامت بتكوين اول نواة من الافراد غير المتخصصين لادماجهم فى مجموعة المخططين المحترفين وذلك باشتراكهم فى عمل الآخرين وقد تم هذا كاول عمل فى الاستراتيجية الجاهزة التى تركز على عدم الارباك وترجمه الاصطلاحات وفتح عمليات التخطيط على التوالى لمجموعات اكبر من المواطنين العاديين

والسبب الاخر لاهمية اعداد المتدوين هو ان دورهم امتد الى ما بعد اسلوب الخطوة الواحدة لتجميع المادة وبعد تجميع كل المعلومات فى الاستفتاء الاول كانت مهمة كل منهما ان يتحدث مرة اخرى على الاقل الى الاشخاص الذين تمت مقابلتهم قبلا وكان الغرض من هذا هو الحصول على عدد اكبر من الطرف الاخير حتى

بصبح فى المرتبة الثانية واعداد متلاحقة من المشاركين ومقدمى المعرفة والطائرة فيما كان معروفا عندئذ

وقد استطعنا ان نفهم الاشخاص الذين كانوا يكونون العينة لاول سلسلة من جمع المعلومات انهم اكثر من مجرد اناس يحضرون المعلومات التى بنى عليها نحن المخططين عملنا وقد كان بنظر اليهم باعتبارهم اعضاء من المجتمع والذين بسبب علاقاتهم مع عائلاتهم واقاربهم واصدقائهم ومجتمع العمل اصبحوا اهم موجه لمركز الانتشار واصبحنا نحن فى حاجة لتنشيط او اطلاق اهتماماتهم او طاقاتهم

واصبح من الجلى فيما يتعلق بهذه الاهداف مدى الاهمية الحيوية لمجموعة المندوبين كما انه اصبح من الواضح عدم امكانية تدريبهم ليصبحوا مندوبين عاملين اذ انه من الاهمية ان يبقوا اعضاء من المجتمع ويعملون هناك كاناس لهم اهتمامات ومشاركين

وادت عملية الاختيار الى تكوين مجموعة مختلفة العناصر من ١٥ شخصا وكان معظمهم من الشباب . ولكنها ضمت اشخاصا ناضجين وكان بعضهم طلبة والآخرين كانوا قد تخرجوا ولكنهم لم يجدوا الوظيفة بعد والبعض الاخر كانوا زوجات غير عاملات ولقد تم اختيارهم جميعا الى حد كبير لانهم ارادوا ان يصبحوا مشاركين فعليين فى عملية التخطيط الحضرى المفتوح

وقد بلغ حجم العينة للمقابلات المبدئية ما يقرب من ٨٠٠ شخص وكان حوالى ٦٠٠ من هؤلاء يعيشون فى المركز الحضرى اى فى المركز التازيخى وفى مناطق الضواحي الحضرية المحيطة بينما كان اكثر

من ٢٠٠ يعيشون في الريف الزراعى القروى وتم اختيار العينة عشوائيا من قائمة كاملة من السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ عاما واكثر

واعلنت الصحف عن بداية البحث كما تم اعداد الاعلانات عنها ثم ارسل العمدة خطابات الى كل من جاء فى العينة وكان رد فعل الشعب الايجابى واضحا ورفضت نسبة قليلة جدا ان تستجيب (٣ ٪) كما أتم تقريبا كل المتقدمين المقابلة والتي كانت طويلة جدا واجابت القلة اجابات غير مقصودة او متسعة

وقالت الغالبية العظمى من المتقدمين انهم مستعدون لمقابلات ومناقشات اخرى

وقد اعطوا اهمية بالغة لهذه المقابلات الشفهية السبب الذى جعلنا نواصل بسرعة عملية جدولتهم وتوضيهم وتفسيرهم وظهرت بعض الاستكشافات الهامة بعد انتهاء هذه المقابلات والاحاديث بحوالى الشهر والتي وضعت تحت تصرف المجتمع

وزودت هذه الصور والنماذج بالتدريج وبتقدم التطور المخططين الحضرين الرسميين بفهم شامل ولا يضاهى عن خصائص واحلام وحياة اعضاء المجتمع اكثر مما يمكن فى حالة اتباع المعلومات والإجراءات التقليدية ومع ذلك فليست هذه هى النقطة الرئيسية هنا كما انها ليست هى السمة الاكثر اهمية

وفى الوقت نفسه فان اهم شىء هو ان اعضاء كثيرة من المجتمع وهم المواطنون انفسهم قد وجدوا انفسهم يواجهون اوجه متعددة من

مشاكل المدنية والتي لم يكونوا بالتحديد وإلى وقت قريب قد أدركوها

وقد اعتبر بطبيعة الحال في الواقع هؤلاء الذين عرفوا أو جربوا أقسى المشاكل صعوبة كحقائق خاصة أكثر من كونها « ظروف جماعية » وعندما وجهت الدعوة لهؤلاء المواطنين ذى النظرة الجديدة للدخول أكثر في عملية التخطيط في محاولة للتغلب على أو التقليل من أو حل بعض هذه المشاكل تزايد استعدادهم للعمل بصورة أكبر

وكانت اكتشافات البحث ذات أهمية كبرى لبرامج العمل التالية إلى التحد قبل التحدث عنها أنه من الأهمية أن نأخذ صورة عامة ملخصة عما درس

قوة المشاركة في المجتمع

وتعتبر الميزة الخاصة للبحث الاجتماعي في فاينزا كما ذكر هي أنه يمكن أن نقارن صورة المركز التازيخي وبين صورة منطقة الحضر المجاورة وبين الريف الزراعي وكانت بعض الفروق الناتجة عن هذه المقارنة لافتة للنظر ولقد اثبتت هذه المقارنات كما سنرى أنهم أكثر من رائعين في مساهمتهم لادراكنا لعمليات التجديد الجارية في تلك البلاد مثل ايطاليا عن مساهمتهم في استراتيجية المشاركة .

ونستطيع ان نقول باختصار ان البحث قد عزز موقف المركز التازيخي كموقع فيه نسبة عالية جدا من الكهول الذين يعيشون

هناك اكثر من المناطق الاخرى ومن وجهة نظر الدخل والعزلة الاجتماعية فهناك اناس كثيرون يعيشون هناك فى ظروف فقيرة جدا وتؤكد حقيقة واحدة الفرق بوضوح فى مراحل « التطور » بين منطقتين متطرفتين المركز التايزيخى والمنطقة الزراعية فبينما لا توجد على الاطلاق عائلات كبيرة ومنتشرة تعيش فى المركز التايزيخى تواجدت هذه العائلات بكثرة فى المنطقة الزراعية ويعيش معظم هؤلاء الكهول فى المركز التايزيخى بمفردهم او مع كهل اخر ومن ناحية اخرى فغالبا لا يعيش هؤلاء الكهول بمفردهم فى المنطقة الزراعية ما يعيشون فى اسر كبيرة وممتدة تقليدية

كما تظهر الفروق بين نموذج الحياة القروية الحضرية بطرق اخرى وكان احد هذه الفروق وقد كان مفاجأة هو ان بناء العلاقات غير الرسمية (العلاقات مع الجيران وتبادل الزيارات مع الأقارب والاصدقاء) لا تزال تبدو هامة بالنسبة لاماكن الاقامة اكثر من المناطق الزراعية الضئيلة فى حين انها موجودة بنسبة اقل بين اولئك الذين يعيشون فى المركز التايزيخى والذين امتصوا كثيرا من تأثير أو كانوا معرضين الى ما يسمى بالنماذج الجديدة من الحضارة المدنية .

وهكذا شهدت النماذج التى تقم فى المناطق الزراعية قدرا غنيا من التبادل الاجتماعى واقل نسبة من العزلة الانفرادية وبوجد بطريق المقارنة الذين يعيشون فى المناطق الزراعية فى الاتحادات الرسمية للمجتمع وفى الشؤون المدنية بدرجة اقل من هؤلاء الذين يعيشون فى المركز التاريخى والبيئة المحيطة

ولكى نفهم مدلول هذه النماذج لا بد ان ننتقل الى حالة المشاركة

فى مجتمع فاينزا ويعد الأشخاص الموجودون كما هو الحال فى سكورز وجاستالا وهما مدينتان ايطاليتان ضمن موضوع الدراسة الدولى فى الانشطة الاجتماعية المنظمة والذين ينتمون الى الاتحادات الرسمية قليلون ولكن ثبت فى النهاية ان درجة المشاركة فى الشؤون المدنية فى فاينزا تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات الطبقية أكثر منها فى جاستالا أو سكورز وتضمنت هذه التغيرات مستوى الشخص التعليمى والوظيفة ومستوى دخله بالإضافة الى خلفيته الاجتماعية كما يحددها مستوى تعليم ووظيفة والد المندوبين ١٠

ويقترّب الموقف فى فاينزا بتعبير آخر من النموذج الأمريكى أكثر من النموذج الإيطالى الموصوف لاحقا بأهلية جوهرية وعلى الرغم من ان الذين لهم مرتبة وظيفية ودخل ومستوى تعليمى عال وما اشبه ذلك متواجدين فى مساحات واسعة فى الشؤون المدنية أكثر من مواطنى الطبقة السفلى فى فاينزا الا ان عدد هذه الطبقة العالية او فوق المتوسطة بالارقام قليل جدا وعلى هذا فان عدد الطبقات المتوسطة والاقل من المتوسطة فى الشؤون المدنية لفاينزا لا يزال هو الغالب وعلى العكس تسيطر الطبقة فوق المتوسطة فى المدن والبلدان الأمريكية

وتشبه الحالة فى فاينزا الى حد كبير بالنسبة للابعاد الأخرى تلك الحالة فى جاستالا وسكورز كما يشبه حاله المجتمع الأمريكى وتعتبر عملية صبغ الطبقات الدنيا بالصبغة الحديدية امر ملفت للنظر فقد ابعادوا عن المشاركة الفعلية فى الشؤون المدنية وتبدو احد الدلالات على الطبقات أكثر تأثيرا فى هذا الشأن وهى مستوى الفرد ٣٠٧

التعليمى ويساعد عامل الانجاز التعليمى هذا فى شرح قلة وجود الأشخاص المقيمين فى المناطق الزراعية فى الشئون المدنية اجماليا .

وبمقارنة مستويات التعليم للأشخاص المقيمين فى المناطق الثلاث فى فاينزا نجد ان نسبة مرتفعة جدا من الأشخاص الذين يقيمون فى الريف مستواهم العلمى منخفض جدا .

كما ان هذا هو الحال مع البالغين الصغار السن بالرغم من ان مستواهم اعلى من مستوى مجموعات السن الاخرى فى المناطق الريفية وبمعنى اخر فان مستوى التعليم المنخفض فى المركز التازيخى هو عامة اعلى من مثيله فى المناطق الريفية

ويجب ان نضع هذا فى اعتبارنا فهو يعنى ان الفروق الثقافية والحياة اليومية بين المناطق السكنية هى قبل كل شىء نتيجة للفروق الحادة بين صفات التطابق الاجتماعى هذه مثل مستوى السكان التعليمى وتتجاوز هذه الفروق تلك الفروق فى اسلوب المعيشة فمثلا توضح الاختلافات فى مستويات التعليم فى المنطقتين وجود نسبة عالية جدا من الالباء فى المركز التازيخى اكثر ممن فى المنطقة الزراعية والذين يريدون لابنائهم ان يحصلوا على مستوى عال من التعليم وفى الحقيقة اذا قمنا بعمل مقارنة بين طموح شعب فاينزا وبين المستوى العلمى للالباء وبين الاماكن السكنية نجد ان ما بهم هو المستوى التعليمى للالباء وليس الوقع القروى او المدنى

وهكذا بحدد تواجد اناس كثيرين فى المنطقة الزراعية باتساع وبمستوى منخفض من التعليم فروقا شاملة بين المناطق ومن الجانب

الآخر ففيمما يتعلق بالمشاركة يكون للاختلافات فى اساليب الحياة بين المناطق الحضرية والريفية اثر حتى اذا كان للعوامل الاجتماعية والسكانية اهمية وفى فاينزا كان كبار السن والنساء وخاصة الزوجات غير العاملات اقل عرضة للمشاركة فى الامور المدنية اذا كانوا يعيشوا فى المناطق الريفية اكثر منها مدنية

ولا تشارك المرأة عامة فى الأنشطة والجمعيات الرسمية مثل الرجل . وتتواجد المرأة أكثر من الرجل فقط عندما تكون الجمعيات والأنشطة مرتبطة بالمدرسة أو الكنيسة . ويبدو كبار السن والزوجات متوسطى العمر على الهامش أكثر . وتزداد عملية الركون الى الهامش كلما انتقلنا من المركز التاريخى عبر الضواحي الى أن نصل الى المنطقة الزراعية .

وتشارك نسبة قليلة جدا من الزوجات المتفرغات ، وخاصة الزوجات متوسطى العمر ، فى أنشطة المجتمع وغالبا ما يشاركون فى الأنشطة الدينية ، ولا تزال هناك صعوبة بالنسبة للحديث عن العزلة الاجتماعية وذلك عندما نشير عليهن أكثر من مثيلاتهم فى المركز التازيخى واللاى ليس لهن عائلات كبيرة . وثبت أن الطائفة من الناس التى تقضى معظم وقتها بمفردها وحيدة فى يوم الأحد المعتاد وأكبر مستهلكى التليفزيون هن الزوجات غير العاملات متوسطى العمر فى المركز التازيخى .

وتشبه حالة كبار السن ككل الى حد كبير حالة النساء المعتزلات فهم يميلون الى عدم المشاركة فى الشؤون المدنية فى الريف اكثر من اى مكان آخر ومما لا شك فيه ان كبار السن فى المنطقة الزراعية هم

مع ذلك اقل عزلة من أشخاص آخرين حيث انهم كما ذكر سابقا يستمعون على الاقل بصحبة عائلاتهم .

ودعونا نتخطى هذه الامور التى ولا شك ذات مغزى ونعود الى الحقيقة ان المشاركة فى أنشطة المجتمع (والتي تشمل الأنشطة المرتبطة بالحكومة المحلية والامور السياسية) ليست مرتفعة وتقوم على الصفات الطبقية مثل مستوى التعليم ودعونا نختبر مجرى الامور فى فاينزا ضمن مفاهيم تلك العوامل مثل السخرية والتشاؤم والشعور بعدم القوة وعدم الكفاءة وانعدام الثقة بالنفس التى اقترحناها سابقا كمقاييس لنموذج عدم المشاركة ثم فلنتأمل هذه العناصر التى يمكن ان تشير الى استعداد قوى للمشاركة كما انها يمكن ان تكون حافزا لهذه المشاركة

دعونا أولا وقبل كل شيء ننظر الى المعلومات الخاصة برد الفعل الذى يعتقد الاشخاص من عينة فاينزا ان ممثلى حكوماتهم المحلية سيتخذوه اذا هم جاءوهم بمشاكل وقد أعطى عدد كبير بطريقة مشيرة للدهشة اذا قورن بالمجتمعين الايطاليين اللذين تم فحصهما سابقا اجابة تنم عن التفاؤل وهى ان ممثلهم سوف يستمعون لمشاكلهم وسوف يبذلون قصارى جهودهم لحلها وتوجد حقيقة اخرى مشوقة وهى ان هناك ارتباطا دقيقا جدا بين هذه المعلومة وبين الاختلافات الطبقية او السكانية

ولم يكن كبار السن متفائلين كمثلهم من مجموعات العمر الأخرى كما أنهم لم يكونوا أكثر تشاؤما وعلى الأصح فقد أثبتوا كما

هى العادة أنهم معزولون عن الحياة المدنية وكان لديهم عدد كبير من
ايجابيات (لا أعلم) أكثر من مجموعات العمر الأخرى ١٠٠. أما بالنسبة
للنساء فلم يكونوا أكثر تشاؤما من الرجال ولم يظهر اختلاف السلوك
نتيجة لمنطقة السكن بوضوح .

وقد اختلف الموقف نوعا ما مع احساس الفرد انه شخصا قادر على
التأثير على القرارات التى تمس حل المشكلة فاولا وقبل كل شىء تبين أن الشعور
بعندم أنثوية في المجتمعين الايطاليين اللذين رأيناها سالفا قد ظهرا
بوضوح اكثر من ظهورهما فى فاينزا ولكنها مرتبطة فى المجتمعات
الثلاث للدلالة على الطبقة الاجتماعية بمعنى انه مع انخفاض الطبقة
الاجتماعية يجرى انخفاض فى الشعور باستطاعة التأثير فى قرارات
المجتمع وببعد مقارنة بين شعب فاينزا وبين شعوب المجتمعين
الابيطاليين الآخرين بهذا الصدد وبالمستوى التعليمى نجد تشابها
بين نسبة الذبن يشعرون ان لا تأثير لهم فى المجتمعات الثلاث عند
ذوى المستوى التعليمى المنخفض بينما يشعر ذوى المستوى التعليمى
العالى بقوة اكثر فى فاينزا ممن فى سكورز وجاستالا لاي من
الاسباب

ويشعر معظم المسنين فى فاينزا انهم غير قادرين على ان يكون
لهم تأثير مصرى ويجدر بنا ان نتذكر هنا ان المسنين لم يشكلوا
الغالبية العظمى لذوى المستوى التعليمى المنخفض بل انهم ايضا
يشكلون الغالبية العظمى من محدودى الدخل والطبقة الاجتماعية
المنخفضة وتعتبر كل هذه أبعادا مترابطة ترابطا وثيقا ولذلك فنحن

نرى الآثار السلبية جدا على شعور المستن المحرومين بشأن قدرتهم
للتأثير على قرارات المجتمع .

ولهذا يبدو الشعور بعدم القوة فى فاينزا اقل من مثيلاتها فى
المجتمعات الاخرى .. ومن الناحية الاخرى ثبت ان المجتمعات الثلاث
تشابه تشابها وثيقا من ناحية الشعور بالثقة بالنفس والاحساس
بالكفاءة وحيث ان الاجراء المستخدم فى فاينزا كان نسخة قصيرة
من الشكل المطبوسول المستخدم فى البحث الدولى فقد استطعنا ان
نقوم بعمل مقارنات دقيقة بين نفس الموضوعات وكان الشعب فى
فاينزا. اذن كما فى المجتمعين الايطاليين الاخرين الى حد ما واتقا
من نفسه

وارتبطت هذه الثقة بالنفس فى فاينزا بمؤشرات الطبقة
الاجتماعية تلك مثل مستويات التعليم كما اختلفت ايضا طبقا للسن
ويمكن إدراك الى أى مدى تأثير هذا الاختلاف حسب السن بصفات
أخرى مشكلة اجتماعية لهؤلاء المتقدمين فى السن أكثر من تأثره
بالسن ذاته من خلال اختبار الشباب الصغير ومتوسط العمر هنا ومن
هذا الاختبار نجد انفسنا فى وفاق كامل مع سيمون دى بوفوار :

ولكن رغم ان كبر السن يعتبر مصيرا بيولوجيا حقيقة تتخطى
التاريخ فهو برغم ذلك صحيح ان طريقة المرور بهذا المصير تختلف
طبقا للبيئة الاجتماعية وبالعكس فالمعنى او قلة المعنى ان كبر السن
يأخذ نفس الشكل فى أى مجتمع يضع المجتمع كله تحت الاختيار
حيث ان هذا يكشف المعنى أو قلة المعنى لكل الحياة التى تؤدى الى
كبر السن .

ماذا وجدنا ؟ وقد شعر اولئك بصفة عامة الشباب الصغير مثلا تحت سن الخامسة والثلاثين فى فاينزا والمجتمعات الاخرى تحت البحث انهم اكثر كفاءة واكثر ثقة بالنفس وقد نجد شبابا صغيرا اقل ثقة بالنفس وينتمى هؤلاء الى ابناء من طبقة اجتماعية منخفضة كما انهم انفسهم ذو مستوى تعليمى منخفض اذن نستطيع ان نستنتج ان للعناصر الأخرى تأثيرا أكبر لأحداث عدم الثقة بالنفس عند المسنين من الكبر الفسيولوجى وبالطبع تعد هذه العناصر نوعا من مؤشرات الحقيقة الاجتماعية الدالة على حشد له تجارب وعلاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية اساسية ورغم انه يوجد عندنا عدد قليل جدا من افراد الطبقة العليا او من المسنين ذى التعليم العالى فى عيناتنا لا تكفى لعمل تقييم مناسب الا انه يوجد عندنا عدد كبير بالقدر الكافى من افراد الطبقة الوسطى لتقييم مدى اتساع الاختلافات فى مسألة الثقة بالنفس بين المتعلمين منهم تعليما عاليا أو متواضعا .

وتتأثر الاختلافات فى مسألة الثقة بالنفس عند النساء بالاختلافات الطبقيّة وبادوارهم المهنية . ولا يوجد فرق كبير بين النساء والعاملات وبين الرجال العاملين بالنسبة لاحتسابهن بالاكفاءة الذاتى . ونجد أن الزوجات متوسطى العمر والنساء المسنات يشتركن مع الرجال المسنين فى أن لديهم مشاعر محدودة عن الكفاءة وليصبحوا ما نطلق عليه أكثر الناس حرصا فى تعاملهم مع العالم ولا تبدو مسألة الثقة بالنفس ، بين النساء الصغيرات بما فيهن الزوجات ، أقل منها عند الرجال الشباب نسبيا . وتعتبر هذه الاكتشافات ، بطريق المصادفة ، وثيقة مشوقة لما يجب أن تكون عليه الحياة الحديثة لكى

تؤثر على ثقة الرجال والنساء بأنفسهم بدرجات متفاوتة - حتى آخر مرحلة من الحياة عندما يمر الرجال أيضا بتجربة الركون إلى الظل وتنحيتهن جانباً التي قمنا بأعدادها لعناصرينا البشرية المستهلكة « وغير منتجة » . نوجب أن نذكر أن الفرق في الجنس ليس نتيجة للفرق التعليمي وذلك لأن الرجال والنساء في فاينزا يتمتعون بمستويات متساوية من الدراسة . :

وعندما ننظر إلى الرغبة في زيادة المعلومات كمؤشر لقوة الاستعداد للمشاركة نجد أن الرغبة في زيادة المعلومات أكيدة عند صغار السن والأشخاص المثقفين . ومن المهم أن نضع في أذهاننا الحقيقة أن الرقم الأصلي لهؤلاء الراغبين في زيادة المعلومات على الأقل في القطاع الكبير من مجتمع الحياة مرتفع أيضاً بين المسنين والنساء والأفراد ذوي التعليم المتواضع (رغم أنه منخفض أكثر نسبياً للآخرين) . :

وهكذا يدن التعبير عن المصالح أنه حتى تلك الأنواع من الناس التي تعيش على هامش ليسوا متبلدى الشعور داخلياً أو غير مبالين بمجتمع الحياة كما يمكن أن يوحي بذلك عدم مشاركتهم أو نقص الثقة بالنفس . ولقد تم وضعهم على هامش المجتمع الحضري الحديث في إيطاليا تماماً كما حدث في المجتمعات الأمريكية ولكننا عرفنا من أنواع هذه الاكتشافات أن أرواحهم المعنوية لم تتحطم . :

كما جمعنا في فاينزا معلومات عن مدى استعداد أو عدم استعداد الأشخاص المندوبين للمشاركة في الاجتماعات عن المجالات المختلفة في مجتمع الحياة إذا كانوا على بينة من أن رأيهم سوف يوضع محل

الاعتبار وقد عرضنا علاوة على ذلك عددا من الاقتراحات للعمل في البيئة الحضرية وهي اقتراحات مختلفة تماما عن خطط التدخل التي اعتاد المخططون الحضريون اقتراحها اما بشأن هذه الاقتراحات فقد قمنا بسؤال الشخص المندوب سواء أكان يعتبر هذه الاقتراحات هامة أم لا؟ ثم سألناه اذا كان كان على استعداد لعمل شيء من أجل تحقيق الاقتراح كأن يعطى مالا أو يمثل ضغطا على الادارة لكي ينفذوا الاقتراح او حتى يشارك في أعمال أكثر فاعلية

ولقد أظهر الشباب الصغير أعلى درجات الاستعداد للمشاركة في الاجتماعات بشأن الأمور المدنية وعامة. فقد قالت النساء ومعظم المسنين أنهم على استعداد للمشاركة فيما لا يقل عن أحد أنواع الاجتماعات المقترحة وقد كان الاستعداد عاليا عند كل فئات المواطنين في كل المناطق الثلاث للمشاركة في الاجتماعات بشأن مشاكل المدارس

وفي شأن أهمية الاقتراحات بالنسبة للمواطنين فقد أظهرت الاكتشافات مرة أخرى انعدام جمود الشعور واللامبالاة وأعلنت قلة قليلة ان جميع الاعمال المقترحة ليست ذات أهمية وقد استجاب كثير من المسنين بايجابية لأكثر من واحد منهم . أما بشأن اهتمامنا بتنمية خطة للحث على المشاركة فقد كانت الاكتشافات بشأن ما كان الناس على استعداد لأن يفعلوه متصلة بالموضوع

ونستطيع أن ننحى جانبا اقتراح بذل المال لأن كما هو الحال أيضا في المجتمعين الايطاليين الآخرين يوجد قلة قليلة من الاشخاص في فاينزا التي قالت أنهم على استعداد لبذل المال بغض النظر عن السبب وبدلا من هذا دعونا نلقى نظرة على ما يمكن أن نعتبره

الاستعداد للمشاركة في عمل غير مباشر أن نضغط على الإدارة لكي نحملها تنفيذ الاقتراحات وما يشكل تعبيراً عن الاستعداد للمشاركة بأعمال مباشرة (أن تشارك جماعات العمل للمواطنين)

وتختلف كل من هذه الإجابات باختلاف الطبقة الاجتماعية .
بمعنى أنه كلما انخفضت الحالة الاجتماعية . وخاصة إذا انخفض مستوى التعليم . انخفض بالتالى الاستعداد للمشاركة في تلك الأعمال . ويكون الذين على استعداد للمشاركة في النوع الأول من الأعمال . وهى التأثير على الإدارة . عدداً كبيراً جداً كما ولا يزال هناك عدد كبير بين الطبقات الدنيا . ولا ينطبق هذا بخصوص النوع الثانى وهو الأعمال المباشرة . فيوجد عدد قليل على استعداد للمشاركة في هذا الصدد .

أما ذوى المستوى الاجتماعى المنخفض فهم ليسوا على استعداد بالمرّة للمشاركة .

وكما رأينا سالفاً أن المسنين يكونون في فاينزا . وهذا لا يرجع الى سنهم ولكن الى صفاتهم الاجتماعية . أساس هذه الظروف . فيوجد عدد كبير منهم بين هؤلاء الذين على استعداد لأن يشاركوا في النوع الأول من الأعمال وليس النوع الثانى .

يجب أن نذكر أن الجماعة الاجتماعية التى يمكن تعريفها بوضوح بين الجماعات التى على أتم استعداد للأعمال المباشرة هم الشباب الصغير الذى على مستوى عال من التعليم . ورغم هذا ليس هو الشباب الصغير بصفة عامة فليس للشباب ذى المستوى المنخفض من

التعليم وجود ظاهر بن هؤلاء المستعدين للمشاركة في الأعمال
المباشرة . ويكون ذوى التعليم المتواضع نسبة قليلة جدا في الشباب أقل
منها في المسنين .

ونعتقد بعد أن وضعنا كل الاجابات على عدد كبير من الاسئلة في
فهرست منفرد أننا قد أنشأنا أجراء ملزما وموثوقا به لاستعداد الشعب
ككل للمشاركة في أمور المجتمع في فاينزا ونستطيع أن ننظر بسرور
الى هذا الاجراء وسط بيئة الطبقة العادية والاختلافات السكانية
وأىضا في ضوء العنصر الذي أطلقنا عليه فيما قبل أسم الشعور بالثقة
بالنفس (او الحيوية او الكفاءة الشخصية)

وتعتبر العلاقة بين مقياس الاستعداد بالمشاركة وبين الفروق
الطبقية مرة أخرى واضحة ولكن لعنصر الثقة بالنفس والشعور
بالكفاءة الشخصية لها دور ملحوظ هنا ولناخذ
كمثال القطاع الهام من مجتمع الحياة وهو قطاع الحكومة والسياسة
المحلية ويعتبر الاشخاص من صغار ومتوسطى السن والذين لا
يتمتعون بمستويات جيدة من التعليم ولهم دخول متوسطة من ضمن
تلك الجماعات التى على استعداد للمشاركة في هذه الشؤون وباعداد
ضخمة ويبرز اختلاف في ضوء الاختلافات المتعددة لهم في هذه الحالة
بمعنى آخر في ضوء عامل الاستعداد للمشاركة وعامل الثقة بالنفس
بالاضافة الى الفروق الاجتماعية السكانية ويوجد الكثيرون في هذه
الحالة الذين لديهم الاستعداد للمشاركة ولكن يوجد البعض من الذين
ليسوا على الإستعداد للمشاركة ويمكن عزو هذا الى حد كبير الى
العامل الاخر وهو سواء أكانت درجة الثقة بالنفس مرتفعة او
منخفضة .

ويساعد هذا شدة وضوح الحقيقة وهي أننا في فاينزا تماما كما نجدتها في المجتمعات الايطالية الاخرى نجد عددا معقولا من الاشخاص على استعداد للمشاركة حتى بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة ونذكر هنا أن عامل الثقة بالنفس يتأثر مثله مثل المستوى التعليمي بهذه الفروق الطبقيّة ولكن أصبح الأحساس النامي بالثقة بالنفس في المجتمعات الايطالية الثلاثة منتشرا تماما وبالرغم من أنه يقل بانخفاض المركز الاجتماعي ولكننا لانزال نجد عددا ضخما من الناس من الطبقات السفلى لديهم درجة عالية من الثقة بالنفس

وأتاح لنا ما قد تم وصفه هنا خاصة عن الحقائق الخاصة باستعداد الشعب للمشاركة أن نستنتج نتيجتين أساسيتين أولا تشير المعلومات التي حللناها الى عدم فاعلية الجهود المساهمة والتي تشير فقط الى فئة اجتماعية مثلا الفقراء فهذه الفئات لا تفسح المجال أمام الأشخاص الحقيقيين او حتى أمام الاشخاص المتصورين أو التخيليين وعادة ما تكون هذه الفئات فئات احصائية وجامدة بعيدة كل البعد عن المعاني الانسانية والعلاقات الشخصية كما يعتبر مستوى التعليم او الدخل او الوظيفة بدلائل ضعيفة لهذه الصفات الشخصية المترابطة مثل الثقة بالنفس او والشغف أو الاستعداد للمشاركة

وتساعد هذه الصفات الشخصية في التفريق بين الاشخاص وحالاتهم كما تساعد في جمع الآخرين في فئات وتتأثر هذه الصفات الشخصية بقوة اجتماعية ثقافية معقدة يجب وضعهم في الحسبان في اية ظروف عند بناء خطة ذكية للمشاركة

وتتيح هذه النتائج الفرصة لنا لكي نأخذ خطوة أخرى للامام فقد أوضح الموقف في فاينزا في المجتمعين الايطاليين الآخرين ان المشكلة

الاساسية ليست في ايجاد اهتمام بالمشاركة (تسيطر استنتاجات مماثلة على مجتمعات أمريكا الشمالية أيضا)

فليوجد في كل قطاع من مجتمع الحياة الذي قمنا باختباره درجة كبيرة من الاهتمام والاستعداد فيما يختص بالمشاركة أكبر مما هو حاصل الان او حتى أكبر مما قد يظهر للنظر نظرة عابرة

وقد ظهر خلال كل البحث أن الشعب لديه اهتمام بالغ ومستعدون للمشاركة أكثر مما هم عليه عادة ويوجد الدليل على هذا في التجارب الملموسة مثل البرنامج المعد حديثا في ايطاليا في القطاع التعليمي فيتم الان انتخاب أشخاص للمشاركة في ادارة أنظمة المدارس المحلية ويمكننا أن نتعلم من هذا المثال درساً آخر حتى اذا لم يكن الوقت مناسباً للاسهاب فيه وتستطيع مصالح الشعب أن تغير الاشكال بسرعة مثل استرداد الطبقة البيروقراطية المساحة الغضاء في العمليات التقريرية التي افتتحت قريبا وفي مثل هذه الحالات من اعادة التضييق البيروقراطي نجد أن أول من ينسحب أو أول من يبعدهم أولئك الذين ينتمون الى الطبقات الدنيا وتلك التي تعيش على الهامش وأولئك الذين يتخلون ببساطة أكثر من غيرهم عن المشاركة المباشرة ويسلمون حقوقهم لأشخاص أكثر إستعدادا

ويعتبر العنصر الاناسي في خطة المشاركة اذن هو تقديم المساعدة الحقيقية للسلطة فيما يتعلق بالحياة اليومية في المجتمع للمواطنين المبعدين بحكم العادة عن العمليات المغلقة لصنع القرار واذا ما احترمت هذه الظروف فسيوجد عدد ضخم من المواطنين حتى من الفئات المعدمة على استعداد للمشاركة اذن فستصبح الصفة الرئيسية

هى الرغبة الحقيقية لفتح العمليات التقريرية للجميع متطلبة كشرط لهذا الاسهام الخبرة البشرية فقط ليست المعلومات المتخصصة او الخبرة

ونستطيع على أساس مقدار المعلومات الصغيرة التى لدينا عن مجتمع فاينزا أن نواصل تحرياتنا عن تجربة المشاركة في وضع الخطة بالمركز التاريخي هناك

حركة المشاركة في فاينزا

معناها وحدودها

وبعد أن رأينا بعض النتائج الناجمة عن بداية الاعمال المشاركة دعونا نلثفت لبرهة الى الوراء لكي نخبر معناها فيما يتعلق بالاشخاص المتعلقين بها وكان المقصود أساسا هو جعل المقابلة أول عمل في المشاركة وترجع أسبابه الحقيقية في اعتقادنا أن قلة قليلة من الاشخاص قد رفضوا المشاركة الى أبعد من هذه الظروف الجيدة مثل الشعبية وخطاب العمدة كما ترجع أكثر الى حقيقة أن موقف المقابلة قد ضمن شرطين لكل شخص ذاك الشعور بالكفاءة والشعور بالافتتار على المشاركة

وكانت العلاقة بين الشخص الذى يجرى المقابلة وبين الشخص الذى تجرى له المقابلة علاقة الند للند فلم يكن على الشخص الذى تجرى له المقابلة أن يجيب ببساطة. لأن الشخص القائم بالمقابلة يجب أن يحصل على الاجابة من أجل أن يكمل الجزء الاول من عمله وفي الواقع من كان منهم من يشعر أنه كفؤ فكان هو الشخص

الذى تجرى له المقابلة فكان عليه أن يمدّهم بمعلومات عن نفسه وعن آرائه، وكان هو الوحيد القادر على أن يعبر عنهم وقد أتاحت عملية أن يحضر المواطنون الاخوة المتعاطفين الى منزل كل شخص ستجرى . المقابلة معه الفرصة أمام حتى أكثر الاشخاص عزلة وأكثرهم احساسا بالغربة أن يشعروا بالراحة وأنه يوجد على الأقل هذه المرة من يستمع اليه وبمعنى آخر فقد كانت عملياتنا تشبه عمليات المسح التى يقوم بها الباحثون مع فرق حاسم هو أن الذين يجرون المقابلة لم يعتقدوا أنفسهم كهؤلاء او يعتقدوا الآخرين كالمجبيين فقد اعتبروا انفسهم كالتلاميذ الذين يحاولون أن ينصتوا باحترام الى مدرسيهم وقلما او لم يحدث أن اعتبر المواطنون كهؤلاء
مين قبل

ولكن دعونا نلقى نظرة على الإجراء المتبع من وجهة النظر النظامية ومن وجهة نظر التخطيط الحضري التقليدي وبهذه الطريقة نستطيع أن نخصص نظاما آخر من الاسباب من أجل المساهمة المتجددة لهذا الاتجاه وعلى حين غرة نجد أماننا عبارة شفوية في التخطيط الحضري غالبا ما تكرر ولكن تبقى دائما شعارا يتحول الى

حقيقة هى أن العناصر الأساسية في المدينة والتي ينظر اليها كنظام هم الاشخاص وليس المساحات المادية او الكتل الحجرية او المباني او الخدمات .

ويمكن للاشخاص كل الاشخاص بل أن عليهم ان يصبحوا عناصر فعالة في عمليات التخطيط فلا بد وأن يصبحوا مخططين

وعلى أية حال لا أحب أن يساء فهمى هنا فلا أعتقد أنه يوجد هنا وليست في نيتى أن اعتنق هذا المبدأ اتجاه منهجى واحد للتخطيط أفضل من غيره الطريقة التى تبدأ بإجراء تحرى اجتماعى جيد بدلا من الطريقة التقليدية لجمع المعلومات الاحصائية وبمعنى آخر فلا أؤمن بوجود صيغ لوصف كيفية وضع أفضل خطة حضرية ويمكن تفسير الاتجاه الأساسى الى سلسلة من الأعمال التى تختلف اختلافا كاملا عن تلك فى فاينزا ويعتبر الشرط الاناسى الهام هو استبقاء وتسهيل ايجاد أكبر عدد ممكن من الاشخاص المشتغلين بعملية التخطيط مما حدث من أعمال ويجب أن نبدأ فى استيعاب أن التخطيط الحضرى ليس فقط تحديد الخدمات او تقرير ما يجب أن تكون عليه كثافة البناء

وبعد أن فرغنا من هذا نعود الى وقت أن انشقت المعلومات عن تجربة فاينزا من البحث الاجتماعى وتم اعداد نسخة منها وتوفر عدد كبير منها فى الحال كما أرسلت مباشرة لكل من شارك فى جمع المعلومات ونذكر منهم أولئك الذين أجروا المقابلة

وفي نفس الوقت كان المتحنون قد بدأوا سلسلة ثانية من الاجتماعات مع الاشخاص لمناقشة ردود فعلهم بالنسبة للاكتشافات وآرائهم بالنسبة لما يجب أن يتم

وبدلا من أن تكون لهذه المقايضات أبعاد المقابلات العامة التقليدية فقد أخذت محالا صغيرا وظهرت فى كل أنواع الاماكن التى احتمل تجمع المواطنين فيها وكانت لهذه الاجتماعات صفة متجددة من الحيوية وتشجيع المساهمات الحقيقية التى يقوم بها الحاضرون.

وسيوضح المثال الفرق البين فى المعنى والنتائج المختلفة لهذا النوع من الاجتماعات اذا قورنت بالاجتماعات العامة التقليدية وغالبا ما يدهش الناس عندما يجدون أنفسهم فى مواجهة اكتشافاتنا وخاصة مع صورة أوضاع المسنين فى فاينزا ولم تتطابق المعلومات الغامضة والخاصة جدا والمحدودة لدى كل شخص بهذا الصدد مع الابعاد التى تتميز بوضوح الظروف الواقعة مثل الفقر الاقتصادى المدقع ظروف المعيشة البائسة والبيئة جدا والبعد عن الحياة الاجتماعية وندرة العلاقات الاجتماعية وما اليه

وكان عنصر المفاجأة الاخر وهو ايجابى فى هذه الحالة هو أنه قد تم معالجة ومناقشة هذه المشاكل كمشاكل التخطيط الحضرى أى لقد تم احتسابهم ضمن الاعداد للخططة الحضرية وليس ضمن الانواع المتعددة من برامج الرفاهية وقد جعلت مناقشة هذه الامور من اليسير على الناس أن يلاحظوا العلاقات بين موقف مواطنين بعينهم او حتى بين قطاع من جمع من المواطنين وبين أشكال وبنية الحياة الحضرية

وقد كان رد فعل المسنين الذين شهدوا هذه المقابلات ذا شأن هام فى حد ذاته وقد انتقل الكثير منهم من مجرد الاحساس بأنهم متفرجون والذين اذا اهتموا كانوا حكماء ومتعقلين الى الاحساس بأنهم أصحاب القضية وقد تم مناقشة مظاهر الحياة الحضرية والمشاكل التى تظهر فى الحياة اليومية للجماعات والافراد الذين يقيمون فى بيئة فاينزا على أنها قضايا التخطيط الحضرى كما تضمنت المناقشة ولكنها لم تقتصر على استعمالات الفضاء المادى وعدد الشقق والمدارس والخدمات الاخرى التى تم التأكد من مدى الاحتياج اليها

وكان من بين هؤلاء الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات ظهر بالتدريج أناس على استعداد لأن يشاركوا بفاعلية في جماعات عمل ذات مجال واسع وسيتم تكوين جماعات العمل تلك في منطقة تلو المنطقة وبالتعاون مع الخبراء الذين يستعملون مرحلة أخرى من التجارب في التخطيط الذاتي

وأصبحت بعض الاراء اقتراحات أكثر دقة لا تعنى فقط بالعناصر المادية ولكن بادارة الافراد لهذه العناصر ولناخذ كمثال الاستعمال الوظيفى المتعدد لبعض الأماكن العامة بفرض السماح للأفراد من مختلف الاعمار والصفات للتلاقى كان أحد أنواع هذه الاقتراحات الشيقة وكان الاقتراح الآخر هو ايجاد حدائق للخضر والزهور لكى يستخدمها مجموعات الجيران في وسط المدينة

وسلكت تجربة فاينزا طريقا آخر بالتحديد عند هذه النقطة الحاسمة

وقد تغيرت الامور تغيرا كاملا بعد فترة من التدخل الطفيف النسبى والتعاون من جانب الاداريين فقد قاموا قبالا بالتعاون في هذه الأمور مثل قيامهم بالإعلان عن الوثائق وعقد الاجتماعات عند الحاجة وقد وجد الاداريون ان اهتمامات جديدة في الاحداث وهى تقديم البراهين على رغبتهم في الامساك بزمام الموقف وقد سهل هذا تقسيم العمل الى اجتماعى بدنى

وبعد تنفيذ بحث العمل الخاص بالمجتمع بدأ تحرى دقيق عن الابعاد المادية وحالة المباني في المركز التاريخى ويتعلق نوع

المعلومات الواجب توافرها بالعناصر التقليدية المادية للتخطيط الحضري وهى : عدد وحجم الشقق ارساء قواعد علم الرموز الصفات الفنية والتاريخية للمباني وموقع وتصنيف الاعمال الاقتصادية وهكذا .

ويجب أن أركز على نقطة أن فكرة تنفيذ تحريات منفصلة على المجال المادى والاجتماعى لم تبد لى أنها أفضل معالجة وكان من الغريب في الواقع ألا يقوموا بجمع كل المعلومات مرة واحدة عن أسلوب معيشة الافراد والعائلات في محيط مساحتهم المادية حتى اذا دعت الضرورة الى تنفيذها بشكل غير تقليدى على عينات كثيرة بدلا من فحص كل السكان وقد شكل هذا التقسيم منذ البداية الى ميدانين من التحرى تسوية ضرورية داخل مجموعة المخططين الحضريين المعينين وعندما لم يضمن هؤلاء المنتمون الى الجماعة النتائج والذين اعتقدوا أنهم يجب أن يطرحوا جانباً الاتجاه التقليدى لكن يتبعوا أسلوب عمل مختلف شعروا ان من الضروري أن يقللوا مخاطر اتهامهم بالفشل وذلك باقتنائهم على الاقل الانواع التقليدية من المعلومات المادية وبعض المعلومات الاخرى عن احصاء التعداد السكاني

ولم يعتبر اجراء البحثين المنفصلين أفضل خطوة على أساس الاهداف المشاركة المقترحة وكان في الامكان اعتبارها خطوة مقبولة اذا أمكن اعادة تجميع المعلومات التى جمعت منفصلة في الميدانين وذلك باعادتهم الى المجتمع ومناقشتهم معا في مناقشات موحدة ولكن بدلا من هذا عندما بدأ تدفق نتائج المظهر المادى لجأت السلطات المحلية الى الاجراء التقليدى وهو عقد بعض الاجتماعات الموسعة من أجل ابلاغ الشعب .

وفي هذه الاجتماعات عاد معظم الفنانين المحليين مرة أخرى يباشرون وظائفهم التقليدية التي تضمنت اعدادالخطط البارعة والمؤثرة وذلك باستعمال مثل هذه العبارات المتخصصة مثل ارساء قواعد الرموز والتي كان لديهم القدرة على انجازها بفاعلية أكثر وبأسلوب أكثر غموضا من غيرهم

وقد دل الموقف على وجود تشابه بينه وبين التجربة الامريكية واختلفت فقط أسماء القواد وكما قلت سابقا لقد تغيرت الادارة المحلية خلال الوقت الذي كنا نؤدى فيه عملنا واثبتت الادارة الشيوعية الاشتراكية الجديدة انها قلقة بشأن مشاركة المواطنين الا أنها لم تقم بطريق مباشر بتشجيعهم او بالسيطرة عليهم وكتبتيجه لهذا كان رد فعل الأحزاب السياسية فقد أيد أقوى الانحزاب وهو الحزب الشيوعى مع شريكة الضعيف الحزب الاشتراكى الاجتماعات العامة الجديدة لكى يبين أن اكتشافات الفحص المادى بعيدة كل البعد عن نتائج الفحص الاجتماعى وفي هذه الاجتماعات تولى موظفو الحزب وأعضاء الاتحادات العمالية بالاضافة الى الفنانين المحليين مهام القيادة وقد قاموا بهذا عن طريق عدم اتاحة الفرصة أمام المواطنين لكى يتحدثوا أو وهو الأسوأ عن طريق معاملة كل من يحاول أن يدير دفة الحديث الى الموضوعات والمشاكل التى تمت مناقشتها في الاجتماعات السابقة بشأن المشاكل الاجتماعية والانسانية في فاينزا على أنه مشاغب .

وخلال عملية كتابة ماقد أصبح أول طبعة ايطالية من هذا الكتاب كنت لا أزال متفائلة بشأن ماهو ظاهر في فاينزا والان قبل

أن أضع استنتاجاتي بعام وقد جعلتها عصرية بحسب ما قد حدث قد يبدو انه من المناسب أن أكرر تعليقاتي الأولى هنا

وما زالت تجربته فاينزا لم تقرر بعد او بمعنى آخر أن الخطة ما زالت لم تعرض بعد ولكنه ليس من المحتم أن تنتظرها حتى تفرغ لكي نضع بعض الاستنتاجات وفي الواقع لقد تم التقصى عنها في مجرى الاحداث التي وقعت الى الان

وفي اعتقادي أن الفتحات التي تمت خلال عمليات التخطيط لن تغلق أبدا سواء قريبا او بعيدا

وبدأ عدد كبير من الأشخاص، في المجتمع يدركون ثم بعد هذا يوضحون التخطيط الحضري أسلوبه وقواعده وقد بدأوا خلال هذه العمليات في اثارة بعض الاسئلة عن عمليات التقرير التقليدية في المجتمع

وبالرغم من أن هذه الحقيقة وثيقة الصلة بالموضوع ، إلا أنها ليست كافية لاحداث نتائج مجددة غير مرئية على الفور ، بمعنى آخر في محيط هذه التجربة في التخطيط ، وسيصبح ما سوف نعمده بشأن فاينزا خطة ، لمن ليس لديه الصبر لقراءة ما كتبته على هذه الصفحات ، ستجعل من الصعب ابراز اثار الأهداف التي قام بوضعها بعض الذين شاركوا فيها .

وقد دفعتمنى العناصر الفاضلة في الموقف الى الحكم على معنى والعبرة المستوحاة من الموقف في فاينزا بالطريقة التالية ،

لقد وجد الرسم التمهيدى التالى المحدد لخطة فاينزا فقط بالمساهمة
المباشرة وبعمل المواطنين وستصبح الحوافز آخر الامر والتي كانت
موجودة في بعض المناطق الاشكال غير التقليدية للخطة الاجتماعية
المادية على الاقل في هذه المناطق ومن الواضح أن بنية الخطة في
شكلها الرسمى النهائى وربما أيضا هيئة ادارتها سوف يميز غالبا بالنظام
السائد

وفي ضوء هذا الاحتمال يمكن أن يظهر ما قد تم تحقيقه في
فاينزا بمظهر الاحداث التى ليس لها مغزى

ويجب أن نرجع الى الاحتمالات التى كانت في متناول اليد
والتي لأسباب واضحة الآن لم تتحقق لكى نعيد الثقة مرة أخرى
ويجب أن نواجه التجارب الاخرى بعقلنا لكى نبقى في وضع
نستطيع ان نضع القيمة الصحيحة للنتائج المكتسبة الى الآن ولنعنى
هذه التجربة وتبدو النتيجة الاولى واضحة جلية وليس مهما أن نعرف
كيف تم تقرير تجربة خطة المركز التاريخى فعندما يفادر مخططو
البناء الحضرى الأربعة فاينزا فسوف يخلقون بعدهم على أية حال
أكثر من خطة فنية جميلة وستصبح أكثر من كونها خطة حيث
يمثل المخولون السلطة فيها ومفسروها المسئولون الرسميون المتخصصون
القلائل لعالم فايزا المحلى أو الحرفى .

ولقد ظهر جليا لبعض الإداريين أن التخطيط الحضرى الحديث
ليس أفضل طريقة لحل المشاكل الحضرية ولا يوجد فقط نقص في
القوانين اللازمة لزيادة الاستعمال العام للأرض بل أن التخطيط

الحضري الحديث لا ولن يستطيع أن يتغلب على المشاكل الحضرية وذلك لانه يقبل تقسيم الجهد البشرى والعمل حسب مقدماته في الخبرة والكفاءة وأيضا عن طريق تعزيزه لتقسيم الحياة

وأشكر الاحداث التى استشهدت بها فهناك الان عدد من المواطنين في المجتمع الذين اكتشفوا وما زالو يفكون الغاز كثير من الاسرار الخاصة بكيفية وضع التخطيط الحضري لقد أدركوا أن تنظيم الاراضى الحضرية لا يمكن أن ينفصل عن انماط حياتهم الاجتماعية وعن مشاكل حياتهم اليومية وتعنى الحقيقة أن على الأقل بعض الاداريين والمواطنين قد أكسبوا هذا الادراك أنهم لن يكتفوا في المستقبل بالوسيلة التقليدية للتخطيط الحضري

ويعتبر العنصر الايجابى الثانى هو الحقيقة أن جزءا من المجتمع في فاينزا في محيط الهيئات الرسمية مثل الاجتماعات الحزبية قد بدأ يناقش مشاكل العزلة والبعد وتعطيل العلاقات لاجتماعية والتي تحدث أيضا في اجتماعاتهم غير الرسمية مثل في محال القهوة وقد بدأوا قبل كل شىء مناقشه هذه المشاكل وذلك بمطابقتهم بواقع حياتهم اليومية في المجتمع ولم تعد المشاكل محور مناقشات على أنها مشاكل مجردة وبعيدة والتي يعانى منها فقط هؤلاء الذين يقيمون في المناطق العامرة الضخمة

لقد ناقشوا وربما أدركوا بأكثر واقعية انه يمكن التعبير عن الظلم ليس من خلال التفاوت بين الوضع الاقتصادى والاجتماعى فقط بل وقبل كل شىء حرمان كل الشعب من حقه في المشاركة في العمليات التقريرية في المجتمع

وبمعنى آخر سيظل القليل أو الكثير من تجربة فاينزا محفورا في نتاج التخطيط النهائي وتعتبر أهميتها في أنها قد مست العوامل الثلاث التي منعت عددا كبيرا من الذين ينتمون خاصة الى الطبقات المرووسة او التي تعيش على الهوامش التقليدية من المشاركة في العمليات الاجتماعية وتعتبر هذه العوامل هي الشعور بالتشاؤم نقص الثقة في القدرة على التأثير على القرارات والشعور بعدم الكفاءة والشعور بالعجز

ولم تعط الاعمال التي تمت في فاينزا وذلك لأنها ما زال في أطوارها الاولى الفرصة لكي تقتنع أنه قد تم مناقشة معوقات المشاركة وقد أكدت ردود الفعل الايجابية هذه الاحتمالات المبينة في الجزء السابق والتي اقتصت باستراتيجية أحضار هؤلاء الذين ينتمون الى الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعيش على الهامش لكي يشاركوا بفاعلية

ويجب علينا لكي نحصل على مشاركة أعلى وخاصة بين تلك الطبقات الان نختار المعلومات التي تولد الاهتمام والتي بدورها تشكل دفعة الى المشاركة ويجب عليه او عليها أن يجعلوا المشاركة أمرا واقعا بطريق مباشر وذلك لأن المشاركة في حد ذاتها تشكل ثورة على معوقات المشاركة الثلاث المذكورة سابقا ويمكن أن تعطى عملية الاشارة الى العناصر الايجابية لهؤلاء الذين دخلوا التجربة درجة طفيفة من التفاؤل والتي تعتبر تأييدا ضروريا اذا لم يتزايد عدد هؤلاء الذين يشعرون بالتشاؤم وبالضعف وعلى أية حال فمن الهام جدا أن نرى الاسباب التي منعت تجربة فاينزا من التطور أكثر ومن أن تصبح ذا مغزى أكبر .

ولكى أكون أكثر دقة ولما كان لهذا الإحصاء عن العناصر السلبية
أو على الأقل التى لها تأثير ضعيف من أهمية فسوف أتقدم بتفسير
مطول ومنظم

ولسوف أتوقف هنا وذلك لأن ليس هناك من داع لنقل التحليل
المطول الذى تم هناك وأعتقد أن الاجزاء السابقة قد أعطت
فكرة كافية عما كان عليه الموقف هناك في ذاك الوقت وقد وقعت
عدة أحداث منذ ذلك الوقت تلمقى ضوءا جديدا على كل ما قد كتبته ليس
فقط في الجزء الخاص بفاينزا ولكن أيضا عن فكرتى الأساسية

وهى عن أهمية الحكم الذاتى في المدينة وعن عدم قصر المبادئ
التى تختص بالتنظيم الحضرى ومشاكل المدينة وقد ذكرت سلفا
ردود فعل الاحزاب التى تسيطر الان على الادارة في فاينزا وهم
الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى وقد حاولت الادارة أن تسيطر
على الاجتماعات العامة لكى تعيدها الى جوهر وقالب الاجتماعات
العادية التى تعقد لكى تخبر الناس .

وقد كان تقييىمى في ذلك الوقت ، والذى يظهر بوضوح في
التعليقات السابقة ، ان الاداريين ، او على الأقل بعض منهم ، قد
بدأوا يدركون أهمية ما يدا ، وبالرغم من انه لم تتوافر لديهم
« الرغبة السياسية » لكى يحسنوا المنتجات التى لابد للتخطيط
الحضرى ان ينتجها بمقتضى الشرع ، الا انهم قصدوا الى تقدير
الاهتمام الذى ظهر في المجتمع واستعداد الشعب للمشاركة ، او هذا
ما اعتقدته وقتئذ .

وقد بدا لى واضحا جليا ان حزبى اليسار ، حتى اذا تظاهروا برغبتهم لقيادة مباشرة ، لم يستطيعوا ان يعارضوا الجهود الموجهة لاكتشاف الطرق لتحقيق الاهتمامات بالمشاركة في صنع القرار بشأن مشاكل هذا المجتمع كالتخطيط الحضرى . وباختصار ، تفضل هذه المجموعات من الاشخاص ، وهم من اكثر فئات من العامة المطحونه ، المبادرات التى تهدف الى اثاره « الادراك السياسى » عند الشعب . وقد ثبت ان هذه الاقوال خاطئة .

وفي الواقع ، اصبح رد الفعل الرئيسى للادارة الجديدة ، اكثر وأكثر، وهجومامضادا حقيقيا . وقد اتخذت في البداية شكل أنها تضع ضغطا ثقيلًا على فريق المتخصصين في التخطيط الحضرى والمكلفين بوضع خطة المركز التاريخى . وقد احضر هؤلاء للمساءلة وكان عليهم الدفاع عن انفسهم لعدم قيامهم باعمال التخطيط التقليدية بالسرعة الكافية .

وقد اتهموا بطريقة صريحة جدا بعدم درايتهم بكيفية انجاز عملهم وبانهم ضعفاء . ويعتبر تكليف مخططين حضريين آخرين في ذاك الوقت بالذات لاعداد خطة اساسية لكل المدينة والمقاطعة قد تم بدون قصد . وقد تم اختيار اشخاص لهم علاقة وثيقة بالحزبين الحاكمين كمخططين حضريين محترفين ، وهو اجراء طبيعى في عمل الحكومة المحلية الايطالية . وقد عرف المخططون المكلفون بانهم ذو كفاءة وعلى دراية باجراءات وتعاليم التخطيط الحضرى وبانهم « خبراء » معينون من قبل الادارة .

وقد اسندت اليهم مهمة « ادخال » خطة المركز التاريخى ضمن العمل الاجمالى لمراجعة الخطة الرئيسية . وقد قاموا بهذا عن طريق فرز والاستغراق في مشاكل المركز ، المشاكل الملموسة للأشخاص الفعليين ، من خلال الأسلوب المعتاد وهو تشكيلهم الى حسابات نظرية واحصائية والتي تتضمن بيئة المجتمع كلها .

وبممكننا ان نأخذ كمثال ما الفينا من حالة الوحدة والعزلة . والتي هى ظروف معيشة معظم المسنين والفقراء الآخرين في المركز التاريخى وقد تتحول هذه الى حقائق لا تستحق الاعتبار اذا ما قرأها المخططون بوسائل التحويل الاحصائى العادى الذى كان متبعاً في عصر بناء الاهرامات بالنسبة لسكان البلدية بأكملها .

وفي الوقت الذى كانت تهدف فيه هذه الحقائق الى « السيطرة الفنية » بدأت عملية اخرى . وهى هجوم ضد المقترحات التى اقترحها اخيراً المخططون الحضريون لتقسيم المركز التاريخى الى مناطق . وقد قدرت هذه المقترحات أولاً وقبل كل شئ الاحتياجات المقدمة من قبل الافراد وخصصت مساحات ومبانى في المركز التاريخى لاستعمال المجتمع . مقترحة بذلك ان يقوم المواطنون بادارتها ذاتياً . وجاء ما يسمى بالاتجاه « الواقعى » معارضا لهذا . فقد كان مشغولاً بردود افعال اصحاب الملكيات . كما كان دائماً . يعتبر فقط المقترحات المقدمة بالمصطلحات الاقتصادية .

لقد تميزت حاله فاينزا لدرجة ان اصحاب الاملاك الواجب الدفاع عنهم كانوا يشتهرون بالتشريعات الدينية . ولا يعنى هذا ان

احزاب المعارضة فقط وبالاخص الحزب المرتبط منذ القدم بالكنيسة في ايطاليا . الحزب النشحي الديمقراطي . قد نظمت الدفاع وقد حدث العكس . فقد تولت الاحزاب المسيطرة على الحكم . وفوقهم جميعا . الحزب الشيوعي الدفاع « الحقيقي » عن اصحاب الاملاك كما شنت هجوما على المخططين « المثاليين »

وقد احتاجت ما يطلق عليها اسم اوربا الشيوعية . كما في ايطاليا عامة وبالتأكيد في معظم دول غرب اوربا . صورة كونها مؤيدة اكثر منها مهددة الملكية الخاصة .

وبهذا . تكون الحالة مختلفة تماما الان عنها منذ عام مضى . فهناك الان احتمال قائم بامكانية الفاء كل شيء . وهناك احتمال رفض اهداف « احياء » المركز التازيخي والذي قامت الادارة المحلية المعتدلة من الوجهة النظرية بتصميمه ليكون نقطة البداية . وهناك اكثر من احتمال ان تحيل الادارة المكونه نظريا من الطليعة هذه الاهداف الى نوع من الاحلام الثقافية العامة .

كما يمكن ان يستمر التمهيد الرسمي بوضع خطة للمركز التازيخي . وسوف تكون هذه المرة بهدف اصدار خطة تقليدية في مناخ من الاصلاح المضاد . ولن يسمح لاحد بخلاف اصحاب الاملاك - اى . الذين لا يكونون معظم المستأجرين - ان يكون لهم الحق لاستعمال الارض او المساحات الفضاء بالطريقة التي يرونها مناسبة . وأن تكون محلا لقوانين الاحترام العام من قبل الآخرين ويعتبر فتح عمليات التخطيط البديلة للمواطنين بغض النظر عن موقفهم بالنسبة للملكية ولكن يبدو هذا مستحيلا في فاينزا .

وقد يصبح الا بكون الاسهاب في تفاصيل احداث فاينزا هنا مهما في حاله اذا مالم باستطيعوا ان يمدونا بدروس عامة جدا والتي تتخطى الوضع في فاينزا . فتكون دروسا عن امكانيات وخطط العمل في البيئات الحضرية الاخرى للمجتمع الحديث .

ويتوقع معظم المعلقين السياسيين الان تغييرات حقيقية وواسعة في الحالة في فاينزا ، على ضوء القوة المتزايدة للاحزاب التي « تمثل » الطبقات المدممة والتي اخذت نسبة دائمة من الزيادة وذلك في تأييدها للحزب الشيوعي . وتحكم الجماعات المكونه من حزبي اليسار . وهما الحزب الشيوعي الكبير والحزب الديمقراطي الاصفر . منذ انتخابات ١٩٧٥ معظم المدن الايطالية الكبيرة والصغيرة . وتقوم هذه الجماعات ايضا الان بحكم معظم المناطق

وبرغم كل هذه الحقائق . الا ان تصرف هذه الاحزاب في حالة فاينزا دل على حقيقة انه لا يوجد مظهر تجديد كبير في احزاب اليساريين في ايطاليا .

وتؤكد تجربة فاينزا حقيقة أن بناء الحزب الشيوعي (تماما مثل بناء الحزب الاشتراكي ان لم يكن اقل رضيا) شامل ومتسلسل تسلسل هرمي ومتمركز وتعمل بنفس روح كل المؤسسات الحديثة الكبيرة . وقام حزب اليسار . خلال عملياتهم في فاينزا وفي ايطاليا عامة . بانهاء العمليات التقريرية مثلما فعلت احزاب اليمين . وقد تم اعتبار العمليات التقريرية . بتوجيه من حزب اليسار . ضمن مجال تخصص الحزب . وفي نفس الوقت . على اى حال ، نجد ان غالبية الاعضاء في

الاحزاب لا تضع القرارات . ومن بقرهم هؤلاء الذين لديهم المسؤولية الزعامة و« ممثلى » جمهور الشعب . وبنظر الى عملية فتح عمليات القرارات . من جعلها ديمقراطية . حتى اكثر من ذى قبل كأمر بسيط لزيادة عدم مؤيدى الحزب . وذلك طبقا لمنطق الحزب .

وفي الواقع . وسوف تصبح مظاهر كثيرة من الحياة الاجتماعية امورا صالحة . للقرارات السياسية « ومع ذلك . فلا معنى هذا الاعتقاد بأن كل شىء يقع في المحيط الاجتماعى له معنى « سياسيا » كما لا معنى ان هناك اعتقادا سائدا بعدم وجود شىء يمكن ان يكون « فنيا » « علميا » . « موضوعيا » أو « محايدا » وتكون أحزاب اليسار من الاحترام للفنيين بقدر ما تفعل الاحزاب المحافظة ان لم يكن اكثر .

ان ما يحدث في المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى هو أن هناك عملية اعادة تركيز أو اذا مارغبنا في القول بأنها عملية تبرير لسلطة القرارات في الطريق . وكانت هذه السلطة . فيما سبق . تم تفتيتها تدريجيا في عدد لا يحصى من مؤسسات خاصة بالثقافة . والتعليم . والرياضة والصحة وغيرها مما تشكل حياة المجتمع المترابطة . وبأخذ اعادة التركيز هذا واعادة توحيد سلطة القرارات مكانة في ايطاليا حول حزب من أحزاب اليسار . وهو الحزب الشيوعى . الا أن هذا يبعد كثيرا عن ضمان اعادة التجديد . ويبعد عن الدورة في الميول الشخصية والسياسية لأولئك المسيطرين على سلطة القرارات . وهذا ليس بدء العمليات التقريبية .

وتبدأ زعامة الحزب التى « تمثل » الطبقات المسيطر عليهم في الانتشار . والاستقرار . كما حدث تغيير في الاعتقاد بأن الجماهير

أصبحت الآن وبطريقة آلية - دون حاجة الى اسهامات شخصية . حاضرة في صنع القرار وفي مواقع من المشاركة في السلطة . وهذه هى النقطة الحرجية من وهم التحول السياسى الذى تميشه بعض الدول مثل ايطاليا . وتظهر هذه الحقيقة التى توضح هذا الوهم في رد الفعل - والذى قد يبدو غير مناسب تماما - الذى انفجر في فاينزا عندما تم تنفيذ ادارة من اليسار دون اعتبار لما قد يكون حدثا ضخما في التخطيط الشخصى الحضرى .

وحيث أن الأخطاء واضحة للغاية . فليس ما حاجة الى كلمات كثيرة للحديث عن الأخطاء الأساسية لأولئك ممن اشتركوا في تلك العملية . بما فيهم الكاتب بل هو على رأسهم . وهم مدركون لهدفهم المبتكر ولكن ليسوا مدركين لطرق ووسائل انجازه .

ويمكن الخروج بدروس مفيدة مما ظهر في فاينزا . خاصة لمن هم في مواقع تختلف عن الموقف الايطالى . وتبرز تجربة فاينزا مدى الحاجة الى توضيح أهداف وأدوات العمل بطريقة مناسبة . وعلى أى حال ، فهى توضح القوى والمجموعات الاجتماعية والتى يعتبر اسهامها أساسا لا يمكن تجاهله . كما تبرز فاينزا مدى أهمية وجود - في البداية - مجموعة من المهنيين على استعداد بل وقادرين على الاشتراك في عدم الارباك المهنى وفتح العملية أمام غير المهنيين . ومن واجب هؤلاء المهنيين أن يكون عندهم استراتيجيه للتعاون مع الحزب السياسى والقوى الدستورية الأخرى والتى ليس أمامها سوى معارضة - كنوع من التهديد الشخصى والخطأ الأيديولوجى والفلسفى - أى بدايات دستورية هامة وتحويلات من عمليات « خبرة » الى عمليات ادارة ذاتية للتخطيط وصنع القرارات .

الفصل السادس

نحو وضع نظرية للإدارة الذاتية
للمدن كمشروع لتغيير المجتمع

المجتمع والمدينة

على ضوء ما تم ذكره . يبدو الآن أنه من الممكن الرجوع إلى المنشآت الرئيسية التي تم تأليف هذا الكتاب حولها . وبعمل ذلك . فإننا قد نربط هذه المناقشات بعملية الكشف عن التجربة التي أجريت في فاينزا ولا سيما مراحلها الأخيرة . وربما نضيف أيضا بعض الأفكار التي انبثقت عن التجربة .

وعندما نبدأ من الميدان الذي تمت فيه عملية التحليل . والذي اقترح فيه التركيز على السلوك والتصرفات : وهو البيئة الحضرية . وبالإضافة الى ذلك . دعنا نبدأ من العلاقات بين المدينة والمجتمع . وهو الموضوع الذي تناولناه في الفصل الثاني .

لقد عرفنا أن المجتمع لا بد وأن يكون نظاما يضم أشكالا تنظيمية يطلق عليها اسم مؤسسات سياسية . واقتصادية . واجتماعية وثقافية . شكلها الناس ويحافظون على استمرارها . وعادة ما ينسب لهذه المؤسسات صفات فوق بشرية .

وتتلخص الحقيقة الأساسية للصفة الفوقبشرية المفترضة بالتحديد . على العكس من ذلك . في أن كافة المؤسسات ليست سوى مجموعات من البشر . وهي حقيقة اتسمت أساسا بوجود أشخاص معينين ينتمون لفئات أو مجموعات اجتماعية معينة . يعيشون أو يتصرفون بأساليب مميزة . وبمعنى آخر . أن المؤسسات « قاصرة على فئات خاصة » : فان الذين بداخلها مختلفون عن أولئك الذين لا يتمتعون بحقوق

مثل هذه العضوية هذا وقد اتسمت الحقيقة الأساسية أيضا . بتنظيم متدرج يعكس ويؤثر في المناصب القيادية المختلفة حتى بين أولئك الذين يعتبرون أعضاء في نفس المؤسسة الواحدة .

وجدير بالذكر أن كل مؤسسة تعرب عن اتجاه سياسى حتى وإن لم يتم تسميته اتجاه سياسيا . ويقوم أولئك الرجال من ذوى السلطة والذين يوجهون الهيكل التنظيمى للسلطة في المؤسسة بتوضيح ذلك الاتجاه بالتفصيل كما ويكتسب أهمية من خلال مجموعة من القرارات التى تم بمرمجتها وتنفيذها على نطاق . يشمل في بعض الأحيان . المجتمع بأسره . وفي حالات أخرى تتضمن مجموعة القرارات هذه . عددا من المدن أو منطقة ، وفي غيرها بعض المدن المعينة .

وكنتيجة لذلك . لا يمكن اعتبار المدينة بمثابة عالم مصغر أو جهاز فرعى يمثل النظام الاجتماعى الشامل . وفي الواقع انه لا توجد مدينة واحدة تعتبر عالما مصغرا يضم من بين كافة جوانبه وأركانها نوع الهيكل القيادى الذى شكلته مختلف الهيئات الرئيسية التى تميز المجتمع .

وهناك عنصر آخر يجعل المدينة والمجتمع غير متماثلين اذ تشكل المدينة « تنوعا فضائيا في المجتمع . فهى المكان الذى تتمتع فيه المؤسسات بواقع الوجود وذلك من خلال البشر الذين يعملون » وبذلك فانه ينبغى عليهم مراعاة حالة انسانية كاملة . تنمو وتتطور في الفضاء الطبيعى . والا فإن المؤسسات ستكون وحدات مجردة لا وجود لها .

ويتبع ذلك أن تعتبر المدينة أكثر من مكان بسيط للمؤسسات في الفضاء . انه المكان الذى يتمتع فيه الناس بالقدرة على الكشف عن الخاصية فوق البشرية المفترضة التى تتسم بها المؤسسات . وإعادة تشكيلها . هذه القدرة الكامنة لم يعترف بها تقريبا معظم الناس حتى الآن . ومع ذلك ، فان هذا العنصر ، رغم اختلافه من مكان الى مكان ، انما العنصر المشترك العام فيما يتعلق بالتجمع البشرى الذى نطلق عليه اسم مدينة . ويبدو أقل تركيزاً في الأماكن التى ما زالت قروية ولكن يجرى تحضيرها بازدياد .

في العالم الواقعى ، وعلى ضوء القدرة الفعلية وليست القدرة الكامنة ، يوجد الوضع المضاد ، انه في البيئة الحضرية وليست الريفية ، حيث يعرب معظم البشر عن قدرتهم على أن يكونوا ذوى نفوذ . يتم بازدياد ابعادهم عن قدراتهم فيما يتعلق بإصدار القرارات . بمعنى أنه يتم بازدياد تجريد معظم الناس من القدرة على اتخاذ القرار .

ولكن دعنا نلقى نظرة على العمليات التى اكتسبت من خلالها هذه الحالة التى تميز العالم الحديث ، أهمية ورسوخا . ترانا نجد أن سببا من الأسباب الرئيسية لهذا التطور ، يتلخص في أن الفئة المسيطرة التى قامت بالثورة الصناعية ، نجحت في أن تفرض على الفئات الأخرى ، التقسيم بين العمل والحياة ، أو بين حياة العمل والحياة الاجتماعية . (هذا بغض النظر عن ان الخاضعين للسيطرة لم يرحبوا بها .)

ونظرا للتقيد بايديولوجية تقبل التقسيمات ، فان الصراع الطبقي ، حتى حيث بدا مريراً بدرجة قصوى ، لم يتركز عليها . بل انه استهدف بدلا من ذلك ، الحصول على الاعتراف الكامل بحقوق العمال داخل الجهاز الاتاجى المزعوم . ومثل هذه الحقوق تتلخص في ظروف عمل أفضل وأجور أعلى . وجدير بالذكر أن الطلب في البيئة الحضرية تركز أيضا على الحصول على خدمات أفضل وأكثر شيوعا .

هذا ولم تمس أى من هذه العمليات المتضاربة الخاصة بالطلب ، قواعد الهيكل التنظيمى للسلطة ، الخاص بالبنيان التقليدى لاتخاذ القرارات وفي الواقع ان الفئة المسيطرة في البيئة الحضرية بالتحديد ، هى التى وجدت بسهولة أكبر طريقا الى استعادة امكانيات السيطرة ، التى فقدت بعضها خلال هذا القرن نتيجة لانتصارات الناس الذين يناضلون في سبيل تشكيل تقابات عمالية وما شابه ذلك . وهذه العودة الى تركيز السلطة ، والسيطرة ، حدثت على الرغم من تطور الديمقراطية السياسية المزعومة ، التى أصبحت تتسم ببعض الملامح مثل منح حق التصويت لكل فرد .

لقد تحدثنا في الفصل الثانى عن القدرة على التحرك بصورة أكبر ، وعدم التقيد بأماكن محددة ، الصفتان اللتان اتسمت بهما جماعات النفوذ الهامة ، ولا سيما في الفترة الحالية . غير أن هذا لا يعنى انه لم يعد الآن من الأهمية أو من الضرورى السيطرة على المناطق التى لا بد ولهذه المؤسسات والناس الذين يقبلون واقمهم فيها . ان يحققوا ذاتهم في المنطقة . وهذه القدرة على التحرك بصورة أكبر أو المرونة المفترضة الخاصة بالمكان ليست سوى جزئية .

وعلى سبيل الشرح والتفسير، نجد أن مجموعة اقتصادية يمكنها إعادة ان تجد مدينة أخرى ودائما بلدا آخر قد تضمن أو يضمن مزيدا من الأمن والربح وشروطا أقل لتنفيذ عملياتها . وربما يحدث ذلك . اذا حدث وتم وضع عدد كاف من العراقيل في مدينة ما أو حتى في بلد ما . أمام مبادرات المجموعة الاقتصادية أو اذا تم الاعتراض على امتيازاتها . وبطبيعة الحال ربما يكون الانقلاب أو الثورة المضادة رد فعل المجموعات الاقتصادية . في ظل بعض الظروف المتطرفة . ذلك اذا تم اعتبار تكاليف التحرك باهظة للغاية .

(شيلي أو كوبا كما تحرك كاسترو نحو السلطة)

وحقيقة أنه عندما يكون في المتناول تنظيم الانتاج . ينبغي الأخذ في الاعتبار مكان الاستهلاك والأسواق (على الأقل حتى هذا الحد . ومن الصعب تصور غير ذلك) . وهذا الاعتبار تطلب ويتطلب السيطرة المستمرة على المدن والأماكن الحضرية التي تضم الأسواق الهامة .

ومثل هذه السيطرة تتعارض . على الأقل من الناحية النظرية . مع التطور الرسمي للديمقراطية السياسية التي وردت الإشارة إليها أعلاه . وتتم ممارسة السيطرة بتجزئة المجال الاجتماعى الى أجزاء وبغزل الأفراد . وبهذه الطريقة يمكن بسهولة تكييف المرء وتشكيله أو تنحيته جانبا . بالتحديد لأنه يمكن التأثير عليه كفرد ولقد رأينا ان فئات بأكملها (المسنين والنساء) قد تم تقريبا تنحيتهما جانبا ووجدنا أيضا مدى ندرة الاشتراك في المجتمع والحياة المدنية

والاجتماعية بصفة عامة . ومن المعروف بوجه عام ان بنية العلاقات بين الأصدقاء والجيران بل وحتى الأقارب تزداد ضعفا في كل مكان في المجتمعات الحضرية الحديثة .

ولكن مازالت هناك ثمة حقيقة أخرى ينبغي ابرازها وهى ان تحليل بياناتنا تم توجيهه الى المجتمع الصغير . وهذا يدل على العكس مما تم تأكيده في الغالب . على أن الأبعاد والعزلة ليستا ظاهرتين خاصتين بالعاصمة الكبرى . ويمكن أن يكون لحجم المدينة اثره على . أو يمكن العكس الأشكال الحادة تقريبا التى تتخذها مشاكل المجتمع . ولكنه لا يستطيع أن يؤثر على جوهرها .

وتسلما بمدى التنحية جانبا في المجتمع الحضرى . فانه يبدو ان هذا يثير الشك في صلاحية تخطيط يبدأ من المدن في سبيل تطوير المدن . وبدلا من ذلك اتضح بعد تقييم مزدوج لكل من الموقف الراهن السلبى وامكانياته الايجابية . ان الاعتقاد الخاص بهذا التخطيط قد ازداد تأكيدا . وبالإضافة الى ذلك . يبدو انه قد تأكد أيضا الهدف ووسائل التنفيذ من أجل تحقيق هذا الهدف .

دعنا نحاول وصف لب هذا التناقض . الواضح الذى يبدو فيه الموقف الكامن وكأنه نقيض للموقف الفعلى .

١ - على الأقل في العالم الرأسمالى . تعتبر المدينة المكان الذى تتعرض فيه الطبقات المرووسة (الخاضعة للسيطرة) لمعظم اجراءات مصادرة الملكية . وجدير بالذكر ان استغلال هذه الطبقات في القطاع الاتجائى المزعوم قد تم التعبير عنه لبعض الوقت . وان ما ظل ناقصا

وغامضا هو انما الاعتراف بمصادرة الملكية التى عانت منها هذه الطبقات عن طريق تجريد الحياة الحضرية من الصفة البشرية وعن طريق التكيف الذى تخضع له هذه الطبقات فيما يتعلق ببنية العلاقات الاجتماعية ونشاطها البشرى .

وليس فى نيتى أن أعقد مقارنة بين الرؤية الرومانسية للفرد الذى يسود الريف وتلك التى تتسم بها البيئة الحضرية . غير أننى أعتقد انه فى امكان المرء أن يتحدث بدون خوف من التناقض عن الرجل غير الحضرى كرجل أقل تكيفا كما وانه تعرض للتشويه نتيجة للتقسيمات بين الحياة والعمل . ولكن الرجل غير الحضرى يخفى تدريجه (سبب آخر لقبول تخطيط التطوير الذى يبدو من البيئة الحضرية ، كعمل يتمتع بالصلاحيه اللازمة)

٢ - تعتبر المدينة أيضا المكان الذى يمكن فيه حدوث أهم التغييرات . ان الموقف الراهن ومركز الطبقات المسيطرة التى فى يدها السلطة حاليا . لا يمكن الهجوم عليها نظرا للافتقار لعدوانية الطبقات الخاضعة للسيطرة . وجدير بالذكر ان الأخيرة لم تبذل جهدا من أجل مثل هذه الموضوعات مثل الحق فى اتخاذ القرارات - لهذه الأمور نفسها ، وضعنا وصفا للصفات البشرية الخاصة بالحياة الحضرية .

ولكن جماعات النفوذ التقليدية فى البيئة الحضرية ، تعتبر فى الوقت نفسه أكثر عرضة للهجوم من تلك التى توجد فى منطقة الانتاج الصناعى أو الانتاج بوجه عام . ويتلخص السبب فى ذلك فى

أن جماعات النفوذ في البيئة الحضرية تعرب عن مصالح مختلفة. وفي بعض الأحيان ، متضاربة . هذا وقد خلق تزايد عدد المؤسسات مزيدا من التجزئة في الطبقات الاجتماعية من خلال تقديم عدد من الامتيازات التي خلقت مزيدا من التقسيم للطبقات . وقد جعل هذا أو مازال يجعل من الصعب على أولئك الذين لديهم السلطة على اتخاذ القرارات . العمل على أساس تضامن طبقي مستقر وعلى أساس اتفاقيات الجنتلمان غير الرسمية .

أهمية التخطيط للإدارة الذاتية في المدن

إذا كنا سنختار البيئة الحضرية كموضوع رئيسي فيما يتعلق بوضع استراتيجية لتطوير المجتمع ، فإننا نجذب الاهتمام الى ظروف الأبعاد والتحية جانبا ، والتجريد من السلطات الخاصة باتخاذ القرارات ، والحرمان من اتخاذ القرارات كنقطة بداية لتخطيطنا . ان هذه الظروف هي التي تميز الرجل الحضري والتي تعتبر سببا في المشاكل التي يواجهها المجتمع الحديث .

وبالتالي فإن طبيعة وأهداف عملية التطوير التي يمكن تنشيطها في البيئة الحضرية تتطلب من المرء دراسة « القوى » وأشكال العمل الناتجة التي تكون تحت تصرف المرء . وفي بعض الحقائق الخاصة بالمناطق الحضرية ، كما هو الحال بالنسبة للحقائق الخاصة بايطاليا يبدو أن وجود القوى السياسية المنظمة والأحزاب اليسارية القوية التي من المفروض أنها تمثل مصالح المدمين ، يشكل ميزة هامة ، على الأقل للوهلة الأولى . غير أنه في الواقع ان حتى

الوجود السياسى القوى للأحزاب اليسارية على المسرح الاجتماعى .
يشكل عقبة أكثر مما يعتبر ميزة بالنسبة للتحويل الذى تقوم فيه
السلطة بأكثر من نقل الملكية الى شخص آخر . ولقد حلت تجربة
فاينزا هذه المشكلة ، كما أكدت بالفعل ، وفعل ذلك أيضا نفس
هيكل « المؤسسة » التى يطلق عليها اسم حزب سياسى حتى ولو كان
حزبا يساريا .

وبالمقارنة يبدو ان الحقائق الخاصة بأمريكا الشمالية تحوى
امكانيات أكبر فيما يتعلق بالتحويل منذ أن واجهت أدق وأشهر أزمة
حضرية (لكن ليس فقط لهذا السبب) فهذه الأزمة . حادة بصفة
خاصة في الولايات المتحدة . فلم يتم معالجة مثل هذه الامكانيات
إلا بطريقة جزئية بل وبأدنى حد ممكن .

ويمكن تصنيف وتلخيص أهم المقترحات التى تمت دراستها خلال
الفترة التاريخية الأخيرة ، بالطريقة التالية ، انها تحث ، اما على تقديم
مزيد من الخدمات للمحرومين من الامتيازات ، أو مزيد من
الاحتجاجات المباشرة من جانب المحرومين من الامتيازات أو مزيد
من السلطة السياسية للمدن . وبذلك يتم تقديم مزيد من الخدمات
للمحرومين من الامتيازات وسنقوم بدراسة هذه المقترحات بالترتيب .

المجموعة الأولى تعتبر احدى مقترحات المصلح الليبرالى اليسار .
مثل مثال كليفلاند الذى تم ذكره في الفصل الثالث ، والتى وضع
المخططون فيها أنفسهم في صف الفقراء . والمعزولين عنصريا .
والمحرومين من الامتيازات ، لكى يضمنون لهم في الخطط مزيدا من
المساكن الشعبية وخدمات أفضل . ويجدر بنا تكرار ان مثل هذا

الموقف لا يمكن أن يواجه بنجاح مشاكل المدينة والمجتمع . ولا يمكن أن يحقق نجاحا حتى اذا نجحت المشاكل فقط عن القفْرِ الاقتصادي لقطاع كبير من سكان الحضر .

وفي الواقع ان هذا الموقف لا يمس محور المشاكل التي يواجهها المجتمع الحضري الحديث . ومرة أخرى انه يسفر عن معالجة تقوم على أساس الأيديولوجية التي أدت الى خلق هذه المشاكل . معالجة تمت صياغتها حول . نموذج لانسان ممكن قياسه وتقسيمه الى سلسلة من الاحتياجات . وهي الاحتياجات التي يمكن سدها بخدمات خاصة يقدمها البعض للآخرين .

وحقيقة أنه لكي يظل الانسان حيا فسيولوجيا ، فانه « يحتاج » الى أدنى قدر من بعض السلع مثل الطعام والملبس والمأوى . غير أنه حقيقيا أيضا أنه لكي يعيش بطريقة تتلاءم معه كبشر ، فانه يحتاج الى عمل شيء ما أو أن يكون لديه خبرة معينة بخلاف مجرد سد احتياجاته الحيوانية التي لا تتعلق الا بمستوى بقاء جسده . وتناول الطعام يعتبر بالنسبة للناس . تجربة بشرية . وان عملية تجريده من انسانيته هي فقط التي يمكن أن تقللها مع غيرها من الاحتياجات التي تستهدف البقاء جسديا .

وفي توضيح : فكرة الخدمات على أنها لسد الاحتياجات الغنى المجتمع البرجوازي بعد « التجربة البشرية » .. ومع ذلك فانها هي بالتحديد التي تميز سد احتياجات الانسان عن تلك الخاصة بالحيوان . وبالإضافة الى ذلك . تساهم الخدمات . من خلال

توجيهها نحو سد الاحتياجات وليس نحو خلق تجارب بشرية .
تساهم في ابعاد الانسان . هذا يعتبر حقيقيا بالنسبة للانسان بصفته
نتجاً للخدمات ومستهلكاً لها على السواء .

وعلى ذلك فان المرء لا يقدم بديلاً للموقف الفعلي من خلال
النضال من أجل مزيد من الخدمات . الأمر الذي يعتبر بالفعل
طريقة لضمان استمرار الواقع المعاصر الأساسي من خلال تناول
الجوانب الاقتصادية فقط للمظالم الاجتماعية القائمة في المجتمع
الحضري المعاصر وحتى ذلك يتم بطريقة غير مباشرة .

أما المجموعة الثانية من المقترحات ، فانها على الرغم من أنها أكثر
دراماتيكية ، الا أنها غير كافية بالمثل . وهي تحث الناس على
تقديم احتجاجات ، وعلى العصيان المدني . في حالة مواجهة
أزمات حضرية . والتخفيض الذاتي المزعوم لتكاليف الخدمات يعتبر
اجراء اتخذته لبعض الوقت الجماعات التي يشار اليها بأنها أعضاء
برلمانية إضافية (١) في الدول الأوروبية ولا سيما في ايطاليا .

ان أولئك الذين فقدوا لتوهم ووظائفهم وأيضاً أولئك الذين لم يتم
تعيينهم في وظائف لفترة من الوقت وغيرهم من المعدين ، في حاجة
الى أن تسمع أصواتهم من أجل الحصول على وظيفة مثل التي فقدوها
أو التمتع بالخدمات الاجتماعية التي كانوا يستمتعون بها . قبل
حدوث الأزمة ، ولكن حكمنا ينبغي أن يكون مماثلاً للبلاند الذي تم
تقديمه في حالة المقترحات الاصلاحية الليبرالية . لأن من المؤكد ان
العودة الى ظروف التحول السابقة ليست تقدماً كبيراً

وإذا كان المقصود بمثل هذه المقترحات التعجيل بحدوث الأزمة النهائية للرأسمالية . ففي إمكان المرء وحده أن يعتبرها مشوهة ومدمرة للذات .

وأود أن أؤكد على أن هذه الأشكال من الاجراءات ليست غير كافية لأنها تشير بصفة مباشرة الى بعض فئات من الأشخاص . إنها غير كافية فيما يتعلق بمدى تجزئتها لمختلف المزايم ورفض المحاولات الخاصة بالقيام بعمل مباشر في سبيل اقامة البنيان المتدرج وبدء العمليات الخاصة بالجهاز الحالي الخاص باتخاذ القرارات ..

غير أنه يبدو من الأهمية بمكان ان نتناول المجموعة الثالثة من المقترحات بمزيد من الاستفاضة . ويبدو أن عددا منها يشبه ظاهريا تلك التي تم تناولها حتى الآن في هذا الكتاب . وأول هذه المقترحات يأتي من قبل أولئك الذين يؤمنون بضرورة قيام المديند بتوجيه نضالها نحو الحصول على مزيد من سلطة اتخاذ القرارات في مواجهة المستويات الحكومية العليا (٢) وتتعلق المقترحات الأخرى بالنقد الموجه لمختلف البرامج التي وضعت في الستينيات فيما يطلق عليه « محاربة الفقر » ولا سيما برامج عمل المجتمع . وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات الشفهية . إلا أن النقاد الوارد ذكرهم مؤخراً يتفقون في تأكيد كيفية ان مثل هذه البرامج قد تم وضعها من خلال المعالجة التقليدية الخاصة بمجرد تقديم مزيد من الخدمات للفقراء . وليس من خلال الترتيب لاشتراكهم الفعلى واثاحة الفرصة للإدارة الذاتية لمثل هذه الخدمات (٣) .

ما الذى يجعل مثل هذه المواقف مختلفة عما اقترحت؟ عدة عناصر أساسية . أولا قبل كل شيء . دعنا ندرس حقيقة تحديد هدف تحويل الدولة لمزيد من السلطة الى المدينة . أو تقاسم مزيد من السلطة معها . ان هذا لا يعتبر إقتراحا جديداً بحق الى حد انه ليس سوى نقل السلطة الى مستوى دستورى عالى الى مستوى أقل . انه لا يمكنه تحويل المجتمع ، والأمثلة الأخيرة الخاصة باللامركزية في ايطاليا ، أى نقل السلطة من الحكومة الى الأقاليم . توضح ذلك (٤)

وبالإضافة الى ذلك . فان بعض مثل هذه المقترحات تؤكد حقيقة ان الوحدات الحكومية المحلية في حاجة الى مصادر لتمويلها اقتصاديا ليس فقط من الضرائب ولكن أيضا من أعمال المقاول . وعلى الرغم من ذلك فانه من المؤكد ان حتى المشروع المحلى الابتكارى لا يعتبر بمثابة وسيلة للحث على اشتراك المواطن في ادارة مثل هذه المشروعات . كما تم أيضا توجيه الاهتمام الى حل الأزمة المالية التى تواجهها المدن عندما يتم اقتراح نوع من لامركزية الادارة أو نقل السلطة أو الاقتسام في الضرائب . وهكذا فان التركيز يدور حول وضع المدن في موقف يمكنها من القيام بواجباتها بطريقة أفضل . بما في ذلك مساعدة الفقير ماديا . ولا تعتبر في الغالب عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بفقير الناس ، عنصراً من عناصر مثل هذه الاهتمامات .

أما فيما يتعلق بالموقف الآخر في هذه المجموعة . فأننى أشارك تماما في النقد الكامل . لبرامج « محاربة الفقر » . ولكننى لست مقتنعة بأن بديلا فعالا بدرجة كافية يمكن ان يقدمه النقاد

اليساريون ذلك اذا كنا سنتجاهل الحديث عن أولئك اليمينيين . دعنا نلقى نظرة على أسباب ذلك .

وفي الواقع أنه ينبغي السماح للفقراء بأن يتخذوا المبادرات ويضعوا البرامج الخاصة بهم . وجدير بالذكر أنه لم ينتخب الفقراء ممثلهم المسؤولين عن اتخاذ المبادرات الا في مثال واحد يصم برامج العمل الخاصة بالمجتمع .

أما في كافة الأمثلة الأخرى كان السياسيون يعينون ممثلى الفقراء . ولكن عملية تعيين الممثلين في حد ذاتها ليست كافية . فعلى المرء أن يفكر بدلا من ذلك ، على ضوء الاشكال التنظيمية التى تضم بالفعل أولئك الذين ينتمون لمثل هذه الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات بطريقة أكثر مباشرة وبطريقة لا يتم بها اقامة مؤسسات حكومية فحسب بل يتم من خلالها اقامة مؤسسات أخرى أيضا .

ان عملية تعيين الممثلين تعتبر غير كافية تماما ، ان لم تكن خاطئة عموما . والمحاولة التى ينبغي القيام بها انما تتلخص في مساعدة الفقراء وغيرهم من الذين تمت تنحيتهم جانبا والخاضعين . على الحصول على فرصة لاتخاذ المبادرات الخاصة بهم فحسب بل أيضا للاشتراك في عمليات اتخاذ القرارات التى تتعلق بالمجتمع بأسره . وينبغي أن تتضمن هذه الفرص بالضرورة انشاء مؤسسات وتحويل السلطة .

ويطبيع الحال . فانه سرعان . ما ستم الاشارة الى حقيقة ان الفقراء ليس لديهم سوى قدر ضئيل من الكفاءة الدستورية أو لا يتمتعون بأية كفاءة من هذا النوع على الاطلاق ولم يحصلوا على أى قدر من التعليم . وعدد كبير منهم يجد صعوبة في التعبير عن نفسه . (اننى لا أقصد ان هذا سيردده أولئك الذين أشرت الى أنهم ينتمون للموقف السابق ولكن أولئك الذين أكتشفوا ان هذه المقترحات تنطرفة الى حد كبير أو سيئة فحسب) . ومثل هذه الاعتراضات حمقاء . انها حمقاء بقدر تعلقها بتنظيم الحياة الحضرية ، التي اتخذت فيها القرارات ، ليس بالضرورة ، طابعا متخصصا بان حتى المتعلمين . تعليماء عاليا غير المتمكنين في تخصص ما لا يستطيعون الفهم . ومن الواضح أيضا أن الأهمية الابتكارية لبدء عمليات تخطيط حضريا . تضيع هباء اذا كانت تعنى ضم اناس . من غير ما يسمون بالخبراء المتخصصين في وضع القرارات .

وليس ثافيا أيضا اقتراح . كما يفعل بعض ما يسمون بدعاة « الاختيار العام » . انه طالما ان السلع والخدمات العامة متعددة ومتنوعة . فانه ينبغي على الناس التمكن من الاختيار فيما بينا كما قد يفعل الناس في الأسواق الخاصة . (٥) . والناس في حاجة الى الدخول أكثر في صنف المخططين والمديرين أيضا بدلا من أن يصيحوا فقط مجرد مطعين أو حتى مستهلكين للسلع والخدمات التي يوزعها ويقدمها آخرون .

واذا تحدثنا عن تحقيق اشتراك الفقراء وغيرهم في إدارة المدن . بدون تكرار المناقشة الطويلة الهابكة . فإن ذلك يعنى البدء

بالاستفسار عن تقسيمات الحياة الحضرية وفقاً لما يسمى بالتعريفات الدستورية العملية . ويعنى ، من بين أمور أخرى ، الذهاب الى أبعد من الاقتراحات والبرامج الخاصة بالامركزية السلطة . والرقابة المحلية . الى محاولة انشاء المدارس وأيضاً المصانع .

ومن بين المقترحات التى تبدو ابتكارية ولكن فى رأينا ليست كذلك . تلك التى تتعلق بالفقراء الذين يساعدون غيرهم من الفقراء أوقيام المسنين المهرة ، على سبيل المثال ، بتصليح الأشياء للفاسدين غير المهرة . أنها لا تتعلق بالمشاكل الرئيسية الخاصة بانشاء المؤسسات اعتقد أن الاختلاف بين مثل هذه المقترحات وتلك التى تم عرضها فى هذا الكتاب ، سيتضح .

غير أن اقتراحى الخاص بالادارة الذاتية فى المدن . يثير مسائل هامة على ما يسمى بالمستوى السياسى فمن ناحية . ربما لم يقترح أى أمرى بصورة جدية حتى الآن . ان ادارة المدينة ينبغى أسنادها بصورة مباشرة للفقراء . - مع غيرهم من المواطنين . ومن ناحية أخرى . فانه من الواضح أن الأمل فى أن ينجح مثل هذا الاقتراح . أمر مشكوك فيه . نظراً لاحتمال مواجهة عدد من ردود الفعل المعادية يفوق بكثير ذلك الذى واجهته المقترحات الأخرى . وهى أساساً اقتراحات غير صارة .

ولا بد وأن يكون الفشل الساحق فى فاينزا وهى مدينة ايطالية صغيرة حيث كانت المصالح التى تتعرض للخطر فى الواقع محدودة نوعاً ما . دليلاً كافياً على هذه الحقيقة . غير أن قراءاتى للحقائق الأخرى ولا سيما الحقيقية الأمريكية تدونى الى الاستنتاج المضاد .

تساؤلات وتكهّنات حول تخطيط المدن

سأخطي لفترة، مشكلة كيفية زيادة اهتمام الناس، وفوق كل شيء، كيفية ضمان مشاركة الناس الفعالة خاصة الطبقات الضعيفة والناس الذين يعيشون على الهامش، ولا تعتبر هذه مشكلة ثانوية، ولكن بمجرد وجود الظروف التي تضمن امكانية مشاركة المواطنين الفعالة، عندئذ تصبح مشكلة سهلة، ولقد لاحظنا بالفعل انه اذا ما احترمت الظروف التي تعزز مشاعر الناس بالقدرة والكفاءة فعلى أقل تقدير ستشير فيهم مشاعر الاهتمام بالمشاركة، وتتضمن هذه أكثر الطبقات هامشية، رغم ان تلك الطبقات الهامشية أقل استعدادا للمشاركة بنشاط عن الآخرين.

وهنا، تواجهنا أسئلة أكثر حسما، مبتدئين بالسؤال الخاص بالأشخاص المنتمين الى طبقات أخرى، لماذا يقبلون مبادرات تتضمن الطبقات السفلى في عمليات القرار؟ ان نظام التمثيل غالبا ما يضع مصالح الطبقات العليا في المقدمة، فلماذا يخاطرون بهذا؟ ولماذا يقبلون الاقتراح بشأن العمل مع كل شخص؟ كما وان هناك تساؤلا عما يدفع المديرين المحليين ليشاركوا سلطاتهم مع كل الناس بعرض مثل هذه المبادرات التي تدعو الى مشاركة المواطنين في التخطيط الحضري.

وفي النهاية، لماذا يقبل مخططو المدينة (الحضر) الفكرة التي تنادى بقدرة الآخرين، سواء متوسطين او فوق المتوسطين ولكن بلا

خبرة مثلهم مثل الفقراء والجهلاء . على صنع قرارات في القطاعات حيث للمخططين كفاءة خاصة ؟ ما الذى يجعلهم مقيدين بالنسبة للناس العاديين ويلزموا أنفسهم مسبقا لأى شىء قد يمزغ ؟

وليست الاجابات سهلة . فلنترك جانبنا الأسباب الايدولوجية والدوافع الانسانية . مفترضين انه اذا ما أثبر اناس الى هذا الحد فمما لا شك فيه أنهم سيسهمون بالمساعدة . ثم فلنخص تلك الأمور مبتدئين بمشكلة اعتماد المواطنين من طبقات أخرى على التعاون مع مثل هذه المقترحات ومن الطبيعى الا أتوقع ان يوافق المواطنون المستفيدون من الطبقات العليا . ولكننا سنجد بين مختلف الطبقات المتوسطة أناسا . رغم انهم قد يكون لديهم الكثير من المال أو القليل . فقد يكونوا داخل الدوائر الادارية أو لا . وتأتى بعد الصفوة جماهير . ودوائر وطبقات من الناس لا تتمتع بسلطة القرار أو بقليل منها ، وحتى أولئك ممن لديهم بعض السلطة في المجتمع الحديث ، بأنهم لا يستخدمونها سوى في مجالات محدودة ، على حين أنهم في مجالات أخرى تجدهم غير أكفاء .

كما توجد ظروف أخرى وأنواع من المزايا تفرق بين المستويات العليا والمتوسطة والمنخفضة داخل هذه التصنيفات الضخمة .. وطالما هناك تعرج ، فأننا نجد أن الطريق من لا قوة لكى تصبح قوى لهو طريق طويل وغالبا ما يتسم بالصعوبة . وقتما كان وايتما كان ممكنا . وهذا هو اسلوب آخر لأظهار تجربة « البروليتاريا » التى خاضتها الطبقات المتوسطة والضعيفة فى أمريكا . والتى اندثرت بالانتشار النسبى لحالة الفنى اذا ما قورنت بالبلدان الأخرى .

وينور جدلنا حول إمكانية دفع كثير من الناس داخل الطبقات المتوسطة وأقل من المتوسطة الى فهم أنهم لا قوة لهم في حالتهم الحاضرة . ويمكن افهامهم ان الوسيلة الوحيدة للحصول على السلطة هي رفض الوهم الحالي عن المركز . وينبع هذا الوهم خاصة من النظر الى أسفل والشعور - نتيجة المقارنة - بأن أولئك منلوبى الحقوق هم الذين يشكلون الطبقة التى لا تملك شيئاً على المستوى الاقتصادى . إلا أن هذا المركز الزائف ليس دليلاً على السلطة فى أمريكا الحديثة .

فالطبقات المتوسطة فى حاجة الى التخلّى عن السلطة الزائفة والى البحث عن السلطة الحقيقية عن طريق وضع استراتيجيات لعدم الاعتماد واعادة تعديل قدراتهم لصنع القرار . وعليهم ان يفهموا ان هذه هي الوسيلة الوحيدة التى تمكنهم من الرد على الضيق الذى يشعر به الصغار وعلى شعورهم الخاص بالعصية . والرد على كثير من المشاكل الأخرى التى تثقل على الطبقات المتوسطة خاصة ذلك الشعور بالمعجز عن اتخاذ قرارات فى كثير من مجالاتهم .

ولا تختلف المشكلة بالنسبة لممثلى الحكم المحلى والمديرين المحليين . رغم وضوح منطقها . اذ انهم دفعوا للأعتقاد بأن النظام الحالي هو الذى ساعد على زيادة سلطتهم وهم يشكلون من هذا الموقع المتحدثين القانونيين، للمجتمع ولهم السلطة فى اتخاذ قرارات باسم هذا المجتمع .

وعلى العكس . فإن ما اتسع محيط صنع القرار فقد يصبح دور هؤلاء الممثلين أكثر الزاماً وله معنى أكبر . وفى الحقيقة . اذا ما نظرنا بطريقة دقيقة . فالى ما ترقى اليه سلطتهم اليوم ؟ ولن ننظر حتى

للمزايا الشخصية مثل الحصول على عربة بسائق خاص تحت تصرفهم . وبدلاً من هذا فلننظر الى مجموعة القيود والعوامل التي تحكمهم . وبهذا ، يتضح لنا ان تجريدهم من السلطة يعادل في الواقع ما يعاني منه باقى المواطنين . اذ يصبحوا معاقين ومعقدين في مراسيمهم السياسية والمهنية بسبب التقسيمات السابقة للمؤسسات بحيث لا يصبح من المستغرب ان نسمع عن أزمة، حكم في الديمقراطيات الغربية . وذلك لأنهم في تلك المجتمعات الغربية نجد ان المجتمع الحضري الحديث متقدم للغاية وان سلطات وعمليات اتخاذ القرار مجزأة تماماً .

ولن يكون هناك أى معنى لللامركزية التي تنجم مع سلطة أكبر للحكم المحلي اذا ما لم يعمل الناس على تعديل قدرتهم في صنع القرار . وفي الواقع ، انه الى ان يحدث هذا فهي مقدور الناس تركيز السلطة على مستوى المجتمع . وليسوا في حاجة الى ان يتوقعوا ولا ان ينتظروا هبات خيرة تأتيهم على شكل سلطة من أعلى . وبمقدور الشعب - عن طريق الأعمال التناسقة - الوصول الى الاشراف الديمقراطية على المؤسسات داخل مناطقهم ، أى داخل حدود مدنهم ، وبهذا سيعملون على تحويل المجتمع تحولا ديمقراطياً . كما يمكن الوصول الى اشكال اخرى من السيطرة القوية على المؤسسات الا ان فاعليتهم تكمن في شخصيتهم الديكتاتورية عن الديمقراطية . ومن المؤكد ان مثل هذه الأحداث المركزية هي التي تقوى معنى دور ممثلى السلطة المحلية . كما يظهر في الديكتاتوريات الحديثة .

وعلى اى حال فمازال هناك تساؤل آخر . كيف للمرء الحديث عن اصلاح المجتمع اذا كان الحكم المحلى هو الوحيد الذى يعرض المبادرات لمشاركة المواطن ؟ وهل قد ينجم اى شىء عن استعداد الحكم المحلى لمشاركة السلطة مع الشعب على مستوى المؤسسات حيث يمارس بالفعل القليل من السلطة ؟ ان بدء عملية الادارة الذاتية يعنى ضرورة ان تتأثر كل المؤسسات فى البيئة الحضرية وليس الحكم المحلى فحسب . فاذا ما اختطت مدينة واحدة هذا السلوك . فمن المؤكد ان يصبح من السهل على أشكال السلطة التقليدية معالجة مثل هذه العقبة . وعلى اى حال قد يكون من الأصعب تحديد تزايد الجهات التى قد تفتح ، اذا ما تزايد عدد المدن التى على استعداد لهذا وعلى جبهة مؤسسات عريضة .

وعلى ذلك يصبح أمام ممثلى السلطة المحلية بديلان أساسان . ففى امكانهم الاستمرار فى حمل ثقل ضخمة من التدهور المستمر فى الأحوال على اكتافهم . وفى هذه الحالة سيصبحون بالفعل أكثر اهبية على حين ، قد يحافظوا على مظهر كونهم رجال سلطة حتى لو كانت تتضاءل ، او يمكنهم التخلّى عن هذه السلطة الزائفة ويصبحوا منسقين وأعضاء فى المجتمعات الحيوية والديناميكية والمؤثرة لأنها مكونة من أشخاص لهم هذه الصفات والعلاقات . وتنطبق هاتان الصفتان على البدائل المثلثة فى مخططى المدن وعلى كل العاملين « كاختصاصيين » فى البيئة الحضرية .

وقد تم توثيق كل الأزمات السائدة بالنسبة لمسكن معينة . والموضوع العام للمدن المتدهورة وندرة مصادر التعديلات الحضرية .

الضرورية . ويبدو من سياق هذا الكلام انه قد تم الاعتراف بزيادة أهمية دور مخططي المدن وأخصائي الحضرة . وعلى اى حال ، فالظاهر فى هذه الحالة كذلك أكثر من المخبر . وفى الواقع ومن الأمور الحتمية الآن . وأكثر من ذى قبل بالنسبة لمن هم فى السلطة الآن استعادة السيطرة على الموقف الحضرى . وفرض اشكال من التنظيم أكثر كفاءة وأقل إنسانية عليه . وفى مثل هذه الظروف قد يصبح دور اخصائى الحضرة . خاصة المخططين ، أكثر أهمية ورغم هذا فقد لا يحدث هذا الا اذا استمد الاخصائيون للعمل كمفسرين وعملاء لهذا الاشراف لتكييف الحياة الحضرية . وبمعنى آخر . ان يكونوا على استعداد لتنفيذ رغبة الأشخاص المسيطرين بأسلوب أكثر من كفاء . عندئذ يصبحوا أكثر أهمية كمخططين كمهنيين . كأشباه الآت وأقل أهمية كبنى بشر

ومن الناحية الأخرى : يمكن لهؤلاء المتخصصين المساعدة على توسيع عمليات صنع القرار فى التنظيم الحضرى . اذ يمكنهم الاتفاق على ضرورة تحديد اهداف الفاعلية الإجتماعية خلال عمليات المشاركة . وقد يبدأوا فى سحب تخصص التخطيط الحضرى (٦) وقد يقودوا حملة اقتراح كيف يمكن لأستخدام القيم ان ترتبط مرة أخرى بالفضاء المادى لأكمال او الاحلال محل القيم المتبادلة للفائدة الموجهة السائدة الآن .

ولا يجب اغفال حقيقة انه من واجب مخطط المدينة وأخصائى الحضرة الآخرين القيام بأدوار محفزة ومباعدة ودافعة للعمل منذ البداية . الا أن اهم مظاهر تلك الأدوار القيادية

وأكثر مظهر ابتكارى مقترح هو ما يتصل بعدم الإرباك وعدم الإرباك الذاتى المهنى . وليس هناك من خطأ مع القيادة اذا ما كان هدفها هو تدمير نفسها بالأنفماس فى قيادة عريضة من الادارة الذاتية . كما وانه ليس هناك من خطأ فى هدف لا يمكن الوصول اليه وانما مجرد الاقتراب منه أثناء الأوقات الممكنة .

والدور الذى اتحدث عنه هو الدور التساؤلى . وهو مفهوم مشتق من فلسفة يونانية قديمة . ووفقا لقاموس ديستر الدولى الثالث . نجد ان كلمة « تساؤلى » عبارة عن صفة تم تعريفها على أنها « تنتمى الى منهج سقراط الجدلى لأستنباط وتوضيح آراء الآخرين . ولا يمكننا سوى اضافة « وآرائه هو الآخر »

ويمكن للناس من خلال هذا النوع المختلف من التخطيط . التخطيط التساؤلى . أن يكونوا على وعى بقدرتهم فى صنع القرارات . ومقدرتهم على المشاركة فى قرارات المجتمع . وبمقدور الشعب بكل طبقاته وجماعاته وفئاته التعرف على كفاءاتهم الشخصية

ويصبح دور المخطط مرتكزا على مساعدة الناس واعيا كيف ان التخطيط يهتم بالحقائق الطبيعية والأفعال التى تتم يوميا بأن يعيشوا حياتهم اليومية فى الفضاء الحضرى ببساطة . كما هو الحال مع القرارات غير الطبيعية التى فى حاجة لأتخاذها على فترات .

ويواجه المخطط الحضرى الآن البدائل التالية اذ يمكنه الاستمرار فى استخدام نماذج ومناهج وادوات عتيقة والتى أصبحت غير فعالة وتميل لتصبح تيكنوقراطية تباعد عن الناس الذين من المفروض ان

تعمل من أجلهم أو ان يفتح عمليات القرار للناس أنفسهم ويعتبر مظهر المشاركة هو الذى يميز التغييرات . كمبتكر ، فى مضامين ومناهج نظام التخطيط الحضرى . انها المشاركة الحقيقية وليست المشاركة الزائفة المبرمجة والمقصورة على أفعال محدودة من الناس الخارجين .

ومن التناقض ما اشرنا اليه من اعتقادنا فى ان ادخال التخطيط التساؤلى قد يظهر فى الولايات المتحدة قبل بلدان أخرى مثل ايطاليا . وهو تناقض حقا لأن مهنة تخطيط المدن تقدمت أسرع وأبعد فى الولايات المتحدة عن اى مكان آخر وفى محيط أكثر اماكن العمل والحياة تقدما عن اى مجتمع ضاعى ناضج . علاوة على ذلك نجد ان ما يعرف بأزمة المدن أكثر عمقا فى الولايات المتحدة كما قد تظهر بوضوح أكثر عنها فى اى مكان اخر والا يتوقع فى مثل هذه الظروف ان تزداد المهنة والتكنوقراطية أكثر من بداية الابتكار ؟

ولأن الموقف هناك أسوأ عنه فى أى مكان آخر . أو أكثر صعوبة كما اثبتت الاتجاهات والمجهودات المهنية انها لا تثمر مثل الأنواع الأخرى من اتجاهات الاصلاح والتي ذكرت من قبل فان امام التخطيط فرصة فى أى يصيح تساؤليا وينفتح . وعلى ضوء افلاس التخطيط المهنى هناك . فمن المفروض بدء مجهود جديد يتضمن مشاركة حقيقة للمواطنين . ويدفع الاحباط الناجم عن الاتجاهات السابقة والتي شعر بها كبار الممثلين وكذلك المشاهدين السلبيين الى استئناف مفهوم وعمليات التخطيط التساؤلى واذا ما قورنت الولايات المتحدة بايطاليا نجدها أنها لم تعط كثيرا فى التنظيم الهرمى . ولا فى

الأحزاب السياسية المركزية . وهي الأحزاب التي تجد ان مخططي المدن المهنيين في ايطاليا ينظرون اليها كسند وكمرعى . . وقد تكاثف ضعف الحزب السياسى وعدم كفاءة التنظيم ومحبة وعدم الثقة التي تسود الشعب كلها على خلق حالة من الانتهازية في الولايات المتحدة .

وقد يسأل القارئ . الا تعتبر الأحزاب السياسية وحركات اليسار (وهي أكثر راديكالية) في ايطاليا أكثر قوة ؟ ألم يظهر في ايطاليا بعض الأعمال المباشرة في المدن مما يثير التساؤل في أنه من المحتمل ان تكون الولايات المتحدة ميدانا للتنافس نظريا في حين أنه في الواقع تافه ؟ الا يكون مجرد يأس ينجم عنه . تفاؤل زائف وأمل زائف

ورغم أننا لا يمكننا القول بأننا متفائلون . الا ان الأمل يحدونا . ومن الأفضل مراجعة الموقف أكثر من هذا لمعرفة النسب . وتاريخيا ظهرت حركات شباب في كل من الولايات المتحدة وايطاليا في الستينات . والتي كانت مثيرة أكثر من الحرب التي زاملتها والتي شنتها الولايات المتحدة على « الفقر » . الا ان هذه الحركات تميل لأن توقف عمل المجتمع القائم على المؤسسات . وهو امر ثبت استحالة . حتى ولو بالتفسير . او انهم اخذوا في النهاية . شكل الساعى الهادفة لهدم المؤسسات وهو نوع من الابادة وكذلك بديل عنيف مخيف سياسيا .

الا انه قد نجم عن الاضطرابات المخيفة في اواخر الستينات أنواع مختلفة من التنمية في البلدين في اواخر السبعينات ففي ايطاليا

أصبحت احزاب اليسار . الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى المؤيدان التقليديان للأصلاح خاصة بالنسبة لتنمية مجتمع الخدمات ولو يكن مجتمع المساواة أكثر من ذلك الذى تؤكد عليه احزاب الوسط واليمين بالاضافة الى اليسار المتطرف الصغير والذى يطلق عليه مجموعات الحاشية الزائدة عن البرلمان والذى تزايد بين الشباب والطلبة ذوى الاتجاهات المختلفة بشأن المستقبل .

وبعيدا عن الهجمات الارهابية المسلحة نجد أن اعمالهم الحضرية المباشرة تتجه لأن تتبع الأقسام المجزأة من اشكال الحياة وبورها التى كنا ننقدها . وقد ظهرت الأعمال الخاصة بالأسكان اضطرابات بسبب الإيجارات . مظاهرات واجتماعات للحصول على قوانين « للإيجار العادل » والقيام باحتلال المساكن الخالية . وتوجيه الاجراءات لتحريك الحكومة المحلية لمصادرة الاراضى غير المستخدمة لأقامة حدائق

وعلى العكس من هذا نجد فى الولايات المتحدة نقدا أكثر بناء لمفهوم الخدمات وكذلك لتنمية المؤسسات فى مجتمع الخدمات . ولم يكن النقاد من أمثال جون ماكنايث من مركز شئون المدن فى جامعة ثورث ديستبرن من اليمن . ممن كان هدفهم رفاهية الدولة فى حربهم من اجل اتجاهات جديدة عند وضع سياسة حضرية . وكان نقد ماكنايث للخدمات فى الصميم .

وقد ظهر نوع من التنمية الخلاقة فى ابالاكيا ، وهى منطقة تعرضت للضغط أكثر من منطقة ميزوجيوررنو الايطالية جنوب ايطاليا بما فى ذلك صقلية وكانت فكرة « اتحادات المجتمع » قد

ظهرت (٧) وقد ركزت على الظروف المعيشية الأفضل وغالبا ما تؤكد على تعديل المجال المعتاد في التعليم والصحة والطرق والرفاهية والخدمات التي يقدمها الحكم المحلي . الا انها كانت تداوم الاشارة الى امكانية اقامة التعاونيات او تسهيلها . تعاونيات للمستهلك والمنتج وقام اول نوع من التعاونيات وكان منجم الفحم تملكه بطريقة تعاونية جماعة من أصحاب مناجم الفحم منذ سنوات قليلة مضت وعلاوة على ذلك حدثت اول إثارات لاتحادات المجتمع هذه كمجهود للفوز بسلطة الحكم المحلي عن طريق عملية انتخابية . وتعتبر هذه قوة ابتكارية وقد تشكل على الأقل احدى الوسائل التي قد يقوم عن طريقها مخطوطو المدينة بدور تساؤل في بعض المجتمعات الأمريكية والمناطق التي يشكل مستقبلها الحضرى امرا يحتمل الجدل .

ونعود بهذا الى نقطة ذكرت في الفصل الثانى وهى نقطة اثار دهشة هذا الكاتب وهو متخصص مدن ايطالى ، ان الولايات المتحدة ليست بلدا مدنها تعاني من المحن لكنها بلد ظلت مدنها . . . عن التطور لمدة طويلة وقد منح كل انواع مخططى وأخصائى المدن فرصة من نوع خاص حقا تعتبر الزاما للمساعدة في بناء بديل له معنى لأقل مشاركة للشعب فى أقل المدن الموجودة حاليا وتعتبر التجربة اليوغوسلافية مناسبة أننا نفهم المشاركة الكبيرة نسبيا هناك فى نظام يتسم بالادارة الذاتية الاقتصادية كمشاركة فى اماكن محددة . وصغيرة بالقدر الذى يمكن الاعتقاد بأنها ثقب بالنسبة لمواطنيها وقد عضد كل اليوغوسلافي تقريبا هذا الابتكار حتى اولئك الذين يحثون على العودة الى نظام تعدد الأحزاب

وتدل الحقيقة التاريخية على أن التنمية الموقوفة للمدن الأمريكية ترجع إلى أنه لم يكن لحدود المدن هناك أي معنى لتجارب البشر وعكس تجربة المدينة الأمريكية كانت الضواحي والمدن الصغيرة التي تقع خارج المراكز التاريخية للمدن دائما تجذب اهتمام الطبقات المهيمنة في أمريكا إذ أن الحياة المدنية لكل المواطنين قد استبدأت الحياة العرقية وصلة الجوار والتنظيمية بسكان متحركين ومتفرقين وقد استخدمت حدود المدينة لأغراض مختلفة خاصة بالديمقراطية والسكان أو أن تكون مجرد خطوط رسمية على الخرائط مع علامات توضح حدود المدينة عند بضع نقاط حيث يعبر المرور الحدود .

تمثل أول خطوة ضخمة نحو بناء نظم عملية لمشاركة المواطنين في بدء مشروعات أو قد تنادى لعقد اجتماعات للمواطنين في محاولة للبدء في خلق مدن وقد يتضمن المشروع فتح مجموعات من المؤسسات في مراكز معينة وفي نفس الوقت يبدأ في غلق مدن وذلك ببناء حدود ذات أهداف حـولها . وقصد تشمل مثل هذه المشروعات بعض التصورات بعيدة المدى وتخطيط سياسى مع مشاركة مكثفة من المواطنين . وقد تعنى وضع خطط لأزالة الانشاءات في مناطق واسعة تكون مساحة كبيرة من بنية كل من الضواحي والامتداد الحضرى ، ولكن بعد أن يكون سكانهم قد رحلوا أو ماتوا وقد يعنى هذا بدء نهاية المدن الضخمة وهو ما يتعارض في المفاهيم ومما لا شك فيه أنه لا يدل على المدن السليمة .

وقيل أن تنمية الضواحي ذات التخطيط الضعيف أو التي طورت تطويرا خاصا ، قد خلقت حقيقة مادية واجتماعية دائمة . ونحن

تتفق على انها حقائق اجتماعية مادية اما كونها دائمة . فليس بالضرورة اذ من الممكن اعادة التطوير والتجديد دون ما حاجة الى تدمير السكان وهو ما كانت البرامج السياسية تعنيه في الماضي . ولكننا لا نقترح تغييرات فورية ومن المؤكد انها ليست من ذلك النوع الذى كان يحدث في الماضي او الحاضر عندما كان السكان يطردوا او يبعدوا بعمليات تعتمد على القرارات التى ليس لهم يد فيها . كما انى لا اعتقد فى ان انسانيتنا لا تحتاج مدنا متجانسة أو بلدانا أو انتشارا غير محدود . وقد تمثل الحدود عزلا انانيا او ثقافات مميزة .

وفى اعتقادى ان الولايات المتحدة فى اشد الحاجة الى مجموعة من مشروعات « بناء المدن » وليس مدنا جديدة بالمفهوم المعتاد . وقد تتمثل مثل هذه المشروعات فى ايطاليا مثلها فى ذلك مثل الدول الأوربية الأخرى فى اعادة بناء أو اعادة تشييد أو « اعادة احياء » المدن . وقد يعنى هذا تغييرات عظيمة فى النظام الحكومى على كلا جانبي المحيط . وفى الولايات المتحدة قد يعنى هذا بدء النظر للمحلية الصناعية التى تبنتها الدولة لمدة طويلة . نظرة جدية . وقد يعنى هذا فى اوربا الاسراع بعملية لا مركزية . كما يحدث على المستوى الأقليمى الجديد فى ايطاليا ولا يمكن أن يعنى فى أى منهما خلق مدينة مركزية وتقطع التقاء اقتصادية وللمؤسسات صغيرة وغير كفء ومعزولة . وقد يعنى حركة نحو مجال أصغر . ومدن أكثر ارضاء للإنسانية ومفتوحة بالنسبة للمؤسسات وتتمتع بالمشاركة المدنية

وكثيرا ما ذكر ان البلد انتعشت على حين ان المدينة قد انحط قدرها أو على الأقل غير لائقة خاصة من جانب المفكرين (٨) لقد

قدرها أو على الأقل غير لائقة خاصة من جانب المفكرين . لقد أصبحت المدن الأمريكية نموذجا لكوايبس المشوشة أو الوحدة أو تجميعا لكل هذه الظروف . وتسرع المدن الإيطالية الآن لتصطبغ بالصبغة الأمريكية كما وأنها تضرر بسرعة وأصبح مستقبلها يحوطه الشك مثلما هو الحال مع المدن الأمريكية ومن الطبيعي ان اتوقع هجوما مضاعفا من أنسى أمجد المدن للأوربية . وأنى اقترح عودة رجعية غير واقعية ورومانسية للمدينة الصغيرة والتي لا يمكن تحقيقها والتي نسيتهامريكا للأبد . قد يكون هذا صحيحا . إنى اشك في طرق النقد . فإن ما قد يحدث في ابالاكيا على سبيل المثال ، لهو نوع جديد تماما من المدن وليس عودة الى النوع الأمريكى من ثقافة المدن الذى يتصف بالاستعمارية ولا انتظار بمعرفة ما قد يحدث بالنسبة للمدن في اماكن مثل شيكاغو نيويورك . ولوس انجلوس الا أنى اجادل بالنسبة لمشاركة الجماهير الجماعية في عمليات طويلة لخلق المدينة أو إعادة خلقها واعادتها للحياة والتي بحكم الظروف تعنى إعادة اقلال نظام الترتيبات الانسانية ككل والذى نطلق عليه بالمؤسسات وبالتالي المجتمع الحضري الحالى نفسه

ويمكننا القول بأنه تم استبعاد أكبر خطوة في العصر الحديث نحو فتح عمليات القرار لمشاركة اعداد كبيرة من السكان ، ومازالت تستبعد في معظم البلدان الأخرى . وهى الخطوة التى بدأت في يوغوسلافيا . في بداية الخمسينات (ومستمرة حتى وقتنا الحاضر) خاصة بالنسبة للإدارة الذاتية في الصناعة والمجالات الاقتصادية الأخرى . وتميزت هذه الفترة بالقسوة بالنسبة للسلطات اليوغوسلافية الذين وجدوا انفسهم في حاجة الى التجديد مع تجنب كل من

التخطيط المركزى السوفيتى او نماذج المشروعات الخاصة الأمريكية .
اذ أن كليهما يتميز بالهرمية ، ففي الولايات المتحدة لا نجد الكثير
لأقتراح إتجاه اذا لم يكن متوافرا بالفعل فترة للاختيار امام
المخططين والآخرين الاختيار بين التحرك نحو اتجاه ديمقراطى او
نحو زيادة املاء الأوامر واقلال الحرية فى مجتمع المدينة .

ان تعضيد اى زيادة فى التحكم وتنسيق مختلف ابعاد حياة
المجتمع دون وجود ديمقراطى فعال للشعب كمشاركين ، يعنى
التحرك نحو انواع من الأشراف أكثر ديكتاتورية ، رغم تميزها
بالمظهر العلمى او الكفاءة الظاهرية ويزايد فى المجتمع الحضرى
الحديث انقسام الشعب وبالتالي يصبح مقيدا ومشتتا ومنسحب
انسانيتهم باسم العلم او الكفاءة .

ولا يمكن فصل هدفى المشاركة وسلب التخصص . اذ انهما فى
حاجة الى التزام مشترك من المديرين ومخططى المدن ويتمثل أول
عمل ضخم يواجه الاداريين والخبراء وأولئك الطلبة ممن
هم فى طريقهم لى يصبحوا خبراء المستقبل فى فهم ان التحول
الابتكارى للمجتمع يتطلب الكثير منهم كأفراد فهم مطوقون بالفعل
بأدوار وفقا للأشكال التنظيمية التى وضعها المجتمع الرأسمالى المتقدم .
وعليهم ان يكونوا أول من يتخطى تلك الأدوار التقليدية رغم انهم
يتصرفون وكأنهم اخصائون مقسمون الى ذرات وعليهم ان يكونوا من
بين الثوريين الأوائل لفترة ما بعد التحديث . كما عليهم الا يكونوا
ثوريين تقليدين يحاولون السيطرة على المراكز العليا فى المؤسسات
الموجودة ولا ان يكونوا الثوار الذين يحاولون القضاء على المؤسسات

دون تفكير أو ثوريون صوفيون منشغلون في تغيير الضمير والعقول فقط ربما نحتاج لقلّة أخرى غير « ثوريين » للدور الجديد الذى نحتاجه .

وهنا تكمن فرصتهم في افتراض مواصلة أكثر أهمية عن تلك التى تساعد المؤسسات الحالية أو المعدلة تعمل بطريقة أفضل وبامكانهم . بعد تخطى دورهم التقليدى الى اخر تساؤلى ان يبدأوا مباشرة في تغيير المؤسسات (٩) ولم يعد الأمر يتلخص في انتظار اللحظة المناسبة للثورة ومن خلال هذا التغيير وحده يمكن لكل الطبقات المعاونة وملايين الشعب الذى يعيش على الهامش . وليس أولئك الفقراء ماليا فحسب يمكن لهم استعادة القدرة والكفاءة التى لم تتوفر لديهم الفرصة لممارستها كحق من حقوق التجربة البشرية العالمية (١٠) .

ومن الواضح ان مثل هذه الخطوة الأولى من الفهم هى الأولى في عملية تبدأ ولا تنتهى بتلك اللحظة وبتزايد تباين حقيقة التغيير القومى داخل أولئك الذين يتصرفون في تنظيم المدينة بمرور الزمن من تعديل بسيط لبعض العمليات الادارية او المناهج اى نظام مثل التخطيط الحضرى (١١) .

ويتلخص افتراضى في أن الخطط التى لم تعد توضع وفقا لنماذج تقليدية او تجريدية وممزقة وقياسية للإنسان الحضرى وللمدينة تعمل أكثر من مجرد افتراض موضوع يعيد أو مقسم بل إنهم بدورهم يؤثرون ويؤكدون ويسرعون بعملية عدم ابتعاد أولئك الأشخاص القادرين وإعادة تجميعهم .

ملحوظات

الفصل الأول

١ - يتفق كثير من المراقبين او محلى التجارب فى الولايات المتحدة ، خاصة فى برامج عمل المجتمع على ان المبادرات قد توقفت لأنه قد ثبت انه بمقدور الناس المشاركة بنشاط فى صنع القرارات ، وايا كان الأمر ، فأنهم يتخطون الحدود التى وضعتها الحكومة او السلطات العامة . نلثل هذه المبادرات ، فلننظر الى ما كتبه كنييت كلارك ، وجانيت هوبكنز تحت عنوان « حرب ضرورية ضد الفقر » نيويورك ، هاربر آندرو عام ١٩٧٠ وكتاب موفيت توبى « المشاركة تتزايد » نيويورك : مطبعة ديلاكورت ١٩٧١ . كما بدأ ان هذه هى القضية عام ١٩٤٨ كما ظهرت فى واحد من اشهر تحليلات علم الاجتماع لطرق تولى السلطة واستخدامها فى المدن الأمريكية خاصة اطلانطا ولاية جورجيا حيث اشير اليها فى هذا الصدد بالمدينة الإقليمية بقلم « فلويد هنتر » فى كتابه « هيكل سلطة المجتمع » دراسة حول صانعى القرارات ، مطبعة جامعة نورث كارولينا ١٩٥٣ . ومع ذلك ، فنحن لا نؤكد انه فى ظل الظروف الراهنة يكون كثير من الفقراء أو مسن يعيشون على الهامش على استعداد للمشاركة فى ظل الظروف العامة فى مجتمع ثابت . انظر للمحظة ٨ الفصل الأول وما بعده .

٢ - ان نوع الخطة المقدمة يؤثر على الأفراد ، ان مستهلكي الخطط يتمتعون بنفس نوع فهم الحقيقة التى تتخلل الخطة وتشكلها ومن الأمور وثيقة الصلة بهذا القسم من هذا الفصل المسح النقدى للأدب التجريبي الأمريكى حول موضوع الاغتراب ومشاركة المواطنين بقلم جيمس د . رايت الذى يبحث بالتفصيل فى السؤال حول ما يمكن ان يحدث لو بدأ غير المشاركين التقليديين فى المشاركة . وهو فى تفاؤله الكبير يظهر على أساس بعض الدراسات القديمة ، الاختلافات ورغبات من لديهم من المشاركين وبين من ليس لديهم من المشاركين وهو لا يشعر بأى قلق نحو امكانية التعاون التى نناقشها .

وانه لمن الصعب ، ان لم يكن مستحيلا استخدام الدراسات السابقة للتنبؤ بمستقبل من النوع الذى نتصوره .. على حين نجد ان رايت يقترح مزيدا من مشاركة المواطنين مع هياكل تمثيلية تقليدية . وبالتالى يمكن استخدام الدراسات القديمة . ومع ذلك فان تحليلا وثيق الصلة بعدد من افكارنا الأساسية فلننظر الى « انشقاق المحكومين » الاغتراب والديمقراطية فى امريكا نيويورك المطبعة الأكاديمية ١٩٧٦ .

٣ - وفى هذا الشأن ، تقدم التجربة الايطالية نموذجا هاما وثيق الصلة بالموضوع ، ففى بولونيا حيث سيطرة الحزب الشيوعى على الحكم المحلى منذ نهاية الحرب فان المرء يرى بوضوح ان هدف الشيوعيين من ادارة المدينة كان خلق صورة « لمدينة نموذجية » تشهد بقدرتهم على ادارة مدينة بانسلوب يفوق انسلوب معارضهم ويشجع المواطنين ، داخل اطار هذا الهدف على المشاركة ولكن بشكل

خاص يهدف لزيادة الاجماع والدعم بالنسبة للادارة الشيوعية ولهذا السبب فان ما يسمى بمبادرات « جذور العشب » كان يجمع بينهم شيء واحد مشترك الا وهو انها بدأت ووجهت بواسطة أعضاء من نفس الحزب الشيوعي وعندما فقد الحزب السيطرة على مثل هذه المبادرات في بعض لجان المقاطعات النائية حيث لم يكن الحزب قادرا على ان يسيطر من خلال اعضائه المحليين ، تدخلت الادارة نفسها كما تعكس دفعة الأمور الى مجرياتها الأولى .

٤ - ومن وجهة النظر الاقتصادية التاريخية ، ازدهرت فاينزا في قطاعين ، الزراعة والصناعات الحرفية ، ولم يكن السيراميك وحده الذى جعلها ذائعة الصيت ولكن ايضا قطاعات اخرى من الحرف مثل المصنوعات الحديدية والخشب والجلدية الأدوات الزراعية وكما هو الحال في كل ايطاليا بدأ السكان منذ فترة ما بعد الحرب في هجرة الزراعة ، ولكن ليس الى الحد الذى حدث في مناطق أخرى وامتصت التنمية في قطاعات الخدمة العامة والتجارة وخلق صناعات جديدة - العمال خاصة اولئك القادمين من المزارع واذا كانت الأحداث الاقتصادية لفاينزا مشابهة لتلك في غيرها من بلديات شمال ايطاليا فان الأحداث السياسية أكثر خصوصية ، وفي الواقع ورغم انها تنتمى الى منطقة ايمليا - روماجنا حيث بولونيا ومعظم البلديات الكبرى وتتمتع الشيوعية او الاشتراكية الشيوعية بالاغلبية تقريبا منذ فترة ما بعد الحرب مباشرة نجد أن فاينزا تمتعت دوما بتواجد ديمقراطى مسيحي يسيطر على الحكومة المحلية حتى عام ١٩٧٥ .

٥ - ومع تأكيدنا هذا بأننا لا نرمى الى اعطاء صورة مفصلة او حتى صورة عامة للبلد بكاملها من خلال مجتمع او اثنين . فمن واجبنا ذكر وجود دراسات اخرى التقت بالضوء على التمثيل القومى لعينات المجتمع هذه . ومن بينها يمكننا تحديد دراسة مقارنة تحت رعاية اليونسكو حيث ظهرت عينات من مجتمع واحد ومن أمة بكاملها وقورنت وقد كتب احد المؤلفين يقول . « لو عرض أحدهم التباينات الثقافية بأمانة في حدود بيانات بعيدة عن الوقت والميزانية فمن المؤكد ان يتوقع المرء ان تظهر هذه العلاقات الجزئية - الكلية فروقا ضئيلة . وتضمننا لهذا زيادة على ذلك فأنا نطالب ببعض الضمانات على ان اختيار مدينة بعينها من بين أمة تقل فيه المخاطرة بسوء تمثيل الأمة لكل كما نتوقعه بالفريزة » . فيليب ايه - كوففريس - مركز البحوث والفحص - جامعة ميتشيغان . « اوجه تشابه واختلاف كبيرة في حصص الزمن « صفحة ٤ وهو تقرير متطور اعد للمؤتمر العالمى السادس لعلم الاجتماع في اميثان - فرنسا - سبتمبر ١٩٦٦) . وحول نفس الموضوع وبشأن الحجم الصغير من العينات التى غالبا ما تستخدم في أبحاث قومية متعارضة انظر كتاب دافيد - سى ماكلياند « مجتمع الأنجاز . نيويورك الدار الحرة لنشر مجلدات ماكملان . ١٩٦٧ وكتاب اى بول تورانس « مكافأة السلوك لخلق » انجيل وود كليفس . ان ج برنتيس هول ١٩٦٥

٦ - ولتوصيف بدايات هذا المشروع انظر روبرت اى اجر يدوسلات ديزمان زدرافكو ملينز وفلاديمير سلطانوفيك كتاب « التعليم » الاثجاهاث الشخصية العامة وتضمنينات المجتمع « الدراسات السياسية المقارنة » ابريل ١٩٧١ من صفحة ٩٠ - ١١٦ وظهرت طبعة ٢٧٦

معدلة عند الناشرين جال جولد سميث وجيل بندرسون والسياسات المحلية المقارنة منهاج وظيفة النظم دار هول بروك ١٩٧٣ وأعد ديسمان وهو عضو ادارة علم الاجتماع في جامعة نيويورك النتائج الأولى للقسم الأكبر من الدراسة في « القيم والمشاركة » المشاركة والادارة الذاتية مجلد ٢ المؤتمر العالمى الأول لعلم الاجتماع حول المشاركة والإدارة الذاتية معهد الأبحاث الاجتماعية جامعة زغرب ... زغرب جيزويتسكى ترج ٤ ١٩٧٢ من صفحة ٤٤ - ٧٢ .

ويقوم اجر وديسمان وهذه الكاتبة بأعداد عرض ومناقشة أكثر شمولاً للدراسة الدولية وانظر كذلك كتاب ديسمان وام . اندراسيك عن التحديات الاجتماعية - الاقتصادية للمشاركة في مجتمعات امريكا الشمالية وشرق اوربا وهو تقرير اعد للاجتماع السنوى للاتحاد الكندى لعلم الاجتماع والانسان . ١٩٧٤ اما بالنسبة للمجتمعين الايطاليين فانظر كتاب سيمونا جاناسى « الأبعاد الحضرية » .

وهو تقرير مقدم لمجلس الأبحاث القومى فى ايطاليا ١٩٧٥

٧ - وبالبرغم من وجود جهود متفرقة لترشيد هذه النتائج على اساس ان انخفاض المشاركة يعنى ديمقراطية سياسية سليمة (على سبيل المثال كتاب ثى . داي وه زيجلر « سخرية الديمقراطية » نيويورك فوكسبيدى ١٩٧٢) لأن الجزء الأكبر من النتائج يتعدى الملاحظة ويأتى أكثر لمفاجأة لعلماء السياسة الأمريكين « خاصة الخارجية » مثلهم مثل المواطنين الأمريكين على اى مستوى تعليمى

وهذا حقيقة رغم النتائج التجريبية للدراسات المقارنة والتي وردت في كتاب س - فيربا ون - ه - ناي « المشاركة في أمريكا » نيويورك هاربر ورو ١٩٧٢ صفحة ٣٤٠ وفي كتاب جيمس د - رايت -

٨ - انظر المقالات بقلم ر - اى - ادوارد دزم ريسن وتى - اى ويسكوف في المجلد المعنون النظام الرأسمالى انجلوود كلينس - ن - ج برينيتش هول ١٩٧٢ خاصة فصل ٥ الجزء ٣

٩ - انظر ج فزمان « الثورة والتقاليد في بولندا الشعب التعليم والصبح بالصبة الاشتراكية مطبعة جامعة بريستون نيوجيرس ١٩٧٥ . جامليل ماشونين « المجتمع الشيكوسلوفاكى » تحليل علمى اجتماعى للتركيب الطبقي الاجتماعى برايتسلافا ١٩٦٩ .

١٠ - وانا لا اعنى هنا التأكيد بأن قطاعات كتلك التى من الجامعة او من الحياة الفنية هى فى ايطاليا سياسية أكثر منها فى بلدان أخرى فالتفرقة هى بين ما يتعلق بالسياسة وما يتعلق بالأحزاب السياسية لأن منطق الحزب وسيطرة الأحزاب موجود فى كثير من المؤسسات الايطالية والاعتقاد السائد ان الالتصاق بالأحزاب والاندماج فيها هو شرط عام او على الأقل الشرط المنتشر بين المواطنين بصفة عامة .

١١ - وجددير بالذكر انه منذ فترة ما بعد الحرب وحتى الوقت الحاضر كان لمناطق مثل فينو وايميليا روماننا خصائص سياسية غاية فى الاختلاف فالأولى هى منطقة فى ايطاليا الشمالية حيث كان

للمسيحيين الديمقراطيين سيطرة انتخابية مطلقة في كل مكان تقريبا وعلى العكس من ذلك بأن ايميليا رومانا كانت دائما معقلا للحزب الشيوعي وليس من قبيل الصدفة ان تسمى فينتو المنطقة البيضاء ايميليا رومانا بالمنطقة الحمراء

١٢ - لقد حاول تقرير البحث المعد للمجلس القومي للبحوث والذي مول الجزء الايطالي من المشروع توضيح الفروق بين المجتمعين الايطاليين طالما وكما هو واضح وان المقارنة ركزت عليهم اما في الدراسة العالمية - اى في المقارنة مع البلدان الأخرى - يتضح ان مثل الاختلافات فقدت دلالتها اذ اصبحت صغيرة نسبيا بمفهوم المجتمع القومي المتعارض

١٣ - وفي مواجهة الهامشية العامة لكبار السن فمن الهام بشكل خاص ذكر كيف انه في وضع كوضع ايطاليا توجد نسبة مرتفعة نسبيا من كبار السن في الصفوة المهيمنة على المؤسسات الضخمة خاصة السياسية والاقتصادية وفي هذا المجال نجد ان لغة الصحافة قد ابتكرت كلمة ذات مغزى للإشارة الى تركيب هؤلاء الذين يتولون السلطة في ايطاليا حكم الشيوخ

١٤ - وجاء نص الأسئلة على النحو التالي

وعموما يمكن القول انه في مجالات شئون المجتمع والتي انت أكثر اهتماما بها فهل تعتقد انه بإمكانك التأثير في القرارات لو انك اردت ذلك ؟ نعم في بعض الأحيان يمكن وفي البعض الآخر لا يمكن . لا (لا تعرف . لا اجابة)

لو أنك كنت مهتما بمشكلات المجتمع المحلي واتصلت بالمسؤولين المناسبين فكيف تعتقد بأنهم سيستجيبون ؟ وأى من العبارات التالية تصف بشكل أفضل الطريقة التي قد يستجيب لك المسؤولون بها ؟

أنهم قد يفهمون مشكلتي ويفعلون كل ما في استطاعتهم بشأنها .
— أنهم قد يستمعون لى ولكنهم يحاولون تجنب عمل أى شيء .

— وقد يتجاهلوننى أو يطرودنى بأسرع مايمكنهم . (لا أعرف
لا إجابة)

١٥ — وللوصول الى تشكيلة واسعة من الابحاث المتصلة بالموضوع .
عليك بالرجوع الى هيربرت م . ليفكورت . مركز الاشراف بنيويورك .
مطبعة هالستيد لجون وايلى . ١٩٧٦ . والفقرات التى تدور حول
الاستبيان العالمى الموضح للعلاقات القوية المتداخلة ومن خلال مجال
العامل الفردى وهى كما يلى :

١ — لا شيء يستحق القلق ، فان ما سيحدث سوف يحدث .
٢ — أفضل أن أقوم بالاشياء التى لا تتطلب كثيرا من التفكير .
٣ — لا أشعر بكثير من الثقة فى النفس عندنا يتحتم على أن
أتحدث الى أناس لا أعرفهم .

٤ — انها اضية للوقت ان تهبطى لشخص تختلف معه تماما .
٥ — فى ذلك فى أن الرجال يستطيعون حل المشكلة الكبرى فى العالم
على الإطلاق .

٦ — لن أحاول أبدا التحدث الى شخص لديه آراء معارضة تماما .

- ٧ - لا أود التفكير كثيرا في الافكار المعقدة .
- ٨ - لأستطيع . حقيقة أن أتخذ شخصا لا يشاركنى في معتقداتى كصديق حميم .
- ٩ - أنك لن تستطيع تغيير الطبيعة البشرية .
- ١٠ - عادة ما لا أحب بدء المناقشات لأننى لا أشعر بأنه التحدث جيدا .
- ١١ - ان العالم تحكمه القوى فوق الطبيعية التى تحدد سير الأحداث .
- ١٢ - أفضل أن أشغل وظيفة بسيطة أكثر من وظيفة معقدة .
- ١٣ - أننى أقلق من الحديث علانية لأننى لأعرف كيف أعبر عن نفسى جيدا .
- ١٤ - أشعر بالضيق عندما أتحدث في مجموعة من الناس .
- ١٥ - اذا لم يوافق أى شخص على احد افكارها فمن الأفضل لى أن انسأها .
- ١٦ - ليس هناك سوى الفكر اليسير الذى يمكن أن أفعله لتغيير مادخرته لى الحياة .
- ١٧ - أفضل القيام بنفس المهام فى عمل كل يوم .
- ١٨ - أحيانا أشعر بالقلق من أن اكون موضع سخريه عندما أتحدث الى الناس .
- ١٩ - غالبا ما أشعر بأنه من واجبى أن أوافق على اراء أصدقائى .
- ٢٠ - أفضل تأدية المهام المعروفة أكثر من مواجهة المشكلات الجديدة دائما .
- ٢١ - أشعر بالضيق عندما تختلف ارائى عن اراء الآخرين .
- ٢٢ - أفضل تغيير ارائى ولا أنتقد أصدقائى .

- ٢٣ - أفضل ألا أحل مشكلاتي اذا كانت الطريقة الوحيدة هي خلق أعداء .
- ٢٤ - لا أحب اقامة صلات وثيقة مع أناس لديهم وقت فراغ أو اهتمامات ابداعية تختلف عما لدى ..

وكانت أنماط الاجابة المقدمة هي : أوافق بشدة . اوافق بعض الشيء . لا أوافق بعض الشيء لا أوافق بشدة (لا أجابة) ؟ وقد استخدمت البيانات ٨ . ١٤ . ٢١ في مجال الصيغة القصيرة في فاينزا ؟ ولم يستخدم البيان رقم ٢٠ إلا في مجال الصيغة القصيرة في فاينزا .

١٦ - وفي هذا الموضوع قدم روبرت أي . أجرينها جديدا في بحث لمؤتمر لجنة اليونسكو اليوغوسلافي بشأن تعليم البالغين الاندماج والتأثير الاجتماعي والذي عقد في لوبلجانا بيوغوسلافيا في مايو ١٩٧٠ وكان عنوان بحثه دراسة قام بها مجتمع وطني متعارض عن الاندماج المدني ، بعض النتائج والملاحظات التجريبية بشأن نظرية ما (مهد علم الاجتماع . جامعة لوبلجانا . كانكر جيغيا لجو بلجانا)

الفصل الثاني

- ١ - تمثلت المساهمة الكاملة لهذه المناقشة بالذات في الفصل الأول من كتاب دافيد هارفي .. العدالة الاجتماعية والمدنية لندن . ارنولد ١٩٧٣ .

٢ - هذا تعبير استخدمه هنرى لوفير في الثورة المدنية . باريس .
جاليمار . ١٩٧٠ . صفحة ٤٢

٣ - ومن أجل الوصول الى تحليل للعلاقات بين التوسع
الاقتصادى والحضرى اثناء 'الفترة الصناعية الأولى' . انظر لويس
معمورد المدنية عبر التاريخ نيويورك هاركورت بريس ١٩٦١ .
الفصل ١٤ .

٤ - توماس بلير . الازمة الحضرية العالمية . لندن . بلادين ١٩٧٣
الفصل الأول .

٥ - من أجل تحليل جيد للقوميات المتعددة الأوروبية . انظر
أنتونى سميون . الأوروبيون الجدد . لندن . بانتر بوكس . ١٩٦٤ .

٦ - من أجل دراسة حالة من هذه العملية في المجتمع الأمريكى
وبعض تبعاتها انظر ايه ج . فيديتش وج . بتزمان . مدينة صغيرة
في المجتمع الكبير . برنستون . نيو جرس . مطبعة جامعة برنستون
١٩٦٨ .

٧ - ليفيفر . المرجع المشار اليه صفحة ٧٣ .

٨ - يصف هارى بريفمان العملية مبتدئا بما يسمى ما اصطبح
بصفة تايلور ليس ضمن مفهوم تنظيم العمل فحسب بل بمفهوم
العمال الكتابيين في المكاتب من خلال بعض - آثار إدخال الحاسبات
الالية انظر كتابه العمل ورأس المال الاحتكارى . تناقص العمل في
القرن العشرين . نيويورك مطبعة ريفية ١٩٧٤

٩ - ويمالج الكثير من الكتب هذا التحول انظر مفورد نفس
المرجع السابق انظر أيضا: سى أيمونينو أصل حضارة المدينة الحديثة
بادوا ، مارسيليو ١٩٧١ .

١٠ - لو كوربوزير ، ميشاق أثينا ، نيويورك جرد سان ١٩٧٣
صفحات ٩٥٠ - ٩٦ أنظر النقطتين ٧٧ ، ٧٨ - وفي الحقيقة تستحق
الوثيقة القراءة .

١١ - وللنقد التعمق لمبادئ تقسيم المناطق وأمثلة متنوعة للمدن
والبلدان ومقترحات بشأنها يعتقد بأنها مثالية في هذه المفاهيم فلننظر
كتاب كريستوفر ألكسندر المدينة ليست شجرة ، الشكل المعماري
الجزء ١ ، ٢ ؛ ١٣٢ أبريل / مايو ١٩٦٥ ، صفحات ٥٨ - ٦٢ إكما ننظر
إلى جى دى كارلو ، تساؤلات بشأن الهندسة الحضرية ، مطبعة
أرجاليا إيطاليا أوردينو ١٩٦١ .

١٢ - هارفى ليشويك ، كبير المصممين في الوزارة الفيدرالية الكندية
للشئون الحضرية ، أثار امكانية تجميل الأفراد إختيارات بين أنواع
مختلفة من المدن من خلال سياسة عامة مفرضة وهو يعزى الاقتراح
إلى تطبيقات نتائج كيفين لينسن بأن المدن المختلفة تبدو ذات صور
مختلفة في عيون مواطني الولايات المتحدة . أنظر ليشويك ، كندا
الحضرية ، مشكلات واحتمالات ، أوتاوا . شركة الاسكان والرهونان
المركزية ، ١٩٦٩ . وهذه هى فرضية روبرتو جويدوشى في كتابه
المدينة والمدن : ميلانوى ويزولى ١٩٧٥ . ويرى جويدوشى أنه يوضح
تخصصات مختلفة في مناطق حضرية معينة فان المرء يستطيع القضاء
على الموقف الذى يتسم بالتنافس الموجود الان بين المدن .

١٣ - ان فكرة رد فعل - الفعل فيما يتعلق بالأرض والسيطرة عليها من الطبقة المهيمنة . قد طورها ماجناجى وآل في كتابه « بنیان المدبنة » . مطبعة كلوب . ميلانو . سنة ١٩٧١ . فهم يرون أنه عندما ترغم الطبقة المهيمنة على أن تمارس درجة معينة من مشاركة السلطة مع اتحادات العمل والعمال في احدى مراحل الصراع الطبقي وذلك بزيادة أشكال جديدة من إستغلال الأرض في مرحلة لاحقة .

١٤ - ومن أجل التحليل الذى قدمه أحد الماركسيين عن المجتمع الاستهلاكى . والذى يعرف . بمدرسة فرانكفورت أو اتجاه النظرية النقدية . ننظر هيزبرت ماركوس . الرجل ذو البعد الواحد بوسطن بيكون سنة ١٩٦٤ . ومن أجل الاتجاه ماركسى أكثر استقامة . ننظر ج بودربلارد . « المجتمع الاستهلاكى » بولونيا مولينو . سنة ١٩٧٦ والحصول على تحليل مثير غير ماركس بن عالم حصرى هو ناقد كذلك للتخطيط الحضرى . فننظر د . جوودمان « ما بعد المخططين » . نيويورك . سيمون وشوستر سنة ١٩٧١ . وفي محاضرة مركزة للغاية . قد يمكن للمرء الاطلاع أيضا على سى رابت ميلز . « صفوة السلطة » . نيويورك . مطبعة جامعة أكسفورد سنة ١٩٥٧ .

١٥ - ليفيفير . نفس المرجع السابق صفحة ١٣٥ .

١٦ - ان مصطلحى الصبغ بالصبغة الهامشية وأولئك الذين يقفون عند الهامش . هما مصطلحان مستخدمان طول هذا الكتاب للإشارة إلى أولئك الذين يعيشون على حواف بوهامش المجتمع . أولئك الذين يعتبرون بالنسبة لأولئك المشاركين في المجالات الرئيسية للثقافة في المجتمع أغرابا ومقترين . ولكن ليس الى حد بعيد .

وهم لا يعتبرون عندما يخطر الآخرون الى أخذهم في الاعتبار .
كأفراد لا نفع فيهم بل ومزعجين ومتسببين في الضرر ما لم يظلموا
ساكنين . ودون شخصية ومجهولين عند أداء أدوارهم التي هي
بالضرورة ثانوية وغير انتاجية - وبصبحوا بالفعل مثيرى للضييق اذا
ما تقدموا بطلبات لمعاملة أو خدمات خاصة

كما يوجد في المجتمع الصناعى المتقدم الحديث . وفي معظمها
وعلى وجه الخصوص مجتمعنا . إناس ليس لديهم سوى القليل . نسبيا
من الثروة والقوة الاقتصادية أو السياسية . ونحن نستخدم اصطلاح
« الطبقة أو الطبقات التابعة » : أو الاصطلاحات المماثلة للتعبير
عن مثل هؤلاء الناس . وتشمل هذه الطبقات مجموعات متنوعة من
عمال المصانع أو الانتاج . الى جانب أنواع كثيرة من العمال ذوى
الياقات البيضاء . وتتداخل هذه الفئات . الهامشيون والتابعون . وقد
تدخل بعض الطبقات أو الناس في كلتا الفئتين . كما أن بعض
الناس أو الطبقات قد تتحرك . عبر الزمن . الى واحدة ثم الى
الأخرى وذلك أثناء بقائهم أو خروجهم من هذه الفئة . ويعتمد هذا
على مجرى الأحداث التاريخية .

ونهتم بنوع خاص في هذا الكتاب بالمجموعات الهامشية . مثل
كبار السن والنساء عامة . وربات البيوت بصفة خاصة . إذ غالبا ما
يعاملون باستخفاف في الطبقة التقليدية أو التحليل الاجتماعى . وقد
كانت ربات البيوت في العصور الأولى للمجتمع الأكثر ريفية
وزراعية . أكثر تبعية لكن أقل هامشية . وحيث أنهن لا يتولين
وظائف . فيملن الى أن يصبحن في أحيان كثيرة هامشيات . إن
حركة المطالبة « بأجور للعمل المنزلى » في الولايات المتحدة والخارج

تعتبر كخطوة أولى . جهد نحو تحويل ربات البيوت الى وضع يكن فيه أقل هامشية رغم استمرار وضع التبعية . ولكن ليس أكثر تبعية عن قرنائهم من الذكور .

ونجد أعدادا متزايدة من العمال غير المهرة أو احتمال العمال غير المهرة (بسبب صغر السن) أنفسهم هامشيون بشكل متزايد . كما وانهم ليسوا تابعين لأنهم دون أى عمل أو فرصة أكبر لوجود عمل . وبصفة مطردة لا يعتبرون حتى ثانويين بل يعتبرون عن كاملهم فائضا أو حتى طفيليين . في نظر كثير من المنتجين الاقتصاديين . والأمريكيين السود الذين ينطبق عليهم هذا الوضع بشكل متزايد . هم هكذا هامشيون بشكل متزايد الى جانب . أنهم مرفوضون عنصريا . فهم عندما يعملون يستغلون كثيرا مثلما مازال يحدث مع النساء من كلا العنصرين . ولنتظر اس . ويلهيلم « من يحتاج الزوج ؟ » جارون سیتی نیویورک . كتب دويل دای انكور سنة ١٩٧١

١٧ - فلننظر الى الكتاب الكلاسيكى والذى لا يزال على صلة بالموضوع بقلم ف انجلترا « موضوع الاسكان » وفي « الأعمال المختارة » لكل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز . موسكو . الناشرين التقدميين سنة ١٩٦٩ مجلد ٢ . وانظر كذلك الى العمل المرجعى الفنى ، ف اندرفينا لو سيبيركو ابدبليزبو . هداوا . ابطاليا . مارسليليا سنة ١٩٧٢ .

١٨ - لويس ممفورد « الطريق السريع والمدينة » . لندن . سيكرو واربورج سنة ١٩٦٤ .

٢٩ - ف . اى . امرى . طبعة « نظم الفكر » . هارموند سورث
بنجوبن سنة ١٩٦٩ . ر . ل . أكوف . « النهج العلمى » . نيويورك .
جون وابلى . سنة ١٩٦٨ ، كما نرجع الى وجهة النظر النقدية والمرجع
الرائع بقلم فرانسيس فيرجسون . منهاج العمارة والمدن والنظم »
نيويورك برازيلر . سنة ١٩٧٥ .

٣٠ - لقد خلق هذا الموضوع وهو امكانية توجيه عمليات
« موضوعية » وخالية من القيم « جدلا ممتعا في الدوائر الماركسية .
أخيرا وغزى الصحافة الشعبية الابطالية والأوربية أبحث عن أمثلة من
الأدب الأمريكى . مثل مقالات س . باى . « السياسات والسياسات
الزائفة » « بوليتيكال سابنس ريفيو » الأمريكية . مقاله ٩ رقم ١
(مارس ١٩٦٥) صفحات ٣٩ - ٥١ . وقد كتبت للتعريف بقلم
السياسة ، وهناك قليل من أمثال هذه المعالجات فيما يتعلق بمجالات
علمية مشابهة في التخطيط أو العمارة . وتتضمن الاستثناءات
(واخرون ذكروا) وليام ف . هورنيك وجوردون ايه . « بحث
تحليليا عن القيم الانسانية في التقدير التكنولوجى » . معهد عن
الانسان والعلم . رينسيلارفيل . نيويورك ١٩٦٧ . ولقراءة كتاب ممتع
ومتصل بالموضوع الأخير رغم أنه كتب بمفاهيم أكثر عمومية . انظر
كتاب سى . و . شيرمان . « تحدى العقل » . نيويورك ماك
جروهيل ١٩٦٨ .

٣١ - ج ب . ماك لوهلين . التخطيط الحضرى الاقليمى . لندن
فاير وفابر سنة ١٩٧١ .

٣٢ - وقد بشر هذا عما اذا كان . بمقدور الناس التنكر
للمؤسسة . والمشكلة في شكلها الكلاسيكى تعتبر تقدما لحلول
٢٨٨

المشاكل الحضرية حيث كان الخبير وحده هو المصرح له بتقديم مثل هذه الحلول . إلا أن هذه الآراء كانت تفهم بوضوح . في حالة الخلق الجمالي فحسب على أنها آراء ثانوية . وفيما يتعلق بالتخطيط الحضري . كان المرء دائماً ما يختمى خلف ستار القيم « الفنية » النابعة من معرفة ومقدرة المتخصصين والخبراء وترشيدهم من أجل تبرير احتكارهم في هذا القطاع . وفيما يتعلق بالمؤسسة ودورها فيما يعرف « بالقدرة على الخلق العلمى » . انظرى . درور « إعادة فحص صناعة السياسة العامة » « شاندرلر . سان فرانسيسكو . ١٩٦٨ » وتشرشمان نفس المرجع السابق .

٢٣ - كتاب فرلر . « المدينة الفاضلة أو الغفران » توقعات من أجل الإنسانية . نيويورك كتب بانتام . سنة ١٩٦٩ ، دو كيباويس إكيسيتكس . مقدمة لعلم استقرار الانسان مطبعة جامعة اكسفورد . لندن . سنة ١٩٦٠ ، وكتابه « العمارة في مرحلة التحول » . مطبعة جامعة اكسفورد . لندن . سنة ١٩٦٣ .

٢٤ - ايه . توريان « مجتمع ما بعد التصنيع » . راندوم هاوس . نيويورك ١٩٧١ ، اى . تربست . أمريكا الشمالية الحضرية . « التحدى في الأعوام الثلاثين القادمة » . في الخطة . صحيفة معهد تخطيط المدينة في كندا . مجلد ١٠ . رقم ٣ (١٩٧٠) . صفحات ٤ - ١٩ .

٢٥ - ويعتبر نادى روما تأكيداً لهذا . اذ يمكننا تسميته بمجموعة عقول متعددة . الجنسيات حيث تجمع تیکنوقراطيين من دول رأسمالية مختلفة . ولتنفيذ مقترحاتهم يصبح بمقدورهم الحصول على أعلى سلطات سياسية في الدول المعنية بالمشاركة في اجتماعاتهم

وقد تمكن جاي فوربستر بالاتصال بنادى روما من تقديم نموذج عن الديناميكيات في العالم ونشرها في كتابه « ديناميكيات العالم » . مطبعة رابت - الن كامبريدج . ماساشوستس ١٩٧١ . وليس من قبيل الصدفة أن يكون فوربستر مهتما بالديناميكية العالمية . فهو قد أقام أول ما عرف بنموذج لمدينة تحاكي الحاسب الآلى الديناميكي . وتم توضيحها بالتفصيل في كتاب « الديناميكيات الحضرية » مطبعة ام اى تى ماس كامبريدج ١٩٧٠ . أنظر نقد الأخير في نيوجسون نفس المرجع السابق صفحات ٥٧ - ٥٨ وفي كتاب مارتن كيونزلين « القيام بالألعاب الحضرية » : اتجاه النظم للتخطيط . . بوسطن . المطبعة الأولى ١٩٧٢ .

٣٦ - لقد أعلن كبار المسئولين عن التمويل العالمى من أمثال دافيد روكفر وروبرت ماكنمار في مناسبات عديدة . بأن الدول المتخلفة لن تحصل على أى تمويل ضخم أو مساعدة اذا لم تكن هذه الدول قائمة على تحليل النظم لتقييم أهداف ومناهج طلب مثل هذه المساعدات كما قررت منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة عدم تنفيذ الا المشروعات التى تقوم على تحليل النظم .

٣٧ - ان ما قدمه ام . دبير تحت عنوان (الاقليمية الثقافية ومساندة الميل الممتد) . عبارة عن بحث حول « اتحاد العلوم الاقليمية » . سنة ١٩٦٤ .

٣٨ - وبقسم هارفى كتابه « العدالة الاجتماعية والمدنية » الى قسمين . فالجزء الأول كتبه عندما كانت ايدولوجيته « ليبرالية » . وفي الجزء الثانى نجده يواجه نفس المشاكل وفقا للقرارات الماركسية

للمجتمع . فهو يتمسك في الجزء الأول بالفرضية التي تنادى بان النظام الحضري يتقدم نحو « اختلافات ثقافية وتباينات اقليمية » (صفحة ٤٨) . ومن جلاء الموقف عندى هنا . لا أتفق وهذه الفرضية . ولم يرجع هارفى الى هذا المفهوم في الجزء الثانى .

٢٩ - ولا بصدق هذا مع كل القطاعات . الا أنه يبدو واضحا في قطاع الاسكان الذى مازال في أبدى القطاع الخاص ومازال مصدرا للفوائد الضخمة .

٣٠ - وفي كتاب كارل ماركس . « رأس المال » . مطابع اللغات الأجنبية . مجلد ١ . القسم الرابع الفصل ١٤ . وبدور هذا القسم أساسا حول تقسيم العمل في المصنع وكذلك في المجتمع . كما ننظر في كتاب جى . ستيفنسون « العلاقات الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك في الخدمات الانسانية » . منشلى ريفيد . رقم ٩ (سبتمبر ١٩٧٦) .

٣١ - انظر الى العدد الخاص الذى أصدره رديستان لانداد « الفرد في عالم تحكمه المؤسسات » . التصميم المعمارى فبراير ١٩٧٦ ومن بين الكتابات النقدية عن المؤسسات بصفة عامة . ننظر أعمال دي . جى . كوبر من معهد تافيستوك حول الأسرة وحول « التحرر اللغوى » . وبقلم افان اليش عن المدارس والطب . ومناداته السابقة « بالثورة المؤسساتية » . وكذلك أعمال عالم النفس الناقد الايطالى ف . باساجليا ، المؤسسات السلبية « تورين ابنودى سنة ١٩٦٨ (وتشتتت الادارة ، عن أبديولوجية الاشراف الاجتماعى بكامله . تورين . « السياسة الجديدة » بقلم ابنودى سنة ١٩٧١ . وللأخير معهد دولى لنقد المؤسسات . أقامه في فينيس . ايطاليا .

٣٢ - طبعة ابرنست إربز. « التخطيط الحضري في مرحلة التحول » (للمعهد الأمريكي للمخططين) . نيويورك . جروسمان . ١٩٧٠ صفحة ١٧ .

٣٣ - كتاب آر . ال . واربن . « دراسة مجتمعك » . المطبعة الحرة . نيويورك ١٩٦٥ . صفحة ٦١ .

٣٤ - هربرت جانز « المدينة والفقراء » . عيوب برامج الاسكان ومكافحة الفقر الحالية . وبعض المقترحات البديلة للتخلص من أحياء الفقراء والفقراء . في طبعة بول ميدوز . « التحضر . والصيغ بالصيغة الحضرية والتغير ، وجهات النظر المقارنة . والقراءات . ماساشوستس أدسون وبسلى . ١٩٦٩ .

٣٥ - ونحن نأمل بهذا البيان ألا نكون ضمن التقليد الذى يطلق عليه مورتون ولوشادابات اصطلاح « الميتافيزيقيا العضوية » وهم يتهمون لوبس ممفورد بأنه من وجهة النظر هذه ، بأن لديه « برامج عمل غير واضحة » . ونحن نتفق وما نفهمه من أنه رسالة ممفورد الأساسية رغم أننا نفسرها تفسيراً يختلف تماماً عن الطريقة التى فسره هو بها في مقطع اقتبسه وايتس . حقا قد تكون برامج عملنا غير واضحة . الا أن رسالتنا تنادى بالألا يقوم بتشيد المدن وإعادة تشييدها تلك الصفوة من المعمارين أو مخططي الحضر ولا الاتحاد المسيطر اقتصاديا ولا السلطات الحكومية ولكن فتح عملية تصميم المدن أمام مجموعات من مواطنيها . وفي هذا انظر كتاب الهوايتس « الفكر مقابل المدينة » مطبعة جامعة هارفارد ماساشوستس كامبريدج ومطبعة ام آى تى سنة ١٩٦٢ صفحة ٣٣٦ .

٢٦ - انظر كتاب سام بي . وارنر جار . « المدينة الخاصة »
مطبعة جامعة بنسلفانيا فيلاديلفيا . ١٩٦٨

٢٧ - لقد فطنا الى صحة وجهة نظر « دون مارتينال »
القائلة بأن المدينة في ظل المستوى القومي لأهمية الحكومة والعمل والأمور
الأخرى . مجتمعا للكثيرين ، « اذ أن الأمة تمثل المجتمع الجديد » .
ولا نوافقه على أن حمل السلاح للدفاع عن أسوار المدينة والذي
يجعل من المدينة وحدة للبقاء بدين لها الشعب بولائهم هو
العنصر الضروري والدائم لوجود المدن على مر التاريخ القديم . ولا
هو الذي يجب أن يكون في المستقبل . وهو يستنتج هذا من نظرية
ماكس دببر عن المدينة . الا أننا نجد أن اتجاه الأخير يتسم
بالمؤسسيته الى حد بعيد وليس اجتماعيا نفسيا بالدرجة الكافية
بحيث يمكنه استخدام فئات مارتينال التي تميز بين الاتجاهات
المختلفة لمفهوم المدينة . انظر ماكس دببر في « المدينة » ، ملحوظات
تمهيدية « بقلم دون مارتينال ، جليينكو الثالث ، المطبعة الحرة ١٩٥٨
صفحات ٥٥ - ٦٢

٢٨ - ونشيز الى كتاب جابريل ايه . الموند وشيدني فيربا
« الثقافة المدنية » بوسطن ليتيل براون ١٩٦٥ .

الفصل الثالث : ٠

١ - يعتبر تعريف ايربر لتخطيط المدينة نمطى بعض الشئ
« فتخطيط المدينة كان المجال الوحيد للحياة الأوربية والكتابات
المهتمة بالفحوص المنتظمة للأساليب الفنية للتغيير المغرض المنتظم

للبيئة الطبيعية وتلك من صنع الانسان » . انظر « التخطيط الحضري
في مراحل التحول » نيويورك جروسمان ، ١٩٧٠ صفحة ١٨ .

٢ - جى . دى كارلو . « اقامة اعمدة المشاركة » في « العمارة لعام
٧٠ ، ميلانو في سيجياتورى ، ١٩٧٣ .

٣ - انظر المقدمة التى كتبها ال . كواردنى من أجل كتاب ام
سيرازى التجمع الخاص للمدينة ، ميلانو ، مازوتا ١٩٧٦ .

٤ - ام . سيرازى نفس المرجع .

٥ - ايربر . نفس المرجع .

٦ - فرانسيس فوكس ييفين . « التخطيط والمصالح الطبية »
ايه . آى . بى . جورنال رقم ٤١ (سبتمبر ١٩٧٥) ، صفحة ٣٠٨ .

٧ - موضوعا للموافقة ، نظره شاملة وناقدة مفيدة عن التخطيط
البلدى في أونتاريو . قام بنشره المجلس الاقتصادى في أونتاريو
(كوينز بارك ، تورونتو) أعدته مجموعة مستشارى التخطيط
كوماى ، ايمتد . وبى . اس . روس وشركاه ، ١٩٧٦ .

٨ - وفي رأى أن هذه المشكلة قائمة على مشاكل زائفة ولا تنطبق
على التخطيط الحضري والتخطيط المعمارى الحضري . وقد نوقشت
وجهات نظر مماثلة في نظم أخرى كثيرة ولا يزال يعجرى حولها
النقاش ، فعلى سبيل المثال ، يجد المرء في النظم الاجتماعية مناقشات
غامضة بين علماء علم الاجتماع الحضريين والعموميين والنظاميين عما

ينتمى الى كل مجال . الا أن المناقشات تصبح أكثر غموضاً عندما تتحول الى جهود لتقسيم هذه الحقوق لقوانين « نظرية قابلة للتطبيق » أو تقسيم علم الاجتماع نفسه الى نظرية اجتماعية وأشياء أخرى .

٩ - كتاب دافيد هارفى « العدالة الاجتماعية والمدنية » . لندن .
أرنولد . ١٩٧٣ . صفحة ٣٠٣ .

١٠ - كتاب لويس ممفورد « المدينة في التاريخ » . نيويورك .
هاركوت . بريس ١٩٦١ . صفحة ٤٢١ وباسيم .

١١ - وبعبداً عن الخلافات القائمة في تشريع التخطيط الحضرى لمختلف الأمم . نجد أن هذا يعتبر دائماً سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية . ويقول آخر أن الخطة في جوهرها توضع في كل مكان بالمواصفات المصورة ببيانها بالرموز على خرائط طبوغرافية .

١٢ - ويشير فرانسيس فوكس ييفين الى أن المخططين الأمريكيين في الخمسينات كانوا على استعداد . من موقعهم داخل الجامعة . على مواجهة التنظيم الحضرى دون التحقق على الاطلاق من الطبقات الاجتماعية التى كانت مقترحاتهم تغيرها بالفعل أو تضر بها . وأخذوا على سبيل الثقة . أن كل ما يساعد المدينة على التوسع هو أولوية مشروعة وتتفق مع الصالح العام . ولقد تم بالفعل وكان معروف جيداً أن اختيارات الخطة بمفهوم المجتمع الرأسمالى ليست محايدة . وفرضيتى هنا . مع ذلك . تتخطى هذه النقطة كى تواجه قضية ما اذا كانت توجد أم لا .. فرص للخطط كما هو معتقد فيها في

الوقت الحاضر لكي تكون غير ظالمة أو غريبة حتى في الدول الاشتراكية .

١٣ - ستافورد بير ، « حرية التصميم » ، تورنتو ، مطبوعات سن . ب . س . ، ١٩٧٤ ، صفحة ٨ ، وكان مؤلفها و . د . أشبى حاسما لبير .

١٤ - تكررت هذه الحقيقة كثيرا حتى انه ليس من الضروري أن نعطي مراجع محددة كل مدينة تمثل أمثلة ثم ان هناك عمليات التجديد المدنى الضخمة في شمال أمريكا حيث، وتحت اسم «اصلاح المناطق المتدهورة» فان أحياء مزدحمة وعامرة بالحياة الاجتماعية قد ازيلت ، ولقد سجل هربرت كانز هذا بالنسبة لبوسطن في كتابه « القرويين الحضريين » ، نيويورك ، المطبعة الحرة ، ١٩٦٢ . وفي عام ١٩٦٧ ، اجرت بلدية مونتريال ايضا دراسات بشأن حى فيكتوريا ، رغبة في ان توضح الدرجة القصوى للانحلال الاجتماعى هناك وكذلك المصلحة العامة في علاجه ببناء مجمع رياضى جديد . ووفقا للدراسات الاجتماعية الدقيقة ودراسات التخطيط الحضرى . فان هذا الحى الايطالى - الكندى قد اثبت اساسا انه يتمتع بدرجة عالية من الحيوية الاجتماعية والمواصفات الاجتماعية الجيدة وتنخفض فيه معدلات الجريمة وادمان الكحوليات . وبالرغم من ذلك ازيل الحى . وكما في امثلة سابقة منحت مساعدة للسكان ، ربما غير كافية ، في محاولاتهم لاعادة توطين انفسهم في مكان اخر في ضواحي العاصمة مونتريال والتي

كانت في ذلك الوقت تمر بعملية توسع كامل . الا ان اعادة التوطين كانت ايضا- شتاتا وانفراجا لعقد مجتمع حى بدرجة نسبية .

١٥ - واشير هنا الى ما يسمى « بصراع سي . اى . تى . ايه » في البقعة الحدية بين مارجراف وميستر حيث تبدا ارض فينيسيا الام ، ولكن الامثلة - الاخرى عديدة .

١٦ - واشير هنا الى الاحداث المعروفة جيدا لاقامة مصفاة البترول اى . ان . اى . فى لوجوجنانا بالقرب من بورتو جروارد في اقليم فينيسيا .

١٧ - تطورت هذه المفاهيم عند هنرى لوفيفر « الحياة في العالم الحديث » ، باريس جاليمار ، ١٩٦٩ ، انظر كذلك بى . براون ماركس . « فرويد ونقدا للحياة اليومية : نحو ثورة ثقافية دائمة ، نيويورك ولندن مطبعة جانتلى ريفيو ١٩٧٣

١٨ - انظر المعيار المنشور في المقدمة لمجموعة من المقالات كتبها د . ميناردى « المدينة الابطالية الكبيرة » و « الجغرافى الحضرى » ميلان ، في ايجلى ١٩٧١ .

١٩ - وبالرغم من هذا فان مثل هذه المقاييس تستخدم كثيراً في اعداد القوانين التى تحدد المجالات التى تمنح فيها مساعدة خاصة أو يخطط فيها لتدخل عام .

٢٠ - يشير بير في « خطة من أجل التغيير » ، نيوجيرس ، جون ويلي ، ١٩٧٤ ، الى خبراته في هذا الاتجاه والتي حصل عليها في شيلي ابان سنوات حكم الليندى . حيث كان مفوضاً مباشراً من الليندى وتشاور معه شخصياً .

٢١ - فلننظر الى أعماله الكثيرة وثيقة الصلة بالموضوع كتاب ٨ الى شرولى « الصحة العقلية في العاصمة » ، نيويورك ، ماك جرو هيل ، ١٩٦٢ كتاب فيليب سلوتر ، « مطاردة الوحدة » ، « الثقافة الأمريكية عند نقطة الانكسار » بوسطن باكون ١٩٧٦ ، كتاب د . سينت ، « فوائد القوضى » ، لندن ، ان لان ، بينجوين ، ١٩٧٠ ، كتاب إ . هـ ، سى دينيه ، « الحياة الحضرية والصحة العقلية » ، « الحالة الاقتصادية الاجتماعية والاضطراب العقلى في العاصمة » ، « الجرنال الأمريكى للطب النفسى » ، ١١٣ ، ٨٣١ ، ١٩٥٧ ، اد . اى . إل فارسى و هـ . و . دونهل ، « الاضطرابات العقلية في المناطق الحضرية » ، « دراسة بيئية للانفصام العقلى وغيرها من الاضطرابات العقلية » ، شيكاغو ، مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٣٩ ، دى . سى . كتاب جلاس و . ج . اى . سنجر ، « الضغط الحضرى » ، نيويورك ، المطبعة الأكاديمية ، ١٩٧٢ .

٢٢ - كارل ماركس ، جراند ديس ، مكتبة بليكان ماركس ، قام بترجمته ، ام . نيكولوس هارموند زودس ، بينجوين ، ١٩٧٣ ، صفحة ٩٢ .

٢٣ - إى . كوزد .. في « حكومة المدينة » ، ف . رفينودى ، نفس الطبعة ، ميلانو ، ف . انجيلى ، ١٩٧٥ .

٢٤ - إل . چاكوبسون . « نحو ابدولوجية جماعية في تعليم التخطيط » . في كتاب إدبر . نفس الطبعة السابقة . صفحة ٢٧١ .

٢٥ - في المقالة السابقة . « اعداد المشاركة » : جى . ديكرو .
بشير الى هذه الرؤية للمدبنة . وهذه هى الفلسفة التى تميز العملية
بكاملها والمؤدية الى التفوق غير المنازع لمنهجية تقسيم المناطق في
التخطيط الحديث .

٢٦ - س . ابمونينو . « اهمية المدينة » . بارى لايرزا .
ابطاليا . ١٩٧٣ .

٢٧ - كانت هذه المبادئ واستمرت بمثابة مراجع لمخططى
الحضر السوفيت هم الآخرين . ام . فى . بوسوخين . وهو رئيس
مهندسى موسكو وله السلطة في التخطيط الحضرى فالسياسة كذلك .
وقد أختير كممثل لسوفيت موسكو ولجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد
السوفيتى . في كتابه « المدينة التى يجب أن نعيش فيها » . موسكو .
دار نشر وكالة نوفوسيتى للطباعة . ١٩٧٤ . واستمر بوسوخين - يؤكد
صلاحية مبادئ ما يعرف بالتخطيط الرشيد . وهو يؤكد « صفحة
١٣ » : « ميثاق اثينا لى كوريزباد » والذى بصف بوضوح كل
الأعمال المشتركة للحصول على تنمية حضارية متوازنة . وبالرغم من
تباين أهدافهم إلا أن المخططين الحضاريين . في شرق أوربا عامة . ما
يطبقون المناهج التى تتبعها المخططون في أمريكا وغرب أوربا . كما
يسهمون بقدر كبير في صنع نموذج المدينة الجيدة . وتقودهم في هذا
تعاليم مهنتهم الى بعض من نفس المشاكل التى يواجهها المخططون
الأمريكيون أو التى يخلقونها . مثال . لمصلحة من أو بأى الافضليات

يتقرر توجيه الاستخدامات الأرض الى مختلف أنواع المنافع وكذلك الخدمات العامة بما فيها الاسكان المدعم من الدولة . وقد أوضح ايفان دزلىنى ذلك كله في دراسته «علم الاجتماع الحضرى ودراسات المجتمع في شرق أوروبا» . « بحث حضرى مقارن » . مجلد ٤ : أرقام ٢ ، ٣ : « ١٩٧٧ » . صفحات ١١ - ٢٠ . انظر كذلك الى مراجعة بالنسبة للحالة في الاتحاد السوفيتى .

٢٨ - يبدأ كل برنامج يتعلق بوضع الخطة الآن بالهدف المعلن لوضع خطة مشاركة وقد فحصنا في الفصل الأول ما يعنيه هذا بالفعل في التطبيق بالنسبة للتخطيط الحضرى . وفي معظم الكتابات الحديثة . نجد قائمة طويلة بخصوص هذا الموضوع . وقد وجدنا أن الملاحظة السائدة هي تكرار نفس المفاهيم التحذيرية دون اسهام لحل أى من المشاكل الحقيقية الذى تنطوى عليها وجهة النظر هذه . وفي هذا الشأن انظر الى كتابات ب . جويندشينى « موضوع مدبنة ومشاركة الشعب » . ميلانو ف . انجيلى . ١٩٧٣ . أو أنظر كتاب المخطط المحترف المسمى ناثن جلازر . « أفضل مخطط اجتماعى في الستينات » . مارشال كابلان . « التخطيط الحضرى في الستينات » . « تصميم من أجل اللارتباط كامبردج . ماساشوست » .

مطبعة ام . اى . تى : ١٩٧٤

٢٩ - يشير اى - تودين الى « مشاركة غير مستقلة » في كتابه « مجتمع ما بعد التصنيع . نيويورك . واندوم هاوس : ١٩٧١ . ومن بين المؤلفين الآخرين الذين توصلوا الى كثير من نفس النتائج التى توصلنا اليها في التحليلات الاجتماعية السياسية والدراسات التجريبية ... نجد ان دتس « الناس والتخطيط » لندن . فاراند فاير : ١٩٧٠

اي - ج - فيدسن وج - بنسن « بلدة صغيرة في مجتمع كبير »
برنسون ان - ج - مطبعة جامعة برنستون . ١٩٦٨ . ج - صمويل
« وقوفا امام قاعة المدينة » - تورنتو . جيمس . لويس وصمويل
١٩٧٣ . و - اي - جامسون « السلطة والخط » هوم وود . ٣ مطبعة
دودس . ١٩٦٨ خاصة صفحات ١٣٩ - ١٤٢ . وبرين ج - هيرود « تطور
المجتمع في المدن الجديدة » كلية الفنون المتعددة شمال لندن . قسم
علم الاجتماع . بحث لم ينشر : ١٩٧٦

٣٠ - « المدينة الفاضلة . المدينة والالة » ديدالوس . سبرينج

١٩٦٥ . ص ٢٩ .

٣١ - يقول ماركس في جرونديس « ان الاستهلاك يولد الانتاج
لان المنتج يصبح منتجا حقيقيا فقط بان يستهلك . وعلى سبيل
المثال . فان الثوب يصبح ثوبا حقيقيا فقط بان يستهلك . والثوب
يصبح ثوبا حقيقيا فقط عندما يلبس . والمنزل الذي لا يقيم فيه احد
هو في الحقيقة ليس منزلا بالفعل ... وهكذا المنتج فانه يصبح منتجا
بالاستهلاك . واذا الاستهلاك يتيح له موضوعه الخارجى فانه ايضا
يحدد موضوع الانتاج بشكل مطلق كحاجة ووسيلة وهدف ...
وبذلك فانه يخلق موضوع الانتاج بشكل ذاتى فلا انتاج دون
حاجة .. والاستهلاك يعيد خلق الحاجة » - نفس المرجع السابق

٣٢ - هذا الغرض عالج به بما فيه الكفاية اف تشومبر في كتابه

الصغير الجميل « نيويورك . هاربر اندرو . ١٩٧٣

٣٣ - انظر اعمال تشوماشير وبيير المبينة من قبل . ومن الامريكيين فان دافيد فيل من قسم الاقتصاد كلية بودوان . قام بدراسات حول امكانية إستعمال التكنولوجيا بشكل بديل كامل أو نصف بديل .

٣٤ - ل . جاكسون في « نحو ايدولوجية جماعية في تعليم التخطيط » في اربر . نفس المرجع السابق . يصل الى هذه النتيجة (صفحة ٢٧٥) وكذلك توماس د . جالوواي . ر . ج . ماهارين في « نظرية التخطيط في استعادتها وتأملها عملية التغيير النموذجي » ايه . اى . بى جورنال ، يناير ، ١٩٧٧ ، صفحة ٦٨ .

٣٥ ج . استينجو . « فردواحد متخصص » في موضوع الاراضى عدد خاص من « هندسة المجلس القومى للعمارة . فبراير ١٩٧٦ .
صفحة ٤١

٣٦ - والفروض ان هذه هى القضية في دول مختلفة مثل ايطاليا والولايات المتحدة . ومن ناحية وضع الخطط وفي ضوء الاجراءات البيروقراطية المتبعة في الموافقة عليها . فان مواقف الامم العربية ليست على الاقل مختلفة بقدر ملموس . حتى بالرغم من ان اسماء المؤسسات والاجراءات المتضمنة في هاتين العمليتين تختلف بشكل واضح .

٣٧ - م . مايرسون . « التحديد القادم للمخطط الحضري » ايه . اى . بى جورنال يناير سنة ١٩٧٧ . الصفحات ٣٧١ - ٧٦ . وهناك قوة متماسكة لمناهضة التخطيط يفترض ان توجد بين اعضاء رابطة الاختيار العام وفي معهد الدراسات المعاصرة . انظر المواجهة المباشرة
٤.٢

هذا الاخير ضد لجنة المبادرة من اجل التخطيط القومى الاقتصادى كاستجابة للتشريع المقترح للتوصل الى « نمو متوازن وتخطيط اقتصادى » ١٩٧٥ فى سياسات التخطيط ، اعادة نظر وتقد للتخطيط الاقتصادى المركزى . معهد الدراسات كاليفورنيا المعاصرة ، ٢٦٠ شارع كاليفورنيا . شقة ٨١١ . سان فرانسيسكو . كاليفورنيا ١٩٧٦ .

٣٨ - ر . أ . كوهين . « التخطيط لاهياء المدن القديمة : دراسات حالة وتقد » . ايه . اى . بى جورنال . يناير سنة ١٩٧٧ . صفحة ٩ ويبدو ان هذا العمل قد لقي تجاوبا كبيرا بين كثير من مخططى الحضرة واخرين .. انظر الى النقد المدمر فى عرض كتاب بانيفليد الذى قدمه روبرت اى . اجر فى دورية العلوم الاجتماعية ربيع ١٩٧١ ص . ٨٣٥ - ٨٥٣

٣٩ - هـ . جانز . التخطيط من اجل المدن المتدهورة والفقيرة » فى ايه . اى . بى جورنال . رقم ٤١ (سبتمبر سنة ١٩٧٥) . صفحة ٣٥٥

٤٠ - ب . دافيدوف . « العمل نحو عدالة تعيد التوزيع » ايه . اى . بى جورنال .

رقم ٤١ (سبتمبر ١٩٧٥) . الصفحات ٣١٧ - ١٨
٤١ - م . مايرسون « التحدى التالى لمخطط المدن » . جريدة ايه . اى . بى يناير ١٩٧٧ .

٤٢ - نورمان كروموهولتز . جانيس م . كوجر وجون هـ . ليز . « تقرير سياسة التخطيط فى كليفلاند » ايه . اى . بى جورنال . رقم ٤١ (سبتمبر ١٩٧٥) . صفحة ٢٩٩

- ٤٣ - في نفس المرجع . صفحة ٢٩٨
- ٤٤ - ييفين . نفس المرجع السابق . صفحة ٣١٠
- ٤٥ - كرومهلتز . كوجر ولينر . نفس المرجع السابق . صفحة ٢٩٩
- ٤٦ - كابلان . نفس المرجع السابق . تأكيد مضاف
- ٤٧ - « من يستطيع ان ينشط الفقراء » لوارنر بومبرج . جى ار .
 قلورنس د . رونسستوك . في « سياسة المجتمع » طبعة . تشارلز م
 بنجوين . تيس . ر . ل . لينبرى . نيويورك . المطبعة الحرة .
 ١٩٧١ . صفحة ١٥١
- ٤٨ - نفس المرجع . صفحة ١٥٢
- ٤٩ - كينت كلارك وجانيت هوبكنز . حرب لازمة ضد الفقر .
 نيويورك . هاربر اندرو . ١٩٧٠ . صفحات ٥٠ . ٦
- ٥٠ - ٥٩
- ٥١ - نفس المرجع . صفحة ٢٧
- ٥٢ - اسوأ موقف الا انه شائع مع كثير من المخططين حيث انه
 اسهل لهم في عملهم وهو الذى يتجاهل الفقراء من اجل التحرك داخل
 الطبقات المتوسطة . وقد يكون كتاب ادوارد . س . بنفيلد اوضح
 مثال ظهر في السنوات الاخيرة تحت اسم . « المدينة غير السعيدة » .
 بوسطن . ليتبل براون . ١٩٦٨ .

الفصل الرابع :

- ١ - اننى لا أقصد بهذا الاصطلاح « تجويف البروليتاريا »
 ولا حتى البروليتاريا فقط . انظر القصة التفسيرية الشيقة للتعريف

السابق في « الطبقة الامريكية الدنيا » مجلة تايم ٢٩ اغسطس سنة ١٩٧٧ . واستخدم اصطلاحات الطبقات الدنيا . الطبقات التابعة . المهمة . المستغلة بالتبادل في الكتاب . واشير الى الطبقات الاجتماعية المكونة ليس فقط من الطبقات العاملة التقليدية . العمال ذوى الياقات الزرقاء . ولكن ايضا من أولئك الذين كانوا في العصور السابقة جزءا من الطبقات المتوسطة المميزة . وجزءا من البرجوازية الدنيا ثم أولئك اصحاب الياقات البيضاء من العاملين في اوضاع متوسطة بين الطبقة المهيمنة الموجهة والبروليتاريا . واليوم تعاضلت هذه الطبقات دون اى قوة تنفيذية حقيقة . ومن اجل دراسة عملية التعاضل . وخاصة بالنسبة للعمل المكتبى . انظر كتاب هارى برفرمان « العمل ورأس المال الاحتكارى : تناقص اهمية العمل في القرن العشرين . نيويورك . مطبعة مونثلى ريفيو سنة ١٩٧٥ . وهناك دراسة اخرى في صميم الموضوع هى العلامة المميزة الكبرى البحث التجريبي الاروبى الشرقى الذى قاده بافل ماكونين . ولخصه بالانجليزية . بتروسك في كتاب « المجتمع الشيكوسلوفاكى : تحليل علمى اجتماعى للطبقات الاجتماعية » براتسلافا سنة ١٩٦٩ .

٢ - يميل مختلف المحللين الى اعطاء اهمية متزايدة الى افتقار التخيل بين السياسيين ورجال الادارة وينظرون الى هذا كعامل يؤثر على النقص المتزايد في قدرة الحكومات الحديثة على الحكم . ومع ذلك تبدو هناك بعض امثلة الابداع من العالم الثالث . على الاقل بالنسبة للطرق البديلة لمواجهة المشكلات الحضرية . ويعطى كتاب ريتشارد مارتينز « التدخل المؤسساتى في مستوطنات وضع اليد » في المجلة النقدية الانجليزية التصميم المعمارى ابريل سنة ١٩٧٦ . مثالا شيقا لمثل هذه الابداعات .

٣ - واشير هنا بالذات الى الاطباء والمحللين النفسيين وعلماء النفس . هلم جرا . ويمكن ان يصبح للانتفاع بخدمات دولة مثل الولايات المتحدة اكثر من ميزة للطبقات الفنية التى تستطيع تقديم التكاليف المرتفعة لمثل هذه الخدمات . وقد تصبح « حقا » لكل شخص وذلك لان الدولة ربما تجعلها متوفرة لكل شخص . تسليما بالفائدة الضخمة التى توفرها هذه الخدمات للاستقرار السياسى . ويستطيع المرء ان يرى كيف ينتشر استخدام هؤلاء المتخصصين الان وذلك من حقيقة ان الملاحظات بشأن الذهاب الى المحلل الشخصى منتشرة جدا ليس فقط فى الروايات والافلام ولكن ايضا فى مشاهد الكارتون فى الصحف اليومية . كما يرسل الاغنياء فى الولايات المتحدة الاطفال الصغار الى المحللين وبالتحديد عندما يتوافر المحللون .

٤ - كتاب ستارفورد بير « علم الضبط والادارة » لندن سنة ١٩٥٩ ولنفس المؤلف ايضا « القرار والاشراف » لندن سنة ١٩٦٦ . انظر الاعمال الاخرى لبير المشار اليها سابقا .

٥ - يوجد قليل من الكتاب الذين يفضلون على نحو قاطع عدم اوباك الخصائص فوق البشرية للمؤسسات بالرغم من ان الكثيرين يكادون ان يفعلوا ذلك . وتقوم الغالبية بتحليلاتهم النقدية بقصد تحسين توظيف المؤسسات . انظر على سبيل المثال ، تحليل بيتر برجر وتوماس لوكمان فى كتابهما « التركيب الاجتماعى للحقيقة » جاردن سيتى . نيويورك . دوهلداى سنة ١٩٦٦ .

٦ - كتاب هربرت ماركوز « منالة عن التحرر » بوسطن . مطبعة بيكون سنة ١٩٦٩ ولنفس الكاتب خمس محاضرات بوسطن . مطبعة بيكون سنة ١٩٧٠

٧ - ويجيء التعريف الأكثر امتاعا في هذا الخصوص من عمل هنرى لوفيفر . وخاصة من التحليل الذى اجراه في كتاب « الثورة الحضرية » باريس . جاليمار سنة ١٩٧٠ انظر ايضا كتاب دافيد هنرى « العدالة الاجتماعية والمدنية » لندن ، ارنولد سنة ١٩٧٥ . الفصل السادس . المدنيين والمدنية . مقالة تفسيرية لمدرسة شيكاغو لعلماء المدن .

٨ - كتاب م كاستيلز ، « القضية الحضرية » ، بادوا ، مارسيليو سنة ١٩٧٤ صفحة ١٠٩

٩- انظر الطريقة المتبعة ليريمون ويليام في كتاب « الدولة والمدنية » . لندن ، بالادين سنة ١٩٧٥ . ويؤكد الكاتب في الفصل الاخير بطريقة مناسبة . رغم ان ذلك تم دون تطويل كبير . ان الانتباه يجب ان يوجه الى تنظيم الحياة الانسانية وتحويل تقسيم العمل . بروج تقترب من طريقتنا في التفكير .

١٠ - النيويورك تايمز . الواردة في ذا جلوب اند ميل . تورنتو . ١٣ ابريل سنة ١٩٧٦

١١ - وتؤخذ هذه المعايير من اعمال مثل أ . باسلو « الحث والشخصية » . نيويورك هاربر وروو سنة ١٩٤٥ وكتاب « نحو سيكولوجية الوجود » . نيويورك فان ستراند ١٩٦٨ هـ . أ موراي وال وكتاب « استكشافات في الشخصية » نيويورك . مطبعة جامعة أوكسفورد سنة ١٩٣٨ . ريتشارد دو شارمز « السببية الشخصية . نيويورك . المطبعة الاكاديمية سنة ١٩٦٨ .

١٢ - انظر دراسة ب . ي . كلارك . تعليم مجتمع الخبراء .
سان فرانسيسكو . تشاندلر سنة ١٩٦٢ . انظر ايضا كتابات علماء
الاجتماع النياسى مثل فلويد هنتر : سى . رايت ميلز وويليام
دوموف . وتوجد واحدة من اعمق المعالجات لهذا الموضوع في مجموعة
المقالات مدرسة ايدولوجية الشعر . بولوجنا ، ١١ مالىنو سنة ١٩٧٢ .

١٣ - واشير بالذات الى كتاب مثل ب . ف . سكينر ورؤيته
النموزجية الموصوفة في كتاب « والدنتو » نيويورك . ماكملان سنة
١٩٤٨ . وكان خطأ سكينر عميقا ، اذ كان لديه نموذج للانسان كما
هو محدد بالكامل . كمجموعة من التأثيرات للقوى الخارجية . انظر
كتابه « ما بعد الحرية والكرامة » . نيويورك . نوف سنة ١٩٧١ .
انظر ايضا الطبعة العامة عن « المدينة الفاضلة » في ديدالوس . ربيع
سنة ١٩٦٥ . خاصة مقال لويس موفورد . « المدينة الفاضلة » . المدينة
والالة « الصفحات ٢٧١ - ٢٩٢ . واخيرا . ومع الاسف بطريقة ما .
فاننى انوه بنوع المدينة الفاضلة التى اقترحها او تصورها بريفال
جودمان بعد حوالى ثلاثين عاما من دراسة الكلاسيكية لتخطيط
المجتمع « مجتمعات » مع اخيه بول . والمجلد الاخير معنون باسم « ذا
دوبل ا » . جاردن سيتى . نيويورك . دوبلداى . انكور سنة ١٩٧٧ .

١٤ - ان مثل هذه القراءة متسقة ايضا مع الاجزاء الهامة من اعمال
ماركس . ويعتبر الجزء الاول في صميم الموضوع (مع انجلز) من
كتاب « الايديولوجية الالمانية » : سى . ج . ارثر . طبع نيويورك .
الناشرون العالميون سنة ١٩٧٠ . صفحات ٣٧ - ٩٥ وكذلك جراندريز
نظر ايضا الكتاب عن انعدام وجود المؤسسات وانهاء تقسيمات الحياة

والعمل لروبرت أ . اجر . كذبة بيضاء صغيرة . نيويورك . السفير
سنة ١٩٧٨

١٥ - يجب على المرء ان ينوه هنا بان مفهوم « يمثل » هو ايضا متأصل في اولئك الذين يحاربون من اجل تغيير المجتمع . فينظر هربرت جانز وهو عالم اجتماعى مدنى امريكى معروف . الى الوضع الحضرى من وجهة نظر راديكالية نسبيا . وقد انتقد سياسة التخطيط المدنى للسنتينيات في اغلب المدن في الولايات المتحدة (على سبيل المثال التجديد الحضرى) تقدا هداما . انظر كتابه « الناس والخطط » . نيويورك بيزك بوكس سنة ١٩٦٨ . ولكن جانز قيم الخطة الجديدة لمدينة كليفلاند بطريقة ايجابية عالية . ويعتبر السبب الاول لمثل هذا الحكم . بعيدا عن الصورة الكئيبة للعلاقات المخططين لدى الفقراء في المدن الاخرى . هو ان المخططين المدنيين لكليفلاند قرروا مساندة الفقراء ووضع خطة تمثل مصالحهم بافضل شكل ممكن . ويرى المرء في تقرير كليفلاند لسياسة التخطيط كيف ان الاعتبارات العادية لاتزال تعطى بتأكيد خاص على النقل العام . وبرنامج الاسكان الشعبى وبرامج الخدمات العامة . ويعتبر كل هذا . مع ذلك . تقليدى جدا . ونحن نتوقع مع الاسف . أنه قدر له ايضا بشكل تقليدى ان يبقى على الورق . ولا توجد امكانيات جديدة متاحة بطريقة منظمة للفقراء الذين من اجلهم يفترض الان ان يوضع التخطيط ولكن ليس بالطريقة التى توفر لهم القوة الحاسمة وفرصا أكثر لكى يشاركوا ويعبروا عن انفسهم في عملية تخطيط يمكن ان تتم بهم اكثر من كونها تتم من اجلهم . او ضدهم .

١٦ - لسنا بحاجة الى ان نبرز نقطة ان هذه ليست حقيقة فقط بالنسبة لمخططي الحضر . يشرح ب . برنستيان في كتابه « الطبقة .

الدستور والسلطة » سانت البانز . هرتز (بالادين ١٩٧٣) العلاقات بين الدساتير من لغة متخصصة وتنظيم الطبقة في مجتمع حديث خاصة ولكن ليس فقط بالنسبة للمدارس . ومن اجل وصف اولى لما يحدث في الولايات المتحدة عندما يهدد الناس باعادة نقل الطريق السريع وبعض محاولات الاحتجاج في هذه الحالة على مخططى الطرق السريعة . انظر كتاب جوردان فيلمان « احتجاج الحى على طريق ممدنى سريع » م . اى . بى جورنال . مارس سنة ١٩٦٩ . الصفحات ١١٨ - ١٢٢ . فيلمان وبراندت وروزنبلات « خنجر في قلب المدينة » ترانس اكشن سبتمبر سنة ١٩٧٠ . الصفحات ٣٩ - ٤٧ . وبالإضافة الى تعليقاتهم على « الخبراء » فقد كان لهم بعض التحليل المفيد حول اى الانواع من السيكو ديناميكا التافهة والمجردة من الصفات الانسانية يطبقها الافراد الذين يقصدون للاحتجاج بهذه الطقوس من مشاركة المواطنين . وفي ذلك الوقت سنة ١٩٧٠ . اقترح فيلمان وآل . ما ثبت فيما بعد أنه اصلاح فاشل لتحسين الموقف . دورا جديدا سمي مخططى الدفاع (بالرغم من انهما لم يستخدمما هذا الاسم) انظر المقالة الاخيرة صفحة ٤٧

١٧ - انظر مجموعة التحليل المتبصرة لتيودور روزاك « صنع ثقافة مضادة » انعكاسات على مجتمع الفنيين ومعارضته القوية » . جاردن سيتى . نيويورك . دبلداى . انكور . وكتاب « اين تنتهى الارض القاحلة » جاردن سيتى . نيويورك . دبلداى سنة ١٩٧٢

١٨ - ويصف كثير من المخططين المدنيين هذه العملية اكثر أو اقل بهذه الطريقة ومن بينهم المذكور انفا

- كوزير في كتابه « هو حاكم هذه المدينة » من تأليف ف
فيوريللى. ميلان . ف انجلى ١٩٧٠ صفحة ٢٩

١٩ - هناك كتابات عديدة تعالج مفهوم « النماذج » ولعل واحدة
من اكثر المساهمات اكتمالا ووضوحا تلك التى وجدت في سى . و .
تشير بنشره . و . سى . ل . اكوف مقدمة لأبحاث العمليات .
نيويورك . جون وايلى سنة ١٩٦٨ - ويعرف ج تشادويك في
كتابه « رؤية تنظيمية للتخطيط » نيويورك برجامون سنة ١٩٧١ -
النموذج على انه « تمثيل نظام بوسائل نظام اخر » وتوجد تصنيفات
كثيرة جدا للامثلة . وهى تختلف طبقا لوجهة نظر الشخص الذى
يقدمها . وهكذا . فان كولين في كتابه « النماذج في التخطيط »
نيويورك برجامون سنة ١٩٧٣ يقصر نفسه على تمييز النماذج
« المادية » عن تلك « النظرية » . اما فيما يتعلق بالاخيرة فهو يعتبر
اولئك المعبر عنهم بالكمية . بمعنى انهم . معبر عنها بمعادلات
حسابية . هى وفقا لما يراه . اكثر من مهمة في السبيل الى اهداف
التخطيط . ويقسم فرانسيس فرجيون في كتاب « العمارة والمدن
وطريقة النظم » نيويورك برازيلك سنة ١٩٧٥ النماذج الى « وصفية »
و « تنبؤية » كما انه يعتبر الاخيرة عند الاشارة الى عملية التقليد
ويصر على ان هذه النماذج . وبعلقتها بهذه الوظيفة . هى مهمة
بشكل خاص في عملية التخطيط .

٢٠ - وقد عالج كتاب بيير عن عمل شيلى ابان سنوات الليندى هذه
القضية انظر برنامج من اجل التغيير . جون ويلي . نيويورك سنة

١٩٧٤ .

٢١ - كتاب « قراءات في علم الاجتماع الحضري » ر . آل . بال
طبعة لندن سنة ١٩٦٨ .

٢٢ - وتظهر وجهة النظر هذه من مقال كتبه ر . زوساندا . ميتى
ول . برلنجير في صحيفة المانيغستو (شهرية) رقم ٢ سنة ١٩٧٠ .

٢٣ - وتوضح دراسة المجتمع قبل الضنارى ان الفعالية التى كان
يتحرك فيها الشخص في ذلك الوقت كان مداها اوسع واكثر مرونة
ويعتمد اكثر على المواقف الشخصية والقدرة حتى في مجتمعات غاية
في الطبقية . وتجعل الدبلومات والشهادات المرونة في العالم الحديث
صفرا تقريبا بالرغم من انه توجد حركات ممكنة ، افقية ورأسية .
بين وخلال هذه الاوضاع الجامدة . وقد ركز الباحثون الذين درسوا
الشعوب البدائية الضوء على مجتمعات تقوم على الغياب شبه الكامل
لتقسيم العمل . وفي هذا الصدد انظر ،

كولين م . تورنبول : « الموظفون المعتادون » جاردن نييتى ،
نيويورك : مطبعة التاريخ . القومى سنة ١٩٦٥ .

٢٤ - ويمكننا ، لكى نفهم بشكل افضل كيف ان هذا
محتمل حقيقة ، للمخلة ان نميز بعددين رئيسيين عليهما
يبنى التخصص :

١ - المعرفة الخاصة ، بما فيها اللغة الخاصة التى يركز
عليها كل تخصص

٢ - العمليات الخاصة التى يفترض ان هؤلاء المالكين
للمعرفة الخاصة يستطيعون ادائها وهم وحدهم القادرون
على الاداء . وبالنسبة للاول ، فان الحد من التخصص

لا يعنى هدم كل شىء هام تعلمه الفرد كى يفهم او يبنى منذ وقت بعيد ، ولكنه يعنى ان نقبل ونعمل بطريقة بحيث ان هذه المعرفة يجب ان توزع ولا يحتفظ بها القلة على اساس زائف هو ان القلة قادرة على امتلاكها . ربما قبل عصر التحرر الكبير ، فان المفاهيم الضرورية لتعلم كيفية القراءة والمكتابة كانت توصف وتعطى مظهرا كما لو كانت ملكية مورثة لقلة ، تحتفظ بها القلة العاملة فقط في انتاج الطبقات المميزة والحفاظ عليها . اما بالنسبة للقدرة على اداء عمليات خاصة ، فلو اننا سنشرح الكثير من المهن الحالية ، المحمية بالمجتمعات المهنية المغلقة ، فاننا سنوصل الى نتيجة مؤداها ان عمليات كثيرة يمكن أن تؤدي بنتائج جيدة بنفس الدرجة بواسطة غير متخصصين (بما فيها بعض العمليات الجراحية غير الصعبة بشكل خاص) :

٢٥ - ليفيفر ، الثورة الحضرية ، صفحة ٢٥ .

٢٦ - وبنعنى اخر ، فان حقيقة الوصول الى وضع الحصول على مخلوقات بشرية نجحوا بالتدريج في تعريف انفسهم ولديهم ادراك ذاتى ، وبالتالي ادراك بالآخرين ايضا ، كاشخاص كاملين يعنى خلق مدخل للحياة اليومية لمصنع مستشفى او مصرف . وهذا يقود الى اثر تحويلى تقدمى ومتزايد على تلك المؤسسات الاخرى .

٢٧ - لوفيفر - الثورة الحضرية صفحة ١٩٧

٢٨ - نفس المرجع السابق صفحة ٢٣٧

الفصل الخامس :

١ - نظرا لماضيها الفنى والتاريخى . فان فاينزا قد تراكمت لديها ميراث . حضرى ومعمارى ذو اهمية ملحوظة . قبل الحرب العالمية الثانية . كونت المنطقة القديمة داخل الاسوار البنيان الحضرى باكملة . وكانت هناك بضعة مبانى متفرقة خارج الاسوار وكانت اغلبيتها ذات علاقة بالزراعة . ومنذ فترة ما بعد الحرب وحتى الان ترك الناس بشكل متزايد المركز التاريخى وهجرت الناس المنازل القديمة : التى كانت عملية ترميمها باهظة التكاليف ادى هذا الى جانب الانشطة الزراعية المتناقصة الى تشكيل نطاق محيط واسع نسبيا حيث السكان اليوم اكثر عددا عن اولئك الذين يعيشون في الجزء القديم . في المركز التاريخى . ومنذ فترة ما بعد الحرب لم تحدث في فاينزا زيادة ملحوظة في عدد السكان . ذلك ان هجرة بضعة الالاف من السكان من فاينزا . خاصة الشباب قد وازنها وصول الناس من البلدان الصغيرة في سفوح التلال المحيطة والجبال . هذه المناطق كالاخريات المشابهة لها في كافة ارجاء ايطاليا قد تعرضت لنقص ملحوظ في السكان . وهكذا . فبالرغم من ان فاينزا قد شهدت هجرة البعض من سكانها . الا ان الناس كانوا مشدودين اليها . وان كان ذلك بحد اقل بكثير من مدن اكر في نفس المنطقة مثل دافينا او بولونا .

٢ - فانه من الواضح وجود فروق . أحدها ان المرء في المراكز التاريخية في ايطاليا لايجد ابدا الانتهاء الكامل للسكنى الذى يحدث غالبا في كثير من المراكز التجارية في مناطق المال . الصناعة والتجارة في امريكا .

وهذا يرجع الى التفضيل الشائع من البرجوازية الاوربية للمواقع الحضرية بينما في امريكا فان تفضيلهم . كان منذ العصور الاستعمارية الاولى . اكثر بالنسبة لمناطق القرى الصغيرة او الريفية وطرق الحياة .

٣- في هذا الصدد انظر طبعة من « امريكا الراديكالية » المخصصة « للمشكلة المالية للمدينة » يناير ١٩٧٧ .

٤- يوجد قانون في ايطاليا يلزم البلديات بان تكون لديها خطط معتمدة من شخص محترف واحد على الاقل من الفئات المصرح لها بوضعها . مثلا . المعماريين والمهندسين . وفي الاونة الاخيرة . فان بلديات كثيرة . حتى الصغيرة منها . لديها قطاع للتخطيط المدني . ولكنها تميل الى ان تعهد بالخطط الى محترفين مستقلين (الاشارة الى الاستقلال الوظيفي الرسمي وليس استقلال الحزب السياسى) . وهؤلاء المتقدمون يعملون جنيا الى جنب عادة مع لجنة تخطيط مدنى معينة من قبل مجلس المدينة ومشكلة بطرق مختلفة اعتمادا على السياسة المحلية .

وكما اوضحت من قبل . فان تسليما بالاهمية الاقتصادية للخطط ولعبة المضاربة عبر مختلف المجالات . يريد كل حزب بصفة عامة « الاشراف » المباشر على الخطط . او على الاختيارات المتعلقة باستخدام المناطق .

وهكذا . فان الاحزاب تريد المحترفين الذين تثق فيهم لاعداد التخطيط . وهذا ادى الى التشكيل الغامض لفرق التخطيط المشكلة من اعضاء كثيرين بما ان هناك احزابا هامة في البلدية .

٥ - ومنذ عام ١٩٦٩ بصفة خاصة وحتى الوقت الحاضر . فان ما يسمى بمعركة الاسكان في ايطاليا . كانت واحدة من الموضوعات الهيمنة سواء على اضطرابات العمال او كتابات المخططين المدنيين . ويوجد هناك وثائق عديدة عن اتحاد العمال وكتب عن الموضوع حتى اذا لم تكن قرية من الاصل بحد كبير .

٦ - انه لمن الهام لقراء شمال امريكا ان يضعوا في اذهانهم انه في الانتخابات المحلية والقومية في ايطاليا بان المرشحين هم ممثلو

الحزب وبصفة عامة هم نفس الأحزاب الموجودة في الانتخابات القومية فلا يستطيع أى مرشح أن يتقدم منفردا . وجميع قوائم مرشحي الأحزاب المتنافسين يجب أن يجمعوا عددا أدنى من التوقيعات من المؤيدين وهذه لا بد أن يصدق عليها قانونيا موثق عام . وهذا يعطى الأحزاب ميزات غير عادية أكثر مما يعطى مجموعات المواطنين غير الحزبيين الأقل تنظيما .

٧ - شكلت المجموعة بهذه الطريقة : يعين ثلاثة بواسطة الأحزاب الثلاثة التي تشكل في هذا الوقت ائتلاف الحكومة المحلية وواحد من حزب المعارضة الرئيسى .

وهكذا فان المجموعة تتكون من مسيحي ديمقراطى وجمهورى واشتراكى . وهى احزاب الائتلاف الحكومى الثلاثة في ذلك الوقت وشيوعى والحزب المعارض في ذلك الوقت .

٨ - ان اختيار العينة في فاينزا قد اُجرى بالطريقة التالية . عدد الاشخاص المطلوبين للعينة الكلية حدد بثمانمائة وقسم تناسيبا بين هؤلاء الذين يعيشون في المنطقة الجغرافية المحتوية على المركز التاريخي والمنطقة المتمدية المتاخمة لها كجزء واحد من العينة وهؤلاء الذين يعيشون في باقي الاقليم الريفي (الوحدات الادارية الاصغر) وفي التحليل . اُجرى تقسيم اخر بين هؤلاء الذين يعيشون حول المركز التاريخي واولئك الذين يعيشون في المحيط المتمدين والضواحي . واخذت عينة المنطقة المتمدية بكاملها من قوائم انتخابية حديثة للبلدية بالحصول على اسم اكبر شخص وتمثلت العملية الثانية في رسم العينة الريفية ووضعها على مرحلتين . شكلت المناطق الصغيرة في عينات وتم سحب اقصى عدد بالاضافة الى سين من الاشخاص من نفس القوائم الانتخابية الشاملة بمجرد معرفة عناوين الاسر في هذه المنطقة التي تتميز بقلة سكانها .

هذه القوائم كانت لاشخاص يبلغون من العمر ثمانية عشر عاما او اكثر .

٩ - واشير هنا لامثلة بولونا . بيارو وفيرادا التي قدمت اكثر الخطط شهرة للمراكز التاريخية في هذه الفترة بالنسبة للاولى فقد اُجريت دراسة اجتماعية صغيرة بعد اعداد الخطة وقد أُعد البحث الاجتماعي للثانية بالاخذ في الحساب فقط رؤوس العائلات وقد كان

بحثا تقليديا لمشكلة الاسكان . اما الثالثة فلم تحظ باى بحث اجتماعي .

١٠ - انظر في هذا الصدد « في الجريدة التعليمية العالمية » نقطة الالتقاء (مجلد ٨ ، رقم ٢ ، ١٩٧٥) الجزء المعنون « سمة خاصة » ابحاث المشاركة وخاصة مقالة ج . اوليجر و ج . نيمى ، المحتوية على تثبت موسع للمراجع صفحات ٨٢ ف . ف .

١١ - لقد تم تقديم مجالس المقاطعات المجاورة او المجالس المحاورة ادبيا مجالس الاحياء ، في بداية الستينات في المدن التى قد تم السيطرة عليها بواسطة اليسار وخاصة الحزب الشيوعى . ثم تم تقديمهم ايضا بعد وقت قصير في مدن كبيرة مثل ميلان لكن الحزب الديمقراطى المسيحى سيطر عليهم . وكانت النوايا المعلنة هى صنع السلطة بلا مركزية بالنسبة للشعب ، ولعدة سنين كان الشيوعيون ، الحزب المعارض في هذه البلاد ، يسعى لجعل مجالس المقاطعة هدفا للحرب التى دائما تبلغ على اية حال الممارسة الفوغائية الخالصة . في الحقيقة ، كثيرا من اليسار غير الشرعى ، وتقصد هنا المجموعات المسماة « البرلمانية الزائدة » لليسار وكان نقاد الحزب الشيوعى ايضا قساة منذ بداية تركيبه ونتائج نص اللامركزية التى لم تكن في الحقيقة واحدة من لامركزية السلطة .

ولننظر على سبيل المثال ، المناقشة النقدية التى قدمها جى . دالايروجولا ، « الصراعات الحضرية » ، ميلانو ، هيلترينيل ١٩٧٢ .

١٢ - وقد يجد المرء في قاموس العالم الجديد لويستر (طبعة ١٩٥٧) التعريف المثالى لتعبير « الكناية » ، استخدام اسم شئ لشيء ٤١٨

آخر مرتبط به - (مثال . قرر البيت الأبيض . أى أن رئيس الجمهورية قرر) !!

١٣ - وكما سبق وأشرت . ان المركز التاريخى يعرض ذلك الجزء من المنطقة الحضرية التى شكلت حديثا جدا . وقد أتاحت المنطقة الزراعية تلك المستوطنات المتفرقة الا أنه كانت تربطهم الحدود الادارية للبلدية . وتمتد حدود البلديات والمجتمعات الصغيرة فى ايطاليا الى ما بعد المركز الحضرى أو المنطقة الحضرية . وهى فى هذا تشبه المقاطعة الأمريكية .

١٤ - ويمكن القول بأن تغيير مراكز السلطة فى الحكومة المحلية . التى تمت قبل البحث وبعد الانتخابات الحكومية بشهور قليلة . ساعد على خلق هذا الموقف فى فاينزا ولا يمكن للمرء . نتيجة نقص البيانات المقارنة السابقة . الحكم عما اذا كانت الحالة جديدة حقا فى فاينزا أم لا . مع افتراض أنها كذلك . ولا يمكنه وضع افتراض حول احتمالين . اما الاعتقاد العادى بأن الإيطاليين متشائمون أو محبون للنقد فيما يتعلق بكل أشكال الحكومات وهو مالا يتفق والحقيقة أو التسليم بأن ذلك كان حقيقيا فى يوم ما . ومن غير الخفى أن هذا الموقف لا يتغير . واعتقد أن الأخير هو الوضع الحقيقى وأن الوضع فى فاينزا ليس ناسرا .

١٥ - « كبر السن » حارموند زوورث . بنجوين . صفحة ١٦ .

١٦ - ومن أجل توضيح ما أعنى . سأضع قائمة دقيقة للمبادرات التى عرضت على أولئك الذين تمت مقابلتهم .

١ - امداد فاينزا بمناطق مفتوحة وأماكن مجهزة لاجتماع المواطنين من مختلف الأعمار (كبار السن وصغار السن) ومن نوعيات مختلفة (ربات بيوت ، طلبة الخ) بحيث يسمح لهم باقامة علاقات اجتماعية متبادلة .

٢ - غلق اما كل وسط المدينة أو جزء منه لمرور العربات ، ولا يسمح الا بذهاب ورجوع عربات السكان ، وكذلك حركة البضائع في ساعات معينه وفق لاحتياجات المتاجر في قطاع العمل .

٣ - التنبؤ أو تسهيل انشاء حدائق زهور وخضروات يمكن استخدامها بشكل عام لعدد من العائلات التي تعيش في المناطق المجاورة .

٤ - ايجاد عدد من الأنشطة لتي تلائم كبار السن في المراكز التاريخية ، مع اعطاء من يرغب منهم أعمالا اجتماعية مفيدة على ألا تكون مرهقة .

٥ - الجمع بين المدارس وحياء المجتمع باستخدام تلك المدارس للمبادرات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والأنشطة - للبالغين على مستوى الحي والمناطق المجاورة .

٦ - ترتيب اقامة مساكن عامة في المركز التاريخي لضمان أحياء للمعيشة المحترمة وكذلك لأولئك غير القادرين على دفع ايجارات عالية (عمال ، صغار المتزوجين الخ) .

٧ - ضمان زيادة الاسكان العام لكبار السن والتي توفر لهم الرعاية المحترمة تجعلهم على صلة دائمة بحياة المجتمع اليومية

١٧ - ومن الأمور التي بدأ المواطنون في مناقشتها ، والذين شعروا بأنها من الأمور الخاصة بالتطور ، الكنيسة ، وكذلك المسئولون وليس أولئك المتخصصون بالنسبة لفاينزا . (وعلى أى حال ، فلكل المدن في كل البلدان أمور مشابهة ولها نفس الاهتمام بخند السكان) . وبالنسبة لفاينزا كان الموضوع هو استخدام ممتلكات الكنيسة في المركز التاريخي . إذ كانت فاينزا قبل توحيد إيطاليا عام ١٨٦١ تحت الحكم البابوي . مثلها في ذلك مثل مساحة كبيرة من المنطقة والتي كانت تعرف برومانا وكذلك كانت بولونا .

وقد أصبحت فاينزا ، ربما لأسباب جغرافية أو سياسية ، نقطة محورية لكثير من المجتمعات الدينية الكاثوليكية . وقد حدث خاصة في المركز التاريخي ، أن جزءا كبيرا من الممتلكات اصحت تملكه تلك المجالات الدينية ، وما زال الوضع على ما هو عليه الآن . وتعانى بعض من تلك الجماعات مما يعرف « بأزمة القيام بمهمة خاصة » والتي تقلق الكنيسة الكاثوليكية بكاملها ، ومثلها مثل باقى الهيئات الدينية في إيطاليا ، أصبحوا يفقدون الدور المسيطر والذي كانوا يتمتعون به حتى الآن في السيطرة السياسية في المجتمع .

ويمكن لمناطق كبيرة من الأراضي المرتبطة بمانى ضخمة والتي لم تعد تستخدم في بعض الأحوال ، أن تدر فوائدا اقتصادية ضخمة اذا ما استخدمت كأماكن مليئة عن ابقائها أماكن عامة . وقد أصبحت تلك الاستخدامات الفعالة موضع اهتمام نشط بالنسبة للمواطنين كما أبرزتها عملية المشاركة التي عرضناها .

الفصل السادس

١ - وقد اتخذت هذه الاسعار او تكلفه التخفيض الذاتى اشكالا عديدة من اعمال المستهلك المباشرة . وقد نما نظام اوسع من الاحزاب المنشق الكلاسيكى . وتوجد تأييدات للعمل المباشر فى الازمة الحضرية الامريكية . مثلا فى كتاب فرانسيس فوكس بيثين وبالاشتراك مع ريتشارد أ . كلوارد « الازمة الحضرية كخطوة نحو اذابة الطبقات » ، امريكا المتطرفة مجلد ١١ رقم ١ صفحة ٩ - ١٧ .

٢ - من اجل ذلك الموقف انظر كتاب نورتون اى لونج « هل لدى الامم مستقبل ؟ » اعداد قسم مراجعة الادارة العامة فى نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، صفحة ٤٣ - ٥٥٢ .

٣ - ونستطيع ان نجد اكثر العروض تشويقا فى كتاب كنيث كلارك وجانيت كوبجنز ، الحرب المناسبة ضد الفقر ، اعداد نيويورك هاربروود سنة ١٩٧٠ .

٤ - ويوضح ناثن جلازير فى دفاع منطقى عن سيطرة المجتمع النقطة ان اللامركزية تختلف عن سيطرة المجتمع بطريقة صحيحة فالاخيرة تعطى نفس مدلول الاول وليس العكس .

انظر كتاب « سيطرة المجتمع هى القضية بالنسبة للبيض والملونين » ، فى « المجتمعات الحضرية » تأليف جوزيف بنسمان وارثر ج . فيديتسن ، نيويورك ، كتاب لصحيفة النيويورك تايمز ، وجهات النظر الجديدة سنة ١٩٧٥ صفحة ١٩٧ - ٢١٢ .

٥ - انظر بيان اتجاه الاختيار العام في كتاب روبرت ل . يسن
وفينسنت اوستروم ، « فهم الحكومة الحضرية » واشنجطون . د .
س . ، معهد المشاريع الامريكى لبحث السياسة العامة سنة ١٩٧٣
صفحة ١٧ - ٤٣ .

٦ - اكد كريستوفر الكسندر كيف ان العادات العقلية ، الطريقة
التي يعمل بها العقل ، قد اوقعت المخططين في برائن التفكير في المدن
على انها اشجار وليست نصف شبكية . واعتقد ان هذا يسرى ايضا
على غنله ونستطيع ان نتوقع ان تحدث لمقول معظم المخططين
الحصريين فيما يتعلق بالنقطة الاساسية في بحثنا . ولا يمكن ان
يبدو الكسندر انه سترك جهوده المميزة كمخطط محترف احد
الاسباب هو الحاجة للنظر من وجهة راي المخطط . وهو الجزء
المادى الثابت في هذا النظام ذو الشأن الخاص . وهذه هى شبكة
العمل « للاوعية الثابتة » . انجزء الثابت من النظام ، والوحدات
الاساسية من المدنية ، « ونعرف هذا الجزء الثابت كوحده من
المدينة » وفي الوقت نفسه فهو يلاحظ اكثر من سواه ان الجزء
المادى ومدلوله يتغيران كما تتغير الناس وكما يكشف التاريخ
وبالرغم من هذا فهو لا يستطيع ان يتخلى عن تنظيم عقله وهو يضع
الاشخاص في مظهر المدنة المادى ، وما يهمننا كمخططين هو المدنية
المادية الحية وعمودها المادى . ونحن تقتصر على مراعاة المجموعات
التي تتكون من مجموعات من العناصر المادية مثل الاشخاص ، اعداد
الحشيش ، العربات والطوبه ...

كما ان الكسندر لا يستطيع ان يتخلص من جهوده الاساسيه
الثانية وهى المهمة الخاصة للمصممين والمحترفين والمخططين

الحضريين لان يرسموا ويحددوا المدينة « المناسبة » للحاضر والمستقبل . مدينة ذات اماكن وانشطة متعددة ، وبالرغم من البصائر الكثيرة التى تقوده لان يرفض ما سلف عند أو بعد تقاليد كوربوزيور بشأن فصل تقسيم المناطق والفئات العاملة ولن يستطيع او لم يستطيع الكسندر في عام ١٩٦٥ ان يتصور هيئة خطة تشمل على مجموعات من الأشخاص كمشاركين في عملية خطة مفتوحة وفي عملية تسمح بالأشكال الاجتماعية والمادية المناسبة للمدينة أن تبرز من المشاركة الاجتماعية والمادية في فترة حياة المدينة وفي الانعكاس الذاتى الشعبى فقط من خلال المهندسين المعماريين البارعين والفنانين ومضممى الماضى والحاضر . ولن نحصل على ما اسماه الكسندر « بالتركيبة الصحيحة » للأنشطة البشرية الموجودة في مدينة لأنها لن تمكن المصمم الذى سيراه كما يراها يفكر فيها أو يرسمها وذلك بسبب معلمه الخاص والذى لا يستطيع ان يهدر المادية والاجتماعية . المادية والفنية والمادية والروحية ويجب ان يصبح بطريقة ما معلما لمجموعات الاشخاص الذين كما يأمل سيصبحون مثله اشخاصا متعلمين ومتحضرين وذوى قدرات تعليمية محترمة يستطيعون ان يعلموا انفسهم وغيرهم في المستقبل تعاليم الحياة الجديدة ومن ثم تعاليم عن المدن الجيدة انظر « المدينة ليست كشجرة » مجلد ساحة البناء الجزء الاول والثانى ١٩٢ (ابريل / مايو سنة ١٩٦٥) صفحة ٨٥ - ٩٢ .

٧ - لمعرفة مواصفات وحدات المجتمع هذه وما يقومون به . انظر المجلة الشهرية حياة واعمال الجبال والتي يصدرها مجلس الجبال الجنوبية . للناشر دروارن . كلينتوود مجلد أ ٢٤٢٢٨ .

٨ - وقد قام مورتون ولوسيا وايت بتوثيق هذا في كتابهما المقل

في مواجهة المدينة كامبريدج . ماسا سوتش . صحيفة جامعة
هارفارد وميت سنة ١٩٦٢ .

٩ - لنقل صورة مقنعة عما سيقع في غياب التجديدات الشاملة
انظر كتاب روبرت هيلبرنر . تأملات في المستقبل البشري .
نيويورك . نورتون . سنة ١٩٧٥ .

١٠ - وتعتبر حالة أ . فاتى . المخطط البنائى المصرى . مثلا
رائعا عن التخطيط السمايتيك .

وكما في فاينزا . وبالرغم من ان النتيجة الوحيدة لتجربته يمكن
ان توصف بانها فاشلة الا ان تقريره عن التجربة الفاشلة يعتبر
ضرورة حتمية لمستقبل المخطط المائيتيكى في اية مدينة انظر
الكتاب « فن العمارة للفقراء . شيكاغو . جامعة شيكاغو سنة
١٩٧٣ . وانظر الفيلم التسجيلى المقدم محطة التليفزيون سى . بى سى
عن جهود فاتى والذى قامت به كاتى سمالى عن البرنامج المسلسل
« الانسان الحى » (سى . بى . سى . تورنتو . كندا) .

١١ - ويجب الا نتجاهل التجارب المناسبة والحزينة والتي ابلغها
كارل هيس عن الجهود الفاشلة للمواطنين العاديين . وليس المحترفين
وذلك لتجديد واحياء واعادة تطوير جيرة واسعة من ٤٠ . ٠٠٠ شخص
تقريبا في واشنطن . دى . سى . فى اتجاهات مختلفة من المعتاد
وتوجد تجارب اخرى وقد تبدو انها تخالف اى تفاؤل عن الاحتمالات
التى اثبتت في هذا الكتاب عن اتجاهات مختلفة ومجدده في الولايات
المتحدة بشأن فتح هذه المعاهد مثل التخطيط الحضرى والشروع في
خلق ادارة حضرية ذاتيه .

ولا نملك وصفات بسيطة كما واننا لانعتقد ان هذه المهام سهلة ونعتقد ان ما يبدو وكأنه صفة البناء الداخلى لاحتياجات الاعتماد واحتياجات الخدمات والمفاضلات للتمثيل وليس للمشاركة سوف يثبت ان سلوكيات متغيرة تماما مثلما سيتنحى الاحتراس والحذر العميقين لبعض الناس عندما يبدأ مجموعة جديدة من التجارب ولا نستطيع ان نحدد نوع وكمية الكتلة الناقدة ستصبح ضرورية قبل ان تبدأ هذه العمليات ولكننا نشك انها يجب ان تشمل على تغيرات في المناخ المؤثر في أكثر من جيرة منفردة ربما خلال ولاية كاملة أو مجموعة وظائف أو مجموع الأشخاص في أماكن متعددة وبالتأكيد فان المخططين وطلبة التخطيط الحضري مازالوا في حماية اجواء الكلية والجامعة للحد الذي به سوف يحتاج الطالب تحت المران في الصفوف الاولى ان يرجع كل فترة طلبا للتأييد والطاقة. الى ان تصبح العملية قائمة بذاتها انظر كتاب كارل هس « الهروب من الحرية » ذكريات تجربة نبيلة « صحيفة التحقيق سبتمبر / اكتوبر ، صفحة

٣٩ - ٦٤

١٢ - يحتاج التغيير التقدمي إنتحاراً . « جماعياً ولكن يوفر الوقت لتحويل ادوار التخطيط وبالطبع التعريف الذاتى . وهكذا يستطيع المخططون ان يتعاونوا مع غيرهم لخلق تنظيمات جماعية والتي تحل التناقضات التى وصفها - شيمون اس جوتسشوك بين المخططين غير القادرين على ان يخططوا تنظيمات جماعية لان الاخير قال انهم يجب ان يحركوا انفسهم ولان التنظيمات الجماعية تتكون من اشخاص وكما ان للمخطط الحق في العمل كشخص اكثر من مخطط بالتعبيرات الاصطلاحية الضيقة ، فيستطيع ان ينضم مع الاخرين في

٤٢٦

مشروع مشترك - مع الافلات من المأزق الذى اشار اليه تشوك عن
ضرورة خدمة الحالة الراهنة او عدم القيام بشئ انظر كتابه
المجتمعات والبدائل : استكشاف عن حدود التخطيط . نيويورك ويلي
وابناءه سنة ١٩٧٥ . صفحة ١٢٦ . وهذه هى وسيلة هروبنا من
تشريعاتنا الجذرية الدائمة التى شرعها فرانسيس فوكس ييشن
وريتشارد كلوارد فى كتابهما « حركات الشعوب الفقيرة » . نيويورك
بانشيون . سنة ١٩٧٧ .

نبذه عن المؤلفه

سيمونا جاناس أجر استاذة في الهندسة المعمارية في كلية الهندسة بجامعة فيينزا واستاذ علم الاجتماع في جامعة ايسترن كنتاكي وتتمتع بخبرة دولية في التخطيط والابحاث الحضرية . وقد شغلت منصب رئيس المركز التعاونى للتخطيط والمشروعات في البندقية بايطاليا لمدة خمس سنوات . وهى الآن تنتسب الى المركز الدولى للمجتمع الانسانى بالبندقية . والدراسة الحالية تعتبر نسخة من كتابها :

Autigestione urbana : L'urbonustuca per una Nouva Societa

تم بحمد الله

المحتويات

١ - التخطيط الحضري البديل : الامكانيات والنتائج

المشاركة ، الموضوعات الحقيقية والمشاكل الزائفة
عناصر استراتيجية المشاركة

٢ - المدينة في المجتمع الرأسمالي المعاصر طبيعة المشاكل الحضرية الاتجاه التكنوقراطي للمشاكل الحضرية ومفاهيم اليسار .

٣ - الخطط الحضرية في المجتمع الرأسمالي المعاصر طبيعة التخطيط الحضري والخطط نماذج وأساليب التخطيط الحضري . الخطة وإنجازها التخطيط الحضري وتحويل المجتمع

٤ - ملاحظات للمدينة والمجتمع البدائل معنى المؤسسات ودورها

الاتجاه لأى نوع من البشر ؟
صنع المكان الحضري بالصيغة البشرية
كعملية ثورية
من أجل استراتيجية التحويل

٥ - تجربة عن المشاركة في التخطيط الحضري

خطة من أجل المركز التاريخي في فاينزا
قدرة المجتمع المحلى في المشاركة
إجراء المشاركة في فاينزا : معناه وحدوده

٦ - نحو نظرية الادارة الذاتية الحضرية .

كمشروع لتحويل المجتمع
المجتمع والمدينة
أهمية استراتيجية الادارة الذاتية الحضرية
التخطيط السقراطى ومعضدوه

رقم الإيداع : ٤٨٢٤ / ٨٢

هذا الكتاب الشيق يعتمد على
نظرية بسيطة تتلخص في ضرورة
اشراك الاشخاص العاديين في عملية
التخطيط الحضري التي تعتبر الركيزة
الاساسية لبناء مجتمع جديد .

● ● المؤلف في سطور ● ●

- سيمونا جاناس اجر استاذة الهندسة
المعمارية في معهد الهندسة المعمارية بجامعة
فينيسيا الايطالية واستاذة علم الاجتماع
بجامعة ايسترن كنتاكي الامريكية .
- لها خبرة دولية واسعة في مجال البحث
والتخطيط الحضري .
- عملت لمدة خمس سنوات مديرة للمركز
التعاوني للتخطيط والمشروعات في مدينة
فينيسيا في ايطاليا .
- تنتسب حاليا للمركز الدولي للمجتمع
الانساني في فينيسيا .
- يعد البحث العالي طبعة منقحة لكتاب
صدر لها بعنوان : الادارة الذاتية الحضرية ،
التخطيط لمجتمع جديد نشره ديدالو في عام
١٩٧٧ .

طبعت بالمطابع الجديدة لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر